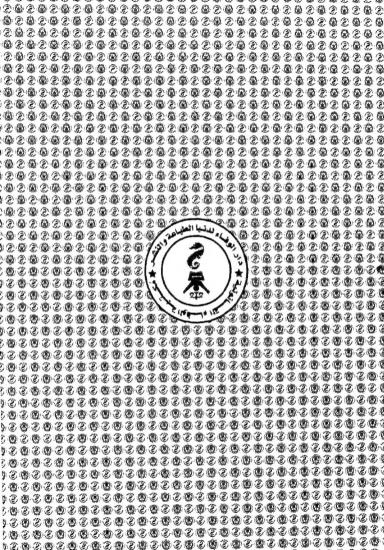
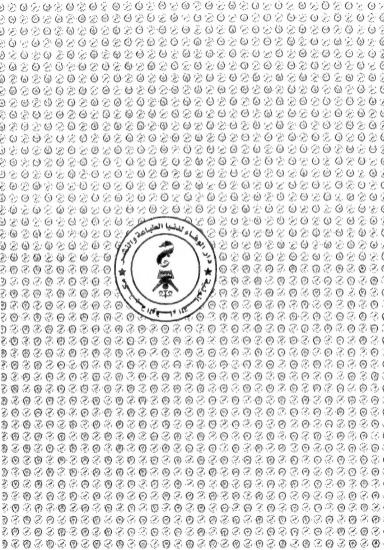
# تحديات التحول السياسي



دكتور **سالم حسن رمضان يوسف** كلية الأقتصاد والعلوم السياسية القاهرة







# تحديات التحول السياسي

دلد والمسان يوسف كالم حسن رمضان يوسف كالية الاقتصاد والعلوم السياسية القامرة

الطبعة الأولى 2014م

الناشر مكتبة الوقاء القانونية محمول: 00201003738822 الإسكندرية

#### مقدمت

مفهوم السياسة من المفاهيم المستعصية على التحديد ، وتحاول في هذا الكتاب توضيح هذا المفهوم الذي يعتبر أكثر المفاهيم تداولا في عياتنا اليومية فما المقصود بالسياسة؟ من بين الإشكالات التي يطرحها علم السياسة، التمييز بين مفهوم السياسي و مفهوم السياسي، التعاليات امتلاك السلطة، التسياسي be politique! له ارتباط باستراتجيات امتلاك السلطة، ولذلك يصمع تحديد مجال السياسي لكون إستراتجيات الفاعلين للوصول و الحفاظ على السلطة توظف ماهو سياسي (بحسب المقاربة الدستورية) وماهو اقتصادي ،ديني ،ثقافي، اجتماعي حيث يتعذر الفصل بين السياسي و اللامياسي، بالمقابل فالسياسة "a politique" مرتبطة بدراسة القرار العام ، لذلك نتحدث عن السياسة الفلاحية، السياسة الاقتصادية و السياسة المساسة المعدث في علم السياسة يممى السياسة المامة.

هـنا التحديد الإعـني الفصل؛ فهناك علاقة جدائية بين السياسي و السياسة ، ذلك أن القرار العام تتم صياغته من طرف هاعلين لم رهانات و مرجعيات متباينة و بالتالي فالسياسي كفعل دهني يسعى للإقتاع باختيارات الفاعل و خلق الاعتقاد بفعالية قرار ما . كما أن كل سياسات العمومية تعني تحقيق رهانات معينة و تسعى لتأكيد مشروعية النظام السياسي وقبول نسق السلطة القائم حيث العمل السياسي يتم وكل هاعل سياسي لا يحترم قواعد اللمبة فهو هاعل "غير شرعي"لأنه يهدد بانفجار سياسي لا يحترم قواعد اللمبة فهو هاعل "غير شرعي"لأنه يهدد بانفجار "العلبة السوداء" و هو ما يعني المس بالاستقرار السياسي.

ففي الوقت الذي اهتم علم السياسة بدراسة الواقع السياسي أماهو كائن "كان رهان الفلسفة السياسية هو البحث عن النظام الامثل- "ما يجب أن يكون"- وتمثل الفلسفة اليونانية بداية إجرائية لتقديم الإجابة ، ويعبر فضاء "Agora" عن احد النماذج المثالية للنظام الفاضل ألا و هو النظام الديمقراطي حيث كانت Agora ساحة للحوار بين مواطني أثينا وبالتالي تم تحديد السياسة كفعل تواصلي فضاء عمومي هذا التعريف للسياسة انتهى مفعوله مع حقبة الحداثة حيث السعي لتاسيس السياسة كعلم يدرس السلوك السياسي كما هو متعين.

مع الحداثة اصبح جوهر السياسة هو العنف ، و عبر عن ذلك "هوبز" في كتابه "اللوفيتان" وكذلك "مكيافيل" في كتاب "الأمير" وتأكد هذا التوجه على يد "ماركس" من خلال أطروحة "الصراع الطبقي" ثم نيتشه صاحب "الإنسان الاخير" وفي القرن العشرين كان فيبر احد معتلي تحديد السياسة بالعنف المشروع الدولة وترسخ ذلك بشكل أكثر جذرية على يد تلميذه "كارل شميث" الذي اعتبر جوهر السياسة هو الصراع من خلال ثنائية "المدو و الصديق" هذا المفكر اعتبر منظرا للنظام النازي ، ولذلك ثم الحكم عليه بالإعدام في إطار محكمة "نورنبرغ" التي حكم فيها رجال الحكم النازي. في نفس التوجه ذهب تلميذه "جوليان فروند" حيث أكد في كتابه "ماهية السياسة" ان جوهر السياسة هو العنف والصراع من خلال ثنائية المدو و الصديق.

لقد حاول مجموعة من الفلاسفة نقد ارتباط السياسة بالصراع متأثرين بالنموذج الاثيني القائم على الحوار . هذا الاحياء لفضاء Agora كان بسبب ما حملته الحداثة من ماسي وحروب ،حيث هناك من دعى الى ما بعد الحداثة (هيديجر) لكن يبقى النقد الذي قدمه كبار الفلسفة السياسية في القرن العشرين أمثال ليوشتراوس و "حنا ارندت" و روا د مدرسة فرانكفورت ("هبرماس") موجها الى الحداثة دون تجاوزها، حيث قام ليوستروس بنقد الموجات البتلاث للحداثة التي عبرت بشكل جلي عن أزمة السياسة حسب شتراوس و دافعت حنا ارندت عن نفس الرأي ، أما هبرماس فبالإضافة اللي الحداثة المتعينة اعتبر ان الحداثة مشروع لم يكتمل بعد ، و قد دعى الى تأسيس السياسة على فعل أخلاقي عقلاني تواصلي في فضاء عمومي حيث تتخذ القرارات العامة من خلال حوار مبني على حجج عقلانية.



#### مفهوم علم السياسة:

أنَّ مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع ببواء كان المجتمع محتمعا بدائيا أو منطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة ببحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها. إن الغرض من وراء هذا البحث هو الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإفتاع أعضاء بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع الصالح - والتعاون من اجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فإن فكرة التنظيم وفكرة الإقتاع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي المبياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والمسراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكرى لترسيخ فكرة الإفتاع بزيادة درجات التعاون البشرى دأخل المجتمع الإنساني . يضاف إلى ذلك أن علم السياسة ببحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من ضلال دراسة تشكيلات موسمات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة اللجنميم ، من جهة ومن جهة أخرى ، بيحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع المولى أو مع المنظمات المولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها المولى وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والحافظة عليها . ويبحث علم السياسة أيضا في

سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودواضع أعمالهم وتصرفاتهم .

ولكن وقبل البدء في البحث في مصالات هنذا العليم بحب التقريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس، حكاما أو محكومين، يمكن وضعه لخ مجال السياسة والتي نتطوى في حيثياتها تلك المعليات المجانية التي بتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بمد فكرى مثال حالة التحليلات المقدمة من قبل الصحفيين والسياسيين الذين تبنوا السياسة كمورد رزق . ولكون أن معطيات هؤلاء تتحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها علاقة مع السياسة فهي تبقي في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغلب المسالح الضيقة الشخصية على المسالح العامة. وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي . وبهذا فان المارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعنى الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقاربتها بشكل دائم مع ما سبق من ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا هان الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. ويعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لنطق المطيات المجانية والتحليل المسط وببحثه في ما وراء الشيء وفي أعماقه يمود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا

الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر ( ...المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية .) (1) بمعنى أخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضى ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعدها على معالجة قضايا لها علاقة مناشرة يكل ما يتملق بالصبالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب تنازع المسالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة تهدف إلى إيقاءه في عالم مله و بالتغيرات . وعليه يفرض هذا البحث على علم السياسة بأن لا يستجيب إلى العاطفة ولا إلى ردود الفعل الآنية بل عليه أن يقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة مع حوادث سابقة أو قضايا تتعلق بالسلطة السياسية أو بمواقف أفراد المجتمع في أوقات معينة وذلك بهدف تقديم تفسير لوجودها . ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا من خلال استقلالية الباحث العلمي في هدنا المجال عن منطق السلطة أو التُكوينات السياسية ، حزيبة كانت أو غير حزبية. ويعود سبب التأكيد على هذه الخصوصية إلى أن منطق السلطة أو تلك التنظيمات دائما ما يكون مرتبطا بالصالح الضيقة مما يفسد من عملية المقارنة لأن هذه السلطة أو التطيمات تجبر من ينتمي إليها بالالتزام بمنطقها لتحقيق أهداف معينة. ولهذا العبيب ثرى أن تخلف علم السياسة في بعض مناطق العالم يمود بالدرجة الأولى إلى غياب هذه الاستقلالية التي تتعارض مع معطيات السلطة والتنظيمات السياسية القائمة وتجرد عنهم حيادية عملهم وتسلبهم حرية الانتقاد التي تعتبر الأرضية الأساسية

Denquin Jean-Marie Introduction à la science politique Hachette 2e édition 2007.P.19

للوصول إلى ممرفة الحقيقة. وعليه هان القول بجمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة فيما بينها بهدف الوصول إلى معرفة الحقيقة يعني بان هناك منهجية لابد من الالتزام فيها كأي منهجية لأي علم كان من العلوم الإنسانية تهدف إلى الإجابة على :

أولا ، عن أي شيء نبحث وثانيا ، الكيفية التي يتم بها البحث ، بمعنى أخر تتركز عملية البحث على المجال الذي يراد البحث فيه ومن ثم طريقة البحث ، وهي عمليتين متداخلتين في آن واحد.

أن القول بان علم السياسة ببحث في حياة المجتمع السياسية الداخلية منها والخارجية بسبب وجود سلطات سياسية يمني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهذا ما يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها فقصر مفهوم السياسة فقط على وجود السلطات يمني النزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلك بإخراج كل ما يحيط بهذا النظام من إشكائيات وتنظيمات وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية . أن هذا التحديد في فهم السياسة يتناقض مع الواقع ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول السبب أعطي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لان استخدام هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة التنازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القوة مما حدا بالبعض بان يصف السياسة المسادر المالكة لهذه القوة مما حدا بالبعض بان يصف السياسة كمرادف للقوة ، لكون أنه ينضوى في طيات اصطلاح كامة السياسة

فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة .) (أ) ومن هنا ولدت فتكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كل الأطراف و المؤسسات والتنظيمات والقوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة مكوناتها والكيفية التي تتم فيها فكرة توزيع مصادر القوة وعليه فائه يمكن تحديد مجال السياسة ( بكل ما يتعلق في المجال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية ) (أ) وبهدف معرفة معنى القوة التي تعتبر في أساس تكوين المتظيمات والمؤسسات فللمرء أن يتساعل هل تختلف القوة المياسية في معناها عن أي قوة اجتماعية إخرى؟

#### معنى القوة السياسية:

تمني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المسدة وان شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق معي تلك الملاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين، التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين ، المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين. أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقها الخاص بها ، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من الملاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتماد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة. وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافة السلطة وإذات ،

Goodin Robert E and Klingemann Hans-Dieter. Eds. A New Handbook of political science. Oxford University press, 1998.P. 7

<sup>(2)</sup> Lim.Timothy C. Doing comparative politics Lynne Rienner Publishers 2006 P.17

إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية الملاقات التي تربط أفرادها . وعليه فإن القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لان هذه الأخيرة وجدت من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يعنى تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أولج علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من مهيبرة الأشياء لبدف تحقيق مصالحها . وعليه فأن القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة تعتمد على قوة التاثير التي يتمتع بها ضرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول بعبارة أخرى، أن منطق القوة يمنى تلك العلاقات التبعية التي نتشأ نتيجة التفاوت بالستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وأخر وخاضع لبا، عوامل تملك القسرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال :

- 1- ية تقييد حرية شخص مقابل شخص أخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.
- 2- علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما ، كالملاقات المياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

3- القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الأخر كالإجراءات
 المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلا برزامجها النووي أو إيقاف استخدام
 ضف سلطة ما ضد مواطئي بلدها.

أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للومنول إلى ذلك:

- 1- سلطة التهديد . 2- سلطة الإفتاع .
  - 3- سلطة التعويض،

بي الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة ، اللجوء إلى الوسائل المادية — المغف والقمع — سواء كان ذلك باتجاء الخارج ضد دولة ما ، أو باتجاء المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع . أما فيما يخص سلطة الإقتاع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتاثر ومتطلباته واختياراته من اجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقتاع المصريين على العمل أو المهندين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة. أما سلطة التعويض فأن المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية للنصاحدات، الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحا انه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لان إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير. أما آليات الوصول إلى ذلك، فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث ومن بين أهم هذه الميكانيزمات المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره هي:

آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهداف والنوايا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسان مثل مشاعر الخوف وذلك باستخدام المطيات المجانية وتقييماتها التي تستند على فكرة تصوير الأخر بشكل بفيض بهدف إثارة مشاعر القلق التي تدفع بالفرد والدولة بالارتماء في أحضان خالق هذه الصورة . ولمرفة الواقع الاجتماعي الذي بالارتماء في المورة المياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على مماني النظرية السياسية المي وضعها كأداة لتقسير وتحليل الظاهرة السياسية.

# في التحليل السياسي المقارن:

يثير وجود التجمع الإنساني في صيغة المجتمع قضيتين: الأولى وتتحدد بالسوال التالي كيف يمكن حل الصراعات الناتجة عن وضعية التجمع ؟ والثانية وتتحدد في المسؤال كيف يمكن المحافظة على التجمع واستمرار بقاءه ؟ لقد قدم المختصين في علم السياسية والاجتماع عدة نظريات تقترح تفسيرا للإجابة على هذين السوالين. وهذاك أربع معاني للنظرية السياسية فهي تعنى:

أولا: تلك الأفكار التي تحاول تفسير ظاهرة السلطة وتحليلها ، وذلك من زاوية طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية السلطة وكيفية تمكنها من الحصول على شرعية وجودها، أو ما هي السلطة المادلة، أو كيف يقام النظام الاستبدادي مثلا.

ثانيا: دراسة الفكر السياسي من زاوية نشأت هذه الأفكار بمعنى الطروف التي قادت إلى ظهورها

ثالثا: تلك الدراسات التي يدور معتواها حول البحث عن خصوصية المجال السياسي بمعنى التمرف على أو البحث في مجموعة الأفمال التي يقوم فيها الأفراد والتي من خلالها يقسر الأفراد المادين سلوكهم السياسي بمقارنته مع أفمال أفراد عادين آخرين يشاركونهم في نفس اللمبة السياسية

رابعا: مجموعة الافتراضات والمقولات التي تطرح من اجل تقديم تقسيرا للعبة السياسية .

إلى المقيقة أن كل هذه المقاهيم تتداخل فيما بينها لتفسير الظاهرة السياسية التي تعني في معناها هنا ليس فقط كوسيلة وجدت من اجل تنظيم المجتمع بهدف إيجاد الحلول للصراعات الدائرة حول تقاسم المنافع وتوزيعها وكأداة في المحافظة على وجود هذا التنظيم واستقراره، بل أيضا كبدعة فكرية يراد من خلال المقولات التي تقدمها البحث عن القناعات لدى أعضاء المجتمع بالقبول بالحلول المقدمة فيما يخص تصارع المصالح وتوزيع المنافع وبهدف الحصول ليس فقط على شرعية هذا التصرف وإنما أيضا كمحاولة للخروج من حالة التكامل إلى حالة الكمال من خلال المقولات النظرية التي يقدمه تيموتي لتقسير وجودها ولدنك فان التعريف التداخل ، فبالنسبة له تمرف سليم سليم Timothy.C.Lim يوضح هذا التداخل ، فبالنسبة له تمرف الظرية بكونها ( تمثيل مبسط للواقع ..

وهي الإطار الذي يتم في داخله ليس فقط اختيار الجوادث وإنما أيضا تقديم تقسير لها) (أ وتحليلها ،أي بعبارة ثانية أن هدف وجود النظرية هو في المساهمة والمساعدة على تحديد الوقائع والأحداث التي لها معنى معين بسبب قوة تأثيرها على أوضاع المجتمع، أي إفراز الوقائع وترتيبها حسب تأثيرها وذلك بهدف تقديم تقسير لها حيث تكمن وراء معطياتها محاولة الحصول على شرعية السلطة في تصرفها. فما هي المدارس التي تتاولت دراسة النظرية السياسية لتقديم تحليل لظاهرة السياسية:

# أولا التحليل الماركسي:

يركز هذا التحليل على المجتمع بكامله كنقطة انطلاقة حيث يعتبر المجتمع كتنظيم عضوي يقرر فيه العامل الاقتصادي وبشكل حتمي ادوار كل من الأفراد والمجموعات. فالعامل الاقتصادي المرتبط بنظام الإنتاج القائم على الملكة الخاصة يقسم المجتمع إلى مجموعتين، تلك التي تملك الرأسمال وثلك التي لا تملك وتستغل من قبل الأولى. وهذا العامل هو المسؤول عن هذا التقسيم، حيث يهدف من ورأه الكن ضمان استمرارية النظام القائم على الاستغلال لصالح الطبقة المالكة. لذلك فكل ما يصدر من نشاطات فكرية أو جسدية أنما هي نتيجة للتقميم المرتبط بنظام الإنتاج ومن بين تلك النشاطات الصراع الطبقي الذي يخلقه هذا التقسيم المدي يدفع بالمالكين لأدوات الإنتاج إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولا واللجوء إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولا واللجوء إلى الإساحية المنسكرية المسكرية المسكرية والمسكرية والمائية والمسكرية والمهند والمسكرية والمس

Lim.Timothy C (1) نفس المصدر المشار إليه أعلاء مس 70

والبيروقراطية، لتثبيث آلياتاً الفرض بما فيها استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومة النظام. بمعنى أخر أن السياسة ومن خلال كل وظائف هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ التقسيم الطبقي داخل المجتمع بعن مالك ومستغل. وبعبارة ثانية إن السياسة لا تتمتع بأي استقلالية وإنما هي ومسيلة لتثبيت علاقات المسيطرة الرأسمالية لتالكي وسائل الإنتاج لكونها تمبير عن مصالح هذه الطبقة . وبناء على هذه الوضعية فأن الضول بوجود استقلالية للسياسة ما هو إلا تميير عن وهم فالبناء (...الفوقي السياسي الذي يتدلى رسميا من البناء النحتي الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للمبراع الطبقي التحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج) (1). في الواقع إن كان هذا التحليل ينكر على السياسة استقلالها فهناك من بين الماركسيين من يؤمن بوجود استقلالية نسبية للسياسة . فبالنسبة لكرامشي Gramsci هناك عاملين يجب التمييز بينهما في البناء الفوقي فهناك، أولا المجتمع المدنى الذي له علاقة بالإيديولوجية بكل إشكالها - الدين ،القانون ،الثقافة والإعلام -. وهناك ثانيا المجتمع السياسي المؤسس من قبل النولة وأجهزتها القمعية وأن الفرق بين هذين المجتمعيين تحدده القدرات التي يتمتع بها تتظيم المجتمع المدنى ، ضعيفة كانت أم قوية. فإذا كان هذا المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه فان البولة تكون في هذه الحالة أداة بيد الطبقة ، السيطرة اقتصاديا التي تستخدمها كوسيلة لضمان استمرار سيطرتها الطبقية. أما أذا كان المجتمع المنني يتمتع بقوة تنظيمه فهناك مساهمة مشتركة من قبله ومن قبل الدولة في دعم هيمنة الطبقة البرجوازية ، وبدون اللجوء إلى العنف ، مستغلة بذلك قيم إيديولوجية هذه الطبقة على

Chagnollaud Dominique .Science Politique .Dalloz.6 éd .2006. P12

خلق الخضوع والاقتتاع لدى المواطنين بسيطرة الدولة وأجهزتها. وحسب هذا التحليل فأن هذه المساهمة من قبل الديولوجية الطبقة البرجوازية تمنح السياسة تلك الاستقلالية النسبية التي تعيشها الأنظمة الغربية وذلك من خلال الأهمية التي تعطى إلى الأيديولوجية ومؤسساتها في عملية إعادة الإنتاج الطبقي للمجموعة المسيطرة اقتصاديا. إلى جانب هذا التحليل هناك التحليل الذي يقدمه بيير بورديو Bourdieu Pierre (أوالذي يركز فيه على أن المجال السياسي ،وان كان يعطي الانطباع باستقلاليته ، إلا انه في الحقيقة بيقى خاضع للمقررات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون أو تشيد هذا المجال في إنتاج أو إعادة إنتاج المطبقية كيف يتم ذلك ؟

حسب هذا التحليل أن المجتمع بكليته يشكل مجالا اجتماعيا يتشكل أو يتكون من شبكة من العلاقات شيدت أسسها على فكرة الصراع بين المجموعات وضمن منطق اجتماعي يقرر أوضاع المنافسة بين مكونات هذا المجال، وفي القيام بعملية إنتاج وإعادة إنتاج هذه السيطرة. أن فكرة الصراع داخل هذا المجال وحسب هذا التحليل لا تقوم على أسس مادية صرفة بين مالك ومستفل على غرار التفكير الماركسي الكلاسيكي وإنما تقوم أيضا على أسس غير مادية كتنافس بين المجموعات والمؤسسات الثقافية أو كتنافس الرمزي بينهما من اجل التفاخر على السمعة الاجتماعية . وهذا المسلسل من عمليات المسراع والتنافس أن فسح المجال إلى تغيير المواقف والتقليل من حدة الصراع الرئيسي الاقتصادي، فانه يعطى الانظباع لدى

<sup>(1)</sup> Gramsci .Ecrits politique 1914-1920.Ed .Sociales.1974.Tome 1

محتلى هذه المواقع بأنهم لا يشكلون طبقة وإنما يحسبون كإفراد أو هيئات ،أي إنهم بتمتعون باستقلالية مقابل الراسمال وذلك في قدرتهم على تفيير الأوضاع . ولكن (البيئات - أفراد أو مجموعات -عندما تعتقد بحريتها داخل المجال الاجتماعي فإنها غالبا ما تتبع القواعد المفروضة عليها من قبل السيطرين) (1) أي الرأسمال الاقتصادي أو الرأسمال الثقلية حيث يمكن التعرف على هذه القواعد من خلال طريقية التصرف، والمقصود هنيا بالتميرف( تلك الأحكيام المستمدة والقابلية لتكبرار والبتي تختليف عين الميادة بكونها ليسب تلقائية ومیکانیکیه بل کشیء منتج ولیس کشیء إنتاجی فی حین تعتبر العادة كشيء مكتميب) (2) أن تصرف هذه البيئات، مجموعة كانت أم أفراد، هـ, في الواقع نتيجة لعملية النتشئة الاحتماعية للمحال الاجتماعي التي رسخت قواعد ومفاهيم وتصورات في نفسيتها وبالتالي فان ما ينتج عنها من نتائج يعكس مواقف مكتمية لا دخل للتفكير فيها . بمعنى أذر أن التصرف كما يراه بورديو أنما هو نتاج عملية المالجة التي تذهب إلى إعادة إنتاج منطق المالجة الموضوعية مع إدخال بعض التغييرات عليه، لذلك يعتبر التصرف (كماكينة للتغيير الذي نعيد فيه إنتاج الظروف الاجتماعية النتوجنا الخاص) (3) أي وضعنا الخاص وبشكل انه لا يمكن التفريق بين ما هو ناتج وما هو منتج.

لله الواقع تثير وضعية فكرة عدم التساوي بين مصادر التأثير بين مسيطر وخاضع، بين مالك وتابع، لدى الخاضعين شعورهم بضعفهم أمام إغراءات قيم الثقافة البرجوازية ويلفعهم هذا الشعور لتقليد

Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Minuit, 1980
 نفس المصدر العالج . من . 15.
 نفس المصدر العالج . و . . 15.

<sup>(3)</sup> Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Mimit, 1980, p.134 134. من أعلام من Bourdieu Pierre نفس المصدر أعلام من

سلوكية المسيطرين في المحال الاستهلاكي يهدف التساوي معهم وأن هذا التظاهر بالتساوي إن اشمر الأفراد والجموعات باحتلالهم لموقع اجتماعي أعلى فان هذه العملية هي وراء عملية إعادة إنتاج نفس الظروف الاجتماعية وهي وراء هذا الشعور بالاستقلالية والشرعية التي تتمتع بها الطبقة المالكة في فيادة السلطة. وفي الواقع هناك فرق بين وعي الفرد فعليا يظروف واقعه وبين التظاهر بمظهر احتلال موقع جديد، لأن هذا الأخبر بيني على أحلام ورغبات المتظاهر أو باقتنائه ليعض مكونات الموقع الاجتماعي في أعلى الهرم الاجتماعي، وبالتالي لا تستدعي الضرورة لافتتائها إلى استخدام العنف فانه يكفى أن يتم ترسيخها في دواخل نفسية الفرد عن طريق، زيادة المغريات وفسح المجال وإعطاء الإمكانية للحمنول عليها أو لإشباعها ومن ثم ترك آليات النتشئة الاجتماعية تلعب دورها في عملية ترسيخ هذا الشعور باحتلال موقع جديد. وعليه فان كل المظاهر المرافقة بالشعور باحتلال موقع والناتجة عنه ، ستعتبر كأشياء طبيعية بفعل ميكانيزم أو آليات الأسس المنظمة للمفاهيم والمواقف التي يملكها كل فرد بسبب موقعه الاجتماعي والذي سيعبر عنها وكأنها تعبير عن النتاج التاريخي الفردي والجماعي وذلك من خلال عمله وفكره . ويفضل قدرة هذه آليات في ترسيخ هذه المفاهيم والمواقف في الشعور الجماعي للطبقات الشعبية فانه يمكن إعادة نفس العلاقات الإنتاجية التي وضعت أسسها المجموعات المسيطرة كما وكانها أشياء طبيعية.

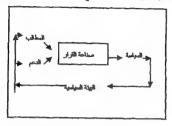
# ثانيا التحليل ألنسقى السلوكي:

ينطلق هذا التحليل من المجتمع أيضا حيث يعتبر هذا الأخير كنتيجة التسيق بين الأدوار والتي تعكس تداخل نشاطات الأفراد

الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصية، ولكن مع اختلاف جوهري عن التحليل السابق من زاوية إن مفهوم السياسة هنيا لا يعكس فكرة تعيارض المصالح والتناقضات الطبقية ببل إن مفهومها يمكس تلك الإجراءات البادفة إلى تقسيم المسادر والعوائد الصادرة منها بين الأفراد والمجموعات . وتعكس القرارات التي يتوصل إليها الأفراد والمجموعات طبيعة هذه الإجراءات والتي تأخذ لها صفة السلطة. وعليه قان السياسة تعنى هنا محموعة النشاطات البادفة للتأثير على صناعة هذه القرارات وإن جل هذه النشاطات تأخذ لها صفة النظام عندما تتلاءم مع الأهداف التي ترغب الوصول إليها . ولكونها تأخذ صفة النظام فهي تترجم بذلك دور المجموعات كفاعلين لهم ادوار محندة وفي مواقع متداخلة داخل المجتمع الكلى . وكنتيجة لهذه الأدوار فمن لا يواظب على استمرار نشاطه بتداخله أو تفاعله مع الآخرين يخرج من العملية السياسية أو من المسرح السياسي كنتيجة لفقدان فعاليته في تقوية نشاطات المجتمع بأكمله أن ممارسة هذه النشاطات التي أخذت لها تسمية النظام لا تكون معزولة عن البيئة، بل إن عملها يكون متأثر بالبيئة التي تدار فيها هذه النشاطات، وهذه البيئة هي البيئة الداخلية، يضاف إلى ذلك أبضا البيئة الخارجية التي لها نفس التأثيرات على النظام فكل من البيئة الداخلية والخارجية يؤثران على نشاطات النظام . ولذلك هان النظام السياسي هذا ومن وجهة واضعه ديفيد استنDavid Easton يشكل صندوق اسود لا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال هذا التفاعل المنتوع بين النظام وبين البيئة المحيطة من حوله. وعليه ومن أجل معرفته فلابد من تحليل الآليات هذا التقاعل بمعنى أخر معرفة أثار

<sup>(1)</sup> Easton David Analyse du système politique Armand Colin. 1974

وأنواع التأثيرات التي يتعرض لها والكيفية التي يتعامل معها. ويمكن وصف عملية التفاعل على الشكل التالي :



هناك الدواخل التي تتكون من الطالب البيئة السياسية والدعم المقدم من قبلها إلى النظام حيث تعكس المطالب مجموعة الرسائل الموجهة للنظام من قبل البيئة والتي تتضمن تطلعات المجموعات والأفراد اتجاء النظام التي يراد إشباعها. وللوقوف على هذه المطالب يجب تحليل طبيعتها من اجل تحديد أهمية كل واحد منها والإمكانية التي تتوفر لدى للنظام في قدرته على إشباعها وينفس الوقت للحد من تزايد المطالب التي لا يمكن إشباعها لعدم توفر المسادر أو لنقص في الموارد أن تعامل النظام مع هذه المطالب له نتائج تعرف بالخوارج تتضمن ردود فعل النظام باتجاهها تأخذ لها صورة قرارات ويرامج وعمل حيث يمكن وضع جلها تحت اسم السياسة العامة للحكومة . وبالطبع استجابة النظام لهذه المطالب يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي والذهاب إلى مدى ابعد في عملية التعامل مع البيئة وحكما يبدو لنا الداخلية لانجاز أهداف آخرى غير التي طرحتها البيئة . وكما يبدو لنا قدرة النظام هنا يمكن وصفه كمكان لتبادل الملومات وتنفيذها فعلى قدرة النظام فنا يمكن وصفه كمكان لتبادل الملومات وتنفيذها فعلى قدرة النظام هنا يمكن وصفه كمكان لتبادل الملومات وتنفيذها فعلى قدرة النظام فنا مخلال قراراته قدرة النظام فن ضغلال قرارات تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته قدرة النظام في اشباع واثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته قدرة النظام في اشباع واثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته قدرة النظام في المنطق المنات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته قدرة النظام في المنات من المنات حديدة لدى البيئة من خلال قراراته

، سوف تساعده على خلق التقنية الاسترجاعية التي لابد منها لاستمرار وجوده فلكون أن إثارة مطالب جديدة داخل البيئة وتزايد التطلعات إلى أهداف جديدة سوف تضاف إلى النظام كدواخل جديدة يفترض إشباعها. أي أن عملية دعم النظام والتأييد والانضمام إلى العمل الحكومي للمواطنين باتجاه عمل النظام والتأييد والانضمام إلى العمل الحكومي وذلك من خلال تملق المواطنين بأوامر النظام وقواعد عمله. ويهدف الوصول إلى هذه النتهجة يلمب النظام بمؤسساته على دور التنشئة السياسية والاندماج الثقلية وعلى المطيات السياسية لتثبيت هذا الدعم وعليه فعلى قدرة النظام في خلق المطالب الجديدة والدعم سيحافظ على استقرارية وجوده ويتمكن بذلك في الحصول على الشرعية والمحافظة عليها. ومن خلال هذه الأليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام عليها. ومن خلال هذه الأليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام مواطنيه يمني توقف عمل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية مواطنيه يمني توقف عمل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من اجل استمرار الدعم له .

ق الحقيقة أن مقارنة التحليلين المذكورين أعلاء تبين ثنا أن الأول - التحليل الماركسي - يركز على كل التناقضات مهما كانت طبيعتها وتقعيلها من اجل الوصول إلى حلول لها، في حين يعتمد الثاني - التحليل النسقي - على قدرة المساومة في تغيير الأشياء . هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تركيز التحليل الأول على حتمية الصراعات وربطها في عملية التأطير الأيديولوجية يؤهل العملية السياسية ويفقد النظام القدرة على التقاعل مع تغيرات الواقع الداخلي والخارجي في حين أن انفتاحية الداخلية والخارجي في حين أن انفتاحية الشاخي على تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية يدعم شوة

النظام في مواجهة الأزمات بفضل قدرته على الساومة لتجاوز الصاعب والتصدي لعملية التآكل الحامضي للفكر المؤطر بأيديولوجية ما ويظهر هذا العيب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بان النظام يعمل هو الأخر داخل بيئة دولية ومطالب هذه البيئة تدخل هي الأخرى كدواخل لابد من إشباعها إذا ما أريد للنظام استمرار دولته واستقرارها ضمن عالم العلاقات الدولية. فالفشل في عملية التفاعل وعدم التوصل إلى قرارات تدعم عملية التغذية الاسترجاعية الدولية ستتمكس على النظام نفسه في تذخره بكل الجوانب وهذا النقص في التعامل يفسر بعض من المشاكل الدولية الماصرة التي تعاني منها بعض الأنظمة. ويفسر انفتاح القسم الأخر من الأنظمة على الخارج للاستفادة من هذا التفاعل لتقوية قواعد وجودها الدولي والسياسي، نجاحها في تجاوز العتبات.

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى التحليل النسقي هو في مبالغته بقدرة النظام على تجاوز الأزمات لأنه ينطلق بشكل مسبق من فرضية أن كل من لا يتفاعل مع المعلية السياسية يخرج منها والتساؤل الذي يطرح هو لماذا لا تشارك بعض القوى بهذه المعلية وما هي المايير التي يمكن وضعا لإفراز من لا يشارك في التفاعل في العملية السياسية ؟ أن هذا التحليل لا يفسر في الواقع لماذا أسباب استمرار الصراعات أن هذا التحليل لا يفسر في الواقع لماذا أسباب استمرار الصراعات السياسية داخل النظام والتي قد تقود إلى تفييره رغم توافر كل عناصر استمراره . ولا يقدم من جهة أخرى أي تفسير لاستقرارية بعض الأنظمة الدكتاتورية التي وجدت على الساحة السياسية ولا لدور الدولة في هذا الدكتاتورية التي وجدت على الساحة السياسية ولا لدور الدولة في هذا الاستقرار . يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل لا يمكن تطبيقه خارج مكان بيئة نشاته الولايات المتحدة الكون يتجاهل طبيعة

بالعلوم السياسية وعلى رامهم الموند وباول اللذان أصدرا كتابهما المشهور (السياسية وعلى رامهم الموند وباول اللذان أصدرا كتابهما المشهور (السياسية. وقد أعطي لأسلوب تحليلهم للنظام السياسي تسمية (التحليل الوظيفي). يضاف إلى ذلك هناك النظرية الداعية (بالتفاعلية المتداخلة) السي وضعها كل من ميشيل كروزير وايرهارد فريدبيرج في كتابهم المعروف (الفاعل والنظام) الصادر عام لوكمان في كتابهم المبادة الاجتماعي للواقع 1976 والمتي تصرف لوكمان في كتابهم البناء الاجتماعي للواقع 1996 والتي تصرف (بالنظرية البنيوية) وأخيرا هناك التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني المبديد أو التحليد أو التحليد المبديد أو التحليد المبديد أو التحاوني المبديد أو التحليد أو التحليد المبديد أو التحليد المبديد أو التحليد المبديد أو التحاوني المبديد أو التحليد المبديد أو التحاوني المبديد أو التحاوني المبديد أو المبدي

### ثالثا النظرية الوظيفية:

أن تطور منطلقات هذه النظرية جاءت كنتيجة لمسعوبات التي واجهتها دول العالم الثالث لتطبيق نماذج السياسية الغربية في مجتمعاتهم . فالصعوبات التي واجهتها الكثير من دول العالم الثالث في اهتباس هذه النماذج والاحتذاء هيها كاداة في عملية التحديث كانت تكمن في عدم قدرة النظام السياسي بالقيام بوظيفته وليس إلى أسباب تعود إلى تخلف أسسه وان هذه الوضعية كانت وراء وضع كل من كابريل الموند . Georges Powell وجورج باول Georges Powell المفرضيتهم القائلة بان في أساس كل عملية افتباس لابد أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام وبشكل آلي لضمان تبنيه في بيئة معينة ، ويفترض بان يكون هذا

Almond Gabriel & Powell Georges .Comparative politics Little Brown .2nd ed.1978

الأساس موجود في كل الأنظمة السياسية وعلية ومن اجل التوصل إلى معرفة هذا الوجود هذا الوجود فان التحليل ينصب على تشخيص أسس هذا الوجود في بيئة معينة . وحسب هذه النظرية هناك أربعة وظائف سياسية قاعدية رثيسية في كل نظام وهي:

- القدرة الاستخلاصية والتي تعني قدرة النظام على تعبئة الموارد المالية والانسانية لتحقيق هدف معنن.
- 2- القدرة على التنظيم والتي تعني تملك النظام على مكانيزيمات أو الآيات السيولرة القانونية والمؤسسية على السلوك والتبادل الاجتماعي والاقتصادي في محيط بيئة معينة ، وسيطرة قادرة على تجنب ومنع قيام صراع المسالح والاحتجاجات الاجتماعية داخل هذه البيئة .
- القدرة التوزيعية أو التعويضية للموارد والمنافع على المواطنين بهدف تقوية الدعم للنظام.
- 4- القدرة على أثارة مشاعر المواطنين عن طريق دهمهم للاهتمام بما يطرح لمرفة ردود فعلهم بفية التوصل إلى حلول للقضاء على حالة الإحباط التي قد تظهر نتيجة عمل ما قد يؤدي ظهوره بالتأثير على وضعية النظام.

من خلال هذه الوظائف تحاول هذه النظرية القيام بمقارنة بين الأنظمة الغربية وأنظمة المالم الثالث بهدف التوصل إلى معرفة خصوصية أسس كل واحدة منها تجاه الأسئلة الرئيسية المطروحة وهي: إعادة إنتاج النظام السياسي وتبنيه في عالم الجنوب، وذلك لمرفة فيما إذا كانت هناك وظائف متشابهة، والمقصود بهذه الأخيرة إمكانية تنفيذ

وظيفة معينة من قبل أسس مغتلفة في بيئة معينة مثل على ذلك قدرة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمؤسسات النتظيمية والدينية على القيام بعملية إفراز المطالب وصياغتها أو أسس تقوم بوظائف متعددة. بعبارة آخرى إمكانية وجود أساس معين قادر على القيام بعدة وظائف بمفرده بدلا من مساهمة أسس ثانية، مثال على ذلك قدرة رئيس الدولة بتنظيم برنامج عملية التحديث بمفردة بدون اللجوء إلى أسس ثانية لاستشارتها أو مساهمتها كما هو الحال في المالم الفريي، بوجود أسس متخصص تتمتع بصلاحيات منحتها أسس مؤسسية في كل مجال أسس مجالات الحياة السياسية وظيفتها تقديم الاستشارة أو القيام من مجالات الحياة السياسية وظيفتها تقديم الاستشارة أو القيام هذه المقارنة هو الوصول إلى وضع قوانين عامة منبقة من إجراءات هذه المقارنة هذه الأنظمة المتبناة على النظام ، التمسك بها لمرقة واقعية هذه الأنظمة المتبناة على الوقع.

#### رابعا - النظرية التفاعلية المتداخلة:

تستمد تحليل هذه النظرية لهائم السياسة معطياته من التيار المروف بالفردية فهي نتطلق من مبدأ أن الإنسان ذو عقلانية نسبية في المسرفة وذلك حسب رأي كل من ميشيل كروزير Bhrard Friedberg وايهرارد فريدبين Ehrard Friedberg.

وان إرادة الفرد أو إرادة المجموعة هي وراء قبولهم بالقيود البيكلية التي تفرض عليهم علاقاتهم في محاولة ملائمة تطابق تبني سلوكهم مع سلوكيات ثانية والقيام بدور ممين لتحقيق أهداف ما

Crozier Michel . Friedberg Ehrard L'acteur et le système . Paris. Seuil .1977

تتطابق مع حسابات الفرد أو المجموعة العقلانية بهدف الحصول تصرفه أو تصرفهم على مردودية ايجابية فكل ما يصدر عنهم من مواقف تعكس تلك الإستراتيجية التي يضعونها بفية الحصول على اكبر عاثك ممكن . بعبارة أخرى تكمن وراء الإستراتيجية التي يضعها الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم ومواقفهم ، رغياتهم وأمانيهم كمامل فعال يقرر على ضوءها حتمية التصرف. وعليه فليست قواعد الممل ومعاييره هي التي تقرر شكلية التصرف - كما تذهب إلى ذلك تحليلات بورديو المذكورة أعلام - ، رغم كون أن هذه القواعد تعتبر مهمة من زاوية التنظيم والخدمة التي تقدمها لفرض تحقيق العواثد ، إلا أن البحث على المردودية القصوى في تحقيق مصالحهم هي وراء عملهم للذلك فأن معيار الفاعلية هي دليل على عقلانية إرادة الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم. ولا تشكل هذه الفاعلية الأرضية للسياسة التي تحاول من خلال صفتها العقلانية الوصول إلى تحقيق مصالح خاصة بيل إنها تهدف إلى استخدامها لأطول فترة بهدف تثبيت علاقات دائمة - تأخذ لها شكل تتظيمات - تتجاوز من خلالها كل المابير الثانية وذلك لفرض تحقيق المصالح الجماعية وهنذا التوجه ينهب عكس النظرية الفردية التي تؤكد على عقلانية الفرد الكلية والمتمثلة بسيادة اختياراته وذوقه ، لان عقلانية الفرد والمجموعة حسب هذا التعليل تبقى نسبية بسبب كون بحثهم على العوائد لا يتم إلا بفضل فاعليتهم وبالتداخل مع نظرائهم حيث يمكن اعتبار هذه الفاعلية كقاعدة تهدف بتحقيق ظروف العيش الجماعي . لذلك فكل الظواهر الاجتماعية الجماعية أنما هي تعبير عن نتاج لتصرف الأفراد والجماعات التي يمكن بفضل تفاعلهم وعقلانيتهم الوصول إلى طرح جانبا كل ما يضر بالحياة الجماعية والفير مرغوب فيه من قبلهم والبحث عن كل ما يتناسب ومصالحهم. بعبارة أخرى أن الأفراد في سسيهم المتبادل يهدفون إلى تكيف عملهم وتصوراتهم بالشكل الذي ينتظره كل طرف من الأخر أو يتوقعه منه.

في الواقع وفي نظر هذا التحليل أن المجتمع بكامله لا يحدد وجوده النظام السياسي المالك للقرار ، وإنما يحبد وجوده أفمال الأفراد التي تختلف بدرجات متباينة وتنسم باستقلالية ذائية كل واحير منهم بمعنى أخر أن تنوع المؤسسات والتنظيمات كفعاليات في كل المجتمعات الحديثة والتي تتمارض في مصالحها ، لا يقود إلى غياب قدرتها على · التفاوض والوصول إلى حلول فلكون أن عمل كل هذه التنظيمات والمؤسسات يقوم ضمن إطار ما أقامته من علاقات دائمة اقتصادية اجتماعية ثقافية ..الخ - لكونها مستقلة الواحدة عن الأخرى، فإن هذا الأطار يفسح المجال أمام ( الفاعلان في تحقيق إمكانيتهم بالقيام بحسابات- التكلفة والموائد- والتفاوض أو الاختيار) (1) كل حسب مجال اختصاصه. ويعنى هذا أن هناك غياب لأي تدخل حكومي في هذا المجال - ما عدا المجال التنظيمي والقانوني الذي يفترض وجوده من اجل استمرارية المجتمع المنظم - والذي يمني أيضا استقلالية هذه الظاهرة التي لم تتحقق بدون إرادة الضاعلين الحرة والتي لم يتمكن الأضراد في التمتم بها إلا من خلال الدور الوظيفي الفعال للقيم الثقافية في عملية تنشئة الأفراد ضمن إطار نظام العلاقات الدائمة. ولتوضيح ميكانيزم منطق هذا تحليل فهناك : أولا الملاقات الدائمة التي يتم تأسيسها بين أطراف متعددة على قواعد رسمية وغير رسمية والتي هي بحد ذاتها نتاج لإعمالهم. فكل طرف ليس سيد في هذه الوضعية لأن حربته محددة

Braud Philippe .La science politique .Presses universitaires de France .Que sais-je .1982 .P.110

بقيود التنظيم نفسه، وهو أيضا غير خاضع لأنه قادر على تعبئة مصادره التي بمتلكها من اجل تطوير قدراته أو استفلال الفرص أمامه من اجل خلق هذا التطور. وثانيا أن هذه الوضعية بين لا سيد ولا خاضع تعني أن الأطراف الفاعلين يحتلون مواقع وسطية تسمح لهم في الدخول في تفاعل فيما بينهم وسيقود هذا التفاعل إلى خلق نوع من العمليات الإنشائية تسمى بالنموذج البنيوي والذي يمني أن الأضراد في بحثهم عن حلول لشاكلهم فان الوصول إليها يتم عبر تفاعلهم ويعكس ما هو واقعى وممكن . وهذه الحلول هي التي سنتعب دورا في تغيير الأشياء وعليه فهذه النتائج المتوصل إليها كبناء للتفاعلية هي في أساس الخلق والإبداع. فيحون تفاعلية وتداخليم ببين الإطراف الفاعلين لا يمكن خلق ديناميكية إنتاج الحلول بل ستبقى العلاقة ببن أطراف متسمة بصفة السطحية والملاقات الشكلية كقطبين وضعا على نفس الستوى بدون أي تفاعليه بينهما وعليه فما بمكن استخلاصه من هذا التحليل لمالم السياسة هو أن السلطة تعكس (علاقات القوة، فمثلما يتمكن طرف من الاستفادة منها فنان الطرف الأخرج نفس الوقت غير عائلا أمامها في الواقع ما تقدمه هذه النظرية من افتراضات تبنى على فكرة استحالة تأطير الفرد الذي يتمتع بالحرية التي بفضلها يتمكن الفرد من الاختيار واتخاذ القرار بعيدا عن التأثيرات المحيطة فيه . فمادامت الحرية قائمة فهناك إمكائية للاختيار وكل غياب لها سينمكس بردود فعل سلبية لان غيابها يعنى شل عملية التفاعل المنتظر بين الأطراف لفقدان الشرط الرئيسي لوجودها ألا وهي هجلية العلاقة بين الموضوع والقضية . فلكون وجود بيئة تتسم بعلاقات مفروضة على الأفراد بشكل مسبق فليس هناك فقط جهود محبطة وإنما أيضا تأطير لحرية الفرد في اختيار ما هو قائم وليس ما هو منتظر ومفضل .

### خامسا: النظرية البنيوية:

وتتطلق هذه النظرية من رفضها الخطاب العلمي الداعي إلى إمكانية التوصل إلى قوانين عامة لتقسير الظواهر المتلازمة في عالم متفير وحساس والتي يمكن ملاحظتها بشكل مستقل من قبل الحلل. فهي تتطلق من الأسئلة الباحثة عن ماهية العوامل المقررة للسلوك السياسي والتطبيقات السياسية . أن الفكرة الأساسية لبذه النظرية تقوم على أن معرفة الواقع شهره مستحيل بسبب صفة التغير الناتجة عن خضوعه للتأثيرات خارجية كانت أو داخلية. وبالتالي فان الانطلاق من مقولات توصل إليها الخطاب العلمي سوف يعنى في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات وليس لها إلى اثير على الواقع. فلكون أن الأمس الاجتماعية، بالنسبة لهذه النظرية، تتكون من مجموعة من النماذج والأنماط المختلفة الـتي يعيشها المالم، فهي إذن بالضرورة متنوعة. فبالنسبة لواضعي هذه النظرية، بيتربيرجير Peter Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann،أن الفاهيم تأخذ ليا صبورتها الحقيقية عندما بهنح الأفراد معنى لتفاعلهم والتي تمبيح بفضل صفة التمود على استغدامها كثنيء حقيقي . وتمرف هذه المرحلة بمرحلة تشكيل النمط الذي لا يمني محاولة الأفراد التمديل من واقعهم بل إن هذا الأخير يعبر بحد ذاته عن إحساسهم المشترك به وانطباعاتهم عنه . بعبارة أخرى أن هذه الانطباعات وهذه الأحاسيس ستوطر بالمواقف المتفاعلة . ويقود هذا التشكيل النمطي إلى التمثيل الاجتماعي الذي بأخذله صفة المؤسسات والتي يمكن ملاحظتها عندما نركز البحث في عناصر تكوين الشعب والنولة والأمة والعائلة والمدرسة والمشروع

Baudouin Jean .Introduction à la science politique .Dalloz .7e
 2004 .P.109

الاقتصادي وعندما يتقاسم الأفراد قيم مصادر هذا التمثيل الاجتماعي مثل قيم الحرية والمماواة والشرعية كشيء معاش، فيصبح هذا التمثيل حقيقة واقعية. بعبارة أخرى أن الذاتية الفردية - ما يشعر فيه الفرد-ستكون المهار الفاصل لمعرفة وتفسير واقعية النشاطات الاحتماعية والأفعال الاجتماعية، لان هذه الذاتية ستعكس ما تم قبوله من قبل الأفراد من معتقدات وليس للنهج الموضوعي معنى في صياغتها. ولكون أن دراسة الفردية كواقع موضوعي لا يمكن بحثها بسبب طبيعتها الذاتية نفسها، فمن غير المكن البحث في مجالها لكون أن هناك الكثير من معاني مواضيعها تبقي بعيدة عن تعبيرها البسيط كتمثيل أو كرموز. ويمكن ملاحظة هذه الذاتية في محال السياسة باستخدام اللغة كعالم ملىء بالرموز له معانيه وقادر على تقرير عملية تمبيس الحوادث والشاكل والساهمة فيها. وعليه وبهدف التوصل لمرفة واقع ما يجب البحث مسبقا في المحتوى التضاعلي لهذا الواقع الذي سيساعد على تفهمه. وإنطلاقا من هذه الملاحظة فإن وضع قوانين مسيقة ليراسة واقع ما والتعرف عليه وتحديد عمليات التفاعل في داخله على ضوء هذه القوانين ، سوف يقود إلى نتائج ممالطة للواقع . فعليه يجب الانطلاق في التحليل من الواقع الاجتماعي الذي يمكن اعتباره كنظام يتقيد به الأفراد.

بي الواقع أن كل هذه التحليلات النظرية التي ذكرت إعلاه وضعت من اجل تقديم تفسير ما عليه المجتمع السياسي في المالم الفريي. فمنطلقات تحليلها أن صدقت في الواقع الفريي فهي لا تتطبق بالضرورة على أوضاع عالم الجنوب، بل وفشلت في محاولاتها بتقديم تفسير مقنع وواقعي بسبب الاختلاف ليس فقط بالظروف الاقتصادية بين هذين

العالمين، بل أيضا بسبب الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات. فالعوامل الاقتصادية - إشارة إلى التحليل الماركسيّ - فيركافيه في عالم الجنوب لتقسير ظاهرة السياسة وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية بسبب غياب عقلانية التصرف وحرية الاختيار - إشارة إلى التحليلات المذكورة أعلاه -

ويمود سبب ذلك إلى نسبية تأثير عامل ممين في بيئة ما على ممنى السياسة وغيابه في بيئة ثانية وكل ذلك يقود إلى صعوبة التوصل إلى تحليل أساسي شامل تتطبق نتائجه على الكل بسبب عمق وتعدد العوامل وتداخلاتها فيما بينها. لذلك فان الاتجاه الحالي في هذا المجال يركز على التعليل المركسي يركز على التعليل المركسي والتحليل الليبرائي المتعدد فما هو المقصود بمنهج التحليل اللماوني المعاوني ا

# سادسا المنهج التعاوني المفتوح Open corporatism

يمرف هوارد وياردا Howard Wiarda هذا النهج كالتالي (انه النظام للتنظيمات الاجتماعية السياسية الذي تتدمج فيه كل المجموعات المجتمعية وذات المصالح كالجماعات العمالية أو رجال الإعمال والمزارعين والمسكريين والاثنية والقبلية .. والدينية - يا النظام الحكومي، والتي غالبا عندما تقوم بمهمات تتمسيق التطور الوطني تكون أما تحت فيادة الدولة أو إنها تفرض عليها وصايتها أو إنها تراقبها.) (1) وهدو نهج يختلف عن المفهوم التماوني في الأيديولوجية تتمسم الليبرالية من زاوية أن مجموعات المصالح في هذه الأيديولوجية تتمسم

Berger Peter Luckmann Thomas .La construction de la Réalité. Paris, Masson/Armand Colin . 1996

بحريتها في التصرف واستقلاليتها عين الدولة في حين تعمل هيده التنظيمات في هذا النهج بشكل متوافق وبانسجام فيما بينها ويختلف أيضا عن المفهوم التعاوني في التحليل الماركسي من زاوية أن المسراع الطبقي بين المجموعات لا يشكل القاعدة في تفسير التغيرات بل أن التجانس بين المصالح المتعارضة هو القاعدة في تحليل هذا المنهج وكذك فانه يختلف أيضا عن المفهوم الفاشي للتعاونية في كون أن الدولة في هذا النظام هي التي تنظم وجود هذه التعاونيات. بعبارة ثانية أن المجموعات ذات المصالح في هذا المنهج التعاوني الجديد لا تخضع الميطرة الدولة ولا هي حرة بالكامل.

أن أهمية هذا النهج في التحليل تظهر عندما يحاول المرء البحث عن تقسير للظواهر الجديدة التي بدأت تتطور داخل الأنظمة السياسية منذ التغيرات الدولية والتقدم التكنولوجي، حيث تداخلت العوامل والنتائج التي فرضت على الباحث الفوص في أعماق جنور المشاكل المطروحة وذلك من خلال اللجوء، ليس إلى الأطروحات السابقة للأيديولوجية، في تقسيرها للقضايا الجديدة لأنها ، أما ستقوم بتعقيد ما هو ليس معقد، بسبب تطبيق مقولات جاهزة على واقع جديد، أو إنها ستساهم في زيادة درجة الفموض في المواقف والرؤيا ، بسبب الصراعات الفكرية لكل واحدة منها مع الأخرى ، بل اللجوء إلى أرضية الواقع بخصوصيته ، وذلك بخلق نوع من الديناميكية داخل مكونات النظام بخصوصيته ، وذلك بخلق نوع من الديناميكية داخل مكونات النظام كتنظيم بالقيام بهيكلة المجموعات ذات المصالح يدهب إلى منع التيافس فيما بينها وذلك لفرض إدماجهم في سياسة الدولة . وبالنسبة للمجموعات الاستفادة من استقلالها الذاتي عن الدولة في التفاوض معها

لفرض تحقيق إشباع مصالح آهرادها وكل خلق توازن القبوي بين الدولة والمجتمع . بعبارة ثانية الاستفادة من التبعية المتبادلة للكل مكون في تطوير وتغير مواقف وطبيعة المكون الأخر همندما تقوم الدولة بضمان واحترام مؤسساتها ويتفاعل أهراد المجموعات فيما بينهم وبين الدولة ، و ضمن إطار القانون ، في التأثير على القوة ، أي على أصحاب القرار السياسي في تحقيق أهداف كل واحد منهم ، هان هذا التفاعل سينتج أسلوب في التعامل السياسي ينهب إلى دعم كل تطور كان سواء كان على المستوى المكمي أو النوعي ، لان في أساس هذا التعامل يكمن التعلوب وليس المسراع كلفة وكسياسة ضمن إطار إستراتيجية التطور والتحديث .

ق الواقع أن الأخذ بهذا النهج في التحليل جاء أولا لمالجة سيطرة الدولة وتحكمها بالمجتمع وذلك من خلال إعطاء المجتمع بتظيماته الحق في معارسة القوة عن طريق التأثير في عملية صناعة القرار وبهذا الشكل يمنع إن لم نقل سيعرقل هذا الحق احتكار السلطة من قبل مجموعة معينة وثانيا ثم أن وجود مؤسسات قوية للدولة قادرة على التحكيم بين تصارع المسالح للمجموعات المنظمة داخل المجتمع سوف يمنع هذه المؤسسات من الوقوع في فوضى الصراعات من اجل السلطة بين المجموعات المنظمة داخل اجتماعية ، قومية كانت أو اقتصادية أو ثقافية ، لان هذه المؤسسات تعكس توزيع المنافع بين الأطراف المكونة للمجتمع لكونها تشكل هيكلية مستقلة لها تساثير على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقف دورها فقط على وضع قواعد الحكم وترتيباتها كما تنص عليه النظرية التقليدية للمؤسسات والتي تؤكد فقط على

القانون والدستور وطبيعة السلطات والهئات الحكومية وتنظيماتها والمسلاحيات المسوط بها كما يقول بدلك ديفيد ابتير David

(1) Apter بها كما يقول بدلك ديفيد ابتير فينين فينين الموسطة الموسطة الموسطة الموسطة وعلى حد تعبير فينين لونديس Vivien Lowndes إلى التأكيد (ليس فقط على تأثير المؤسسة على الأفراد بل إلى ذلك التفاعل بين المؤسسات والأفراد) (2) بمعنى أخر أن المؤسسات وحدها لا تقرر سلوكية ومصالح الأفراد ولكن يمكن لها أن تؤثر على هذه السلوكية من خلال تأثيرها على البيئة التي يؤخذ فيها القرار من خلال ما يسمى بتأثيرات إستراتيجية التداخل عندما تزود الفاعلين بالملومات بخصوص مواقف الأخرين وحوافزهم أو عدم اهتمامهم في الإجراءات المتخذة وكل ذلك بشكل عقلاني لأنها لا تترك في حساباتها أي عامل وتأثيره سواء كان ثقلية أو اقتصادي أو اجتماعي ودولي إلا وان بحثت فيه لفرض التوصل إلى حلول الم وعلى ضوء هذه الإستراتيجية ستقرر أهمية أي عمل وتأثيجه .

إلى الواقع أن التحليل السياسي للواقع يفترض ليس اللجوء إلى تحليل ممين من التعليلات النظرية المذكور أعلاه بل يجب توافر وكما يذهب إلى ذلك تيموثي ليم Timothy Lim ( الاندماج الفمال للمنهج والنظرية والشواهد ) (3) وفقدان إحدى هذه الثوابت يفقد ويضعف محاولة التعرف على حقائق الأشياء ولذلك فان تحليل الطبيعة السياسية

Apter David E. Comparative politics old and new. Ed.by Goodin Robert, E. Klingemann Hans-Dieter. A new Handbook of political science. Oxford. 1998.P374

<sup>(2)</sup> Lowndes Vivien. Institutionalism .in: Theory and methods in political science .Ed. by Gerry Stoker and David Marsh .Macmillan 2002 .P 91

<sup>(3)</sup> Lim Timothy C. Doing comparative politics .an introduction to approaches and issues Lynne Rienners .2006.P.92

للمجال السياسي في المجتمع بمكوناته التنظيمية الفردية والجماعية ومؤسساته السياسية وعوامل البيئة المحيطة لا تفهم إلا إذا أخذت كل العوامل المؤثر والمتأثر بتفاعل وتداخل لكون أن طبيعة هذا المجال تختلف من مجتمع إلى أخر من الزاوية الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية ومن زاوية البيئة الدولية المحيط به

أن حيل الصراعات المني تسدب في داخيل المجتمع الأسباب المتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية والتي يفترض إيجاد حلول لها إذا ما أريد للمجتمع أن يستمر بالوجود يفترض وجود قوة مسيطرة تعمل داخل كيان، وهذا الأخير يعرف بالدولة بسلطاتها فكيف يفسر وجود الدولة القومية ؟

## في التحليل المقارن للدولة، وشرعيتها :

يمكن تمريف الدولة بأنها ذلك الكيان المتواجد على جرء من ارض التي يميش فوقها مجموعة من الأفراد بشكل دائم - شمب - ، ترطهم روابط متداخلة لها عمق في التاريخ، تنظمها قواعد قانونية توصل إليها الأفراد فيما بينهم من خلال ذلك التقاسم المشترك للميش سوية والذي أنتج ثقافة معينة تتفرد بخصوصيتها . أن هذه الملاقات هي في أساس فيام تلك الهيئات التي أنيط بها صلاحية حل الصراعات وتنظيم المجتمع السياسي والتي عرفت باسم الحكومة وهيئاتها الإدارية . ومن اجل أن تأخذ هذه الدولة صفتها القانونية فلابد من الاعتراف بها دوليا بأنها دولة لها سيادة على ارض وعلى شعب بمتلك حكومة بسلطاتها الحقيقية التي تمثله.

في الواقع أن كلمة الدولة كثيرا منا منج معناهنا مع مصطلحات أخرى، فهناك مثالا مصطلح الدولة القومية الذي يتضمن في

محتواه حق الشموب في تقرير مصيرها في مقابلة شعوب أخرى. بعبارة أخرى بنضوى في طيات هذا الاستخدام تلك الروح التي تناضل بهدف حصولها على حقها في الحياة والتخلص من حالة التبعية في حين استخدام كلمة الدولة في الانثروبولوجيه السياسية يعنى تلك التجمعات التي تحتل إقليم معين والتي تملك سلطة ما يعود لها حق تنظيم المجتمع السياسي بين حكام ومحكومين بمعنى أخر وجود سلطة سياسية يدعمها جهاز إداري وتقسيم للعمل هـوفي أساس هذا المعنى. أن معنى الدولة في دراسات الانثروبولوجية السياسية هذا يجد له تشابه مع فلسفة هيكل. فبالنسبة له أن الدولة تعبر عن حقيقة جماعية يمكن وضعها في علاقة هجلية مم المجتمع المدنى الذي يتكون (من تجمع يتكون من أفراد مختلفين تربطهم علاقات اقتصادية حيث بواصل كل واحد منهم رغم تواجده على نفس الاقليم تحقيق مصالحه الخاصة ، لخ حين تمير البولة عن كيان تنظيمي وهرمي يعكس الإرادة الجماعية الضرورية لتحقيق الوحدة المقلانية الهادفة لإعطاء هذا التجمع المنى الأخلاقي لوجوده) (1). أن هذا المنى للدولة يتجلى من ضلال الوظائف التي تقوم فيها ، فبإلاضافة إلى كونها تقوم من خلال سلطاتها على تنظيم المجتمع ' بوضع القواعد القانونية فلديها أيضا وظائف سياسية تتمثل في (المحافظة على الأمن استغراج الإيرادات -- عن طريق الضرائب- وضع القواعد لفض الخلافات وتخصيص الإيرادات لمعرفها على الاقليم الذي تمارس عليه صلاحياتها القانونية) (2). وللتمكن من القيام بهذه الوظائف فإنها - أي الدولة- تستند بشكل أسامى ومن خلال مكوناتها السياسية

Bélanger André-J Lemieux Vincent Introduction à l'analyse politique .Presses de l'Université de Montréal. 1996. P. 146

<sup>(2)</sup> Grigsby Ellen Analyzing politics .An introduction to political science .Wadsworth Thomson Learning .2002.P.50

-سلطات تشريعية وتفينية وقضائية - على (القوة - المادية ضد مواطنيها إذا دعت الضرورة لذلك ، على الإقتاع - من خلال المراسيم والقانون - على التلاعب - بالرأي من خلال الدعلية السياسية - وعلى التبادل ألمسلحي - تمزيز نمو الاقتصاد رفع من مستوى المعيشة لشراء قبول المواطنين - )(1).

أن السؤال الذي يطرح هو كيف تم تشييد ما يسمى باللولة القومية الحديثة ؟ في هذا المجال هناك عدة اتجاهات تذهب لتقديم تفسير لدور العوامل المختلفة والياتها في تشييد أساس تكوين الدولة. ولكن وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد لنا من ذكر المدارس التي حاولت إعطاء الدولة خصوصية تتفرد بها عن غيرها من التنظيمات وهذه المدارس هي:

## أولا: المدرسة القانونية:

وتنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة . فبالنسبة لها أن الدولة هي تعبير عن وحدة شعب ما على ارض معينة يمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع.

وحسب تحليل الفقيه كلسن Pakelsen أن الدولة هي القانون بمعابيره الوضعية التي يضعها الإفراد لتحديد سلوكهم ، وهي ليست النظام الاجتماعي الذي يمارس فيه الحكام في داخل الإقليم ، سلطتهم على المحكومين ، ولا هي الأجهزة الإدارية التي تحتكر سلطة الإرغام

<sup>50.</sup> ناصلار أعلاء من Grigsby Ellen (1) (2) Kelsen Hans.La démocratie, sa nature, sa valeur .Paris Economica 1988

والقمع . الدولة نظام قانوني يتصف بان ممارسة السلطة لا نتم إلا من قبل حكام اختيروا بشكل قانوني من قبل المحكومين المعرفين قانونيا وعليه فالدولة لا تكون إلا دولة قانون ولا يمكن فصلها عن القانون. فالدولة بدون قانون ليست بدولة لان غياب قواعد التنظيم القانوني الذي يعكس النظام الجماعي، حيث يتم على ضوءه تحديد سلوك الأفراد أعضاء المجتمع السياسي ، يعني فقدان وجود هذا النظام الجماعي ، وكنتيجة فقدان الشعب المتواجد على إقليم معين لوحدته . لذلك فإذا كان أساس وجود الدولة هو القانون، فلا يمكن تصور قيام التنظيم أساس وجود المجتمع مع غياب القانون لان مع غيابه تنتهى الدولة كفكرة وكوجود. وهذا القانون لا يمكن أن يوجد خارج الدولة -قانون البلد - لأنه لا يمكن الحصول على شرعية قانون ما إذا لم يكن هناك شعب وهيئة سياسية على ارض ما. فدولة القانون هي تلك الدولة التي تسنتد شرعيتها على موافقة أهراد الشعب على القواعد القانونية التي تضعها البيئات السياسية المنظمة للمجتمع السياسي لكونه - أي -الشعب - صاحب السيادة الفعلية. أن قيول الأفراد بالقواعد القانونية هذه يعبر عن خضوعهم لقواعد التنظيم الذي ارتضوا بوجوده بشكل طوعى وإرادى حيث يمكس هذا التنظيم حالة المساومة بين المسالح المتعارضة والتماون ألمسلحي ببن الأفراد والمجموعات وبشكل عقلاني وعلى أساس اختصاصي.

أن التأكيد على أن القانون يشكل أساس الدولة يمني إعطاء هذه الأخيرة شخصية أخلاقية وككيان مجرد ، وجدت بهدف وضع حد للتقرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها . بعبارة أخرى أن (الحكام لم يعودوا يتكامون باسمهم الخاص كما هي الحال في الأنظمة التقليدية و السلطات الكراسماتيكية بل باسم السلطة المجردة الدولة والتي باسمها يضع ممثلي السلطة القواعد بمعنى القانون والأحكام والقرارات... ويمني هذا — فصل السلطة عن حاملها ... وكنتيجة — الحكام يمضون والدولة باقية) (1).

أن من أهم تتائج كون الدولة ككيان مجرد هو القموس في مواقفها فلكونها تستند في بناجها على القانون فهي أيضا خالفة لهذا القانون عن طريق التشريعات التي تضعها لتنظيم المجتمع ، فلذلك فإنها لتتم بسلطات مطلقة فلا يوجد من الناحية النظرية أي قانون وضعي أو طبيعي يحد من هذه السيادة المطلقة غير لالتزامها هي بنفسها بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي على المستوى الدولي بعبارة أخرى أن الواقع يفرض عليها أن أرادت البقاء على المسرح السياسي الدولي أن ترضخ طوعا لهذه القواعد . ولكنها يمكن أن ترفض هذا الخضوع إن رأت أن ممالحها الحيوية معرضة للخطر، خصوصا وكما ذكر إنها هي المسئولة على خلق تشريع القوانين

أن فكرة اطلاقية سيادية الدولة التي ظلت سائدة منذ بروز الدولة على المسرح السياسي الدولي ودعمت بقواعد القانون الدولي الذي ينص على أن الدولة هي وجدها مالكة السيادة ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية ، هذه الاطلاقية بدأت مع نهاية قرن العشرين وبداية قرن الواحد والعشرين بفقدان أهمية هيمنتها لتحل بدلها فكرة

نسبية هذه السيادة وذلك بفعل عاملين: الأول هيمنة العولة التي تفرض شروطها بسبب تداخل العلاقات الاقتصادية والثقافية

Bélanger André-J Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique. Presses de l'Université de Montréal. 1996. P. 147

والبيئية الدولية التي تجبر الدول على التقليل من صلاحيات السيادة، أن رغبة الدول الاستفادة من عوائد الهيمنة بكل جوانبها. أما العامل الثاني فيتمثل بحق الأفراد ومنظهات المجتمع المدني اللجوء إلى المؤسسات القانونية الدولية كالمحاكم المقاضاة الدولة لطلب التدخل الإنمائي لحماية الأفراد والأقليات من قمع سلطات لرعاياها . أما على المستوى الداخلي هان الفموض يكمن في كون إنها هي صاحبة التشريع الذي يضمن لها التمتع بسلطان كبيرة وينفس الوقت أن سلطتها مقيدة بنصوص المستور، حيث يعني هذا خضوعها هي الأخرى إلى القواعد القانونية المنظمة للمجتمع السياسي. وقد يثير هذا التناقض في المواقف فكرة كيفية الملائمة بين من يملك التشريع وسيادته من جهة والتزامه فكرة كيفية المؤلف، يشاخرى .

في الحقيقة أن تمسك الدولة التي تحترم دستورها تشريعاتها يتوافق والعقيدة الداعية إلى التحديد الذاتي للدولة في خضوعها للمعايير القانونية هلكونها دولة قانون هان ذلك يعني (احترامها للحريات الأساسية.. ويشكل أوسع خضوع كل السلطات العامة إلى الدستور الذي يحدد صلاحيات كل واحدة منها ) (1) وهو شرط أساسي لقيام المني يفترض أن موسساته هي المسئولة على تشريعات القواعد القانونية حيث تتوافق هذه الفكرة مع فكرة الدولة صاحبة السيادة لكون أن التشريعات الصادرة تمكس الإرادة الجماعية للشعب التي يعبر عنها ممثله في المجالس المتخبة.

Braud Philippe .Science politique L'Etat . Seuil , Points. 1997.P.34

### ثانيا :المدرسة الاقتصادية:

على عكس التصور القانوني للدولة الذي يركز بشكل أساسي على فكرة أهمية القانون في إرساء الدولة وأسبقية وجوده على وجودها ، تتطلق هذه المدرسة من فكرة تأثير العامل الاقتصادي في ظهور الدولة القومية . وفي هذا الخصوص هناك اتجاهين ، الأول يركز على دور على تداخل العامل الاقتصادي والعسكري والثاني يركز على دور البرجوازية الصاعدة بالدرجة الأولى في هذا الإنشاء .

ينطلق الاتجاه الأول من دور جني الأمراء في العصور الوسطى في آوريا لحق الجباية والضرائب في الانتقال من عصر الإقطاع إلى ظهور الدول القومية. وهذه هي فكرة توريبرت الياس عصر الإقطاع إلى ظهور الدول القومية. وهذه هي فكرة توريبرت الياس INorbert Elias فعصب رأي هذا الأخير أن تملك القيادات الإقطاعية لحق احتكار جمع الضرائب وتحديد قيمتها ، بفضل اللجوء إلى احتكار أساليب القمع في تعرين الأقراد ، ضمن لهما نوعا من الاستقلالية السياسية التي ساعدتهما المنافسة فيما بينهما على التمكن من القوة، في تطوير ويشكل آلي للمؤسسات المركزية من جهة ومن جهة أخرى أن اللجوء إلى القوة المسكرية مكنها من فرض سلطاتهما على أقاليم تواجدهما ألسكرية لانجاز هذا الهدف، وعامل تقوية هذه القوة من خلال تجريد الأحين من ممتلكاتهم بفضل التنافس وجمعها بيد قوة واحدة الأمير ضمن تقوية قواعد وجود هذه المبلطات واستمرار وضع الاحتكار الضرائبي والمسكري تحت يدها. ومن نتائج هذا الاحتكار طهور الحكم الملق لشخصية واحدة وخضوع الآخرين له وتمثيله هو

<sup>(1)</sup> Elias Norbert .La dynamique de l'Occident. Pocket Agora. 2003

لوحده للكيان الجديد - أنا الدولة والدولة أنا - عندما بدء بتوزيع الوظائف على الجموعات الخاضعة ليشكل له قاعدة يستند عليها في فرض علاقات الحاكمية الجديدة والاستفادة من دور النفود التي حلت محل الأرض في التبادل الاقتصادي وتطبيق تقسيم العمل الذي فرضه التركز الاحتكاري في إنشاء وظائف اجتماعية تسند إلى مجموعة معينة غرض وجودها هو دعم سلطة الأمير. وكنلك ويفضلها دعمت سلسلة الملاقات التبعية المتبادلة بين الأفراد من اجل خلق النظام الاجتماعي الجديد، ليتجاوز بواسطته تناقض المسائح بين مجموعتين، نبلاء الأرض من جهة ؛ والطبقة البرجوازية الصاعدة وكما ذكر أعلاه فإذا قادت هذه الإجراءات، إلى الحكم المطلق، فأن الرقابة والسيطرة الإدارية أخذتا عمق اكبر عندما فرضت سلطة التحكم على جميع القطاعات الاحتماعية وحيث أصبحت الجهاز الرئيسي الذي تستند عليه في توزيع وتنظيم وتخطيط كل مجالات تقسيم العمل ولكن وبالمقابل قاد هذا التركز السلطوي ومع تزايد مجالات تقسيم العمل والاختصاص إلى نتيجة عكسية وهي تقوية قواعد الطيفة الصاعدة البرجوازية على حساب هذه السلطة ومطالبتها بامتيازات وسلطات جديدة مما قاد إلى انقطاع في سلسلة الملاقات التبعية المتبادلة المتوازنة بينهما . ويسبب هذا الاختلال في مستويات صراع القوى تمكنت الطبقة البرحوازية في النهاية من إحلال سلطتها محل السلطة القديمة وذلك بفضل تطور قوتها الاقتصادية فأعلنت دولتها الجديدة القائمة على فكرة تقاسم السلطة والمصاليح.

وفي إطار نفس التحليل هناك تحليل الذي قدمه شارل تيلي الذي ركز على حاجة الأمير في صراعه مع الآخرين (Charles Tilly

إلى امتلاك المصادر الاقتصادية لفرض تعزيز يور القوة العسكرية في خلق التطور السياسي الذي قاد إلى ظهور الدولة القومية . فبالنسبة له أن (أسس غلهور الدولة كان كنتاج ثانوي لجهود الحكام في الحصول على الوسائل الحربية ) (1). أن وراء هذه السلوكية تكمن رغبة الأمراء في المحافظة على وجودهم ضد المجموعات المعارضة مما دفعهم إلى اللجوء إلى الآلة الحربية لدعم قوتها عن طريق فرض وجمع الضرائب. بعبارة ثانية أنه بفضل الآلة الحربية تم خلق الدولة عندما أعطى الأمراء لمنائحهم الخاصة صفة الوطنية المرتبطة بقومية معينة وواجب الالتزام بالدفاع عنها. وكما يقول شارل تيلي انه (لم يكن لإ ذهن مالكي القوة - الأمراء- خلقهم الدولة القومية في متابعتهم للحرب بشكل إرادي أو غير إرادي وفي جنيهم و جمعهم للمصادر - المادية- من اجل الحرب من مواطنيهم الذين يخضعون تحت سلطتهم ،عندما اضطلعوا بالنشاطات — المركزية والتباين والاستقلالية والتنظيمات السياسية الواسعة النطاق - ، ولم يكن في حسهم أن الدولة القومية ستظهر من خلال إعلان الحرب ) (2) وإنما الحرب هي التي قادت للوصول إلى هذه النتيجة عندما أعطى دعم القوة العسكرية نتائجه في تركز القوة بيد الحكام واحتكارهاً .

بخصـوص الاتجـاه الثـاني والـذي يركــز علــي دور العمــل الاقتصادي فانه ينطلق من فكرة دور الموسسات الاقتصادية في المساهم فكرة ايمانوثيل واليرستين Immanuel في تكوين الدولة وهذه هــي فكرة ايمانوثيل واليرستين

Tilly Charles From mobilization to revolution .Reading .Addison-Wesley.1978.P.21

<sup>(2)</sup> Tilly Charles .War making and State making as organized crime. Ed. by Evans Peter .Rueschemeyer Dietrich . Skocpol Theda. Bringing the State back .Cambridge University press.1985. P.172

Wallerstein الذي يؤكد على أن الدولة ما هي إلا (مؤسسات خلقت لتمكس حاجيات القوى الطبقية في عملها داخل الاقتصاد العالمي) (1).

الرأسمالي الذي بدأ انتشاره منذ عصر التهضة والذي تجاوز الحدود الإقليمية للمناطق التي وجد فيها. إن ظهور الدولة القومية بالنسبة لهذا الباحث تواكب مع التغيرات الاقتصادية التي عاشتها بمض المجتمعات فيما بين القرنين الخامس عشير والسايع عشير. فمع التطور العلمي الذي بدأ انتشاره والذي ترافق مع ( . . نشوء الاقتصاد الدولي والبحري والتجاري ، فرض هذا النشوء تقسيم العمل بين عدة مجموعات جفرافية في المالم. . . حيث تمود جنور الاختلاف وعدم المساواة بينهم إلى تقسيم العمل الذي انعكس تأثيره على تطور الأنظمة السياسية الأوروبية ) (2). ويعود سبب الاختلاف هذا إلى استفادة النول الأوروبية التي تقع على المحيط الأطلسي من سيطرتها على المجال البحري الذي مكنها من السيطرة على التبادل التجاري وتحقيق التراكم الرأسمالي مثل انحلترا وهولندا وفرنسا وبمكس بول أوروبا الشرقية وبول وسط أوربا التي انحصر اقتصادها في الجال الزراعي فقط ، وقد مارس الاقتصاد العالمي الرأسمالي سيطرته على مناطق المحيط داخل الساحة الأوروبية قبل أن ينقل هذه السيطرة خارج هذا المجال ويمارسه على مناطق المستعمرات بعد تطوره . ومن تأثيرات هذا التطور خلقه الما يسمى بالدول المطلقة . فحسب رأى واليرستين استفادت البورجوازية الصاعدة من مواقعها الجفرافية واتصالاتها مع مجموعات أخرى وفي مناطق ثانية

Badie Bertrand Le développement politique, Economica .1984 P.140

<sup>(2)</sup> Wallerstein Immanuel La fin de quelle modernité? Journal La République des lettres .1er Nov.1996

من خلق تعاون اقتصادي فمال فيما بينها وقد اتسمت هذه المرحلة وحسب واليرستين بوجود ثلاث عوامل داخل نظام الاقتصاد حمالم الرأسمالي ساعدته على انطلاقة الاقتصادية وهذه العوامل هي أولا وجود داخل حدود کل بلد(قواعد تقسیم العمل متفردة ومرکزیة واستقطاب بين الفعاليات الاقتصادية على شكل مركز ومحيماً .- وثانيا -فرض ارتباط الأسس السياسية الرئيسية فيما بينهم احترام تقسيم العمل المركزي ، داخل نظام بين الدول. - وثالثا - متابعة تراكم الرأسمال بشكل مستمر تقود في أحسن الأحوال - إلى نتائج مهمة - مما لا يقوم بهذا الشهرو) (1) . في الواقع لقد خصصت البرجوازية عوائد التعامل التجاري ليس فقط في تقوية قواعد الراسمال وضمانه بل أيضافي تدعيم الأجهزة البيروقراطية المركزية ، لكونها خير وسيلة لضمان حماية وجودها، وعلى هذا الأساس تم تثبيت قواعد اقتصاد النظام والدولة الرأسمالي الني اتسم بكونه عالم يتصف بعدم تجانسه الثقلية والسياسي والاقتصادي لكون أن المصادر التي كانت في أساس تطوره لم تكن متساوية مما قاد إلى نتيجة مهمة مازال المالم حتى هذا اليوم يعاني منها وهي عدم تساوي القوة السياسية في قدراتها على خلق التطور الاقتصادي المتساوي في جميع دول المالم . وبهذا الشكل وكنتيجة لمدم التساوي ظهر المركز الاقتصادي التطور، من جهة ، والحيط المتخلف والتابع والخاضع للمركز، من جهة أخرى.

وعلى خلاف ما حدث في أوربا الفربية تميزت دول أوروبا الشرقية والوسطي، بضعف مركزيتها وبعود سبب ذلك إلى سيطرة

Badie Bertrand .Le développement politique . Economica .1984 P.142

ارستقراطية - نبلاء الأرض- على الحياة الاقتصادية بمعنى آخر سيطرة النظام الإقطاعي الذي منع قيام تطور تجاري وصناعي، وأدى حتى بعد التطور النسبي الذي تم من بعد ، إلى عدم قدرة أنظمته في خلق الانفتاح السياسي المشابه لما حدث في المالم الفربي والمقصود هنا الانفتاح على الديمقراطية .

لقد انتقدت فتكرة واليرستين في كون أن الدولة في المالم الفريبي لم يرتبط وجودها بالتطور الرأسمالي ، بل يمود تطورها إلى القرن الثالث عشر والرابع عشر وفي أوج التوسع الاقتصادي والزراعي حيث تحددت وظيفة الدولة بضمان حماية المجتمع الزراعي والاقتصادية وكذلك ضمان تطور المجتمع التجاري (1).

وفي إطار نفس هذا التحليل يقدم بيري انديرسون Perry تحريك Anderson تحليلا منطلقا من خصوصية كل مجتمع في تحريك التطور متجاوزا بعض المفوات في تحليل واليرستين . فبالنسبة لانديرسون آن الاختلاف بين المجتمعات الأوروبية لم يكن سببه تقسيم العمل للاقتصاد الدولي الرأسمالي ، بل يعود إلى ظروف تكوين الدولة المطلقة نفسها فقد اتصفت هذه الظروف بسيطرة النظام الإقطاعي مدة طويلة في أوروبا الفربية في حين اكتشفت أوروبا الشرقية النظام الإقطاعي في واقع لم مرحلة لاحقة من تطورها بعد أن تم ( . . . استيراده حيث طبق في واقع لم يكن مؤهلا لذلك إلا جزئيا) فالمجتمع في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا لم يسمح بظهور هرمية اجتماعية اقتصادية على غرار الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا المجتمع إلى ظهور والاقتصادية في أوروبا المجتمع إلى ظهور

Anderson Perry. L'Etat absolutiste. Ses origines et ses voies, 2 vol., Paris, Maspero, 1978.P 221

نظام استبدادي ومطلق، في حين تميز المجتمع في أوروبا الفريبة بتعدد المراكز كنتيجة لسيطرة النظام الإقطاعي وهذه التعدية سمحت بمرور رياح التفيير من داخلها، وفتحت المجال من قبل لظهور سلطة مركزية مهمتها مراقبة المجتمع والمبت هذه التعدية دورا بعد ظهور النظام الديمة راطي في مراقبة السلطة.

أن تشوء النولة المطلقة حسب تحليل انديرسون إنما كان وليد تفسخ سلطة الارستقراطيين بمد تقوقعهم على أنفسهم. وقد تلخص دور الملكية المطلقة ، التي أخنت لها شكل الجهاز المركزي ، في البداية ضمان استمرارية استفلال الفلاحين من قبل هذه الارستقراطية وتحت إشراف الجهاز المركزي الأمر الذي يفسر رفض بمض من مجموعات هذه الارستقراطية لبذا الإشراف لأنها شعرت إن وراء هذه المارسة هناك تجريدا لمسالحها وامتيازاتها ينهب إلى صالح الأمير وهو ما يفسر تكاثر الصراعات فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى وبين الأمير. أن تقوية قواعد الحكم المركزي للأمير على حساب هذه الارستقراطية من خلال عدم قدرة هذه الأخير على القيام بوظائفها التقليدية في استحصالها على الربع الزراعي بكامله وخضوعها وتبعية قسما منها إلى الأمير من اجل ضمان حمايتها ، تمركزت النولة المطلقة في هذه المجتمعات ، عندما تحول الولاء ، لقدم من قبل هذه الارستقراطية وتابعيها إلى البرمية الاقطاعية من خلال سلسلة من التحالفات ، إلى الأمير وسلطته المركزية وذلك من خلال أسلوب تعين قسما منهم كنبلاء إداريين والقسم الثاني نبلاء عسكريين . ولكن تحول هذا الولاء لم يكن كالخلق قاعدة بستند عليها الحكم المركزي لذلك فكأن من الضروري توفير هذه القاعدة وذلك من خلال خلق التوافق بين سلطة التبلاء السياسية والنخبة الجديدة الصاعدة المتمثل بصعود الطبقة البرجوازية على المسرح السياسي وذلك في إطار ما يسمى بالدولة القومية . في الحقيقة أن لجوء الدولة المطلقة إلى خلق حالة التوافق بين الطبقات الاجتماعية كان يهدف في أساسه إلى تمكين الأمير من فرض سلطته واحتكاره لها لان في احتكاره لسلطة القمع والزجر يتمكن من انجاز أهداف سياسته بتكوينه للحكومة وأجهزتها الإدارية . ولكن وعلى الرغم من خضوع هذه الأجهزة لسلطة الأمير غير أن تطور قوة البرجوازية اقتصاديا مهد إلى أن تأخذ السياسة استقلالها عن سلطة الأميرومن خلال هذه الاستقلالية تمكنت الدولة ككيان خاصة من تثبيت وجودها على المسرح السياسي .

أما هيما يخص تطور الدولة المطلقة في أوروبا الشرقية هكان نتيجة لتأثير العامل الدولي وكرد همل له . هامام قوة سلطة دول أوروبا الفريبة التأثير العامل الدولي وكرد همل له . هامام قوة سلطة دول أوروبا الفريبة السحورة بان تلوطر المسلطات السياسية المركزية في أوروبا الشرقية نفسها هي الأخرى في إطار الدولة القومية . أي بعبارة ثانية لم يكن التطور تطور هاعدي وإنما كان هرار سلطوي هرضته ظروف العبراع الدولي حينذاك في الرد على التعديد الخارجي من جهة ومن جهة أخرى للتمكن من هرص سيطرتها على المجتمع الداخلي . وقد اتسم هذا التأطير بنوع من الضعف ويمود سبب ذلك إلى ضعف قوة هذه السلطات الاقتصادية والصناعية واعتمادها الكلي على القطاع الزراعي وتركز جهود تطورها على القطاع العسكري بهدف تقويته من اجل ضمان وجودها والدهاع عنه . القطاع العستوى السياسي لجأت إلى أسلوب القمع كوسيلة لتحقيق هذا الضمان ولزيادة درجة مركزيتها مما عرقل بشكل كبير حصول

السياسة كمركز سياسي على استقالاليتها عن الأمير وتحولها إلى دولة حديثة . وعليه فانه بمكن للمرء أن يستخلص بان ظهور الدولة في أوريا كيان له خصوصيته إنما حدث عندما تمكنت السلطة السياسية من تحقيق استقالالها بفضل احتكارها لسلطتي القمع وجمع الضرائب وحينما تمكن المركز السياسي والذي اخذ له صورة كيان المروف بالدولة من تشييد وبناء الأجهزة الإدارية الضرورية لاستمرار استقلالية هذا المركز .

آن ما يؤخذ على هذا التحليل تناسيه لمجموعة من المتغيرات التي لمبت دورا في ظهور الدولة القومية مثل دور المتغير الثقافي بما يتضمنه من قيم وعادات وقواعد موروثة والذي - إذا ما أخذ بعين الاعتبار - يفسر لنا هو الآخر أسباب الاختلاف بين دول العالم الفريي في محال ظهورها وتطورها.

# ثالثا :مدرست التأثير السياسي الثقافي الجغرافي :

يوكد تحليل هذه المدرسة على تداخل مجموعة من المتغيرات لعبت دورا في التغير السياسي الذي حدث في العالم الغربي . فبالنسبة إلى سمتين روكان Stien Rokkan أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية . فمنذ بداية عصر النهضة يمكن ملاحظة تداخل أربعة متغيرات في بعض من أجزاء العالم الغربي ساعدت على إقامة المراكز التي لعبت دورا في إنشاء الأسس لقيام الدولة. فهناك أولا موقع هذه المراكز كمراكز مركزية في

Rokkan Stein. State Formation, Nation-Building, and Mass Politics in Europe: The Theory of Stein Rokkan. Ed. by Stein Kuhnle, Peter Flora, and Derek Urwin. Oxford University Press. 1999

وسبط محيط إقليمي معين وهو أوربا الفربية وثانيا وجود رقابة على الإقليم ومهما كانت طبيعة هذه الرقابة ضعيفة أو قوية وثالثا تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين المراكز وطبيعة هذه الشبكة منظورا إليها من زاوية انتشارها أو قلتها وأخيرا وجود المراكز الدينية الكاثوليكية ذات وجه قومي ،أو بروتستانتية أو إصلاح ديني تذهب وظيفتها إلى تقديم أو عدم تقديم الولاء إلى بابا الكنيسة الكاثوليكية أن ازدهار تطور التبادل التجاري بين أقاليم معينة إن كان بسبب كثرة طرق المواصلات وانتشارها ،وخامية تلك التي لها موانئ بحرية ، فأنه ساعد على تقوية أسس المراكز التي تم إنشائها أو دعمت من وجدودها حيث تمكنت شبكة الاتصالات من زيادة حجم التبادل التجاري والذي بفضله ثم استثمار عوائده في فرض المراكز الإقليمية سيطرتها المسكرية والإدارية على مناطق تواجدها ومن ثم على المناطق المحيطة بها . وقد عجل العامل الثقلة سواء كان ديني أو لفوى في تقوية هذا التواجب وإعطاءه صبغة التواجب القبومي بتوحيب مكونبات هبذه المراكيزيان المقصود هنيا بالعامل الثقيلية هو مدى تباثير ارتبياط هذه الراكز بكنيسة الفاتيكان والولاء لها واستخدام اللغة المشتركة للمكونات الاجتماعية في إحذاث التفيير فعدم تقديم الولاء إلى البابا يمنى استقلالية هنه المراكز عن سلطة الكنيسة وإحلال الولاء لها بالولاء إلى المؤسسات بدلا عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التكلم بلغة واحدة سهل من عملية الاتصال وقبول التغيير على أساس أن اللغة تعنى صفة الاختلاف مع الأخر ورفض الخضوع له ، بمعنى أخر خلق الشعور الوطني لدى متكلم هذه اللفة . وعليه فإن انسجام كل هذه العناصر المكونة لهذا المحتوى وتداخلها أعطى لكل مجتمع شخصيته الاجتماعية والثقافية ضمن كيان ما عرف من بعد بالبولة القومية. وهكذا بستخلص ستين روكان<sup>(1)</sup> إلى نتيجة أن الدول التي تطورت ضمن التقاليد البروتستانتية عرفت تطور نحو الديمقراطية بصعوبات اقل من دول ذات التقاليد الكاثوليكية.

على المحكس من هذا التحليل يركز كل من بيرتراند بادي Bertrand Badie وبيير بيرنيوم Pierre Brinbaum على أهمية القيم الثقافية في ظهور الدولة القومية هبائسبة لهما أن قيام الدولة الكنسية وكل الصراعات الدينية التي حدثت من بعد - في أوروبا ساهمت في تطور فكرة الدولة. فمثلا أن الدولة في المجتمع الكاثوليكي (. فرضت ليس على أساس المنطق المالي للاختلاف - بين قمة وقاعدة بكل أنواعها فحسب بل فرضت على أساس كونها تعبر عن طريقة خاصة بها تبحث عن الانفصال الراديكالي بين ما هو سماوي وما هو زمني ، بين ما هو مدني وما هو سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة أي السياسة - شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة) (2).

سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة - أي السياسة - شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة) (3) إن ما حدث في أوروبا الغربية لم يحدث في أوروبا الشرقية ، لأن التقاليد الدينية الأرثونوكسية الشرقية تؤكد على خضوع كل المجموعات البشرية كقساوسة أو المؤسسات الدينية إلى الإمبراط ور ممثل الله في الأرض ، ويسبب هذه الوضعية لم تستطع السياسة الحصول على استقلاليتها ، وقد انعكس هذا الشيء على

Rokkan Stein .State formation , Nation-Building and Mass politics in Europe .Oxford University press.1995

<sup>(2)</sup> Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset .1979.P. .167

<sup>(3)</sup> المصدر أعلاه .ص.170

الدولة نفسها. فإذا كانت هرمية المؤسسات الدينية قد لعبت دورا في ظهور الدولة القومية، في حين ما حدث في أوروبا الشرقية، فان غياب هذه الهرمية منع من ظهور روح التعدية التي ساعت النخبة السياسية في دول أوروبا الغربية على تسلم للسلطة السياسية. لذلك ففي رأي كل من بيرتراند بادي وبييربيرنيوم فان النظام السياسي الذي ظهر في أوريا الشرقية (لم يعبر عن إجراءات تطورية ولا عن انسجام مبادئ، وإنما كحل لبعض الأزمات الذي أشرت على إعادة إنتاج وتبني بعض التشكيلات الاجتماعية وبشكل تاريخي وعلى نحو مستقل عن الأسس الاقتصادية) (1).

في الحقيقة أن التأكيد على دور العامل الثقلف في المساهمة بتشكيل الدولة لا يلغي دور العامل الاقتصادي في هذا البناء لان استخدام العامل الثقلف هنا ما هو إلا تبرير لإثبات حقيقة ما وهي محاولة إعطاء مجموعة ما شرعية تواجدها على قمة الهرم الاجتماعي وذلك من خلال استغلال المعطيات الثقافية لإثبات هذا الوجود وهذا ما يمكن استغلاصه من رأي انتونيو كرامشي Antonio Gramsci في البهاز تحديده لمنى الدولة حيث تمني بالنسبة له (في معنى الما الضيق الجهاز الحكومي القامع وأما المنى الواسع لها فبالإضافة إلى كونها جهاز خاص لهمنة الطبقة الحاكمة فإنها تستخدم الوسائل والتنظيمات خاص لهمنة المرافقة لسلطتها بهدف الحصول على موافقة المحكومين ويشكل خاص من خلال المؤسسات ذات الطبيمة الإيديولوجية في مجالات الثقافة والأعلام والتربية).

<sup>(1)</sup>Chemillier-Gendrean Monique .Courvoisier Claude .Introduction à la sociologie politique .Dalloz .1978.P.15

في الواقع أن تحليل كرامشي إن كان يمزج بين الدولة ككيان له شخصيته وبين أجهزة النولة الضرورية لاستمرارية تواجدها ككيان مستقل بحد ذاته فانه لا بيبن بوضوح الآليات التي قادت لتضرد الدولة ككيان مستقل . فالبولة كما ذكر أعلاه لم تظهر إلا من خلال تداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والمسكرية والجفرافية التي قادت إلى تمكن طبقة ما من المساهمة في تغيير الأوضاع الاحتماعية والاقتصادية والثقافية وفي تغيير الوضع العالمي بظهبور الدولة. أن هذا الظهور لم يتم إلا من خلال صراع القوى يكل ما تحتوى كلمة الصراع من مماني، وأثاره على كل طرف من إطراف الصراع. للذلك فيان استمرار هذا الأخيريعني وبالضرورة الإضرار بالصالح المرتقب الحصول عليها لكل واحد منهم. لذلك فإن تفرد السياسة باستقلالية وجودها أن كان بعكس تمكن هذه الأخبرة كسلطة مركزية على تملك بمفردها مصادر شرعيتها باستخدام القوة وجمع الضرائب بتحولها إلى سلطة غير شخصية. بمعنى لا علاقة لها بالقائمين على تسيرها عندما تمكنت من خلق أجهزتها الإدارية، فإن ذلك قد تم تحت ضغط المسراع ولا علاقة للأخلاقية ولا اللجوء إلى الثقافة في تثبيت هذا التواجد كما بنهب إليه كرامشي . ولكن وفي مرحلة ثانية وبهدف تثبيت فكرة الشرعية اللحوء إلى الخلق الفكري أصبح حاجة مهمة من اجل استمران البيمنة وذلك من خلال فكرة تقاسم المشترك للمصالح كفكرة لتقليل من حدة الصراع لأن استمراره سوف يعنى ليس انتهاء أطراف الصراع أنفسهم بل أيضا الجتمع نفسه.

أن كل هذه الآراء السابق ذكرها جاءت لتفسير فكرة نشوء الدولة في المالم الغربي الأوربي ولكن لدى رأي بعض المفكرين أن

هناك خصوصية تتفرد بها الولايات المتحدة في تكوين دولتها فالنسبة لهذا البلد وأبان إنشاءه اتسم بغياب المركز السياسي وغياب الصراعات الطبقية والدينية عند اكتشافه، وإن دخول الاستعمار لهذه المنطقة من العالم، والذي اخذ له صورة استعمار استيطاني ، كان وراء تشكيل الراكز السياسية والتي كانت تابعة وخاضعة لسيطرة المراكز الأصلية في كل من لندن وباريس ومدريد ، غير أن استقلالية المراكز التي وجدت من بعد والتي لعبت دور في تكوين النولة لا تتشابه إجراءات تشكيلها بتلك التي عاشتها مجتمعات الأوربية من زاوية إنها لم تكن خاضعة لا إلى أمير ولا إلى طبقة معينة أو طائفة دينية محدد. وعلى حد تمبير فرانسوا هيزبورك François Heisbourg فلقب (شيدت الولايات المتحدة كبلد حزات دولة - بناء على مشروع إيديولوجي حيث امتزجت السياسة والديانة ، أفكار استوحتها من عصر النور و فكرة الإصلاح الديني - التي انتشرت في أوريا القديمة - ..... وهي تختلف عن استراليا – كون هذه الأخيرة أيضا كانت خلق اصطناعي أوجدها الاستعمار الاستيطاني — وذلك من زاوية أن استراليا كانت معط لأرياب السوابق البريطانيين. فلكون أن الولايات المتحدة هي تعبير عن مشروع إرادي فإنها تختلف عن الأمم الأوربية .. بهذا المزيج من الأفكار الديمقراطية الموروثة من عصر النور والروح النضالية الدينية والمنف بين الأفراد..وبين الأفراد والمجتمع) (1). أن التركيز على فكرة المشروع يفهم منه بأن عملية تكوين النولة في الولايات المتحدة إنما كان تمبير عن عملية عقلانية توصل إليها المواطنين ولا علاقة لها بغياب السلطة المطلقة وغياب المجتمع الإقطاعي ، وإنما هي تكوين يعكس النضنج

<sup>(1)</sup> Heisbourg François. L'épaisseur du Monde .Stock.2007 .P.66

السياسي للمجموعات القيادية في هذا الإنشاء . بعبارة أخرى أن مشروع التحكوين هو مشروع شعلية أكثر مما هو مشروع صراع طبقي لأنه يعكس التأثير الثقافي للصراعات الفكرية الأوربية الذي تمثل بذلك التأليف الثقافي الذي عرفت بالدولة الفدرائية والرافضة لكل أسس طبقية في تكوينها .

هناك بعض من المحلين السياسيين من يرفضون هذا التحليل الذي يحاول التقليل من فكرة الصراع الطبقي ويؤكدون على وجوده ، فمثلا بالنسبة لمور برينكتون Moore Barrington أن الطبقة البرجوازية كان لها دور في تحكوين الدولة حيث استفادت من غياب السلطة المطلقة وغياب الطبقة الإقطاعية في تثبيت وفرض سيطرتها ونظرتها إلى الحياة مستفلة بذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المهاجرة إلى أمريكا. فالقوى الاجتماعية كان لها دور في عملية التغيير السياسي ،بدلالة أن تبلور الصراع الذي قام بين الشمال والجنوب يعكس التاقض الطبقي بين مجموعة النخبة الشمالية الرأسمالية التي اصطدمت مصالحها الطبقية مع مصالح النخبة الجنوبية الراسالية الذي المحلية النراعية والتي طالبت ببعض الحقوق على المناطق الغربية.

في الواقع فان هذا الصراع إن عكس صيرورة تلك التناقضات ، إلا إن جنور بدايتها يمود إلى الاستعمار الاستيطاني وليس من بعد تشكيل الولايات بدليل إن الصراعات بين القوى الاستعمارية على الساحة الأمريكية كان أيضا صراعا بين النخب المرتبطة معها ، حيث تمتد جنورهم الاجتماعية والثقافية إلى الأرضية الاجتماعية والاقتصادية

Barrington Moore .Les origines sociales de la dictature et la démocratie .Maspéro.1969

والثقافية التي انطلقت منها، وهو ما يفسر تلك الاختلافات الثقافية التي ظهرت على الساحة السياسية بين الفدرائية والكونفيدرائية والتي أثرت من بعد على مفهوم الدولة في الولايات المتحدة.

في الحقيقة أن كل العوامل التي طرحت في كل التحليلات البتي تم ذكرها بخصوص ولادة الدولية القومية لا يمكن أخلاها بمفردها. فأى ظاهرة لا يمكن تقديم تقسير لها بعامل واحد ففي أسس كل الظواهر السياسية هناك فعل ورد فعل وأسياب الفعل هي بحد ذاتها ربود فعل لأقمال سابقة وكل هذه الأقمال وربود الأقمال لابد من وضعها في واقع بيئتها المكانية والزمنية بمعنى ظروف الداخل والذارج وزمن هذه الظروف فإذا كان عصر الرأسمال وطبقته البرجوازية يكمن في أسس ظاهرة ولادة الدولة القومية ، فهو كان أيضا عصر نبلاء وتفسخ · سلطانهم وتصارع الأفكار الدينية وانقساماتها . يضاف إلى ذلك، والمهم أيضاء كان عمير بؤس الفلاحين وأنماط معيشتهم وتقاسمهم للتقاليد والشاعر واللفة و كل هذه العوامل لعبت دورا في التمهيد إلى بنزوغ الدولة القومية كرد فعل علبي كل هذه العوامل يهدف إلى قيام حاكميه جديدة وسيطرة جديدة تتوافق مع زمن النهضة الحضارية التي انطلقت مع انتهاء العصور الوسطى المظلمة بأفكارها الفلمفية والسياسية ، حيث أثرت بشكل مباشر على سلوكية القائمين على السلطة وعلى النخبة السياسية التي ظهرت أن وراء انتشار وتوسنع مفهوم الدولة الحديثة يكمن ، وحسب تحليل كريستوفر الأن بايلي (1)Christopher Alan Bayly ، تقليد سلوك وأفكار الطبقة

Alan Bayly Christopher. The Birth of the Modern World: 1780-1914. Wiley-Blackwell, 2003

الوسطى لدى المحموعات الصاعدة في محتمعات ثانية حيث لعب انتشار الرغبات الجديدة لدى الآخرين في طريقة الاستهلاك ، نتيجة التقليد، دورا في خليق التطور الحريث والهذي تمثل بهانتشيار البولية الحديثية كمرادفة لكل منا هو حديث وكرد فمل على أزمة النظام السابق وبولته في تحقيق إشباع الطموحات الجبيدة أن هذه الطموحات لم تكن فقط انعكاس للتطور الرأسمالي بل إنها تعكس أيضا تلك الأرضية البن كانب مؤهلة لقيبول التغيير يسبيب عوائب عصبر النهضية والاستكشاف التي أثرت على قواعد المعرفة القبيمة في تكوين أفكار الاسبولوحيات القومية التي أثرت هي الأخرى على بناء البولة الحديثة وذلك حبب طبيعة الحهوعة القائمة عليها وطبيعة البيئة الاحتماعية الاقتصادية والظروف الخارجية المحيطة بها أن كل هذه العوامل لا تفسر فقط أسس قيام الدولة بل هي أيضا وراء تغير نظرة الإنسان ليا . وعلى حد تعبير كينث مينوكو Kenneth Minogue (أن الإنسان في العصر القديم كان يجد في خدمات الدولة إشباع اغلب حاجياته الطبيعية في حبن اهتمام الإنسان الأوربي الحديث بالدولة يذهب بالدرجة الأولى إلى وظيفتها لكونها وسيلة للامان تضمن له السلام الضروري لتحقيق مشاريسه) (1).

السؤال الذي يطرح هو هل تنطبق نفس هذه التحاليل المدكورة أعلاه على نشوء الدولة في عالم الجنوب أم إن هناك خصوصية تتضرد. بها؟

Minogue Kenneth. Politics . A very short introduction .Oxford .2000. P.41

### الدولة في عالم الجنوب:

إن طرح هذا السؤال عن نشوء النولة في عالم الجنوب بهذا الشكل يعود إلى التعقيدات التي تعيشها مجتمعات هذه الدول، وبالتالي فالباحث يجد نفسه أمام مفترق طرق في تحليله للظاهرة السياسية، فإما أن ينطلق في تحليله من التعاقب الاجتماعي الاقتصادي التاريخي. أو يأخذ بمين الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات. فإذا أتبع المنهج الأول سيجد نفسه أمام وضعية تختلف كليا عن الوضعية التي عاشتها دول العالم الغربي إذ لا يوجد هناك تعاقب للمجموعات الطبقية في صراعاتها على احتلال السلطة السياسية والذي مكن في السابق من فيام مركز سياسي شيد على أسسه ما عرف من بعد بالنولة القومية. وقد يعترض البعض على ما ذكر بحجة أن النولة كانت معروفة في عالم الجنوب قبل دخول الاستعمار بدلالة أن كيان ما يسمى بالدولة كان موجودا في الأدبيات الخدمة ولكن وجبيب ما ينهب اليه روميلا ثابار Romila Thapar فإن أول (تنظير لمفهوم الدولة ظهر في القرن الرابع قبل الميلاد وفي الهند) (1) وكذلك الحال بالنسبة للمركز السياسي أيضا بدلالة أنه وقد وجدت في إفريقيا (... إمبراطوريات ومجتمعات بدون أن تكون: هناك دول )(2). وقد وجدت الدولة في العالم العربي الإسلامي أيضاً · حالة الدولة الأموية. والعناسية . ولكن كل هذه الأمثلة إن أربد منها إثبات وجود مركز سياسي كالذي وجد في العالم الغربي، فأن السؤال.

Thapar Romila Apparition de l'Etat dans l'Inde ancienne. Sous la direction de Kazancigil Ali L'Etat au pluriel Economica. 1985.P.86

<sup>(2)</sup> Mazrui Ali A. Le triple héritage de l'Etat en Afrique. Sous la direction de Kazancigil Ali L'Etat au pluriel Economica. 1985.P 129

الذي يطرح نفسه هو: هل النولة التي وجدت في عالم الجنوب تتشابه من حيث الأساس الاجتماعي الاقتصادي مع مثيلتها في المالم الغربي؟ هذا الأساس الذي قاد إلى قيام النظام النيمقراطي.

كما هدو معلوم أن وجود الدولة في المائم الغربي ارتبط بالأساس بوجود طبقة سيطرت على المركز السياسي الذي أنشأته بغضل قوتها الاقتصادية أو بقضل تملكها لأيديرلوجية معينة ، استعملتها لتبريس الوجود الاقتصادي والثقلية المذي ساعدها على الحصول على الشرعية بعد تمكنها من فرض سلطتها المركزية الإدارية والمسكرية على المحيط . في حين نجد أنه في غالبية مجتمعات عالم الجنوب وقبل دخول الاستعمار اتسمت هذه المجتمعات بغياب المركز السياسي وذلك بسبب خصوصية تكوينها الاجتماعي والثقلية ، باستثناء مجموعة صفيرة تملكت هذا المركز - حالة المغرب غير أنه المستقلاليته وذلك بسبب اندماجه في المجتمع. ويمكن إرجاع أسباب استقلاليته وذلك بسبب اندماجه في المجتمع. ويمكن إرجاع أسباب هذه الخصوصية إلى الموامل التائية :

أولا: لعبت صراعات القوى الدولية الإقليمية في العالم العربي بين الفرس والأتراك ما قبل الاستعمار وتنافسهم على تقامم مناطق النفوذ ، دورا في منع تطور المراكز السياسية القادرة على التصرك السياسي باستقلالية نحو خلق الأرضية التي تؤهلها لتكوين الدولة فالمجموعات النخيوية التي تواجدت داخل هذا المجتمع أما أنها كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية وتعمل في إطار خدمتها ، وأما إنها كانت منفصلة عن هذه الإدارة ولكن بقت تعمل داخل الإطار الديني لإحدى القوتين . وقد أثرت هذه الوضعية على تطور قواها السياسية بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع

الطاقات في إطار تكوين المركز السياسي على غرار ما حدث في العالم الغربي، حيث استفادة النحبة أما من وضعيتها الاقتصادية والإدارية أو من وضعية الهرمية الدينية وتعددية المناصب في خرق الإطار الديني والمشاركة في إفراز المراكز السياسية التي أخذت على عائقها القيام بالتغيير.

ثانيا: يعود سبب النياب إلى بدائية المركز، كما هو الحال في افريقيا قبل دخول الاستعمار حيث اتسمت المؤسسات بضعفها وعدم قدرتها على فرض سيطرتها بشكل فعال على كل أجزاء الجتمع، لانقسام هذا الأخير بين مجموعات قبلية وعنصرية مختلفة ومتصنارعة، تقسيم الدربشكل مباشر على استقلالية المركز، أن وجد ، فأظهره بمظهر الضعف مما أثر - من بعد - على تكوين الدولة.

قد يثار اعتراض حول حقيقة هذه الوضعية بحجة أن وجود المركز يرتبط كما هو في تحليل ماكس فيبر Max Weber، باستعمال القوة المادية الشرعية واحتكارها داخل المجتمع ولكن هذا الاعتراض يبقى نسبيا في مجتمعات عالم الجنوب ، لان انقسام المجتمع إلى طوائف وقبائل أضعف من دور احتكار سلطة المركز للقوة المادية بسبب تقاسم هذه التكوينات لهذه العلطة على المستوى المحلي يضاف إلى ذلك تواجد داخل المحيط – مكونات المجتمع – نوع من شعور باللامبالاة اتجاه سلطة المركز مما أوقعت المركز في وضعية حرجة: فلكون أن اللامبالاة تحملوك سياسي تمني عدم الثقة بسلطة المركز ، فغيابها يعني افتقاد المركز للشرعية أو إنه لم يفلح بضمانها بشكل دائم ويعود سبب ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة في بيئة الانقسامات تثير لدى العناصر المكونة للمجتمع رد فعل مباشر إذا ما شعرت بان هناك

إضرار بوجودها في استمرارية حاكمية المركز كما هو عليه ، هيتحول شعور اللامبالاة إلى شعور تمردي هتعمق أواصر الانقسام وتتوسع وفي النهاية تنعكس أثارها على همالية المركز في التحرك. يضاف إلى ذلك أن ارتباط وجود المركز السياسي بوجود فاعدة اقتصادية يستند عليها ، لم تتحقق أيضا بالشكل الذي تم حدوثه في المجتمعات الأوروبية ، لان غياب الأسس الطبقية بالمنى الصرفي لها هو وراء ضعف التكوين الطبقي للمركز فالطبقات التي يقال أنها وجدت عالم الجنوب لم تشكل هعلا طبقة وذلك لعدة أسباب:

أولا: في كثير من المجتمعات الإفريقية لم تعدمح شيوعية الأرض بخلق فوارق طبقية بين الأفراد ، ولكن بالمقابل ظهرت الفوارق الاجتماعية بشكل واضح حيث تستند : هذه الفوارق في أسسها على الاجتماعية الشهية الدينية وإلى التكوين الاجتماعي والمرقي والقبلي .

ثانيا: أما في المجتمع المربيء فلكونه مجتمعا فيليا وعشائريا، ولتقاسم كل أفراد المجتمع نفس القيم المقلية التقليدية فإن هذه الوضعية أثرت على التكوين الطبقي وذلك بإضعافه أو بغيابه. حتى ولو اعترض البعض على هذه الفكرة بالقول أن وجود أساس اقتصاديا ذا طابع تجاري في بنية المجتمع لكونه مجتمعا بدوي قد ساعد على خلق التميز الطبقي داخل المجتمع ، إلا إن سيطرة المقلية البدوية وسلوكها التمردي من جانب، ومن جانب آخر سيطرة المقلية الريفية بثقافتها التقليدية المتأثر بالدين واستعداداتها الخضوعيه واستسلامها للطبيعة ، لعبتا دورا في الحد من تطور هذا التميز الطبقي داخل المجتمع يضاف إلى ذلك أن التقاسم القيمي للمقلية التقليدية والانتماء القبلي والمشائري وحتى الطائفي حد من هذا التطور نحو مجتمع طبقي .

ثالثًا: أما في أمريكا اللاتينية. فإن التكوين الطبقي لم يظهر إلا بمد دخول الاستعمار وخلقه للأنظمة الإقطاعية أو الشبه الاقطاعية ووضعه للأمس الاقتصادية للنظام الرأسمالي. لذلك فقد أتسم المركز السياسس بشدة المسراع بين هذين الاتجاهين- الإقطاعي والرأسمالي - والذي انعكس بدوره على الدولة ونظامها السياسي في ظهوره بمظهر هش وضعيف. ويعود سبب ذلك إلى أن ( البيروقراطية التي خلقت من قبل الاستعمار والتي وجدت اساسا من أجل فرمن السيطرة الاستعمارية، لم تتمكن هذه البيروقراطية من تكوين مركز سياسي حقيقي قادر على الامتداد داخل المحيط المقسم. لذلك فإن ممارسته للحكم بقيت محافظة على طابعه التقليدي (1). وعليه فإنه يمكن القول بأن الدولة كمفهوم حديث لم يخلق في عالم الجنوب إلا بفعل عاملين: الأول : دخول الاستعمار حيث اعتبر مفهوم النولة كنقلة تم استيرادها مع وقوع عالم الجنوب تحت الاستعمار الغريس وتميزت أسس هذا التكوين بهشاشته ولصمت بها، وعلى حد تعبير كل من فردريك لامس Frédéric Lambert وساندرين لوفرانك Lefranc Sandrine ، علامة (النموذج العبيامي الفريي والذي يبدو انه لم ينتج الا دول مصطنعة ) (2) وذلك بسبب أسلوب وطريقة القائمين على الدولة في مزج- وعلى العكس ذلك الفصل القائم في النموذج الأصلى - بين المجال الشخصي - فرديا أو لصالح المجموعة التي ينحدرون منها -بالمجال العام بمعنى أخر لم يحترم مفهوم الدولة المستورد في عالم الجنوب الأسلوب العقلاني والقانوني في إدارة مؤسساتها عندما فامت

Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset. 1979.P.180

<sup>(2)</sup> Lambert Frédéric. Lefranc Sandrine.50 fiches pour comprendre la science politique. Bréal.2003. P.18

البولة بتوزيع الامتيازات المادية والمعنوبة على القيائمين على إدارتها ومحموعاتهم بدلامن توزيعها على كامل أفراد المحتمع فقادت هذه الوضعية إلى خلق الروح الزبائينية التي استفيد منها في خلق الشرعية الصورية التي تحتاجها حكومات هنزه الدول وقيارتها ،وفي نفس الوقت خلقت الروح التبعية لدى أفراد المحتمع باتحاه القيادات السياسية والمحلية ، والذي انعكست أثاره أولا عندما أصبح ولاء المجموعات يذهب إلى هؤلاء بدلا من الموسسات السياسية أوثانيا في خلقه بما يسميه بيرتراند سادي Bertrand Badie (1) بثقافة الطلب التي قادت - كما هو الحال في عالم العربي والإفريقي - إلى ثقافة الاضطرابات الأمر الذي قاد إلى قيام أزمة عدم استقرارية الأنظمة السياسية لهذه الدول: فلكون تبعية الأفراد إلى سلطة الدولة ، تعنى عدم استقلاليتهم المادية ، لكون أن الدولة هي التي تزود وتقترح وتتفذ برامجها بشكل انفرادي ويدون أي مشاركة من قبل أفراد المجتمع وعليه فإن كل عائق يمنع الدولة من القيام بهذه الأعمال وله تأثير مباشر على أوضاع الأفراد المادية سوف بثير غضبهم ويدخلهم في صراع مم الدولة وسلطتها ، مما يقود إلى زيادة عدم استقرارية أنظمة هذه اليول . أما العامل الثاني فهو فرض النظام الدولي من خلال القانون الدولي وقيمه السيطرة مفهومه بخصوص الدولة بجعل هذا الأخير(.؛ النموذج الوحيد الذي يجب على كل مجتمع التطابق معه بهدف الحصول على اعتراف جيرانه وكبرهان على تطوره) (2). فقد ربط النظام البولي وجود الدولة بمفهوم سيادتها. فإذا كانت شروط وجود الدولة قائمة بكونها سائدة على إقليمها وعلى شعبها ولديها

Badie Bertrand. Les deux Etats. Pouvoir et Société en Occident et en terre d'islam. Ed. Fayard, Paris 1995

<sup>(2)</sup> Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset 1979 P.180

حكومة تمثلها على المستوى المالي والدولي، فهذا دليل يكفي بقبولها كشخص معنوي في هذا النظام. ولكن ارتباط الدولة في عالم الجنوب اقتصاديا ويشكل تابعي بالدول المستعمرة أعطى المهوم دولة الجنوب صيغة دولة الزبون في اتجاه دولة رب العمل - الدولة الاستعمارة وتشفيل حينما أصبح سوقها مجال لتصريف منتجات الدولة المستعمرة وتشفيل الأيدي العاملة الرخيصة لديها لصالح أرياب العمل في الدولة المستعمرة وتشفيل وكنتيجة لهذه العلاقات فإن فكرة السيادة فقدت معناها الحقيقي لتبقى محافظة على شكلها الحريق وذلك عندما فرضت الدول المناعية الكبرى مفاهيمها التطورية على المحيط - الدول الحديثة دول على الجنوب -

وهذا ما أكدت عليه تحليلات كل من فيرنادو هنيريك كالمتحديث ما أكدت عليه تحليلات كل من فيرنادو هنيريك كاردوسو Fernando Henrique Cardosoواينزو هاليتو Faletto في قولهم بان تبعية عالم الجنوب لم تكن فقط بسبب السعفلال دول المحيط النبي تنهب فوائده إلى صالح دول المركز - الدول المعناعية - بل أن الرأسمال المعناعي دفع بالمالم غير ممنع - دول الجنوب - إلى البقاء في موقع تابع ) (1) بحجة أن تحديث هذه الدول يمر عبر هذه التبعية . ايمانوثيل واليرستين Wallerstein من جانبه يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يؤكد على أن حجة التحديث التي ولدت مع اللبرائية والتي جاءت لتدعيم عمل الدولة تعنى هذه الأخيرة في نظر الليبرائية (.. الجهاز الرئيسي لتحقيق أهدافهم

Cardoso F-H., FALETTO, E., Dependency and Development in Latin America, Berkeley, University of California Press, 1979 P.22

المركزية: مواصلة تحديث التكنولوجية الحديثة وفي نقس الوقت إضعاف وبشكل متعقل الطبقة الخطرة — الطبقة العاملة—

أنهم يأملوا بذلك عرقلة تطبيقات مفهوم سيادة الشعب التي تثير الصداع والذي يستمد جذوره من فكرة تحديث الليبرالية ) <sup>(1)</sup>.

في الواقع سواء كانت الدولة في عالم الجنوب تمثل الصيفة المنقولة والمحرفة من الغرب أو أن النظام البولي فرض هذا الكيان كما هو عليه، فإن الحركات الأكثر تطرفا ثينت هذا المهوم رغم كل عيويه هبالنسبة إلى فيليب برو Philippe Braud (انه حتى الحركات الماركسية الثورية للتحرر الوطنى ساهمت ورغم شعاراتهم الراديكالية - في رفض شكل هذه البولية - في قيبول هذه الصيغة للدولية مح إعطاءها وظيفة جديدة : تحرير الشعوب والعمال) (2). أن كل هذه الانتقبادات لمفهوم الدولية منا زالت قائمية الحيد اليبوم حيث أن تطهر العلاقات الاقتصادية وتداخلها خصوصا مع عولمة العالم ، جعل مفهوم السيادة الذي ربط بها كمرادف لها بدأ يفقد معنى وجوده ليس فقط بسبب التبعية المتبادلة ببن الدول التي فرضتها ظاهرة العولمة ودخول أطراف دولية أخرى في الساحة السياسية مثل المنظمات الفير حكومية ودور المجتمع المدنى العالى ، بل يسبب ما أنتجته ظاهرة العولة من نتائج تذهب حاليا إلى تهديد وجود النولة بحجة عدم قدرتها على التحكم بمستجدات الأشياء وذلك حسب تحليل جيمس روزينس James

<sup>(1)</sup> Wallerstein Immanuel La fin de quelle modernité? Journal La République des lettres .1er Nov.1996

<sup>(2)</sup> Braud. Philippe .Science politique. éd du Seuil .Points .1997. P.34

Rosenau (1) ، الذي يقدم خمسة مصادر لتهديد وجود الدولة ، وهذه المصادر هي :

 1- التطور التكنولوجي بما يتضمنه من تبادل للمعلومات يتجاوز حدود الدولة وسيطرتها الإقليمية.

2- تكاثر الشاكل الكونية مثل قضايا البيئة والأمراص والأويثة التي تتجاوز أثارها حدود الدولة وتجعلها غير قادرة ليس فقط في التعامل معها ، بل في منا انتشارها أو تأثيراتها في أقاليمها .

3- رغبة المواطنين بالتمرف على معطيات غير المعطيات المقدمة من قبل سلطات الحكومية للدولة وما يعنيه أثار ذلك في عدم قدرتها على شد وجذب مواطنيها لسياساتها.

4- قوة المجموعات الداخلية وتصريحاتها في البحث عن مصادر للمعلومات يميق على الدولة التدخل لمنع هذا البحث.

5- تزايد معرفة المواطنين وتحليلاتهم تمنحهم القدرة على مقاومة سلطة الدولة.

وكما بيدو للأعيان أن تسارع وتزايد حجم هذه القضايا سوف يعرقل من سلطات الدولة وخاصة تلك التي لا تملك بعد كل القدرة على حماية إقليمها من التمزق أو من الكوارث أو من عرقلة صناعة القرار المياسي ووضع السياسات العامة بسبب شعور المواطنين بسيادتهم فيما يخص حياتهم الخاصة ، وهنا سنثار مشكلة شرعية الدولة فكيف والحالة هذه يتم التمكن من تحقيقها؟

<sup>.(1)</sup> Rosenau James. The Relocation of authority in a Shrinking World . Comparatives politics . April 1990

# في شرعية الدولة:

لي هذا الجال هناك عدة نظريات تبحث لي الأسباب الدافعة وراء قبول الأفراد والجماعات الخضوع إلى سلطة الدولة :

### أولا: النظرية التماقدية :

تتطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجود الدولة التي تعكس ثمرة تعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني وتكمن وراء هذه الحاجة: 1- رغبة هؤلاء الأفراد في رؤية قيام الدولة بهدف ضمان الأمن والحاجة إلى الحماية ضد الفوضى وقانون الغاب التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنف مهما كانت وضعية هذا الانسان قوية أو ضعيفة ، وهذه هي فكرة توماس هويس Thomas Hobbes أي بسيارة أخرى يكمن دافع الخوف من استمرار المنف أو من التخوف من اندلاعه، وراء قبول الأضراد بكيان الدولة وسلطاتها والذي يمنح لها - أي وجود الضوف - شرعية وجودها لكونها الكيان القادر على ردع العنف والمحافظة على بقاء الإنسانية. بمعنى أخر أن وضع الثقة في هذا الكيان هو لخدمة مصالح الأضراد لكونها تملك السلطة المطلقة المطلوبة للمحافظة على السلم الاجتماعي. إذن إنها شرعية مرتبطة بفائدة وجود سلطة الدولة وليس لتمجيد هذه السلطة لان هذه الأخيرة محكومة بقواعد القانون الطبيعي التي تهدف بالدرجة الأولى المحافظة بكل الوسائل المتاحة على السلم الاجتماعي والأمن. ولضمان ذلك فتعاقد الأفراد ويشكل إرادي فيما بينهم وليس فيما بينهم والأمير في التخلى عن حقوقهم وتحويلها إلى الدولة التي يجسدها الأمير ، هي أنجع وسيلة لضمان هذه الحقوق ولكن لا يعني هذا التخلى تخليا مطلقا فشرعية النولة المتمثلة بالأمير تبقى محندة

بعقلانية هذا الأخير وشعوره المهني بكونه أمير ، في عدم مزج مصالحة الخاصة بالمصالح العامة .

2- قد تعود الحاجة إلى قيام الدولة إلى رغبة الأفراد في قيام هذا الكيان لضمان حرياتهم ضد تعسف مالكي القوة وهذه هي فكرة جون لوك John Locke. فيالنسبة له أن الطبيعة البشرية في أساسها طبيعة مسالمة وأن الانسان في أساس كل عمل له قيمة وليست الطبيعة وراء ذلك. فكل القوانين التي يضعها الإنسان لنفسه ووجود الحكام والشرطة ، كل هذه الأشياء والأفعال غير موجودة في الطبيمة ، بل هي من صنع الإنسان أوجدت لخدمة مصالحه، وإن السلطة في جوهرها هي سلطة الحرية التي تهدف إلى تحقيق سعادة الانسبان.. وتعدي هذه الأفكار أن جنور شرعية الدولة تجد سبب وجودها فحاجة الأضراد الننين ولنوا أحرارا لحماية حريتهم وملكيتهم الخاصة ضد ممارسات السلطة التعسفية لمالكي القوة بالتنازل عن حقهم الطبيعي والتعاقد فيمنا بينهم على العيش معنا وإعطناء المجتمع المدنى حق تعين حاكم بقوم بوظيفة حل النزعات . وكنتيجة لبذه الحربة فإن السلطة التي وجدت لابد أن تكون سلطة عدل ووظيفة الحكومة هي للحكم وليس لإدارة المجتمع والقيام بالتشريع. أما وظيفة الأمير فهي لتابعة الخير المام. فلا يمكن له أن يجمع السلطة التنفيذية والتشريعية بيده لان كل احتكاريه للسلطة يعنى الدخول في تتاقض مع قواعد العقد الذي أقيم على أساسه المجتمع في احترام إرادة الأغلبية وقرارها. أن السلطة التشريعية عند لوك هي أسمى من السلطة التنفيذية لكونها تعطى للدولة روحها ووحدتها. وبالنسبة له أيضا أن مقاومة الأفراد في الدفاع عن حريتهم هو من اجل ضمان استمرار النظام أو تثبيته ضد كل التجاوزات وليس فكرة الدفاع عن سيادة الأفراد وراء هذا التصرف، إنها محاولة لتذكير الأمير بضرورة التزامه بالقوانين واحترامه للمشروعية.

3- قد تعود جنور شرعية الدولة في رغبة الأفراد تشيد هذا الكيان كتمبير لإرادتهم الجماعية وهي فكرة جان جاك روسو الكيان كتمبير لإرادتهم الجماعية وهي فكرة جان جاك روسو وسودة وهي فكرة جان جاك روسو وسودة الحرية لصالح العام الذي يعكس الإرادة المشتركة لجميع اعضاء المجتمع في العيش سويا المثلة أي الإرادة المشتركة - بالبيئة السياسية والتي يطلق عليها أعضاء هذا المجتمع اسم الدولة. بمعنى أخر أن الدولة تجد شرعية وجودها من خلال التقاسم المشترك لأفراد مجتمع ما للمصالح المشتركة بتقضيل المصالح العامة على الخاصة في تنظيم المجتمع من خلال تقاسم السلطات حيث تعتبر إرادتهم المشتركة مصدر للقانون لأنها تمثل سيادتهم التي لا تعلوها سيادة ثانية . والتمبير عن هذه السيادة فان فكرة التفويض تترجم عمليا تلك الإرادة الجماعية بحكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم من خلال ممثليهم المنتخبين عندما يفوض المواطنية .

وكما هو ملاحظ أن كل هذه الآراء بنيت على منطلقات ذاتية وتفققد للأساس الموضوعي، فمثلا تعكس فكرة هويس فترة ولادة الليبرالية وصراعها مع النظام الإقطاعي وتخوفه من الفوضى السياسية التي قادت به إلى تفضيل مركزية السلطة على تقاسمها مع إطراف أحرين في حين فكرة لوك تعكس قوة البرجوازية الصاعدة ومطالبتها بتقسيم السلطة السياسية والتي تظهر بشكل واضح نضج تمكيرها مع فكرة روسو في خلق ودعم النظام الديمقراطي . أن غياب الأسس

الموضوعية لهذا العقد لم يمنع البعض من أن بيحث في تحليلات علم النفس السياسي التحليلي عن أرضية يستند عليها في دعم بعض من اتجاهات هذه النظريات . ومن بين هؤلاء المفكرين لايين هانت Hunt (1) Lynn الــــــ, تــرى أن فكــرة الدولــة الديمقراطيــة وسلطاتها تجــد حنورها في قصبة العائلة الغربية وذلك من خلال أسطورة أوديب ورموزها ، حيث تمثل هذه الأسطورة الصراع بين الأب ممثل السلطة الانفرادية للتمتم الجنمس وبين الأولاد الطامعين بالحصول على هذه السلطة ، وتحميل الأم مسؤولية وجود هذا المسراع لكونها مصدر للأغراء. ومن نتائج هذا الصراع قتل الأب وشعور الأولاد بالذنب الذي دفعهم إلى التعاقد فيما بينهم بتقاسم السلطة والتعهد باحترامها بعد ظهور القوضي بسبب غياب سلطة الأب . أن تقاسم السلطة بين الأولاد يعنى خلق كيان يناط له وظيفة الحفاظ على الأمن - فكرة هويس -وضمان المحافظة على الحرية من كل الاختراقات – فكرة لوك – وكوسيلة لتحقيق المساواة والرخاء بين الجميع - فكرة روسو - . وقد اخذ هذا الكيان شكل البولة بسلطاتها المروفة حاليا وكفكرة تحل محل سلطة الأب، وبالمقابل فقد احل الوطن محل الأم كرمز على تقاسم الأفراد لذة الميش معا وكرمز لانجاب الأبطاا (2).

أن كانت هذه الاستنتاجات قد تم التوصل إليها من خلال أحداث الثورة الفرنسية ، فمن المكن تعميم نتائجها على الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني، الذي يمكن تصويره كسلطة

<sup>(1)</sup> Hunt Lynn. Le roman familial de la révolution française .Albin. Michel .Paris .1995

<sup>(10</sup> Demichel Francine La psychanalyse en politique .PUF .Paris . 1974.P. 95

الأب المتحكمة بدليل ذلك الاتفاق- كتعبير عن عقد - بين المواطنين الأمريكان على أهمية التنظيم السياسي والاجتماعي الذي وضعه الدستور والتفافهم حول قيادات الثورة وواضعي البستور وللصورة التي يمثلوها في تفكير الأمريكان كمبورة الأب الحنون. ولا تهرب وضعية المجتمع البريطاني هي الأخرى من هذا التحليل الذي وإن لم يعش ثورة على غرار الثورة الفرنسية والأمريكية ، غير أن فكرة تقييد سلطة الملك من قبل الرعية في البداية وكمواطنين من بعد تقهم كتمبير عن تجريده عن سلطته الحقيقية في السيطرة. وبناءا على هذه العطيات يمكن القول أن في أساس كل المجتمعات التي أخذت الدولة فيها صفة الكيان المجرد الذي أضفي عليها صفة السلطة تكمن فكرة تجريد أو تقليص سلطة السيطرة التي تجد جذورها العميقة في ذلك السند النفسي الثقلية المرتبط بالتاريخ العائلي للمجتمع. أن السؤال الذي يطرح في هذا الخصوص هل يمكن تعميم هذا الاستنتاج على وضعية العالم العربي؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من الوقوف فليلا عند المجتمع المربي وتكويناته الاجتماعية والنفسية . وعليه وانطلاقا مما ذكر أعلاه وفي محاولة تطبيق نفس التحليل على المجتمع المربى، فإن أول شيئا يمكن تأكيده هو غياب وجود أسطورة اوديب في تاريخ قصة المائلة المربية في جوانبها المربى والإسلامي وثانيا تأثير هذا الغياب على تشكيل المقد الاجتماعي. في الحقيقة أن غياب وجود هذه الأسطورة يعود إلى أن جذور الفكر السياسي العربي والإسلامي هي جنور بنوية ولا علاقة لها بجنور المدينة كتلك الموجودة في التفكير الإغريقي وتشكيلاته الطبقية ، حيث تميزت الجنور البنوية بصفة العلاقات القبلية التي أخذت لها صفات التبعية أكثر مما تكون تعبير عن صفة التضامن بين أفراد المجتمع الواحد ، وكنتيجة فان صيغة التعاقد في التقاسم الأشياء بين الأفراد والجماعات أن تم وضعها ، فإن صيرورة وجودها لا تدوم طويلا بسب صفة التبعية ونفسيتها التي تقضل الصبالح الخاصة للقبيلة على المسالح العامة للمجتمع . أن هذه الإشكالية لم تؤثِّر على عرقلة قيام الدولة فقط ، وإنما أيضا على قيام مركز سياسي قادر على تنظيم المجتمع بشكل واضح لا تكون للروح القبلية علاقة به. أن التكوين التاريخي لبذه المائلة اجتماعيا ونفسيا اخذ منحا أخرا مع ظهور الإسلام تمثل بإحداث المركز السيامس القائم على فكرة العقد الاجتماعي باعتبار البيعة كنموذج لعقد بين الرسول وبين الأفراد، ولكن صيرورة هذا العقد سرعان ما ذبلت بوفاة الأب واضع الأسس المجتمع الجديد وفاة طبيعية. فبعد وفاة الرسول - كمسئول في خلق العقيد الاجتماعي- وانتشار الإسلام في بقاع العالم العربي فإن صراع الأولاد -المؤمنين - فيما بينهم كان بسبب البحث عن من هو الأقدر أهلية من بينهم لتمثيل سلطة الأب في احتلال موقع السلطة وليس في أحلال سلطته، بمعنى تجريده كما هو الحال في أسطورة اوديب لدى الفكر الإغريقي. ومن بين أهم نتائج هذا الصراع وعلى المكس مما حدث في التفكير الإغريقي عندما قاد الصراع إلى توحد الأضراد فيما بينهم و خلقهم للانا الجماعية المثالية التي عبر عنها بصياغتهم للعقد الاجتماعي الذي اخذ له صورة الكيان المجرد المعروف بالدولة ، قاد الصراع في المجتمع العربى إلى انضراط العقد الذي تم وضعه وانعكاس ذلك على الأمة رمز الأنا الجماعية المثالية بتقسيمها . ويتقسيمها تجزأت مرة ثانية العواطف التي كانت تجمعهم. ومع تعمق هذه التجزئة تعقدت إجراءات التماثل حيث حلت مشاعر الكراهية والفيرة محل الحب والوئام. ويهدف التخلص من هذه الشاعر وللتقليل من حدة مشاعر الذنب في عدم قدرتهم على التوحد ، فإن البحث عن الحرية من خلال التكتلات المذهبية. والمرقبة أخذت كوسيلة للحصول على التقدير الذاتي للمجموعة من خلال التأكيد على النرجسية الجماعية التي خلقت من خلال البالغة الفكرية المذهبية والمرقية والتي آخذت لها مع تعمق هذه النرجسية صورة أيديولوجيات متخلفة لا تتطابق مع الواقع لكونها بنيت بشكل رئيسي على الحنين إلى الماضي المفقود . وكنتيجة مفهوم الدولة كتمبير عن الإرادة الجماعية لم ترسخ في ذهنية المجتمع .

أن شرعية الدولة التي تم خلقها مع دخول الاستعمار في العالم العربي هي الأخرى لم تستعد وجودها من وجود المؤسسات التي تم وضعها بل من خلال ذلك المزج بين نوعين من المسادر فهناك النظام التقليدي للسلطة الذي يستند على مجموعة العقائد بوجود قدسية لمالك السلطة ( فالسلطة تمارس بشكل مجسد بمالك السلطة ....انه لا يمثل السلطة بل انه السلطة )...انه المضعدية الشائي القائم على الشخصية البطولية

اللك السلطة حيث ( يخضع الحكومين بشكل تام ...بسبب بطولة هذه الشخصية وقوتها ويعض المسفات النموذجية المرتبطة فيه) (2) في حين وبالعكس من حذه الوضعية فان شرعية الدولة في المالم الفريي تستد على اتضاق عقلاني وقانوني يتمسف بكونه مجرد وغير شخصي تحدده قواعد تعين طريقة الاختيار ومدتها والصلاحيات المنوط لها . وان

Bélanger André-J Lemieux Vincent Introduction à l'analyse politique Presses de l'Université de Montréal. 1996. P. 150
 أنس المصدر أعلام عن (2)

انتماء وتماثل وخضوع الأفراد لهذه السلطة يفترض أن يكون طوعي وإرادى وبعيد عن ممارسة القوة بكل شكل من الأشكال.

ية الواقع أن التركيـز على فكـرة افتراض طوعيـة خضـوع الأفراد في المائم الغربي يمني هناك شكوك في صحة هذا الاعتقاد ، ويعود سبب ذلك إلى تأثير عوامل معينة في خلق هذا الخضوع أو في فرضه ولمرفة هذا التأثير فإن للنظرية الماركسية رأي فيه .

#### ثانيا : النظرية الهاركسية:

تتطلق هذه النظرية من فكرة أنه ليس للعقد الاجتماعي دخل وراء شرعية الدولة وما يقرر هذه الأخيرة هو عامل الملاقات الإنتاجية المرتبطة بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية والسياسية. فالحياة المادية للمجتمع، سياسيا وثقافيا ، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع، وهذا يمنى أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه وإنما الحالة الاجتماعية هي التي تقرر شعوره. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية للمجتمع بتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة السيطرة البرجوازية فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس للمصالح هذه الطبقة . وعليه شان الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بان النولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي. أن قدرة هذه الطبقة على خلق الوهم الاجتماعي متوقفة على قابلية هذه الأخيرة في ربط إشباع مصالح الطبقات السفلي بوحودها علي قهة السلطة وإمكانية تأطيرها لهذه الطبقات من خلال ايديولوجيتها . وحسب هذه النظرية أن لا شرعية للنولة إلا عندما تكون الطبقة.

البروليتارية هي المسيطرة على السلطة . وهذه الشرعية هي شرعية مرحلية ، لأن برنامج حكم الديكتاتورية البروليتارية بتطبيقه للنظام الاشتراكي ، يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لملكية الدولة من أجل القضاء على الفوارق الطبقية وكمرحلة للوصول إلى تطبيق الشيوعية . وبعد القضاء غلى القوارق الطبقية بفضل هذا الانجاز سوف تنتهى الدولة كمعبرة لمسالح طبقية ممينة وكما يقول انجلز (عندما تحل إدارة الأشياء وقيادة الممليات الإنتاجية محل إدارة حكومة الأفراد، فالدولة لا يقضى عليها وإنما ستذبل) (1) ومع ذبولها تنتهي فُكرة شرعيتها أن النقد الذي يمكن يوجه لهذه النظرية هو طويائية الفكرة في تأكيدها على قدرة حكم الطبقة البروليتارية كطليمة ثورية قادرة على تغيير من طبيعة الدولة . فمن اجل أن تكون الطبقة القادرة على تحقيق التغييرات الجوهرية داخل المجتمع يجب عليها أن تكون مستقلة عن كل الطبقات الأخرى ليس فقط بسبب عبدها وإنما بسبب قوة تلاحمها الطبقي الذي يعتجها هذا الاستقلال حيث يعبر عنه من خلال ثقافتها الطبقية في حين وما ظهر مع الواقع ، فأن حاجة هذه الطبقة للمجموعة المثقفة - ومهما أعطى لها من تسمية - من اجل تتويرها وتقوية شعورها الطبقي ، جعلها من الناحية النظرية والعملية مجموعة تابعة لبذه الأخيرة، لكون أن هذه المجموعة هي خالقة الفكرة وحتني ولو اخذ بنظر الاعتبار فكرة كرامشي لتبرير هذا اللجوء في تأكيده على (أن هذه المجموعة تشكل الشريحة المضوية للطبقة العمالية التي تمنح لهذه الطبقة انسجامها وقوة شعورها . لان هنذه

<sup>(1)</sup> Engels. F. Anti-Dühring.1978.éd. sociales .p319-320

الشريحة هي تعبير عن قوة هذه الطبقة وهي في نفس الوقت مالكة معرفتها) <sup>(1)</sup>

لخ الواقع أن حاجة الطبقة العمالية للمجموعة المثقفة لا يعني فقط تبعيتها لها وإنما أبضا عدم قدرتها على قيادة التغيرات لكون أن عملية التغير ستكون تمسر عن اعتبارات ومعطيات وأفكار من يملك المعرفة وليس من بكون في محل التبعية ومهما حاول المرء تبرير هذا التصرف بمعطيبات ثانية . يضاف إلى ذلك أن اعتبار المجموعة المثقفة الشريحة العضوية ومالكة المعرفة هو اعتراف صريح يغياب الثقافة البروليتارية كطبقة بحد ذاتها لأن شعورها بالوعى الطبقي لن يتم تحقيقه إلا من خلال تدخل المجموعة المثقفة من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة طبيعية لحالة تملك المرفة للمجموعة الثقفة فان الانتصاء والشعور بالوعى الطبقي الذي سيتمحور حول موضوع المعرفة سيقوى من الأسس الطبقية إلى المرقة على حساب الحموعيات التابعة ليا فكربا وبالخصوص كلما أثبرت فكرة المرفة وعلاقتها بقيادة السلطة وعملية التغيير. لذلك فرفض خضوع هذه المجموعة لمن لا خبرة لـه ستثير لدى هؤلاء (شمور بالذنب كلما طرحت فكرة السلطة) (2). ويدفعها هذا الشعور بالتمسك بالسلطة ويشكل استبدادي مما يمنع من تطور الطبقة العمالية من جهة ومن جهة أخرى مرحلية وجود النولة مالكة وسائل الإنتاج سيثبت وعلى حساب هذه الطبقة حينما يصبح العامل إداة بيد السلطة بهدف خدمة الاقتصاد بدلا من أن بكون الاقتصاد في

<sup>(1)</sup> Braud Philippe .Histoire des idées politiques de gauche .cours de science politique .4 année .Faculté de droit .Rennes .p.30

<sup>(2)</sup> Badin Pierre .aspects psychosociaux de la vie collective .Le Centurion .Paris 1977.Vol.2 .p.115

خدمته أي بعبارة أخرى أن نتائج التطبيق الاشتراكي تتوافق ونتائج التطبيق الرأسمالي بحكون بيقى العمل والطبقة العمالية أداة لخدمة العمليات الإنتاجية وليس العكس وعليه وفي هذه الحالة فأن الدولة حتى في التفكير الماركسي ستبقى محافظة على طبيعتها ولن تتغير بكونها تعبير عن سيطرة طبقة - المجموعة المثقفة والتكنوقراطية والبيروقراطية - تمارس عقلية الوصاية على طبقة ثانية لكونها صاحبة المعرفة. وكما يقول بوكانين ( وجود السلطة يعني وجود السيطرة وكل سيطرة تعني وجود جماهير خاضعة ) (1) ويهدف تاطير هذا الخضوع هان اللجوء إلى المعطيات الأيديولوجية تمتبر خير وسيلة لخلق شرعية ما حول قيادة الدولة .

لا الحقيقة أن القول بخلق الشرعية يمني عدم وجودها أصلا وإنما يعمل على استحداثها. ولا تهرب عملية الاستحداث من كونها عملية مسرقة ضمير الفرد من خلال بمض المعطيات التي لها اثر ما على نفسيته بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقلية للفرد والمجموعات مؤتم عملية سرقة الضمير من خلال استعمار شعور الفرد والجماعات عن طريقي الخوف والتعويض. فهمارسة القمع بشكله الملدي - ممارسة التعنيب - أو المعنوي - إفراز الفرد أو المجموعات كمجموعات مناهضة أو ضد النظام - تجبر هذه المارسات الأفراد والمجموعات، بسبب دافع الخوف ، الخضوع إلى قياديي الدولة وممثليها. أما استعمار الشعور عن طريق التعويض فانه يتم من خلال إغراء الأفراد والمجموعات بالعوائد المدية أو المعنوية بإضفاء صفات المناضل وإطراء المديح والتقريب إلى

Genth . H . Mills .C.R .From Max Weber. The section on class status and party .New York .1960

السلطة وإدخالهم ضمن المحموعات القيادية وبشرط التتبازل عن حريتهم بالانضياط بقواعد العبلم البرمي للعبلطة الدولة. أن هذه المارسات لم تقد فقط إلى قيام الشرعية وإلتى وإن وجدت فإن سرعان ذبولها يتم مع بواير انهيار القواعد التي تمت عليها تثييد الدولة، وإنما قادت أيضا إلى المزج بين فكرة فانونية الشيء وشرعيته . فتمكن مجموعة ما من الوصول إلى قمة الهرم السياسي وقيادة الدولة ومؤسساتها على ضوء قواعد الدستور بمكن وضعه في الجال القانوني ، ما دامت هذه المجموعة ملتزمة بالقواعد النستورية . ولكن هذا لا يمني بالضرورة شرعيتها إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن النستور ما هو إلا منحة من قبل القيادة تشرعها لنفسها لتنظيم الحياة السياسية وبشكل بتوافق مع معطيبات إيديولوجيتها. وإن وقف العمل بهذا الدستور بيقي بيد هذه القيادة كلما شعرت بان مصالحها معرضة للخطر . في حين فكرة الشرعية ليا عمق اكبر ( .. يرتبط بالتاريخ الوطني - للمجتمع - والموقع الجغرافي والقيم الثقافية مثلما أبا ارتباط بالعلاقات الطبقية المرتبطة بطريقة الإنتاج ...ولكونها نتاج للتاريخ الإنساني فلابد عند دراسة النولية - وشرعيتها - أن تؤخيذ بنظير الاعتبار مساهمات السيرة التاريخية والفلسفية والنظرية السياسية إلى جانب معطيات الاقتصاد السياسي ) (1)

#### ذَالَدًا : النظرية المقانية الشرعية :

أن ولادة الدولة الحديثة في المالم الفريي إن كان يعبر عن الشعور بـالوعي بوجود الفوضى السياسية التي كانت تعم المجتمع

Resnick Philip Les fonctions de l'Etat modern: à la recherche d'une théorie .IN .Kazancigil L 'Etat au pluriel .Economica . Paris .1985 .p 194et p 205

الإقطاعي والصفات المتخلفة للامتيازات والعلاقات الاقتصادية المتحكمة داخل هذا المجتمع وغياب الحريات والمساواة بين الأفراد، هان القانون الروماني الندي شيد على فكرة المساواة فسح المجال أمام البرجوازية الصاعدة كطبقة الاستفادة من هذا التواجد القانوني لوضع قواعد التنظيم القائم على فكرة المساواة في الحقوق وضمان النظام القانوني ليا . ومن خلال هذه الفكرة بحثت شرعية الدولة لا على أساس مطابقتها للمعايير الأساسية التي تم وضعها وإنما من خلال شعور الأفراد والفاعلين الاجتماعيين بضرورة وجودها. ففكرة الخضوع للنولة لم تولد من فكرة تملكها لسلطة احتكار استغدام القوة وإنما من خلال حاجة المجتمع العقلانية للتنظيم ولضمان الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية وحماية الملكية الخاصة. بعبارة أخرى أن الدولة تستمد شرعيتها ليس في تطابقها مع قواعد النظام القانوني الموضوع فقط وإنما من خلال قدرة قواعد هذا النظام على التعبير عن التمثيل الاجتماعي للقيم المطلقة لهذه القواعد حينما تأخذ هذه القواعد ليس كأهداف بحد ذاتها وإنما كوسيلة لتأسيس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ونبذ الغير مرغوب فيه من قبل الجميع، أفراد كانوا أو جماعات. وفي هذه الحالة تصبح النولة كضامنة لهذا التأسيس بما تملك من قدرة على (الاغنام والفرض) <sup>(1)</sup> وذلك حسب رأى ماكس فيبر Max Weber

إذا كان وراء حاجة المجتمع للتنظيم تكمن تلك الدواقع التي تدفع بافراد المجتمع القبول بالخضوع إلى سلطة عليا تأخذ كنموذج وكمصدر للتماثل يتم على ضوءها التفريق ما بين هو ايجابي للمجتمع

<sup>(1)</sup> Weber Max .économie et société .Paris pocket .1995. P .68

وما هو سلبي، فان هذا التصرف ينسلق في إطار (قدرة الأفراد العقلانية في تحقيق أقصى المنافع الشخصية) (أ) كما يقول بذلك تيموثي ليم Timothy C Lim. وتلمب التتشئة الاجتماعية والسياسية دورا في ذلك والتي تفترض إنها تتم على المستوى القاعدي ويشكل طوعي. ولكن هذا لا يمنع من أن يكون وراء هذه العملية جهد سلطات الدولة في تعبئة الأفراد والمجموعات وراء أهداف معينة ، ترى إنها ضرورية في عملية تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا .

وما يجب الإشارة إليه في هذا الخصوص أن عملية التعبثة غالبا ما تتصف بمرحليتها بمعنى أنها عملية مؤقتة مرتبطة بظرف معين وقد تقدد فعاليتها إن طالت مدة استغلالها بعسبب الاستهلاك السريع للأهداف التي كانت وراء اللجوء إلى استخدامها ، خصوصا إذا ما تعرضت أو فقدت هذه الأهداف معنى وجودها ، بسبب اكتمال إشباعها أو تغير الظروف المحيطة بالمجتمع داخليا وخارجيا. لذلك فأن الشرعية التي تقوم فقط على هذا الأساس غالبا ما تجد صعوبة في استمرار وجودها . والعكس من ذلك فأن الشرعية التي تركز على المراهنة بدور وجودها . والعكس من ذلك فأن الشرعية التي تركز على المراهنة بدور التشئة الاجتماعية والسياسية في استمرار ميرورتها لها أكثر الحظوظ في ترسيخ قواعد وجودها ، لان التعليم الذي سيرتبط بعمطيات عملية التشئة وتداخلها مع نمط الثقافة وقيمها يعد اكبر ضامن لاستمزارية شرعية الدولة وموسماتها .

كخلاصة، يمكن للمرء القول أن فكرة شرعية الدولة تبقى قضية أخلاقية وقانونية فهي أخلاقية لكونها تتعلق بطريقة ممارسة

Lim.Timothy C .Doing comparative politics .Lynne Rienner Publishers .2006 .P.140

القائمين على سلطة الدولة للصلاحيات المنوط إليهم وفلسفتهم السياسية التي تعبر عن نظرتهم لطريقة تصورهم لتنظيم حياة المجتمع، وهي فانونية لان على ضوءها تتحدد مجالات نشاطات الدولة التي يضع الدستور حدودها برسم ما هو شرعي وما هوغير شرعي وذلك بتعديد نطاق ما هو غير شرعي في تجاوز هذه الحدود المتقى عليها مسبقا أن هذه الحدود هي التي تمنح القائمين على إدارة سلطة الدولة الاستمرار في مواقعهم السياسية ، ومن اجل معرفة كيفية ممارسة سلطات الدولة لابد من البحث في موضوع الحكومة لكون أن هذه الأخيرة هي المسئولة على تمثيل الدولة وسيادتها فكيف تعمل الحكومة؟

## الحكومة وكيفية تكوينها:

في البداية لابد من القول أن ليس هناك دولة بدون حكومة وحتى في تلك الدول التي تكون السلطات محصورة بيد رئيس متفردة بها أو شخصية كرازمالتيكية لا تنازعها أي سلطة ثانية في قيادة الدولة، المحكومة تبقى المؤسسة التي لابد منها لإدارة أعمال الدولة . فعلى من رغم دور الرئيس في تمثيل الدولة في المحافل الدولية لكونه يمثل الرمز الوطني للسيادة وتبعا للثقافة السياسية القائمة وطبيعة قواعد الدستورية التي قد تنص على كونه أيضا رئيس الحكومة كما هي الحالة في النظام الأمريكية ، تبقى الحكومة الجهاز الفمال داخل الدولة لكون أن مسؤولية تنظيم حياة المجتمع بكل جوانبها تقع على كاهلها . أن أمسية وجود الحكومة أنما جاء وليدة تعقد العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التي تقرض فيام التنظيم الضروري لاستمرار المجتمع. ويعني التنظيم وحسب رأي كوشكيشي<sup>(1)</sup> توزيع المسؤوليات على أجهزة متوعة وهذا التروع هو الأخر نتيجة الاختصاصات التي تتمتع بها

Khoshkish A .The socio-political complex .An interdisciplinary approach to political life .pergamon press .London . 1979

والمسلاحيات المنوط لها . أن القول بالتنظيم يمني وجود هيكاية معينة تتضبط بقواعد ومعايير تحدد طريقة العمل الداخلي وهذه الهيكاية هي الدين تمنح التنظيم قوته وفاعلية أعماله في تحقيق الأهداف المرغوب الوصول إليها . ولهذا هان محاولة القوى السياسية، أحزابا كانت أو تنظيمات ، ومهما كان نوعها وتأثيرها داخل المجتمع ، في السيطرة على الحكومة والاستيلاء عليها هدو وراء صراعهم السياسي، لان التمكن منها يساعدها على ترجمة أيديولوجيتها إلى سياسة فما هو معنى الحكومة ؟ في الواقع هناك ثلاث معاني على الأقل للحكومة :

- 1- المنى الأول: ويشير إلى العمل والقيادة والطريقة التي تمارسها السلطات السياسية بعبارة أخرى الحكومة حسب هذا المعنى تعني إدارة الدولة.
- 2- المنى الثاني: ويشير إلى ذلك الجهاز الجماعي المكون من مجموعة من الوزراء ويق بمض الأحيان ينظم إليهم وكلاء الوزارات ويتراسها شخصية تسمى بشمهات مختلفة حسب النظام السياسي المطبق وطبيعته فقد تسمى برئيس الوزراء كما هو الحال في اغلب النول العالم أو مستشار كما هو الحال في المائي أو رئيس المجلس كما هو الحال في ايطاليا أو الوزير الأول كما في فرنسا. وهذا الجهاز يمتلك الصلاحيات المنوط له من قبل النستور الإدارة الدولة.
  - 3- العنى الثالث ويشير إلى مجموعة السلطات العامة الدستوزية التي تأخذ شكل المؤسسات المالكة للقوة السياسية التي حدد ت صلاحياتها من قبل الدستور وهدف وجودها هو إدارة شؤون الدولة.

أن ما يمكن استنتاجه من المماني المذكورة أن الحكومة هي جهاز الذي يقوم بالأعمال التنفيذية والإدارية الضرورية لاستمرار وجود

الدولة على المستويين الداخلي والخارجي وذلك من خلال السياسات التي تضعها والقرارات والمراسيم التي تصدرها في هذا المحال ،أو من خلال وضعها موضع التطبيق للقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية. فعلى المستوى الداخلي يقع على كاهلها القيام بإشباع المطالب المتنوعة للشعب من خلال وضع السياسات الضرورية لذلك ، إضافة إلى وظيفة المحافظة على ضمان الأمن الداخلي ضد كل ما يؤثر على وجود المجتمع أو أي تهديد يأتي من الخارج . أما على السنوي الخارجي فإنها الجهاز السنول على تمثيل الدولة على المسرح الدولي من خلال المؤسسات التي تخلقها على المستوى الداخلي والخبارجي وهدفها هو المحافظة على المسالح القومية للبلد ولكونها الجهاز التنفيذي، فإنها مستولة أمام البرالان عن أعمالها في الأنظمة البرلمانية ، لكون البراحان يمثل الشعب صاحب السيادة من خلال نوايه حيث يتم تميين رئيس المكومة- وبناء على ما تحدده قوانين الانتخابات - أما من قبل رئيس الدولة بمد فوز الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد النيابية من بين عدة أحزاب تختلف فيما بينها أيديولوجيا، أو أن نظام الاقتراع يسمح بإعطاء احد الأحزاب أغلبية مطلقة ، وبهنه الحالبة ضان رئيس الصرب هو الذي يتولى رئاسة الحكومة كما هو الحال في بريطانيا . أما في الأنظمة الرئاسية كحال الولايات المتحدة الأمريكية فان رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية. وعلى عكس الأنظمة البرلانية فالرئيس هنا لا يخضع إلى السلطة التشريعية بسبب مبدأ فصل السلطات أسالج الأنظمة التي أذنت بالنظام المزدوج أي بنظامي البرلماني والرئاسي، حالة فرنسا ، فالحكومة تتشكل من قبل الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد البرلانية ورئيسها يعمل تحت إشراف رئيس النولة الذي يعينه وتكون في نفس الوقت مسئولة سياسيا أمام البرلان حيث يتمتع هذا الأخير بمراقبة أعمال

السلطة التنفيذية ، ولكن مع فارق معين بدأ يتطور كاتجاه جديد في التفكير السياسي الفرنسي. فيعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والتغير الدستوري الذي تم في عام 2008 ، فأن رئيس الدولة ويسسب انتخابه عن طريق الاقتراع المام لن يكون فقط مشرف على عمل الحكومة بل يشارك في عملها عن طريق توجيهاته التي يفترض بالحكومة الالتزام فيها . بمعنى أخر لم يعد رئيس الحكومة هو الذي يعد برنامج حكومته بل انه أصبح منفذ لتماليم رئيس الدولة ،مم استمرار نفس الوضعية الموجودة في الأنظمة البرلمانية بمسلاحية السلطة التشريعية برقابة أعمال السلطة التنفيذية بإسقاط الحكومة أذا لم تستطع هذه الأخيرة من الحصول على ثقة النواب أن هذا التحول في التصرف السياسي يظهر تأثير التفكير الأمريكي على القيادات السياسية الفرنسية بسبب عولمة العالم وتأثيرات نتائجها على الأفكار السياسية ويتحل هذا التأثير في هذا المجال في محاولة القيادة السياسية الجديدة الفرنسية تبنى نفس التصرف القيادة الأمريكية حيث تكون الاهتمامات السياسية الإجمالية من صلاحية الرئيس في الوقت تبقى اهتمامات أفراد السلطة التشريعية منحصيرة (مثلا بالعوامل المتعلقة في اعادة انتخابهم) (1) مع ضارق أن في الأنظمة البرلانية تبقى مواضيع السياسة العامة من اختصاصات النواب.

أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان سواء في الأنظمة البرلمانية أو المزدوجة لا يمني غياب التماون فيما بينهم ،بل المكس فان مبدأ التعاون بين السلطات هو السائد بدلا من مبدأ فصل السلطات . أما عن

<sup>(1)</sup> Bélanger.André-j Lemieux Vincent Introduction à l'analyse politique Les presse de l'université de Montréal.1996.p.167

تشكيل الحكومة في نظام البرلانية حيث تسمى في هذه الحالة فوز حزب ما بأغلبية المقاعد البرلانية حيث تسمى في هذه الحالة الحكومة بحكومة الأغلبية المنسجمة أو شبه المنسجمة. إلا انه يحصل في بعض الأحيان أن حكومة الأغلبية تتشكل من حزيين يتقاسمان نفس الاتجاهات الفكرية : فقد تشرز نتائج الانتخابات على حصول حزيين بشكل منتاصف أو بأقل من ذلك على المقاعد البرلانية ، فقوض هذه الوضعية صيفتها على التشكيل الحكومي، حيث تسمى الحكومة المنبثقة من هذه الوضعية بحكومة الأغلبية المؤتلفة ،أو تسمى في بعض الأحيان بالأغلبية المؤتلفة الشبه المنسجمة، أذا كان هناك فرق الحكومي هناك شكل ثاني يعرف باسم حكومة الأقلية ، وفي أساس الحكومي هناك شكل ثاني يعرف باسم حكومة الأقلية ، وفي أساس هذا التشكيل هناك حالة الأوضاع الداخلية للمجتمع السياسي الذي يتسم بالاضطراب السياسي وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الحصول على المقاعد.

البربانية الكافية التي تعهد لتشكيل حكومة واضحة المعالم لذلك فأن الحكومة التي تتشكل أما أن تأخذ لها صورة حكومة بدون دعم من الفالبية أو أن تكون حكومة مدعومة من عالبية النواب المختلفين فكريا. وكما ذكر أعلاه أن تشكيل هذا النوع من الحكومات إن كانت الأوضاع السياسية تكمن وراءه ، فإنها تأخذ لها صفة الوقتية ، أي بمعنى أخر أن وجودها يبقى متوقف على قدرة الأحزاب السياسية والقوى المعارضة في حل مشاكلها وقدرتهم على تشكيل الأغلبية في البرلمان متجاوزة بذلك خلافاتها وتشكيل ائتلاف الإسقاط الحكومة القائمة أو دعمها.

في الواقع إذا كان هذا التنوع هو في أساس التكوين الحكومي فأن في داخل هذين النوعين هناك تنوع ثاني يظهر مدى تأثير الأحزاب السياسية في التشكيل الحكومي. فعلى المكس من حكومة الأغلبية وحكومة الأقلية هناك أيضا في الأنظمة البرلانية وبالخصوص في بريطانيا منذ عام 1937 وفي فرنسا أيضا التي أخذت بها في فترة معينة من حياتها السياسية وذلك عام 1966 ، بما يسمى بحكومة الظل في بريطانيا والحكومة الماكسة في فرنسا . وتجد هذه الحكومة جنورها في الحكومة التي فشلت لأسباب معينة وعدم قدرتها علم، مواصلة عملها ، أما بسبب سحب الثقة عنها أو بسبب الانتخابات وتهدف هذه الحكومة من خلال تشكيلها الحصول على السلطة مرة ثانية. وتتكون هذه الحكومة التي لا تتمتع بصلاحيات فعلية ، من رئيس الحزب الممارض ووزراء من الحكومة السابقة: كما هـو الحال في بريطانيا ، أو يضاف إلى ذلك ، ضم عناصر من المجتمع المدنى التي لم تحتل يوما ما مراكز المسؤولية كما هو الحال في فرنسا . في الحقيقة إذا كانت حكومة الظل لا تتمتع بصلاحيات فعلية ألا إننا نلاحظ ، وكما تظهر الاتجاهات الفكرية في فرنسا وبعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 ، بأن أطراف أخزاب اليسار حاولت أحياء هذه الصيغة في التماميل السياسي ، وذلك بتشكيل السبلطة الممارضة pouvoir والتي هدفها ليس فقط عرقلة الحكومة وإنما في الحد من سيطرة أحزاب اليمين على الساحة السياسية ولكن يبدو إن هذه المحاولة لم تعطى لحد الآن أي مرودية سياسية فمالة .

أن طريقة تشكيل الحكومة في النظامين الرئاسي والبراحاني تلعب دورا مهما في أسلوب عمل الحكومة والحرية التي تتمتع بها في

انجاز أهدافها . فالحكومة في النظام البرلاني تتمتع بحرية المبادرة في التشريع من خلال اقتراح مشاريع القوانين على البرلمان، يضاف إلى ذلك سيطرتها على إحراءات العمل البراحاني ، بسبب التماون بين السلطتين كنتيجة طبيعية لتكوين المكومة التي تجد جنورها داخل الأغلبية البرلانيية ولكون أن اغلب الوزراء هم أعضاء من الحرب الفائز بالانتخابات، فإن هذه الوضعية تساعد أعضاء الحكومة على الالترام بالبرامج السياسية التي طرحوها أثناء عملية الانتخابات. في حبن يماني الرئيس في الأنظمة الرئاسية كحالة الولايات المتحدة من مشكلة السلطة وبالخصوص في مجال التشريع ، حيث تتمسف سلطته بأنها موزعة بينيه ودين الكونفرس مما يجمل البرثيس في كثير من الأحيان تحت رحمة التواب والشيوخ . ومع غياب حدود هذه السلطة بشكل ثابت، فإن الخلافات سرعان ما تدب فيما بينهم و تعطل ،من ثم، عمل السلطة التنفيذية . يضاف إلى ما ذكر أن قوة فعالية الحكومة أيضاً تختلف بين النظامين فإذا كان التماون بين السلطات في النظام البرااني بحير النواب(على الالتزام بالمبياسة المامة للحكومة فائه من الصعب تحول البرالان كناطق أو ممبر عن الخصوصيات الجهوية كما هي الحالة مع الأنظمة الرئاسية حيث يضع مبدأ القصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية النواب في موضع الدفاع عن المصالح الأكثر أنية ناخبيهم وما يحمله - هذا النفاع - من فوائد وسلبيات ) (1)، ولكون أن مصالح يقاء النواب كنواب مرتبطة بشكل مباشر مع مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينمكس تأثيره على عمل مصالح

Bélanger André-j Lemieux Vincent Introduction à l'analyse politique Les presse de l'université de Montréal. 1996, p. 168-169

ناخبيهم فأن الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل الحكومة والتقليل من فأعليتها السياسية في مجال السياسة العامة.

أما بالنسبة لسياسة التحالفات لتشكيل الحكومات فإنها تملك منطقها الخاص والذي يقوم على أساس قدرة الأحزاب السياسية على استفلال التقارب الأيديولوجي والسياسي فيما بينها لتحقيق الحد الأدنى من أهداف برامجهما السياسية . فلكون أن ظروف وصول هذه الأحزاب إلى السلطة لم تمنحهما الإمكانية للحصول على غالبية المقاعد البرلمانية التي تمكنهما من تحقيق جل أهداف برامجهما ، فان القبول بالحد الأدنى يمنحهم فرصة البقاء على الساحة السياسية والعمل من خلال السلطة على زيادة انتشارها الشعبي داخل المجتمع ، وذلك من خلال اللمب على الشعور بالأمل بتحقيق كل الأهداف الذي يخالج صدور المنظمين إلى صفوفها أو المؤيدين لها ، بالفوز يوما ما بكل المقاعد البرلمانية . ولا تمني سياسة التحالف بالضرورة الاتفاق مع المجموعات البرطانية . ولا تمني سياسة التحالف بالضرورة الاتفاق مع المجموعات الموطرة من الأحزاب السياسية فحصب ، وإنما تعني أيضا الاتفاق مع الموارد مستقلين ، وذلك من خلال قدرة الأحزاب السياسية على خلق الأمل أو تحقيقه لدى الأفراد عندما تقوم بتحقيق مصالحهم .

و يدفع هذا الأمر بالأفراد للانتماء إلى هذه الأحزاب والنضال من أجل وصولها إلى السلطة السياسية لكي تتمكن من تحقيق برامجها المطروحة. ويتم ذلك من خلال عملية التصويت لصالح هذه الأحزاب اثناء أوقات الانتخابات والسؤال الذي يطرح هو كيف تتم عملية التحالف لتشكيل الحكومة ؟

إن المقصود بالتحالف وحسب تعريف كيلي<sup>(1)</sup> القاق مجموعة من الأفراد أو مجموعات على:

أولا : مواصلة تحقيق أهداف مشتركة ومترابطة.

ثانيا : وضع الإمكانيات التي يمتلكونها بشكل مشترك بهدف تحقيق الهدف.

ثالثا: الترابط فيما بينهم وبشكل إرادي فيما يتعلق بتنفيذ الهدف والوسائل التي تساعد على تحقيقه

رابعا: الاتفاق على توزيع الفوائد فيما بينهم بعد انجاز الهدف في الحقيقة أن تحليل ما ذكر أعلاه بيين لنا بان هناك أساس لابد من توفره من اجل إنجاح أي تحالف و هذا الأساس هو:

أولا: وجود قيم متشابهة إلى حد ما ية برامج المجموعات السياسية والاقتصادية.

ثانيا: وجود تفاوت نمبي في الحجم المددي لكل مجموعه مع وجود توافق أيديولوجي في منظورها المبياسي. بمعنى أخر أن وجود تفاوت عندي نسبي بين المجموعات لا يشكل عقبة أمام التصالف، ولكن غياب التوافق الأنديولوجي، ومهما كانت نسبة التفاوت المندي قليلة فيما بينهم، فان هذا الفياب يشكل عقبة أمام تشكيل الحكومات.

إن ما يتسم به التحالف هو اتفاق المجموعات المتشابهة فيما بينها على تقاسم المنافع ويشكل يحقق لكل واحدة منها الحد الأدنى

Kelley .E .W .Techniques of studying coalition formation . Midwest journal of political science .1968 . 12 . P 62-63

من العوائد، ولكن بشرط أن الثقل السياسي لكل طرف لابد أن يكون متماو مع الأخر. فإذا لم يتحقق هذا الشرط فأن هناك تحديدات تقرض تحقيق الحد الأدنى من العوائد والتي إذا لم تحترم، فأنها تقود إلى انهيار التحالف، ومثال على ذلك توزيع الحقائب الوزارية المهمة حسب فوة كل حزب وثقله السياسي وقد ينهار التحالف ليس فقط بسبب عدم احترام الأطراف المتحالفة لقاعدة تقسيم الفوائد، وإنما أيضا لزيادة عدد الأطراف المتحالفة، فكلما ازداد عدد الأعضاء المتحالفين، كلما ازدادت المشاكل والتعقيدات، وبالتالي ازدادت فرص انهيار التحالف، ويفسر انهيار التحالفين على مواصلة سياسة المساومة فيما بينهم وبالخصوص في مجال تقسيم العوائد القالمة للتوزيح. ويفسر هذا الانهيار أيضا بتغير الطروف التي قادت إلى التحالف وتأثير هذا التغير على مصالح المجموعات في تبديل وتفيير من سياساتهم تجاه بعضهم للبعض.

ي الواقع يأخذ تغير الظروف إشكالا متعددة مثل: زيادة أو نقصان فوة الموارد المادية والعددية لطرف ما واثر ذلك على إحداث الاختلاف في وجهات النظر حول فضايا معينة أو يأخذ له شكل قيام الشقاق داخل حزب ما ي التحالف وتغيير وجهة نظره السياسية باتجاه الأطراف المتحالفة وتغير نظرة هؤلاء باتجاه سلوكية المجموعة المنشقة. ولا يتوقف تغيير العملوكيات السياسية للأطراف المتحالفة الواحدة باتجاه الأخرى بسبب تغير الطروف الداخلية للمجتمع فقط ، بل قد يكون نتيجة للتغيرات الدولية المحيطة بالمجتمع السياسي الداخلي. يكون نتيجة للتغيرات الدولية المحيطة بالمجتمع السياسي الداخلي. فعندما بطرأ تغيير سلوكيات الأحزاب المتحالفة في إطار الحكومة فهناك إمكانية اتغيير سلوكيات الأحزاب المتحالفة في إطار الحكومة

بهذه الأجواء حينما بتخذ قسما منها مواقف تتناقض والاتفاق الذي تم على ضوءه تشكيل الحكومة . وكنتيجة فالاختلافات في المواقف باتجاه القضايا الدولية إذا ما تعمقت، فأن أثارها سنتعكس على الحكومة في فضلها مواصلة أداء عملها بفاعلية مما يقود إلى انهيار التحالف وسقوط الحكومة، إن تحليل سياسة التحالفات المذكورة تبين التا (1)

أولا: من هي القوى المسيطرة ، بمعنى من هي القوى التي تشارك في إجراءات تشكيل الحكومة

ثانيا: التكوين: ويقصد فيه من هي القوى التي تشكل الحكومة وما هي صفات الوزارة الاثتلافية.

ثالثا : التضاوض : ويعني به ماهية الإستراتيجية والتكتيك المستعمل من قبل القوى بهدف انجاز الاتفاقات الجماعية.

رابعا: المنافع: والمقصود بها الفوائد التي تحصل عليها القوى التي نجحت في التوصل إلى الاتفاق.

خامسا : الاستمرارية : وتعني ، ما هي العوامل التي تساعد على استمرار التحالف الوزاري .

في الحقيقة تمكس سياسة التصالف لتشكيل الحكومة، كما يظهره لنا التحليل أعالاه، وجود موقف تصارعي بين مصالح مجموعات سياسية ذات إيديولوجيات المتباينة، حيث يعرقل هذا المسراع المصلحى تمكن قوة ما على السيطرة على السلطة السياسية بمفردها

<sup>(1)</sup>Browne Eric C .Dreijmanis John. Editors. Government coalitions in western democracies .Longman .1982.P.5

الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى تتصف بمرونة سلوكها السياسي وقدرتها على المساومة وذلك من خلال:

أولا: استثمار إمكانياتهما المادية بهدف السيطرة على السلطة السياسية.

ثانيا : الاستفادة من موقعها الاستراتيجي داخل المجتمع.

ثالثا : الاستفادة من ظروف التفاوض بمعنى الاستفادة من الظروف المحيطة بالجتمم أو من الظروف الداخلية.

إن الهدف النهائي من كل هذه الإجراءات هو تحويل التحالف الجزئي إن كان موجودا إلى تحالف أغلبية يستخدم كوسيلة من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

أن ما يشجع الأطراف على التفاوض والتحالف هو ذلك الشعور بالخوف من استمرار الصراع والتنافس فيما بينهم إلى درجة قد تقود نيس إلى تمزيق المجتمع بل إلى إنهاء وجودهم بسبب الصراع وان دل هذا السلوك على شيء فانه يدل على أهمية وجود الشعور الفيري في تجاوزه للشعور المسلحي والذي يعود له الفضل لتجنب مواصلة

التنافس الذي قد يقود إلى تمزق المجتمع وذلك خسب رأي كامسون (1)Gamson).

وتتحكم في الواقع ظروف البيئة السياسية وقواعد الثقافة السياسية في عملية التحالف. فإذا كان هناك إجماع من قبل كل

Gamson W.A. Experimental studies of coalition formation. IN. Berkowitz L. Advances in experimental social psychology. Vol1. New York. Academic press. 1964

الأطراف، أحزاب كانوا أو مواطنين، على قواعد اللعبة السياسية و على دور ألأحزاب السياسية، فإنه من المكن حصول الحكومة المؤتلفة على شرعيتها. يضاف إلى ذلك عامل قوة الاندماج الحزيي الذي يلعب دورا في التضامن الحزيي حيث يتحكم هو الأخرف سلوكية التحالف أو العكس. وحسب تحليل روبرت دال Robert Dahl هناك أربعة أنظمة سياسية تختلف الواحدة عن الأخرى في درجة قوة الاندماج الحزيي للأحزاب العاملة في إطار النظام السياسي القائم. وهذه الأنظمة هي (1):

- أخام الحزيين حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية كما هو الحال في بريطانيا.
- 2- نظام الدزين حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة نسبيا من
   الوحدة الداخلية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية مثل السويد والنرويج.
- 4- نظام تعدية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة من الوحدة الداخلية مثل ايطاليا وفرنسا.

فقي النظام الأول يتنافس الحزيان على الأصوات من أجل الحصول على الأصوات من أجل الحصول على أكبر علد من القاعد البرلانية. و تتميم المنافسة بينهم في داخل البراءان بشدة قوتها. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يقوم تحالف بينهما إلا في حالات استثاثية جدا مثل ما حدث في تقارب وجهات النظر بين الحزيين أثناء الحرب العالمية الثانية. أما في النوع الثاني فتناض

Dahl Robert. Political oppositions in western democracies. Yale University press. 1966.P.86

الحزبين يتسم أيضا بالشدة إلا أنه من الممكن دخول بعض الأعضاء من حرزب معين في تحالف مع الحرزب الثاني ، ويتم ذلك سواء داخل الكونجرس أو داخل مجلس الشيوخ وفي مجالات محددة مثل مجال التصويت على بعض الإجراءات التشريعية والمالية كما هو الحال في ما يخص الحرب الأمريكية في العراق . أما في النظامين الثالث والرابع فسياسة التحالفات تأخذ موقعها الطبيعي داخل هذين النظامين . فبسبب نشافس الأحزاب فيما بينهم وعدم قدرة أي حزب على الحصول على أكبر السلطة السياسية بمفرده بسبب عدم تمكنه من الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ، فهناك إمكانية للدخول في تحالف مع حزب سوف تؤهلهم للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات التي سوف تؤهلهم للحصول على أكبر عدد ممن المالية البرلمانية ومن ثم تشكيل حكومة يتقاسم فيها أعضاء هذه الأحزاب الحقائب الوزارية فيما بينهم . وهناك سنة احتمالات للدخول في تحالفات تقود إلى تشكيل لدحومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز أما بحرف ويرقم معين وهذه الاحتمالات هين وهذه الاحتمالات هين وهذه الاحتمالات المحرف ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز أما بحرف ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز أما بحرف ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز أما بحرف ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة المعين وهذه الاحتمالات التحالية عليه عدن ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة ويرقم معين وهذه الاحتمالات الدكومة المعرب وهناك المعربة ولمن المعرب وهناك المعربة وهناك المعربة وهناك المعربة ولمن المعربة وهناك المعربة ولمن المعربة ولمناك المعربة ولمن المعربة ولمن المعربة ولمناك المعربة والمعربة ولمناك المعربة المعربة المعربة المعربة المعربة المعربة المعربة ولمناك المعربة المعربة المعربة المعربة المعربة المعربة

إذا كانت قوة أ = 1 ، وقوة ب = 1 ، وقوة ج = 1 فهذا يمني أن أهب = ج .

وقي هذه الحالة هناك إمكانية لتحالف بين طرفين ضد أخر لان تساوي في مستويات القوى يفترض تحالف اثنين ضد الثالث إذا ما كان هناك تشابه في قيم أفكارهم السياسية ومواقفهم باتجاه قضايا الساعة . ولكون أن دافع الحصول على أحكير عدد من المقاعد يفرض

Vinacke .W.E .Arkoff A .An experimental study of coalitions in the triad .American sociological review .22(4) Aug. 1957

- نفسه أيضا ، فأن التحالف بين طرفين ضد الطرف الثالث تصبح قضية رئيسية للحصول على السلطة والتمكن من تشكيل الحكومة .
- 2- إذا كانت قوة أ = 3، وقوة ب = 2، وقوة ج = 2. فهذا يعني أن أ أكبر من ب وإن ب يهاوي ج ، وإن أ أصغر من ب + ج . وتعني هذه الحالة وجود مجموعتين ضعيفتين ستافسان ضد مجموعة نتسم بالقوة وتتطلب الضرورة وبشكل دائم دخول ب وج في تحالف ضد أ . ولا يمكن أن يتم المكس بمعنى تحالف أ و ب ضد ج أو أ و ج ضد ب العدم حاجة أ لهذا التحالف بسبب تمتعه بالقوة.
- 3- إذا كانت قوة ! = 1 ، وقوة ب = 2، وقوة ج = 2، فهذا يمني أن أ أصغر من بوان ب = ج ، وفي هذه الحالة سيتم التحالف بين ! و ب ضد ج أو ! وج ضد ب
- 4- إذا كانت قوة 1 = 3، وقوة ب = 1 ، وقوة ج = 1 فقي هذه الحالة لا يمكن قيام تحالف بنن ب و ج ضد أ لأن هذا الأخير يملك قوة جدا كبيرة. وحتى وإن كانت هناك إمكانية لقيام مثل هذا التحالف فإنها ستكون نادرة.
- 5- إذا كانت قوة 1 -4 وقوة ب -3، وقوة ج 2. فهذا يعني إن 1 أكبر من بوإن ب اكبر من ج ، وعليه فإن قوة 1 تكون أصغر من قوة كل من ب + ج متجبين . لذا فإن إمكانية التحالف سنتم بين 1 وج أو بين ب وج ، لأن التحالف بين المجموعات القوية يكون أقل حدوثا من التحالف بين المجموعات القوة.
- 6- اذا كانت قوة أ = 4 وقوة ب = 2 وقوة ج = 1 فيمني هذا أن أ يملك
   قوة اكبر من قوة ب وج ولكن مع فارق بين هذا الاحتمال

وسابقه هـ و في كون أن ب اكبر من قوة ج وفي هذه الحالة ستكون قضية التحالفات نادرة بينهما .

يفترض من خلال هذه الاجتمالات السنة أن تصرف الأطراف السياسية في تحالفاتهما يكون بشكل عقلاني ويتبع قواعد نظرية اللعبة، والتي تعني، اللجوء إلى عقلانية الاختيارات بهدف الحصول على اكبر القوائد أو إشباع أكثر المطالب إلحاحا ولا يعنى الحمسول على اكبر المنافع تحقيق غالبية ما يراد تحقيقه بل الحصول على الحد الأدنى مما يمكن تحقيقه. أن الغاينة من وراء اللجوء إلى هذه الطريقية في الممل، هو لتفادي المشاكل المعقدة أو لإيجاد الحلول لها . ولكون أن في أساس منطق هذه النظرية يفترض أن اللاعب يجهل ما سيقدم عليه غريمه من تصرفات، ولكن عند تصرفه، فأنه يأخذ بنظر الاعتبار الاحتمالات التي يمكن أن يلجأ إليها غريمه ، لان التفاضي عنها قد يؤدي إلى خسارته . لذلك وبناء على هذا المنطق فان قيام تحالفات سوف لا تتم بين الحالتين الرابعة والسادسة ، بينما تعتبر التحالفات شيء ضروري جدا في جميع الصالات الأخرى، وذلك لأن جميع الأطراف يتصفون بضعف قوتهم . وفي الواقع أن الأخذ بالسادرة في طرح مبدأ التفاوض والدعوى إلى قيام التحالفات وتحديد نوعيته هي من سلوكية هذه المجموعات ويعود السبب وراء لجوءها إلى ذلك هو خوفها من فقدان موقعها على المسرح السياسي كمجموعة صغيرة، أو أن خسارتها المحتومة في الانتخابات، تجبرها على اللجوء إلى هذه الإستراتيجية بهدف المحافظة على هذا الوجود وقد تثير هذه السياسة بعض التساؤلات فيما يخص طبيعتها باعتبارها تكتيك يستعمل من أجل التوافق مع الظرف السياسي والاقتصادي للمجتمع - وقد يكون هذا صحيحا -ولكن السوال المهم والذي يطرح نفسه هو إلى أي حد سوف لن تتأثر المبادئ الأيديولوجية لهذه المجموعات بهذا التأقلم بتحول المبادئ الأساسية لتصبح مبادئ ثانوية ؟

لقسد أثبتت التجارب السياسية لبعض الأحراب الشيوعية والاشتراكية الأوروبية إلى ترك هذه الأحراب لبلدئ كان المره يتصورها أنها كانت المحرك الرئيسي للشعور السياسي. فقد تنازلت هذه الأحراب عن مبادئها بسبب وضعية الظروف وتفيرها داخل المجتمع. ونتيجة لذلك فإن كل اتجاهاتها السياسية قد تفيرت هي الأخرى — ولو إنها بقيت من الناحية النظرية تدعو لها — مما أعطى الانطباع على أنها أصبحت احزاب الناحية النظرية تدعو لها — مما أعطى الانطباع على أنها أصبحت احزاب التماثل مع الموسسات السياسية للقطام بدافع، الفوز بالسلطة والمساهمة يج تشكيل الحكومة ، أو بدافع الخوف من فقدان موقعها السياسي. في التخفيف من عنف مبادئها لأن الاستمرار بالتأكيد على الأخذ بالمبادئ الأصفية وبدون القيام بتعديل فيها ومع تغير بالتأكيد على الأخذ بالمبادئ الأصلية وبدون القيام بتعديل فيها ومع تغير الظروف يعني انحسار قوتها . ولكن أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا التحول هو أن التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى مفهوم من هذا التصول هو أن التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى منهوم من هذا التماثل عوان التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى منهوم من هذا التماثل مي المحراع الذي كان يعتبر المحرك لسلوكها ليأخذ له صورة خلاف.

وكما هو معلوم، وكما يثبته الواقع السياسي، فإن لكل خلاف حل، يمكن الوصول إليه عن طريق الساومة والتفاوض. لذلك فصيغة الوسط التي تتسم بها هذه الأحزاب فرضها العمل السياسي والتعامل مع النظام. لأنه من الستحسن لها اللجوء إلى هذا الأسلوب في التعامل السياسي بدلا من الاستمرار على التأكيد على العنف الذي سيولد عنفا معاكسا والنتيجة النهائية ستكون لا غالب ولا مغلوب،

بل يمكن أن تؤدي وضعية العنف إلى فقدان ثقة الأفراد بها أو بالقواعد السياسية للثقافة المنظمة للمجتمع . ومع غياب هذه الثقة لا يمكن للنظام السياسي الحصول على الشرعية واستمرارية وجوده وسوف تتمكس نتائجها عليهم أيضا بفقدان المناصرين لهم ولما كانت الشرعية تمبر على حد تعبير سيمور مارتين ليبست Seymour Martin (عن قدرة نظام على خلق الاعتقاد لدى الشعب بأن مؤسساته السياسية القائمة هي أحسن وسيلة للمجتمع) (1) في بحثه عن التطور والتقدم ، لذا فان فشل النظام في تحقيق هذا

الهدف من خلال حكومته ، يعني أن المجتمع دخل في حالة عدم الاستقرارية السياسية التي قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماغية ، وقد تقود به إلى التخلف إذا ما قارن المجتمع نفسه مع مجتمعات أخرى. ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تقبل بأن يصل بها الحال إلى هذا المستوى وهي في خضم الصراع الدولي من اجل السيطرة على العولة .

أن تركيب (التحليلات المنكورة أعلاه المتعلقة بتشكيل الحكومة وبالخصوص الحكومات في الأنظمة البرلمانية على عدد الأحزاب وتقاسمهم للمقاعد في البرلمان وعلى تقارب إيديولوجياتها في تشكيل الحكومة، غير أن تطور الحياة السياسية ومنذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين تميز بظهور أحزاب جديدة ولدت بسبب الأوضاع البيئية مثل أحزاب الخضر أو مع تحلل الأحزاب الشيوعية أو مع الحركات المناوئة للعولة. وقد دخلت هذه الأحزاب والحركات في

Lipset Seymour Martin L'homme et la politique .Seuil .1960 . P.89

· صراع مع الأحزاب القائمة واستطاعت أن تدخل في برلمانات بعض الدول . ومن بين نتائج هذا التطور الأخذ بصيغة الأغلبية النسبية في القوانين الانتخابية . وتعتبر هذه صيغة أكثر ببمقراطية من سابقتها ، الأغلبية المطلقة أو الأغلبية البسيطة، لأنها تعكس بشكل أكبر تمثيل الواقع السياسي للحركات والتنظيمات السياسية. ولكن نتائج هذا التطور انعكس على تشكيل الحكومات أيضا: فإذا كانت سيامية الاثتلاف تقررها مصالح الأحزاب الباحثة عن تحقيق الحد الأرني من الفوائد، . فغالبا ما قاد انقسام الأحزاب إلى هشاشة الحكومات التي شكلت وانهيارها وغالبا ما كان وراء هذا الانهيار قضية صناعة السياسات العامة فكما هو ممروف أن القوانين الانتُخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية المطلقة والبمبيطة، فتشكيل الحكومة يقرره نواب البراحان وبالتالي فسياسات الحكومة تعكس الاتجاهات السياسية لهم . أما القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيفة الأغلبية النسبية، فالحكومة هي التي تقرر سياستها وأن ممازسة الوزراء رقابتهم على وزارتهم يكون . بشكل فعلى ، مما يقود إلى استقرارية الحكومة كما يذهب إلى ذلك كل من ميكائيل ليفير Michael Laver وكينيث شبيسل .(1)Kenneth A Shepsle

في الواقع أن تقرير بشكيل الحكومة تحت صيفة الأغلبية النسبية يتم قبل وصول هذه الأحزاب إلى السلطة وذلك من خلال المفاوضات بين هذه الأحزاب قبل الانتخابات وليس من بعدها، وأن استمرارية الحكومة متوقف على إرادة هذه الأحزاب في مواصلة العمل

Laver Michael . Shepsle Kenneth A .Making and Breaking governments .Cabinets and Legislatures in Parliamentary democracies .Cambridge University press.1996

سويا ، لكون أن ائتلافهم قائم على مطالب سبق لهم تحديدها وطرحها على الساحة السياسية وتم الاتماق عليها من بعد . بمعنى أخر لا تتشكل الحكومة من داخل البراان وإنما جاء تشكيلها وليدة اتفاق مسبق بمن هذه الأحزاب المؤتلفة على تقاسم الحقائب الوزارية وعلى السياسة العامة وحتى ولو كان هذا الاتفاق قائما على مبدأ تحقيق الحد الأدنى من المنافع فأن اتفاقهم على تقاميم الحقائب الوزارية يشكل النقطة المثالية في تصرفهم (1). أن استقرارية الحكومة في هذه الصيغة ، والتي يمكن وصفها بأنها حكومة الأقلية المؤتلفة ، تبقى متوقفة ، ليس فقط على الحوادث والقضايا التي تستجد خارج الاتفاق الذي ثم التوصل إليه والتي قد تؤثر على صبغة الائتلاف في خلق الانشقاق داخل الائتلاف ، وإنما تتوقف أيضا على فاعلية استمرار المفاوضات فيما بينهم، سواء كان ذلك داخل الحكومة المشكلة أو مع المجموعات الحزبية المساندة لما، كما بذهب إلى ذلك كل من دانتيل ديرميلر Danial Diermeler وميرك انتوني Merlo Antonio ، حيث تعتبر فاعلية هذه المفاوضات بالنسبة لهم، القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها الاستقرارية السياسية للحكومة. أن المقصود بالاستقرارية السياسية وحسب رأى حورج تسبيلسس George Tsebelis قيرة (مقاومة السياسة المامة القائمة للتغيرات) (3) المفروضة عليها سواء من الداخل بسبب تباين في مواقف الأحزاب المتآلفة أو من خارج المتمثلة بظروف البيئة الخارجية.

Muller Wolfgang C. Strom Kaare. Coalition Governments in Western Europe. Oxford University press. USA. 2003

<sup>(2)</sup> Diermeler Danial . Antonio Merlo .An empirical investigation of coalition bargaining procedures. Journal of Public Economics. 2004

<sup>(3)</sup> Tsebelis George . Veto Players. How Political Institutions Work. Princeton. University Press. 2002.P.21

بشكل عام أن الأرضية التي تقوم عليها هذه المفاوضات في حكل أشكال صيغ الاثبتلاف تبقى في جوهرها مرتبطة بإجراءات صناعة السياسة، كما يذهب إلى ذلك جورج تسيبيلسس Tsebelis الوسيلة المامة هذه أهميتها بكونها الوسيلة التي من خلال تضع الأحزاب السياسية برامج إيديولوجياتهما وأفكارهما محل التطبيق، ونقلا عن انتوني داونس Anthony Downs فأن الأحزاب تعد السياسات من اجل الفوز بالانتخابات وليس المكمى، المفوز بالانتخابات من اجل وضع السياسات) (2) وان إجراءات إعاقة تتفيدها يتم عبر طريق حق الفيتو الذي تتمتع به الأطراف السياسيين إذا كان مثل هذا الحق منصوص غليه دستوريا أو أن اللعبة السياسية بين الأحزاب هي التي تحدد طبيعته أو تحدده نوعية الملاقة بين الأغلبية والجموعات المؤتلة.

Tsebelis George. Coalition theory: a veto players approach.
 Paper presented at the Annual meeting of the American Political Science Association, Chicago, Illinois. Août 2007

<sup>(2)</sup> Laver, Michael and Norman Schofield. Multiparty Government. The Politics of Coalition in Europe. Oxford: Oxford University Press. 1991. P.36

الخارج ، وإصرار المحموعة التي خارج الحكومة على مواقفها ، برغبتها في الدفاع على مصداقية أهداف أفكارها أمام التغييرات الس يفرضها، أما عمل الحكومي أو ظروف البيئة الخارجية، يقود هذا الإصبرار إلى انهيبار المكومة عندما تتسحب إحدى الأطبراف من الائتلاف. وفي الحقيقة يكمن عجز الأحزاب السياسية عن مواصلة العمل سوية وراء هذا الفشل فعدم قدرتهما على التنبؤ بأن آليات العمل الحكومي الاثنالي تقنرض بان على الوزير الالتزام باختصاصاته القانونية التي لا يمكن تجاوزها وإن عليه أن يوفق بين أهداف السياسة العامة وبين ولاءه الحزبي فان أي تجاوز لهذه المعادلة سنتعكس أثاره على استقرار العمل الحكومي وفي رأى كل من ارثر لوبيا Arthur Lupia وكار ستروم Kaare Strom أن سياسة الائتلاف تواجه معضلتين، فعليها من جانب إرضاء الناخبين ومن جانب أخر، دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المؤتلفة وهذا الدعم لا يتم إلا عبر قدرة سياسة الائتلاف في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ويشرط حصول موافقة المواطنين عليه . ولكن المشكلة الـتي تواجهها الحكومات الائتلافية هي في وضع هذه الاتفاقات محل التطبيق ، فبين تحقيق المصالح الآثية وبين مستقبل الائتلاف الملزم، فأن سياسة استقرار الحكومة تبقى معتمدة على ترابط الاستراتجيات التي تم الاتفاق عليها

Edited by Strøm Kaare . Müller Wolfgang C. and Bergman Torbjörn- Cabinets and Coalition Bargaining. The Democractic Life Cycle in Western Europe-Oxford University Press-2008

بين الأحزاب المؤتلفة كما ينهب إلى ذلك غليوم هايرينجر Guillaume <sup>(1)</sup> Haeringer.

خلاصة القول أن تشكيل الحكومة وانهبارها يعتمد على طبيعة الأنظمة الانتخابية. فالأنظمة التي تأخذ بالأغلبية والتعدية الحزبية تلعب دورا في دعم الأحزاب الكبيرة التي غالبا ما تتشكل الحكومة من عناصر النظمين لها خاصة إذا كانت هناك ثنائية حزيية. أما في حالة تجاوز هذه الثنائية وكان هناك مجموعة من الأحزاب الغير متكافئة فالأحزاب في هذه الحالة تكون مجبرة على اللجوء إلى سياسة التحالفات من اجل تكوين الأغلبية التي تساعدها على تشكيل الحكومة وذلك قبل الانتخابات أو بعدها. أن الفرق بين الدخول في تحالفات قبل أو بعد الانتخابات يظهر في استقرارية الحكومة وانهيارها : ففي الحالة الأولى، أي قبل الانتخابات علم المواطن الناخب بإمكانية هذا التحالف في إسقاط الحكومة في السلطة ، يلعب هذا الرأى في دعم مواقف الأحزاب المؤتلفة في تجاوز كل الحساسيات السياسية ، لأن البدف الرئيسي لديها هو استلامها للسلطة وتشكيل الحكومة الجديدة. في حين انه في حالة الائتلاف ما بعد الانتخابات فان خطورة انهيار الحكومة التي تتشكل تبقى متوقف على قدرة هذه الأحزاب على تقاسم المنافع والاستمرار على مواصلة الحوار فيما بينها. بعبارة أخرى أن رأى الناخب وليسُ فقط الأحزاب له دور في تشكيل الحكومة : فعندما تكون تحت بديه كار المعلومات المتعلقة بمواقف الأحزاب ووضعيتهم والإمكانيات المتاحة

Haeringer Guillaume. Equilibrium binding agreements: a comment. Journal of Economic Theory Volume 117 .Issue .1.July 2004

أمامهم في تشكيل الأغلبية البرلانية (1)، فأن تدخله كناخب وكمشارك في صناعة القرار، لكون إيصال حزب ما أو ائتلاف معين إلى السلطة وتشكيل الحكومة ، يتم عبر صوته . فيبين هذا التدخل أهمية المجتمع السياسي في الحياة السياسية للمجتمع فما يقصد بالمجتمع السياسي ؟

الأحزاب السياسية، التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية لا يشكل وجود الأفراد والجماعات المجتمع السياسي إلا إذا تضمن هذا الوجود على إرادة وأهداف جماعية في الميش سويا. ويمني القول بالإرادة والأهداف الجماعية وجود التنظيم الذي يقوم على تعددية المؤسسات التي يتحدد دورها في عملها على تحقيق إشباع مصالح الأفراد والجماعات، وعليه بمكن وصف المجتمع السياسي على شكل أحزاب سياسية وثانيا على شكل اتحزاب سياسية وثانيا على شكل اتحزاب صالح خاصة وتشكل أساس المجتمع المدني وثالثا على شكل الحركات الاحتماعة.

## أولا: الأحزاب السياسية

وكما سبق تحليله إعالاه هان الحكومة هي نتاج علاقات التفاعلية التأثيرية بين الأفراد والجماعات وان مجال التعبير عنها يتم عبر تواجد الأحزاب السياسية ،كمجموعات تمثيلية لمسالح متنوعة ، مهمتها تحديد الأهداف وهيكلتها ووضع هرمية تتظيمية لفرض ، ليس فقط تنظيمية وادتها بل أيضا ، لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هذه

Blais André .Aldrich John H .Indridason Indridi H .Levine Renan . Do voters vote for government coalition? .Party politics .vol.12. No 6, 2006

الأهداف بمعنى أخر الحزب مو مجموعة منظمة من الأفراد اللذين يتقاسمون فكر ممين هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيذ برامج أفكارهم بكل أوجهها . فهو إذن مجموعة منظمة إداريا بشكل هرمي يهدف لمارسة علاقات القوة بشكل أكثر فاعلية ، من جانب ومن دانب أخرى إنه منظمة إقليمية بمعني انتشاره على الحال السياسي للمجتمع بهدف التمكن من إيصال فكرم إلى كل قطاعات المجتمع لتسهيل من عملية تعبئة مناصريه في الصبراء من اجل السلطة خالدزب حسب تمريف جوزيف لابالوبارا Joseph La Palombara ومايرون وينير Myron Weiner (تنظيم دائم ووجوده يتجاوز أعمار قياداته الحاليين، يقوم بمدة وظائف. فهو إلى جانب كونه آلة انتخابية وحلقات وندوات وهيئة للتنشئة ، يساهم في الإبداع - الفكري - وتعليم طرق ممارسة الشرعية وإيصال الأفكار بخصوص السلطة والتعامل معها) (1). بمبارة أخرى بختلف الحزب عن أي تنظيم أخر من التنظيمات الاجتماعية في كونه منظمة دائمية لا يرتبط وجوده مع لحظة زمنية محددة لان هدف قيامه هو الوصول إلى السلطة وهذا ما دفع بليون ايبستين Leon Epstein إلى اعتبار الحنزب (كمجموعة تحاول انتضاب حكومة تحت اسمها ) (2) أو مع أحزاب ثانية .

في الواقع يعتبر الحزب الآلة التي تخلق النخبة وذلك من خلال ما تقوم فيه من عمليات لتعبئة المناصرين والمؤيدين والسنممين بأفكاره أو شدهم وجذبه إلى عالم السياسة ليس فقط للمشاركة في شوون

LA PALOMBARA Joseph. WEINER Myron, Political parties and political development, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1966,p.7

<sup>(2)</sup> Epstein Leon, Political Parties in Western Democracies, New York, Praeger, 1967. p. 11

المامة للمدينة بل وإعدادهم لاحتلال المناصب القيادية في الدولة قالندوات التي يعقدها والحلقات الدراسية التي ينظمها في كل مجالات حياة المجتمع تضعه كواحد من بين الهيئات المسئولة في عملية النتشئة السياسية التي يحتاجها النظام لاستمرارية وجوده . وبالطبع هذا العمل يختلف من نظام إلى آخر وذلك للاختلاف في الطبيعة السوسيولوجية للحزب، بين حزب كادر أو حزب جماهيري . فما يتصف فيه الحزب الكادر هو كونه يركز على نوعية الأعضاء المنتمين بدلا من عددهم وعلى سهولة أسعه لكونه لا يركز على المركزية في عمله السياسي . لذلك فان هذه الأحزاب تسم بصفة الارستقراطية والوليغارشية .

أما الأحزاب الجماهيرية فهي بالمكس تركز على العند وان أسسها تقوم على هرمية التنظيمية وإنها تعتمد في نشاطاتها على عوائدها المالية الداخلية – الاشتراكات – .

أن هذا النوع الأخير من الأحزاب يتعرض ومنذ تغيرت السياسية الدولية — ذبول الإيديولوجية الماركسية والأحزاب القومية ذات الصفة الاشتراكية مثل حزب البعث — إلى التراجع لصالح الأحزاب الجديدة التي أخذت لها صورة تجمع بين المجموعات والأفراد هدفها الوحيد الحصول على السلطة السياسية، وذلك من خلال تبني كل الشعارات والمبادئ التي قد تكون في بعض الأحيان متناقضة مع وجودها أو مع الأفكار والمبادئ التي التي التي إليها .

أن هذا التغير دفع بالبعض إلى التأكيد على التحليلات التي سبق لبعض المفكرين عرضها بوصف الحزب كعبارة عن مشروع كبأي مشروع اقتصادي يهدف لتحقيق مصالح القائمين عليه سواء كان الحزب جماهيريا أو كادرا هبالنسبة لجوزيف شامبيتر

Joseph Schumpeter انه ( لا يمكن تصور الحزب كمحموعة تهدفُ إلى تحقيق الخبر العام ..وذلك من خلال تطبيق بعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها فيما بينهم ... صحيح أن كل الأحزاب تملك مثل هذه الميادي ... والتي تساهم في نجاحها وإن حالها كمال بضائع المخاذن التجارية التي تماهم في نجاحها ، وبما أن وجود الماركات لا يمكن ليا تقرير وحبود المخازن كذلك الحال بالنسبة للأحزاب فلا يمكن لمبادئها تقرير وجودها وعليه فان الحزب هو مجموعة من الأفراد الذين يخوضون صراع تنافسي من احل السلطة) <sup>(1)</sup> ومنا يعنيه هذا التبافس من سيطرة الرغبات ذأتية التي يراد إشباعها على مفهوم الخير العام بعبارة أخرى إن الأفراد داخل هذه التنظيمات وبالخصوص القيادات تعمل كأي هيئة اقتصادية دوافعها الرئيسية تحقيق المنفعة والمسلحة الشخصية بالسيطرة على السوق السياسي ومصادره وكما أن السوق التجاري هو المجال الذي بتم فيه تبادل البضائع والمنتجات. فالسوق السياسي هو أيضا ذلك المجال الذي يتم فيه تبادل المنتجات السياسية في مقابل، الدعم المادي والرمزى والأصوات الناخيين ، وذلك على حد تمبير ميشيل أوفيرلي Michel Offerlé (2). وحتى بالنسبة للمنظمين إلى الأحزاب فان عملهم الحزبي لا يهرب من كونه يأخذ له شكل مروجي لبضائع الحزبية في السوق التنافسية بين الأحزاب فالعمل من اجل نشر أفكار الحزب والعمل الدعائي له بمكن وضعه على نفس مستوى ترويج أصحاب السوق ليضائمهم وربط الزبائن معها خالنسية للأحزاب، فإن عرض المنتوح الفكري يتم بواسطة البرنامج الحزبى المعروض في السوق

Schumpeter Joseph. Capitalisme socialisme et démocratie. Payot .1972. P.373

<sup>(2)</sup> Offerlé Michel. Les partis politique .P U F . 4 éd .2002

السياسي والعمل على خلق الطلب السياسي باللعب على ندرة الأشياء والإغراء وعلى حد تعبير الان كرينبلات Alan Greenblatt (1) أن الأحزاب تأخذ بنظر الاعتبار كيف يخلق الولاء لماركة إنتاجهما بدلا من ماركة منافسهم.

ي الواقع أن كون الأحزاب تأخذ لها صفة المشروع التجاري لا يمنع من أن أعمالها تذهب إلى تثقيف وأعلام المواطنين بالقضايا والمشاكل التي يعانون منها والحلول المقترحة لحلها مما يعطي للأحزاب ذلك الدور الاجتماعي في كونها آداة في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقلية قبل أن تكون آداة في تحقيق الاندماج الاجتماعي فلكونها تدافع عن أفكار تستمد من الواقع الاجتماعي فان تحويل هذه الأفكار كأداة في الصراع من اجل السلطة يعني إنها تساهم في تاجيج الصراع الموجود على الساحة السياسية.

وعادة ما تذهب نتائج هذا الصراع في صالح القيادات وذلك على شكلين : أما بشكل ايجابي حينما تتمكن من الحصول على السلطة بدعم المويدين لها أو بشكل سلبي في خسارتها عندما تقوم بتعبئة الشارع لمركة جديدة. بمعنى أخر لا تخسر فيادات الأحزاب أي صراع لأنه في كلتا الحالتين هناك تقوية لقواعدها بشكل أو أخر. وهذه النتيجة هي وليدة الاتجاهات الوليفارشية - حكم الأقلية التي تصيب الأحزاب ومهما كانت نوعيتها. فحسب تحليل روييرتو ميشيل تصيب الأحزاب ومهما كانت نوعيتها. فحسب تحليل روييرتو ميشيل

Greenblatt Alan .Politics and Marketing Merge in Parties . Congressional Guarterly .1997

<sup>(2)</sup> Greenblatt Alan .Politics and Marketing Merge in Parties . Congressional Guarterly .1997

الحزب يسمح لها أولا الحصول على السمعة الاجتماعية التي تلعب دورا في الحصول على شرعية تواجدهم في قمة الهرم الحزبي، وثانيا التعرف على أراء المنتمين إلى صفوفهم معا يسهل عليهم العمل باتجاه إشباع على أراء المنتجابة لها ، وثالثا الاستفادة من هذا الموقع أيضا في استخدام وسائل الاتصالات الجماهيرية لجلب الأنظار من حولهم استخدام وسائل الاتصالات الجماهيرية لجلب الأنظار من حولهم منصرة بمجموعة معينة وصلت إلى هذه المواقع بفضل عوامل متعددة وظروف خاصة ترتبط بتكوين الأحزاب نفسها ، بل أن هناك في بهض الأحيان انفتاحا نحو قواعد الحزب الإيمالها إلى القمة ولكن لا يغير هذا الوضع من قانون التواجد الاوليفارشي في داخل كل حزب ، هذا الوضع من قانون التواجد الاوليفارشي في داخل كل حزب ، ولو كانت هذه الأحزاب ديمقراطية الاتجاهات، ههذه المركزية والوجود في النتي تستفيد من كل الظروف المحيطة داخليا وخارجيا .

أن وضعية اوليفارشية القيادة داخل الأحزاب السياسية لا يمنع من القيام بدورها السياسي، وكما ذكر أعلاه فإنها تعتبر مدرسة لتتقيف المواطنين وهيئة من الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية. ويتحدد هذا الدور التنقيض بثلاث وظائف :

فأولا: تقوم الأحزاب بعملية تأطير المواطنين ضمن إطار الحزب بهدف إيصال أفكارها، من جهة ، وإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة من جهة أخرى جمعنى أنها ، من جانب تعطي الشرعية للنظام القائم، لأنها تتماون معه في تأطير عنف وغضب قواعدها باتجاه السلطة من خلال مؤسساتها ووجودها. يضاف إلى ذلك أنها تعتبر الناطق أو المتكلم الشرعي لمطالب المواطنين وفي إيصالها للسلطة ، ولكن بعد ممالجة هذه المطالب على ضوء أفكارها للتطابق معها .

ثانيا: تقوم بوظيفة تتقيف مناصريها ومؤيبها في إطار أفكارها السياسية. ولكن في الواقع لا تخرج عملية التتقيف عن كونها عملية تعبئة مياسية مما قد يقلل من أهمية صيغة التتقيف لصالح عملية التعبثة، والتي تعني هنا إعطاء الأولوية لمسالح الحزب على المسالح العامة، رغم أن هذه العملية تساهم ، كما ذكر أعلاه ، في خلق القيادات الجديدة للنظام.

قالثا: تقوم بمهمة تقعيل المشاعر الماطفية بشكل دائم وذلك لفرض تعميق روابطها مع قواعدها وينفس الوقت يقود عملها هذا في الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر.

أن أهم نتيجة يمكن للمرء ذكرها في هذا الخصوص هي شرعية الأحزاب ، فتمكن الأحزاب من العمل بحرية داخل الأنظمة السياسية بأدوارها المذكورة أعلاه ، هو ليس فقط وليد صراعها مع قيادات الحكم القمعي والانفرادي منذ وجودها على الساحة السياسية ، بل أن تمتعها بالشرعية جاء كنتيجة كونها تساهم وثلتزم باللعبة السياسية التي وضمتها منذ الثورة الصناعية وصعود الطبقة البرجوازية السياسية التي وضمتها منذ الثورة الصناعية وصعود الطبقة البرجوازية إلى ذلك دورها – أي الأحزاب – في التأثير على سلطة الدولة من خلال عاملين : عامل الساهمة في خلق القيادات السياسية ، وعامل إيصال مطالب القاعدة إلى قمة الهرم السياسي، كما ذكر أعلام وكما يقول جاك لاكروي Jacques Lagroye أن مساهمتها في إعداد القيادات من خلال أعضاء المنتمين إلى صفوفها تضمن للنظام ( ... بان المرشح الذي من خلال أعضاء المنتمين إلى صفوفها تضمن للنظام ( ... بان المرشح الذي

سيحتل المنصب التي تطالب به سوف يمارس عمله على ضوء القواعد -التي ينص عليها النظام - ...فالحزب يلتزم بدوره كضامن للولاء إلى
المبادئ والمارسات) (أ) المتبعة .

ية الواقع ، من اجل أن يمارس الحزب نشاطاته المذكور أعلاه، لابد له من مصدر مالى توظف مصاريفه في اتجاهين :

الأول: ويذهب إلى إدارة الحزب بما فيه من مؤسسات وهيئات وعقد الندوات والحلقات الدراسية والنشاطات التي لها طابع دعائي.

الثاني: تمويل العمليات الانتخابية وما تتضمنها من نشاطات إعلامية .

إذا كانت اشتراكات أعضاء الحزب - أحزاب جماهيرية - أو البيات المتحدة ، هي الحال في الولايات المتحدة ، هي المسيغة المهود عليها في تكوين مالية الأحزاب ، في المقابل يعتم فبول المساعدة المالية الأجزاب ، في حالة قبول هذه المساعدة المالية الأجنبية من أي جهة كانت . وفي حالة قبول هذه المسيغة ، فغالبا ما تكون مقنن بقوانين البلد ، وذلك لمنع وقوع هذه التنظيمات تحت سيطرة الجهات الأجنبية . ولكن في المقابل هناك مساعدة مالية أو مادية - تخصيص قاعات معينة لعقدة الاجتماعات أو تأجيرها بألمان متواضة مثلا - تخصصها السلطات السياسية لدعم نشاطات هذه التنظيمات . وكنتيجة لهذا الدعم فان مواقف الأحزاب السياسية من السياسية من السياسية عن السياسية السياسية المناس السياسية من السياسية عن السياسية من السياسية عن السياسية عن السياسية من السياسية من السياسية من السياسية من السياسية من السياسية من السياسية عن السياسية من السياسي

Lagroye Jacques. Bastien François, Frédéric Sawicki, Sociologie politique. Montchrestien, 2002. 4ème éd. P., 231-232

بسبب تبعيتها المالية وعلى حد تعبير بيتر مايير Peter Mair أنها أصبحت هيئات شبه حكومية وان القياديين في الأحزاب السياسية أصبحوا مجموعة مهنية تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية عن قواعدها ولا تمني مهنيتهم توحدهم ، فالمسراع فيما بينهم هو أساس حرفيتهم السياسية ولكون أن تعريف المجموعة السياسية قائم، وكما يقول جان ماري دينكوين Tean- Marie Denquin (على المنافسة من اجل ممارسة السلطة التي لا يمكن احتلالها في وقت واحد من قبل الجميع) مقد انمكست مهنية القيادات الحزبية على علاقتهم مع المواطنين في تشكك هولاء اتجاههم والربية من دواههم الحقيقية مما قاد إلى انخفاض عدد المنظمين للأحزاب والمتعاطفين مع أهكارها بشكل اكبر على تزايد قوة سلطة الدولة وموسساتها في ارتكازها بشكل اكبر على قيادي الأحزاب من جهة ،

في الواقع لا يعود سبب هذا التحول إلى التبعية المائية للأحزاب باتجاه السلطات السياسية فقط ، بل يعود سبب ذلك أيضا إلى الأوضاع الاقتصادية والتغيرات العالمية وبالخصوص العولمة وتزايد الاتجاهات القردية التي انعصمت أثارها على عنم قنرة الأحزاب السياسية في ممالجة الأمور وفشلها للتصدي لها حينما كان البعض منها في السلطة . وأمام استمزار هذا الفضل فالأنظمة الديمقراطية سوف تفقد قاعدة ارتكازها بسبب أن الضعف اقتصادي يعني فقدان الطبقة الوسطى تأثيرها وانعكاس هذا الأخير على قنرة الأحزاب في تعبئة المواطنين .

Mair Peter. Party system change: Approaches and interpretation. Oxford University Press, 1998

<sup>(2)</sup> Denquin Jean-Marie Introduction à la science politique Hachette, 2 éd. 2001. P. 97

ومع فقدان هذه الأخيرة للمناورة والتحرك، فان مواقع المجموعات الراديكالية ستعزز وتنتظر اللحظة المناسبة للقضاء على الديمقراطية وإقامة أنظمتها الراديكالية. وأمام هذه المعضلة ومع المحافظة على التبعية المالية باتجاه السلطة ، هان تغير الأحزاب تكتيكها في العالم الغربي حاليا يذهب إلى فتح الباب بشكل أوسع على قواعدها ، داخليا وذلك من خلال الديمقراطية الداخلية المباشرة أو الديمقراطية الاشراكية Démocratie participative وكما يقول كل من جوزيف كابيلا Doseph Capella وفينسان بريس Joseph Capella و ليلاش نير Joseph Capella (شبكات بريس والتي تبدو أن تأثيرها بات يتوسع بحيث أصبحت محرك الانترنيت والتي تبدو أن تأثيرها بات يتوسع بحيث أصبحت محرك النقاشات) (1) في اختيار ليس فقط القيادات بل أيضا الخط المسياسي

## ثانيا: التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدنى

لا تقتصر مشاركة الأفراد والجماعات في العمل السياسي بالضرورة من خلال الأحزاب السياسية بل يمكن لهؤلاء إما تنظيم انفسهم في أطار تنظيمي يمكن لهم من خلاله تحقيق المسائح والأهداف المرغوب التوصل إليها من خلال هذه المشاركة، أو أنها تبقى محافظة على وضعها كتجمع بدون تنظيم (2) ولكن بشرط أن يرتبط وضعها بديمومة وجودها وممارسة ضغطها بشكل دائم من خلال وضع جدول

Capella Joseph. Price Vincent. Argument repertoire Nir Lilach as a reliable and valid measure of opinion quality: Electronic dialogue during campaign 2000. In: Political Communication. 2002. 19 (1).P. 73-93

<sup>(2)</sup> Almond Gabriel A .Powell Jr G Bingham .Comparative politics today .A World View. 6th ed .Harper-Cllins. 1996.

بالتظاهرات مثلا وتشخيص الأهداف والشعارات المحددة والفرق بين هذه التنظيمات التي بمكن إطلاق عليها تسمية المجموعات الضاغطة أو التنظيمات ذات الممالح الخاصة وبين الأحزاب السياسية يكمن في أن القائمين على هذه التنظيمات لا يهدفون إلى الاستحواذ على السلطة بل إلى التأثير عليها بشكل فعلى من خلال ما يملكونه من مصادر التأثير المادية والمعنوية وحتى العددية. ولا يتحدد دورها في التأثير على السلطة فقط بل، وأيضا على الأحزاب السياسية المشتركة في السلطة ، بهدف عرقلة مشاريع قوائين تتعارض ومصالحهم أو بإجبارها للأحزاب الفير موجبودة في السلطة بتبيني مواقفها فيسل الانتخابات. بمعنبي أخبر أن المجموعات الضاغطة تتمتع باستقلاليتها الذاتية فخ التصرك وتعتبر هذه الاستقلالية الشرمة الرئيسي للتعرف عليها . وعليه فان إنشاء الأحزاب لجموعات وهيئات ذات صفة مهنية - نقابة أو حركة أو جمعية - يراد منها التأثير على الرأي المام أو التأثير على شريحة اجتماعية ممينة ، لا يجعل من هذه المؤسسة جماعة ضاغطة لكونها تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قرارات الحزب وتعاليمه ، بل والأكثر من ذلك أنها ستعتبر تنظيم تابع للحزب. ولكن إذا عبرت النقابة أو أي تنظيم مهني عن وجودهما الاستقلالي ومارسا ضغوطهما على المشرع أو السلطة التنفيذية وعلى الأحزاب، ففي هذه الحالة يمكن الاعتراف بأنها تشكل مجموعة ضاغطة، خصوصا إذا ما ترافق ذلك مبح ثقلها الاجتماعي ، لكونها تمثل شريحة اجتماعية ذات وزن عددي، أو مالي لأنها تمثل أصحاب رؤوس الأموال مثلا . وعليه فيمكن القول في هذه الحالة بأن هذه التنظيمات تشكل مؤسسات المجتمع المدنى تختلف فيما بينها من زاوية درجة تتظيمها واستقلاليتها ومجال نشاطاتها وفعالياتها .

أن شرعية وجود هذه التنظيمات تختلف من نظام سياسي إلى أخر وذلك تبعا للفاسفة السياسية التي يحملها النظام والتاريخ السياسي

لهذا النظام. ففي الأنظمة التي تؤمن بالليبرائية السياسية والاقتصادية كفاسفة لإدارة المجتمع والدولة فغالبا ما ترتبط هذه الفلسفة مع التاريخ السياسي للمجتمع. فمثلا تمتع المنظمات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية وجودها هو وليد للظروف السياسية لهذا البلد الذي تبنى هذه الفلسفة كرد فعل لأوضاع المهاجرين سكان هذا البلد الذين هربوا من الظلم والقهر والسيطرة الاستبدادية في أوربا في حينها ، وتبنوا أسلوب التشكيلات التنظيمية القاعدية بهدف تحقيق مصالح الجماعات والأفراد المنظمين لهاء رافضين بذلك القبول بدولة قوية مركزية ذات سيطرة سياسية على غرار الأنظمة السياسية الأوربية التي تتصف بقوة وسيطرة النولة المركزية فيها. وقد اعتبر هذا الشكل من التنظيم كوجه من أوجه الديمقراطية الأمريكية وتقليد من تقاليدها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وارتبط مع مفهوم التعددية والنرى ينطوي على مفهومين: المنافسة بين المجموعات من جهة والتماون فيما بینها من جهة أخری ، علی حد تمبیر کل من انسریه ج بلینجیر André-J Bélanger وفينمس ثوميو Vincent Lemieux وهينمس ثوميو يؤدى بالضرورة إلى تغليب لغة المساومة على لغة الصراع و تعكس لفة المساومة العلاقات الاثتلافية بين المجموعات أما بشكل وقتى ومرحلي أو مصلحي . وتعنى أيضا أن ليس هناك نخبوية في التعامل السياسي وإنما الأغلبية تضع نفسها في موقع أقلية للتأثير على السباسة وصناعة القرار كوحدات مستقلة تتمنع بحرية التحرك. وفي حالة غياب أو ضعف هذا التقليد في المالم الغربي الأوربي حيث تتصف الدولة بسيطرتها ومركزيتها، فأن وجود هذه التنظيمات وشرعيتها تراوح بين فكرة القبول الضميف أو الرفض. ويعود سبب ذلك إلى فكرة عدم تجزئة

Bélanger André-J Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique. Presses de l'Université de Montréal. 1996. P. 241

المسالح بين خاص وعام فوحدة المجتمع والاندماج السياسي ، كفاسفة سياسية مرتبطة بالتاريخ السياسي لبلدان هذا العالم، هي أهم من أن تمزق بين مجموعات متصارعة ومتفذة ، لان وجود المجتمع قائم على وحدة عناصره المكونة وفكرة المساواة بين الجميع وإذا ما تواجدت مثل هذه التنظيمات اليوم فإنها لا تتكلم باسم مجموعة معينة مهنية كانت أو غير مهنية وإنما تتكلم باسم مجموعة معينة مهنية كانت

إلى جانب هذا التفسير هذاك من يضيف وجدود عامل شاني في تقسير هذا الاختلاف، فبالنسبة لتدومنيك شانولو شاني في تقسير هذا الاختلاف، فبالنسبة لتدومنيك شانولو Dominique Chagnolland، الذي يستند على تحليلات جبرائيل الموند Gabriel Almond، ان حصول هذه التظيمات على شرعيتها يسرتبط بالأرضية الثقافية الدينية: ففي التول (ذات التقاليد الكاثر المن ذلك الكاثر عن التباء والمكتبة الإنبة باتجاه الثراء والملكية ) 1.

في الحقيقة أن هذا التفسير يرتبط بما ذكر أعلاه بخصوص الليبرالية والتاريخ السياسي هكما هو معلوم أن الصراع بين البروتستانت والكاثوليك أن كانت جنوره دينية وفقهية، غير أن الاتجاهات الاقتصادية الليبرالية لعبت دورها في تمهيق هذا الصراع فنطالية البروتستانت بحرية العمل والسدعوة إلى تحقيق المنفصة والرياكاتجاهات اقتصادية جديدة دخلت في تناقض مع الفكر الاقتصادي الكاثوليكي الذي حرم اللجوء إلى المنفعة هالأفراد حسب التقاليد البروتستانية مسؤولين على أعمالهم ومهما كانت طبيعة هذه الأعمال وبجاحهم فيها يعتبر نعمة من الله. وكنتيجة لهذه المسؤولية هان

Chagnolland Dominique. Science politique Dalloz .6éd .2006 .
 P.248 .

تنظيماتهم ومهما كانت طبيعتها هي ترجمة لإرادتهم وحريتهم . أما عن شرعيتها فإنها تستمد من توافقها مع أفكار هذه الثقافة ، وبالتالي حتى الدولة لا تكون إلا انعكاسا لهذه الحرية ، ودورها يتعدد في تذكير الأفراد والجماعات بهذه الحرية ، أي إنها لا تتدخل في تأطير هذه الحرية بأي شكل كان لان ولادة المجتمع كانت قبل ولادة الدولة. في الحقيقة بتورك السياسي للمجموعات الضاغطة على :

أولا : طبيعة مصالحها الخاصة وطبيعة تتظيمها ، بمعنى أن كانت تدافع عن مصالح اقتصادية أو ذات طبيعة عامة ، حتى ولو كانت خاصة، أو أنها تدافع عن مبادئ معينة. وأما من ناحية التنظيم فانه يتعلق بطريقة اختيارها أو تجنيد المؤيدين لها وانفتاحها على الآخرين وعليه فان اختلاف طبيعة المسالح يفترض أن معالجة إشباع كل واحدة منها بختلف من واحدة للأخرى سواء كان ذلك من زاوية المطالبة بها أو في أسلوب مواجهة مواقف السلطة ضدها وفي طريقة تعبئة الناس من حولها. فمثلا ل إن كانت تدافع عن قضايا الشنوذ الجنسي فإن أسلوب التعامل مع السلطة يختلف فيما لو كانت تدافع عن حق المستهلكين وذلك من زاوية حساسية الموضوع الأول وارتباطه بأقلية من الناس، لذا فطرح قضاياها يعتمد على كيفية استخدام إستراتيجية إثارة الرأى المام باتجاهها والتكتيك الواجب إثباعه من اجل تصوير هذه المجموعات كأفلية مضطهدة. ومن الزاوية التنظيمية فإنها تعتمد على المجموعات المدافعة على حقوق الإنسان ،سواء كان ذلك عن طريق تجنيدهم لصالح مطالبها أو التقرب إليهم ، مهما كانت وضعية هؤلاء ، أعضاء حزبين كانوا أو أفراد عاديين . في حين أسلوبها يختلف إذا كانت تدافع عن المستهلكين فيكفى عليها تقديم أبحاثها وطرحها على الرأى المام

للتشهير بالنواقص والعيوب ولإعلام المستهلك بحقه في الدفاع عن نفسه من خلال الإجراءات القانونية التي تعلم المواطنين بها بهدف الأخذ بها.

ثانيا: بتوقف تحركها على العوامل الخارجية التي تسمح لها بالعمل والتحرك، وهذه العوامل هي : نظام الأحزاب والمؤسسات الدولة وقواعد اللعبية السياسية. فقيما يضص نظام الأحزاب ، وكما يبدو للمرء، فإن الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة تتشابه في كونها تكوينات تمثل مصالح معينة تضمنها في برامج محددة لتطرح أما على الناخبين لإقتاعهم بها كما هو الحال مع الأحزاب، أو تبرمجها للدفاع عنها أمام السلطات السياسية كحالة المجموعات الضاغطة . وكنتيجة فان الملاقات فيما بينها تتنوع بين الشافس والثماون والتحالف. بمبارة ثانية أن تشابه السلوكيات في تحقيق أهداف معينة يفرض على هذه التكوينات أن تعيش فيما بينهما علاقات تأثيرية . وهذه الأخبرة تتوافق مع وضعية النظام المبياسي الذي يسمح أو لا يسمح لمارسة هذه الملاقات، لكونه المنظم للملاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع من خلال مؤسساته ، مهما كانت لبرالية هذا النظام وطبيعته السياسية بكونه فيدرالي أو كونفيدرالي أو برلماني أو رئاسي . فالملاقات بين طبيعة المؤسسات وبين وجود الجموعات هي في أساس القواعد للثقافة السياسية التي تحدد قواعد اللعبة السياسية فيما بينها. بعبارة ثانية أن وجود ونجاح عمل المجموعات الضاغطة يعتمد على وجود المؤسسات التي تحدد لها المجال الذي يمكن لها أن تتحرك فيه وذلك حسب قواعد أنتجتها علاقات القوة فيما بينهم . فغياب قواعد اللعبة السياسية يعنى غياب الثقافة السياسية وغياب هذه الأخيرة يعنى إننا أمام مؤسسات مركزية تمارس سلطتها على الجميع بدون أي تمييز أو إننا أمام سلطات تسمح بوجود المجموعات الضاغطة ولكن حسب معاييرها وقيمها . ويعني هذا أن الدولة في هذا النظام تدمج مصالح المجموعات ضمن إجراءات حكومية ليس كمطالب لمجموعات مستقلة وإنما كوسيلة (للتسيق بين مصالح المجموعة . والإجراءات الشكلية للحكومة ) (1) كما تقول بذلك اليين جريجزيي Ellen Grigsby بعبارة ثانية أن غياب قواعد اللعبة السياسية للثقافة يعني غياب المجتمع المدني المستقل عن السلطة الذي يحول الحكومة وحسب منطق الليبرالي إلى حكومة ذات اتجاه نقابي أو تعاوني تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يتمارض مع مفهوم استقلالية المجموعات الطناغطة.

ي الواقع يعتمد نجاح المجموعات الضاغطة في عملها في كسب شعبيتها على خبرتها في المناورة وتوطيد العلاقات مع من يملك سلطة القرار أو يساهم في صناعته. وتقوم استراتيجية كسب الشعبية على قاعدتين : فأما أن تتم من خلال تزويد من يملك حق إصدار القرار أو من يشارك فيه بالدعم المادي المباشر، أو أن تتم من خلال المعم غير المباشر مثل دعم الحملات الانتخابية وكما يقول فيليب برو Philippe أن (مساهمة الاشتراكات والتسهيلات الملاية المقدمة من قبل المجموعات الضاغطة للأحزاب تهدف الى ضمان الحملات الانتخابية)

لهذه الأحزاب وعملها وعليه ويسبب هذا الثقل التي تتمتع فيه فان لجوء الأحزاب السياسية إليها ومحاباتها يهدف إلى تمزيز مواقف

Grigsby Ellen. Analyzing politics. Wadsworth. Thomson learning. 2002.P.189

<sup>(2)</sup> Braud Philippe La science politique P U F. Que sais-je.8éd . 2001 P.330

الأحزاب في صراعها السياسي وبنفس الوقت هذه المحاياة تهنح بالمقائل وزن أكمر للمنظمات الضاغطة . أن شعور المحموعات يثقبل وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحول القائمين عليها إلى مجموعات مهنية على غرار الأحزاب السياسية يؤدي إلى فقدان فاعلية عملها نتيجة التداخلات التفاعلية المسلحية بينها وببن الأحزاب وقد يقود ذلك إلى فقدان استقلاليتها الذاتية إذا ما أخذت علاقاتها مع الأحزاب صفة الزبائنية ، ليس فقط في تلك الأنظمة التي لا تزال مؤسساتها السياسية غبير منظمة بشكل فعلي، وإن هناك تبداخل في الاختصاصات والصلاحيات علاوة على أن الثقافة السياسية لم تبرهن بعد على فأعلية قواعدها المنظمة للعبة السياسية ، وإنما أيضا في الدول التي أخذت باللامركزية حيث أنعشت هذه الأخبرة البروح المحلية التي غالبا منا تكون متأثر بالشخمىيات المحلية وفاعلية أعمالها في المجال السياسي. يضاف إلى ذلك وكما يقول فرديرك لامبير Frédéric Lambert وسياتيرين لوفرانيك Sandrine Lefranc ( أنيه ومنيذ ذبيول دور الإيديولوجيات السياسية والتجزء الاجتماعي ... فهناك تجديد لظاهرة الشعفسانية ... التي تساهم في تقوية المارسات الزياتنية (17. وفي الواقع وعلى الرغم من ديمقراطية النظام اللامركزي غير أن سيطرت الروح الزيائنية على العلاقات السياسية ستفسد اللعبة السياسية وسيتأثر حتى وجود المجتمع المدنى بها حينما تصبح منظماته أدوات في لعبة سبق التحضير لما وتقود إلى ( تغيير في عملية المشاركة) (<sup>2)</sup> وذلك حسب تميير

Lambert Frédéric. Lefranc Sandrine. 50 fiches pour comprendre la science politique. Bréal. 2003. P. 189

<sup>(2)</sup> Chalmers Douglas A. Civil Society's Links to Politics. The Importance of Second Level Political Institutions. Paper

دوكلاس شالدس Douglas A Chalmers ، خصوصا في تلك المحتممات الحديثة العهد بالديمقراطية . بضاف إلى ذلك إذا ما علمنا ماذا تعنى روح الزبائنية بكونها شبكة من علاقات التابعية والسيطرة القائمة على وجود رب عمل وزيون وتحديها مصالح الطرف السيطر وتهدف لتحقيق غايات معينة من خلال آليات عملها التي تقوم على تقديم الرشاوي. مَأْنُ تَأَثَّرُ هَذَا التواجِدُ وعلى هذه الشَّاكلة على السلطات السياسية التي إن سمحت لهذه المجموعات المشاركة معها في صناعة القرار بهدف التخفيف من مشاعر القمع التي قد تشعربها هذه المجموعات لكون أن كل القرارات في تصورها هي قرارات قمة وليس للقاعدة من دخل فيها، فإن المشكلة التي ستظهر و ستثار هي كيف ستختار المبلطة محاوريها أذا كانت علاقات الزيائنية هي المسيطرة وأن الشخصانية فاعلمة في العلاقات الاجتماعية ؟ أن مفاطبة السلطات السياسية ليذه المجهوعات بشكل مباشر سيقود وحسب رأى جان مارى دونكان Jean-Marie Denquin إلى (أما أن تمسيح هذه المحموعات صاحبة القرار الفعلي بدلا من المسؤولين السياسيين المنتخبين دبهقراطياء وبالخصوص عندما تفشل الأحزاب السياسية والسلطات في تشخيص بعض المطالب داخل المجتمع . أو إنها ستغير من معنى الحوار ليأخذ له معنى التلاعب وذلك عندما تستخدمها السلطات السياسية في البحث عن التأييد لدعم قرارات ثم التحضير لها مسبقا ) (أ). ولا تتحدد مدى واقعية هذا التحليل فقط على الأنظمة حديثة العهد مع الديمقراطية

<sup>=</sup>Prepared for the XXII International Congress of the Latin American Studies Association, Miami, March 2000

Denquin Jean-Marie Introduction à la science politique Hachette. 2 6d. 2001. P. 151

بل أيضا يمكن أن تشمل حتى الدول المتقدمة وبالخصوص أثناء وقت الأزمات.

## مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب:

سبق القول بان تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المسالح الخاصة في العالم الفريي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحرية السوق وضمان حربات الأفراد والجماعات ء وإنها تشكيلات تم خلقها بشكل أرادي ومنفصل عن أرادة السلطة السياسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين، قوة سلطة النولة وحكومتها ، وتحقيق المبالح الخاصة للمنضمين إلى هذه التشكيلات ولكونها في أساس تكوين المحتمع المدنى فإنها تمكس وعلى حد تعبير لارى ديموند Larry Diamond ( الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال المام والتي تتضمن مصالحهم ومشباعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المسالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة نحث القائمين عليها بالأخذيها - وبالنسبة له أن -المجتمع المدنى هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة ) (1). بعبارة ثانية أن وسطية هذا المجتمع ما هو إلا نتيجة لوضعية منظماته، فوجودها يفترض أن تكون هناك قواعد منظمة تضمن عملها وفعالياتها . وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق بدون وجود سلطة مقبولة ليس لمنحها إجازة عملها وإنما كما ذكر لضمان عملها ، وهذه الأخيرة – أي السلطة – أيضا تحتاج إلى وجود هذه التنظيمات ليس فقط لموازنة قوتها ، بل لما تقترح هذه المنظمات من مشاريع حيث يمنى فبولها من قبل السلطة

Diamond Larry. Rethinking Civil Society. Toward Democratic Consolidation, IN. Journal of Democracy. 5/3 july .1994 .p5

تمكن هذه الأخيرة على مواصلة الحصول على الدعم الضروري لشرعية وجودها.

ولكن وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا المجتمع غير أن مجال حدود تحركه بيقى متوقف على قوة سلطات الدولة وقوة وضعف مشاركة المواطنين ، فإذا كانت الدولة قوية فإنها – وعلى حد قول كريس براون Chris Brown – ستخنق المجتمع المدني حال ولادته وإذا كانت منظمات المجتمع المدني أكثر قوة فستدخل في نتافس معها وسيطبقون النظام بدونها ) (أ). وما يعنيه هذا القول هو أن الموازنة بين الاثنين مهمة جدا لان الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين :

أولا- أما إلى الفوضى السياسية ، حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات اثنية وقبلية وطائفية وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدولة في تطبيق حاكميه متوازنية ، فان تعديمة التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية سوف لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع ، لان غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على سير عمل سلطات الدولة ، وهو شكل يذهب عكس تعدية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما اخذ النموذج الأمريكي كمثال ، حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدولة والمواطنين وتتسم مشاركتها

<sup>(1)</sup> Brown Chris .Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society .Critical Review of International Social and Political Philosophy .3. 2001, P .8

في كل الأنشطة المجتمعية، كخدمة لتحقيق إشباع المسالع الخاصة للمواطنين ولوازنة قوة الدولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية.

ثانيا - أما أذا كانت سلطات الدولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أذكارها هان النتائج تختلف من الواحدة للأخرى:

- 1- قفيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي قان تقيم هذا الدعم ينظر إليه بشدكل سابي حيث توصف هده المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي . وعليه قان دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيف لكون أن ريط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية حيث ما زالت السلطة السياسية مدهوعة بتقورها على وجودها السلطوي تلعب دورها في أثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية . وعلى الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض انظمة هذه الدول ، إلا أن وجود هذه الأخيرة أي الديمقراطية يتسم بصيفتها الشكاية وجود هذه الأخيرة أي الديمقراطية والمراقبة الشعبية ، ممل يزيد في درجة ربية القطاعات الشعبية تجاه الدعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنه يخدم بالدرجة مصالح المادين الأجانب أكثر من تحقيق الإشباع للمصالح المحلية .
- 2- أما فيما يخص أفتكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنما في محاولة القائمين عليها تطبيق مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغريبي

كمفهوم عالي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات محتممهم وتطوره وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية والمرطة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة النولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ولخموصية المرحلة الحالية في الأخذ بالتطبيقات الديمقراطية من جهة أخرى . ففي غالبية مجتمعات عالم الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه أمنا اقتصاد تدخلي للدولة في الشؤون الاقتصادية أو ذو نهج نشابي تعاوني، بمعنى أن السلطة تنظم وتراقب وتحمى كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع . وان مثل هذا الواقع يقيد من حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك كنشاط اقتصادی أو ثقلة أو سياسي، ويعيق من تطورها فتطبيق مفهوم المجتمع المدنى كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة وبدون ملائمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المسالح من جانب ومن جانب أخر نخبوية الطرح الفكري لخامليه ، يمنى القضر على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها. ويصود سبب ذلك إلى أن تسارع الأفكار الذي تلجأ إلى بثه هذه المنظمات من خلال الانترنيت ومواقعه من جانب ومن جانب أخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم .درجات الفقر مقابل تبلور الأقلية المستفيدة كاوليفارشية اقتمسادية، فتنعكس هذه المارسات على سياسة السلطات السياسية في صعوبة الاستُجابة بفعالية على كل المطالب المطروحة من قبل

المحتمع المدنى عند صناعة القرار السياسي ، خاصة إذا ما حاولت السلطات إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلى أمام تزايد التنمر والتبوتر داخيل المجتمع نتيجية الأوضياع الاجتماعيسة والاقتصادية السيئة لوضع حد لتراجع ، إلى ما يشير إليه هوارد ج. فيردا Howard J Wiarda (درجة تعبئة الطبقة السفلي-في مشاركتها- لصالح الطبقة الوسطى والنخية ) (1) في سيطرتها على قيادة المجتمع المدنى ويعنى تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها وذلك من خلال عملية تتشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل الصلحة العامة على المملحة الخاصة، وكما تقول أن سرحتا بونك Anne Birgitta Yeung أن . العلاقات بين الروح الفيرية والمجتمع المدنى تتصف بكونها عملية موجمة فالأشكال المختلفة من الفيريمة تنمى المجتمع المدنى والمشاركة في فعاليات المجتمع المدنى تنمى الروح الغيرية وقيمها ) <sup>(2)</sup>. وعليه فيان توقف إجراءات التعليم والتنشيئة مين شيانها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكاليا أولخ تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدنى

Wiarda Howard J. Comparative politics. Approaches and Issues. Rowman &Littlefield .2007.P.19

<sup>(2)</sup>Yeung Anne Birgitta. In Search of a Good Society. Introduction to Altruism Theories and Their Links with Civil Society. Civil Society Working Paper. Number 25. Centre for Civil Society. The London school of economics and political science. 2006. P.32.

لصالح وجودها ، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع ،أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناقض والمفهوم (الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمطيات السياسية ) (1) David Lewis

وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد من دول الإفريقية حيث تسمح السلطات لفعاليات المجتمع المنفي بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة الضغط المجموعات النخبوية عليها . ويشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب الشاكل التالية :

أولا: أن فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان ، أصبحت تقليمة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتمويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات ممينة . والقول بأنها تقليمة يمني عدم وجود افتتاع كامل بضرورة وجودها على المساحة بل أن الظروف الدولية هي التي أوجدت الفكرة وليست كونها تمبير عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالطالبة في فسح المجال للتسر عن نشاطاتها .

<sup>(1)</sup> Lewis David . Civil society in non-Western contexts: Reflections on the 'usefulness' of a concept. Civil Society Working Paper 13. Centre for Civil Society . The London school of economics and political science. October 2001.P. 4

ثانيا: أن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحراب السياسية وان نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية لان وكما يقول دوغلاس شالمرس Eduglas Chalmers هذا التطور (متوقف على الطبيعة السياسية ) (أ) للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بان وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر والحال في عالم الجنوب تتميز الدولة بقوتها وضعف قوة المجتمع المدني أن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي والإسلامي .

ثاثثا : والأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بان فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستنبل وعلى غيرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضفط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئيه مثل الإصلاح الزراعي وتأمين البنوك والشركات ، فإن ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضغط الدولي أو أن نتائجها المتوقعة سيتققد ايجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب والذي يفترض إشباعها ، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسية ، إشباعها ، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسية على دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل بوفر للمصالح الفربية ، وجود سلطة قادرة بالقيام بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضد كل التهديدات المستقبلية ، وذلك بدمج المجموعات المارضة الموجود على الساحة السياسية في بلدان هذا المائم

Chalmers Douglas. How do civil society associations promote deliberative democracy? paper presented at the Latin American Studies. 2001

بالسلطة التي سنتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية. ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدنى لكل دعم خارجي كان أو داخلي . وهذا ما يمكن أن استنتاجه من قول هواردج. فيردا Howard J Wiarda بان الدولة ذات (الصفة التقابية والمهنية Corporatism – التي كانت سائدة وإلى فتره قريبة في عالم الجنوب- تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها) (1) ، وكل . ذلك بهدف تأكيد نفسها على حساب قوة المجتمع المدنى . بعبارة ثانية أن إمكانية خفوت نجم المجتمع المدنى نيخ عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمع معين ولعيت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلة باستقلالية الفرد والمجموعات الذاتية وتدت ظروف ليبرالية اقتصادية وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة، بل إلى الضعف الكاثن في تكوينات وجوده: فبسبب عدم وضوح فكرة المجتمع المدنى بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح على الأخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسية في عالم الجنوب الذي يؤكد على دعم المواقف الطائفية والقومية والقبلية ، هأن تأثير هذا المزج على تنظيماته الاجتماعية بشل نتائج كل واحد منها عمل الأخر ليس فقط بسبب تضارب المسالح بين خاص وعام ، بل بسبب أن هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليدية ، ينزع عن التنظيمات المجتمع المدنى ، صفة التي يفترض بها أن تكون ، غير تمثيلية للأسس الاجتماعية من هذا النوع، لتمارض بين هدف مفهوم فكرة المجتمع المدنى الذي يذهب

Wiarda Howard J. Comparative politics. Approaches and Issues. Rowman & Littlefield .2007.P.191

إلى المشاركة الفعالة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطية ، مع هدف هذا التمثيل المبني على هذا الأساس في كونه يثبت الفواصل الاجتماعية بدلا من تحريرها. ويكفي للمرء ملاحظة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمرفة إلى أي حد يتمارض وجود التنظيمات التقليدية مع أهداف فكرة المجتمع المدني، في كون جل نشاطات تتشئة أعضائها لا يتم فقط عبر فيم تقافتها التقليدية وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليدية وتعكس نتائج أثار هذا المزح أيضا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها نفسها للتعاون معها ، هذا إذا كلن هناك نوع من المقاومة من فهل نفسها للتعامل من خلال الضفوط الميئة الخارجية التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة البيئة الخارجية التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني.

قد يرى البعض بان ثمة ضغوط داخلية تتمثل بتطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة ، تلعب دور في بزوغ تتظيمات المجتمع المدني ففي الواقع أن تأثيرها يبقى نسبي ، لان وحتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليد مارسته المجموعات التخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع أخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب ومن جانب أخر كاسلوب للضغط على السلطات من اجل الحصول على الشرعية وجودها وعليه فانه يمكن الجزم بان مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسية ولا يتم له تحقيق ذلك إلا من خلال قوادة المجموعات النخبوية بالتنازل عن نخبويتها من جهة ومن جهة آخرى

على قدرتها في تمعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكيتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع .

## ثالثًا: الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في العالم

لقد تزايدت منذ المننوات الستينات من القرن العشرين ومع مطلع القرن الجديد الحركات السياسية والأجتماعية في المالم وخاصة في المالم الغربي وتعنى كلمة التزايد وجود هذه الحركات سابقا ولكن ترافق هذا التزايد مع اتصاف الحركات الجديدة بخصوصيتها عما سبقها حيث ظهرت وتعددت في غالم يتصف بديمقراطية أنظمته السياسية ودولة الرفاهية التي قامت على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوزيع العوائد المالية والاجتماعية وتثبيت الأمن، حيث يفترض أن كل هذه الظروف تلمب دورا في عدم انتشار التذمر بين القطاعات الشمبية كما هو الحال في المجتمعات التي لم تأخذ بالديمقراطية نظاما لإدارة السلطة السياسية. ولكن وجود الديمقراطية في المالم الفريي إن لمب دورا مهما في امتصاص النقمة داخل المجتمع وتوظيف التذمر إذا ظهرفي عملية التماهب على السلطة من خلال وجود الأحزاب السياسية أوق الانضمام إلى جمعيات تدافع عن مصالح المتضررين إلى جانب دور الدولة في محاولتها لضمان الأجور والعمل على زيادة الازدهار الاقتصادي ، فإن هذا التصرف إذا لعب دورا في تأطير السلوك السياسي من جهة ومن جهة أخرى منح للسلطة السياسية درجات عليا من الشرعية . ولكن الشعور بالتذمر من الأوضاع المختلفة التي عمت المجتمعات الغربية قاد إلى ظهور الحركات السياسية والاجتماعية المارضة الجديدة وفح بعض الأحيان المتمردة على الساحة السياسية . فإلى جانب استمرار الحركات السابقة مثل الدفاع عن حقوق المرآة والحركات الطلابية والبيئية أو ضد الحروب على الساحة السياسية، فأن ظهور حركات جديدة على هذه الساحة بدء يلفت نظر المحللين والباحثين في مجالات علم الاجتماع وعلم السيامة. ومثال على ذلك الحركات المدافعة على حقوق المهاجرين أو تلك التي تدافع عن حقوق أصحاب الشنوذ الجنسي أو في المطالبة بغذاء سليم خالي من الأسمدة الكيماوية أو تلك الحركات المناهضة للعولة، فما هي أسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ؟ ولكن قبل الإجابة على هذا السيال لابحد الوقوف أولا عند معنى الحركات السياسية هدا السجاعي ؟

هناك صعوبة في تعريف الحركات السياسية والاجتماعية ويعود سبب ذلك لعدم وضوح الطبيعة السوسيولوجية لهذه الحركات بسبب تداخل عوامل تكوينها وأهدافها وعلاقتها مع معنى الصراع الاجتماعي الذي يأخذ له معنيين حسب كونه صراع اجتماعي رئيسي أو صراعات اجتماعية ثانوية . فالأول يشير إلى صراع بين الفاعلين الاجتماعين بخصوص عمل وأهداف المنظمة الاجتماعية كالمشاريع الاقتصادية والمسانع ، منظورا إليها من زاوية كيفية عمل المنظمة بتوزيع الموائد المادية — الأجور — مثلا أو تنظيم أعمال المنظمة وأتجاهاتها المياسية في حين يقصد بالصراعات الاجتماعية كل الصراعات الدينية التي لها علاقة بالخلافات داخل المجتمع مثل الصراعات الدينية أو القومية أو اللغوية التي لها علاقة بوضعية المجتمع مثل الصراعات الدينية عنها عن طريق الإضرابات أو المظاهرات بكل اشكالها أو عن طريق عنها عن طريق الإضرابات أو المظاهرات بكل اشكالها أو عن طريق المعل وتنظيمه بينما يتعلق الثاني بالخلافات داخل المجتمع وأسبابها ، المعل وتنظيمه بينما يتعلق الثاني بالخلافات داخل المجتمع وأسبابها ،

داخلية كانت هذه الأسباب أم خارجية . وعليه فان ما يستخلص من وجود الصراع ليس فقط تأثيره بشكل كسر على عمل التنظيم استناد إلى حجم القائمين به أو إلى علاقته بإحدى أهداف التنظيم - مثل الصراع الاجتماعي من اجل زيادة الأجور- ، بل ترابط دلالة وجوده مع وجود الحركة الاجتماعية بسبب عملية التعبئة حول أسباب قيام الصراع وتأثير هذا التحرك في عملية التغيير الاجتماعي داخل المجتمع ، معواء إن فهم هذا التغيير من زاوية عدم فأعلية النظام القائم أو عجزه في الاستجابة إلى المطالب المطروحة، أو إذا ما نظر إليه كتمبير عن صيرورة السيطرة والصراع الطبقي داخل المجتمع خصوصا إذا ما ربطت هذه الصيرورة بأهداف جنيدة . فالتحرك الجماعي من اجل التغير يمني أولا أن هناك مصالح وأهداف يتقاسنها أفراد الجموعة تكمن وراء تحركهم الاجتماعي والسياسي وهنذا منا ينذهب إلينه أرينك نوفو Erik Neveu في فوله بإن الحركة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد (تربطهم مطالب مشتركة يمبرون عنها بطرق معروفة مثل الإضرابات والتظاهرات) (1). وثانيا يمكس وجود هذه الصالح وهذه الأهداف تقاسم الشباعريين أفراد المجموعة في مقابل مجموعة منافسة ثانية حيث يضفي عليها هذا التنافس صورة الوحدة المارضة لإعمال وأهداف المجموعة المنافسة. وثالثًا أن القُول بأنها تشكل وحدة يعني أن التنظيم هـ و الأساس الذي يفرق هـنه الجموعة عن أي مجموعة ثانية تتشكل تحت ظروف معينة وتنضمر بمجرد زوال هنه الظروف. وكنتيجة فان هناك من ركز على العمل الجماعي للمجموعة كمعيار · للتعرف على منه الحركات. فبالنسبة لسدني تارو Sidney Tarrow

Neveu Erik .Sociologie des mouvement sociaux .Col. Repères La découverte .4 éd. 2005 . P.5

مثلا أن ( التحدي الجماعي السلطة والنخبة من قبل مجموعة باسم أهدافها المشتركة وتضامنها ) (أ) يعتبر معيار التعرف على هذه المجموعة ويفرزها عن تلك التنظيمات القائمة والموجودة داخل المجماعي فقمل بل لابد أن ما يحدد وجود المجموعة كحركة ليس عملها الجماعي فقمل بل لابد ملازمة هذا العمل بفكرة تحدي المجموعة لأوامر السلطة حيث يعني التعدي هنا ليس فقط مقاومة السلطة بل محاولة إحلال برامج المجموعة محل برامج السلطة ويعني هذا أن هناك أفكار مرافقة لهذه المقاومة تتضمن مشاريع لها أهدافها وتتعارض وسياسة السلطة السياسية فمقاومة بدون أهداف سرعان ما تذبل أو يقضى عليها بمجرد ممارسة القوة ضدها. ولكن مرافقة هذه المقاومة بأفكار تهدف تحقيق برامج معينة أو سياسات محددة يعني الدخول في صراع مع السلطة بهدف تحقيق هذه الأهداف، وهدذا ما يعطي لهذه الحركات أهميتها السياسية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن القول بالتحدي يعني أيضا انه لابد من وجود تضامن وتنظيم بين أفراد المجموعة هدفه ليس فقط منح المجموعة القوة السي يفترض الحصول عليها في مواجهة السلطة بل يعني التضامن والتنظيم هنا تلك القدرة التفاعلية بين الأفراد على ضمان استمرارية وجود المجموعة أمام قوة السلطة وهذا ما ذهب إليه كل من جكريك جينكينز J. Craig Jenkins وكلانديرمانس بيرت مريك جينكينز Klandermans Bert حيث عرفوا الحركة الاجتماعية (بأنها تعبر عن سلمسلة من العلاقات التفاعلية المستمرة بين العولة والمجموعات

Tarrow Sidney. Power in Movement: Collective Action, Social Movements and Politics, Cambridge University Press, 1994. P 3-4

المتحدية) أ. ويفهم من معنى سلسة العلاقات التفاعلية المستمرة بان أي وجود للمجموعة إن لم يكن مستمر فهو لا ينضوي تحت اسم الحركة الاجتماعية لان استمرارها يعني تحديها للسلطة الدولة والنظام من اجل فرص تصورها الجديد للحياة السياسية وهذا ما ذهب إليه بلومير هيريزت Blumer Herbert في تمريفه للحركة الاجتماعية في قوله بأنها ( مضروع جماعي يهدف إلى إنشاء طريقة جديدة للحياة .... وتجد أسس دواهع تحرك – المنظمين لها – في عدم قدرتهم على إشباع مصالحهم من الحياة الحالية من جانب ومن جانب أخرفي أملهم ورغبتهم مصالحهم من الحياة الجديدة أو النظام الجديد للحياة ) (2 الذي وضعوه لأنفسهم.

ية الواقع أن التأكيد على فكرة التحدي والتنظيم تشير إلى أن وراء ظهور الحركات السياسية والاجتماعية في مجتمع ما تكمن ظروف واقع هذا المجتمع. فتطور هذه التنظيمات يمكس ذلك الصراع الذي يدب في داخل المجتمع بين عناصر غير متكافشة اقتصاديا وفكريا بسبب النمط الاقتصادي والسياسي المطبق الذي قاد إلى خلق عناصر مهمشة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا نظمت نفسها كمجموعات لمارضة سياسة الحكومة في معاولتها لتغيير هذا الواقع . وكما يقول ماك ادم دوك McAdam Dong تعبر (الحركة الاجتماعية عن

Jenkins J Craig . Bert Klandermans . The Politics of Protest Comparative Perspectives of States and Social Movements, Minneapolis, MN, University of Minnesota Press. 1995. P.

<sup>(2)</sup>Herbert Blumer .Collective behavior .In Robert E .Park. ed .An outline of the principles of sociology .New York .Barnes and Noble .1939, P199

جهود مجموعة منظمة من الممشيين في محاولتهم أما مقاومة أسس المجتمع أو في تتميته باللجوء إلى أشكال غير مؤسسية من المشاركة السياسية )(1)؛ مما يدفع السلطات السياسية باستخدام العنف ضدها ميررة ذلك بحجة المحافظة على الأمن والنظام ضد عناصر متطرفة. أن عدم لجوء الحركة الاجتماعية إلى الوسائل المؤسسية المعترف بها مثل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة يعبود إلى كبون إن هنذه المؤسسات الماملة داخل النظام السياسي غير قادرة على تحقيق مطالبهم بسبب علاقاتها المتداخلة مع السلطة وتقاسمهم للمصالح المتشابهة الأمس الذي قاد هذه الحركات اللجوء إلى الوسائل الأكثر إثارة وتأثيرا على الآخرين لتسليط الضوء عليها ، باحتلال الشارع والقيام بإعمال تخرج عن نطاق ما هو معهود ومتعارف عليه داخل المجتمع . قاد هذا الأمر بالبعض لوصف هذه الحركات بكونها محموعات غير عقلانية وغير مستقرة مقارنة مع تلك التنظيمات السياسية القائمة والمتعاونة مع النظام وذلك بسبب أسلوب عملها وتفكيرها ويلجوئها في الدفاع عن نفسها إلى العنف المضاد ضد عنف السلطة السياسية وفح نفس السياق الذي يركن على فكرة التحدي والعمل الجماعي ينهب كل من اندرية ج بيلانجير André-J Bélanger وهينسان لوميو Vincent Lemieux إلى تعريف الحركة الاجتماعية (كمجموعة أشخاص يتقاسمون فيما بينهم إيمانهم في موضوع معين وبهدف اجتماعي وفي انخراطهم المتعمد في النضال من اجل تحقيق ) (2) هذا الهدف. وفي الواقع يعكس انخراطهم

Doug McAdam .Political process and the development of Black insurgency 1930-1970.University of Chicago press .1982.P.25

<sup>(2)</sup> Bélanger André-J. Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique. Les presses de l'université de Montréal. 1996.P. 222

المتعمد في خوص الصراع ارادتهم في خوص معركة غير متكافئة مع القوى التي تعارضها . ولا يدل هذا التصرف على عفوية وإنما على عقلانية عمل قام بدراية حساب العوامل السلبية والايجابية الناتجة عن تصرفهم المتحدى وفي ظل ظروف واقع مجتمع معن.

أن تغير النظرة حول طبيعة عمل هذه التنظيمات يعتبر شيئا . جديدا في العالم السياسي.

فليس لكونها مجموعات معبطة اقتصاديا وسياسيا يعني بالضرورة عدم عقلانيتها وتخلفها الفكري ففي اغلب الحالات تعبر هذه المجموعات على تطور فكري نوعي سابق لوقته في مقارنتها مع التنظيمات المتعاونة مع النظام أو الحتي تعيش في كنف بسبب عقلانيتها وسعة فكرها وذلك فيما يخص الشاكل الجديدة للمالم السياسي، مما قاد بالبعض إلى تغيير نظرة وأسلوب التماطي مع مقولاتها ورفض إطلاق تسمية المجموعات المتطرفة عليها همثلا مدني تارو متطرفة بل كتعبير عن تحدي جماعي – للمجموعة – قائم على شعور بالتضامن الاجتماعي) (1). أما بالنسبة إلى اربك نوفو Brik Neveu إلى هذه المتحاصة عليها الذي حاول تعريف الحركة الاجتماعية من خلال انتماء أعضاها إلى الني حاول تعريف الحركة الاجتماعية من خلال انتماء أعضاها إلى والسياسية، فان تحركهم النجماعي يهدف إلى تحقيق هويتهم الخاصة ، والسياسية، فان تحركهم النجماعي يهدف إلى تحقيق هويتهم الخاصة ،

Tarrow Sidney . Power in Movement: Collective Action, Social Movements and Politics. Cambridge University Press. 1994. P. 3-4

<sup>(2)</sup> Neveu Erik .Sociologie des mouvement sociaux .Col. Repères La découverte .4 éd. 2005 . P.5

الدفاع عن بيئة سليمة . بمعنى أخر يجب وضع العمل المشترك لكل حركة في سياق المالم الرمزي الذي تدافع عنه والذي هو في أساس سبب وجودها والذي لم يأخذ له هذه الصفة إلا لكونها تعارض شيئا ما ، سلطة مثلا أو أصحاب قرار. وتأخذ هذه المارضة صفتها السياسية لأن خطابها موجه إلى سلطة سياسية . وحتى ولو كان هذا الخطاب غير موجه لها، إلا إن حجم تعبئة المناصرين لها والأشكال التي يتبنونها في التعبير عن هذا الخطاب، يؤثر بالضرورة على السلطة السياسية التي لا يمكن لها الاستمرار في السكوت عنه لأنه يثير القلاقل التي قد تؤثر على الأمن والنظبام وبالتبالي سوف يؤثر على شرعية القبائمين على السلطة وعليه فلابد من اخذ الإجراءات الكفيلة ، أما للاستجابة لها أو لقمعها ، ومثال على ذلك الاضطرابات والجلوس الجماعي ومنع سير القطارات الحاملة للنفايات المواد اليورانيوم التي تقوم بها مجموعات الدفاع عن البيئة، وإن كانت موجهة ضد الشركات التي تقوم بهذه العمليات، غير أن تأثير هذه التظاهرات على الأمن والمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة تجاوز ما هو مقبول، تجبر السلطة السياسية على أتخاذ بإجراءات احترازية ضد هذه المجموعات أو إجراءات آمنية ضدها والسؤال الذي يطرح هو لماذا يتظاهر الأفراد؟

لقد تعددت التفسيرات المعطاة للإجابة على هذا التساؤل فهناك من حاول إعطاء تقسير لها من خلال التركيز على التحليل الماركسي وآخرين نظروا إلى هذا التصرف من زاوية نفسية وهناك من انطلق من المعطيات الاقتصادية. ففي مجال التحليل الماركسي فان ماركس لم يأخذ بنظر الاعتبار في تحليله للصراع الطبقي تكوين الحركات الاجتماعية لان تحليله انصب فقط على فكرة الصراع

الطبقي بن الطبقة العمالية والبرجوازية كانعكاس للأرضية الاستغلالية الاقتصادية للرأسمال التي يعبر عنها من خلال الشعور بالوعي الطبقي للبروليتارية الذي هو في أساس تكوين الطبقة . فبالنسبة له أن الصراع الاجتماعي في داخل المجتمع ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي بين المكونات الطبقية للمجتمع . أن حصر هذا التحليل بهذه الشاكلة حرم المؤمنين به إعطاء تفسير للحركات الاجتماعية التي ليس لها علاقة مع مفهوم الطبقة ، كما في حالة حركة الشاذين جنسيا أو تلك التي تنادى ببيئة سليمة أو حركة المطأليين بسكن . فالأولى مثلا هي تعبير عن الدفاع عن حق الاختلاف في اليوية والثانية تفتقد الأرضية الاقتصادية لكون أن النضمين إليها ينحبرون من كل المسادر التنوعة اقتصاديا داخل المجتمع وكذلك اتحال بالنسبة للثالثة، فغالبية المنضمين إلى هذه الحركة تجد جنورها بين الجموعات التوسطة وبين المثقفين . فبلا الأولى ولا الثانية ولا الثالثة هي تعبير عن صراع طبقي لغياب الشعور الطبقي والذي يعبر عنه يوجود الثقافة الطبقية لكون هذه الأخيرة هي الدليل على وجود الطبقة فنيابها يمنى غياب الطبقة . وعليه فبالنسبة للأولى فإن تذمر واحتجاجات المنضمين إلى صفوفها يمكس بحثهم عن هوية بسبب علاقات التميرُ ضيها حيث يجد جنور شعورها بالاختلاف على مستوى الشعور الطبقي أي كل ما يتعلق بالمجال العاطفي أي بعبارة ثانية لا طبقية هذه الجموعة تظهر من خلال غياب ثقافتها الطبقية فمجمل تصرفاتها تعكس ردود فعلهم ضد مشاعر الكراهية والتكبر والتعالى الممارس ضدها من قبل الآخرين وفيما يخص مجموعات البيئة فان مشاعر التخوف من تدهور الأوضاع البيئية سواء كان الفرد عاملا أو صاحب ملكية خاصة هي وراء تصرفهم أي هنا مرة ثانية غياب طبقية هذه الحموعات يدل عنه غياب ثقافتها الطبقية وهذا ما يظهره الواقع من

خلال الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة لهذه المجموعة . أما فيما يتعلق بالمجموعات المنادية بالمسكن المسالح وتوفيره ، هان مشاعر التعاطف مع المجموعات المهمشة تجد جنورها لدى هذه المجموعة المدافعة ،أما في تأثير التعاليم الدينية أو في مشاعر الفيرية لدى الإنسان هي تشكل هذه المشاعر دوافع وراء تصرفهم وتحركهم الاجتماعي والسياسي .

أن هذا النقص في التحليل الماركسي دفع ببعض المحدثين في هذا الفكر إلى ملئ هذا الضراغ في إعطاء تفسير لتواجد وانبعاث المركات الاجتماعية بالتركيز على دور العامل الثقافي والمجتمعي بدلا من التركيز فقط على عامل الصراع الطبقي حيث اعتبرت أن كل الاعتراضات والمارضة لكل ما يصدر من قبل السلطة يجب النظر إليها كصراع ضد نتائج السلطة وليس السلطة ذاتها بعبارة أخرى ، بدلا من انتقاد أسس السلطة وجوهر وجودها الطبقي والسيطرة عليها من اجل تغيير الملاقات الاقتصادية والاجتماعية يركز التحليل الجديد على طريقة إيجاد وسيلة للتعايش معها من خلال اللجوء إلى العوامل الثقافية والمجتمعية دون التطرق إلى تفيير العلاقات الطبقية داخل المجتمع. وهذا رأى ميشيل فوكو Michel Foucault الذي يرى في الحركات الاجتماعية كصراعات مواجهة ( لا يتحدد - مجالها - في دولة واحدة .ولا بنوع معين من سلطة حكومية ..وهدف الصراعات معها يكمن في نتاج السلطة نفسها كما هي عليها ...إنها صراعات من اجل إثبات حق الاختلاف وذلك من خلال محاربة كل ما يعزل الفرد ...ويجبره على الانطواء على نفسه..إنها صراعات ليس ضد أو مع الفرد وإنما هي

ممارضة ضد ما يسمى بالحاكمية عن طريق الانفرادية) (أ) أو ما يسمى بالمجتمع الانضباطي والذي يمني خضوع الأفراد والجماعات إلى قواعد تفرضها السلطة في تخطيط كل مجالات الحياة وعلى حساب حرية الفرد وكما يبدو واضحا أن في أساس هذا التفير في التحليل يكمن تطور المجتمع الفربي الذي استطاع خلال قرن من الزمن من التطبيقات الرأسمالية ونظامها الديمقراطي في برجزة القطاعات العمالية وتوحيد الأنماط الحياتية للجميع ، الأمر الذي قاد إلى ظهور الحركات المنادية بالاختلاف كوسيلة لمواجهة السلطة. بمبارة ثانية يكمن وراء همذا التحرك الاجتماعي نمطية أسمى الحياة والتقليل من مجال الحرية وخاصة في الوقت الحاضر من عولة العالم وما تفرضه من انماط وطاحية وما تقرضه من انماط

أما من رأى في الأوضاع النفسية أسبابا للتحرك الاجتماعي فهناك تيد روبيرت كور Ted Robert Gurr الذي يذهب في كتابه لماذا يتمرد الأفراد Why men rebel إلى القول بان ما يحرك تصرف الفرد هي تلك العلاقة التي يقيمها بين (قيمة ما يتوقعه وقيمة قدراته) بمعنى أخر أن قيمة ما يتوقعه الفرد نتيجة عمل ما يقوم به مقارنة مع قيمة قدراته على انجاز هذا العمل هو وراء تحركه. فإذا كان ما يتوقعه من تقيم لعمله اقل من قيمة قدرته على ما قام فيه فان ذلك يقود إلى الإحباط الذي يدفع به إلى القيام بإعمال عنيفة يعبر بها عن طريقة تمرده وعليه فبالنسبة لهذا الباحث أن الإحباط يشكل دافع وراء تمرد الأفراد

Foucault Michel Deux essais sur le sujet et le pouvoir, IN Hubert Dreyfus et Paul Rabinow, Michel Foucault, un parcours philosophique, Gallimard 1984 . p.301-302

<sup>(2)</sup> Gurr Ted Robert .Why men rebel .Princeton university press . 1970. P. 37

ضد السلطة عندما يمتقدون أن من خلال هذا التصرف سوف يمكن لهم (التخفيف من حدة استياءهم) (أ) نتيجة تصورهم بان القدرات التي يملكوها لا توازن ما يتم تقيمه من قبل الآخرين بمعنى أخر مادام الفرد يشعر بان الأخر — سواء كان سلطة أو تنظيم اقتصادي أو اجتماعي — ينظر إليه أو يقيمه بشكل متدني لا يتوافق مع ما يملكه من قدرات وخبرات هان رفضه للأخر وتمرده عليه يعتبر وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشاعر . وعليه مادام الإحياط قائم هان العنف هو نتيجة مرافقة له.

هناك من يعتقد بان المطالم الاجتماعي للمجموعة داخل المجتمع أن لم تستطع السلطة أو أي منظمة ثانية التصدي لها في ايجاد الحلول القادرة على محو كل إحباط ، فإن هذه المجموعة تعتقد أن لدى تنظيم الحركات الاجتماعية القدرة على تحقيق الإشباع أو إسماع صوتها للجميع. وهذه هي فكرة آمي جبيندر Amy J Binder بمعنى آخر أن وراء تحرك الأفراد في الانضمام إلى الحركة الاجتماعية تكمن مظالمهم التي يرون بان في انضمامهم إليها يمكن أن يحققوا ما يصبوه . وهذا التصرف هو شيء طبيعي لان في تصور الناس أن الممل الجماعي له دائماً صفته الايجابية بسبب ما يملكه من قدرة الضغط قادرة على تغيير الأوضاع مقارنة بالعمل الانتماء إلى الحركة . فقد الصفة فانه ليس بالصرورة أن يقوم الفرد بالانتماء إلى الحركة . فقد يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعة لكونه يشعر بنفس المظالم دون يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعة لكونه يشعر بنفس المظالم دون يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعة لكونه يشعر بنفس المظالم دون الانضواء تحت رايتها ولا يدل هذا التصرف على لا غيرية الفرد بل يدل

<sup>(1)</sup> ناس المصدر . ص 210

<sup>(2)</sup> Binder Amy J .Contentious curricula .Afrocentrism and creationism in American public schools. Princeton University press. 2002

على عقلانية الفرد في حساباته التي يضعها بين عوائد بمكن أن يجنيها من فتكرة الانضواء وتكاليف هذا الانضواء هارتباط أي فرد ومهما كان وضعه الاجتماعي والاقتصادي في تحرك ما يضع في عينيه هذه المعادلة :ما هي العوائد التي سوف يجنيها من خلال الارتباط وكم سوف يكلفه من جهد ومال ووقت . ولكن عدم الانخراط وعلى رغم تقاسم نفس المطالم يفسر بانتظار الفرد تلك العوائد دون الانضمام في الحركة وهذا ما يسميه منكور اولسن Mancur Olson بالرور المتخفي (أ). وعليه هان ما يمكن استنتاجه من هذا التصرف هو أن تحقيق المسالح الاقتصادية وبشكل عقلاني هو وراء التحرك الاجتماعي أو الانضمام إليها.

ولكن كيف يمكن وصف هذه الحركات الجديدة أهنائك عدة خصوصيات لهذه الحركات فهي وكما لاحظنا لا تنتمي إلى طبقة ممينة وليس لها جذور طبقي. وثانيا نتصف في غالبيتها بأنها متعددة الأفكار أي ليس هناك فكرة واحدة تسيطر على الحركة وذلك بسبب تعدية الجذور الطبقية لها. وثالثا هناك تقسيم واضح بين العمل الجماعي والعمل الفردي حيث هناك سيطرة جماعية في التحرك ورابعا تسوع الحركات حيث ليس هناك حركة واحدة مسيطرة على الساحة السياسية بل هناك تعدية التظيمات وخامسا وهو أهم شيء، تعبر كل هذه الحركات على شنكوكها اتجاه النظام الديمقراطي القائم وذلك لمجزه عن الاستجابة للحاجيات الجديدة داخل المجتمع. وسادسا اغلب هذه الحركات يقوم عملها على اللامركزية.

Olson Mancur. Logic of Collective Action, Harvard University Press, 1971

## نظريبات العلاقات الدولية والعولمة:

يقصد بمفهوم العلاقات النولية ذلك التبادل ببن دول ذات سيادة أو بين الأمم المتواجدة في إطار النظام الدولي الذي يشمل، إلى جانب وجود الدولة ، كل المنظمات البولية الحكومية وغير الحكومية وحركات التحرر الوطني والقوى الفاعلة الاقتصادية مثل الشركات المتعددة الحنسية . بعيارة ثانية، تعكس الملاقات البولية ثلك العوامل المؤثرة على الحياة الدولية والتي تترجم إلى الواقع باختلاف السياسات الخارجية. وهذه العوامل هي : العامل الإنسانية والسكانية والعامل المادي والتكنولوجي والعامل الثقالي المتمثل بالادبولوجيات والثقافات ، • حيث تتصف هذه العوامل بتداخلها وتفاعلها مع الوسط البيثي لكل طرف من أطراف النظام الدولي والتي تقود إلى تنوع هذه السياسات التي. تعكس الاختلافات في مستوبات القوة كنتيجة لامتلاك طرف من الأطراف إمكانيات اكبر من الأخرفي المجالات المتعددة التي تساهم في تنمية قوته. وما يفهم من هذا التوضيح أن العلاقات الدولية تتميز بكونها علاقات قوة هي تلك التي تعني قدرة الأطراف الدولية على خلق مجالات التاثير لصالحها Influence spaces أو الحافظة على قوتها Preservation of Power ، سواء كان ذلك عن طريق القوة المادية بما يسمى القوة الصلبة The hard power ، حسب مصطلح جوزيف ني Joseph Nye (أ) والتي تعنى اللجوء إلى قوة الإجبار العسكرية ، ` أو عن طريق السياسي والدبلوماسي بما يسمى بالقوة الناهمة The soft power والتي تعنى محاولة تحقيق الأهداف المرغوب بها عن طريق اللجوء إلى وسائل الإقتاع بدلا عن القوة العسكرية . أو في اللجوء إلى

Nye Jr. Joseph . The changing nature of American Power .Basic books .1990

جمع القوتين معا تحت اسم القوة الذكية smart power والتي تعني اللجوء إلى القوتين معا أي إلى التخويف والإقتاع في فرض شروط احد الأطراف على الأخر أو في تغيير سياسته. ولكن وكما بالرحظ أن ليس كل الأطراف البولية تتمتع بهنزه الخصوصية. فوجيال القيوة بيقي محصورا بيت النولة رغم اعتقاد البعض بأن الشركات المتعبدة الجنسيات هي الأخرى ثملك هذه القدرة بسبب العنف التي تستعمله للحفاظ على مصالحها والأمثلة كثيرة على ذلك بدء من قضية تأميم البترول في إيران في زمان مصدق وانتهاء مع الانقلاب في شيلي عام1973. أن تحليل عنف هذه المؤسسات يبين بوضوح استخدام هذه المؤسسات لقوة النولة والحكومة في تحقيق أهدافها وليسفي امتلاكها القوة لان ثبقي هذه الأخيرة كصفة مرادفة لوجود الدولة، بدليل أن حتى الاندماج الإقليمي بين الدول في إطار منظمة معينة مثل منظمة الاتحاد الأوربي لا يلفي قوة الدولة، بل يدعمها ،كما يذهب إلى ذلك الآن ميلورد Alan Millward بقوله (أن التنازل عن سيادة الدولة بعد عام 1950 شكل واحد من جوانب النجاح في إعادة تأكيد الدولة القومية كوسيلة أساسية لتنظيم الكيان الأوروبي(1). ولهذا السبب تبقي الدولة محافظة على مركزية موقمها في النظام الدولي وذلك منذ معاهدة ويستفاليا التي وقعت عام 1648 بين القوى المتصارعة وأنهت بذلك حرب الثلاثين سنة وحرب الثمانين سنة بين البروتستانت والكاثوليك ووضعت القواعد الجديدة لما عرف فيما بعد بالنظام الدولي القائم على سيادة البول القومية المستقلة وعدم خرق هذه السيادة واحترامها ، وصولا إلى

Millward, Alan. The European Rescue of the ation-State. Routledge, 1992.P 438

النظام الدولي المعاصر الذي تم تركيز قواعده مع حصول أكثر الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها خلال فترة الحرب الباردة . فقد بقى هذا النظام محافظا على خصوصيته باحتلال الدولة مركز الصدارة في الملاقات الدولية ، وبالأخص مع انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث أخذت العلاقات الدولية بعدا جديد عندما اعتبرت كنظام قائم على معطيات نظرية بهدف أولا لتميزها عن المظاهر الدولية التي يعج المجتمع الدولي بها وثانيا لتفسيرها وان هذه المركزية للدولة لم تتغير حتى مع عولة العالم.

في الواقع يمكن رصد جنور معطيات النظرية للملاقات الدولية عند الإغريق وبالخصوص في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيز . الدولية عند الإغريق وبالخصوص في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيز . Peloponnesian War المؤرخ الإغريقي تيوسيديدس Thucydides الذي لم يحاول فقط ذكر وتسجيل حوادث هذه الحرب، بل قام بتنظير مجريات هذه الحرب، في إعطاء تفسير وتحليل للمعطيات العسكرية والسلمية للمجموعات المتحاربة .

وقد كانت هذه التحليلات وراء الاتجاهات النظرية الماصر في تقسير مجالات القوة والحرب والسلام والأمن القومي للدول من بعد. ويمكن التركيز على أهم نظريتين من بين مجموعة من النظريات وهي: النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية أو المثالية مع تطور معطيات كل نظرية من هذه النظريات لموافقتها للتطور السياسي الحديث للنظام الدولي مع القرن الواحد والعشرين . فما هي فحوى هذه النظريات وما هي المولة :

## أولا: النظرية الواقعية

قبل تحديد ماهية أفكار هذه النظرية لابد من التذكير بان هذه النظرية تتطلق من الواقع الإنساني الذي تتحكم به مجموعة من القوائين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها إلا إذا اخذ بنظر الاعتبار المحيدات التي تحيد مجالات هذه القوانين ءومن بين هذه المحيدات الدولة وأمنها وقوتها التي يساهم في وجودها تداخل العامل العسكري والاقتصادي والتكنول وجي والسكاني وتؤخيذ هنذه القبوة كممييان ا يتجيد على ضوور قياس قيدرة البولية على المحافظية أو البدفاع عين مصالحها الحيوبة . يمعني أخر أن احتكار القوة بعير البولة فقط ~ بمعنى لا يقاميمها في ذلك قبوة أخرى مثل وجود منظمة ما – يصدد محالات الممالح الحيوية للبلد، لانه مادامت البولة قوبة فأن إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة. وعليه تعتبر الدولة حسب هذه النظرية البيئة الوحيدة المؤثرة في الملاقات الدولية لكونها ( ذات طبيعة وحبوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة ، ويأقصى حد على مصالحها القومية ، مما بدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بنية المحافظة على الأمن والقضايا السياسية التي تشكلان أهداف الرئيميية للسياسة الخارجية ) (أ). بعبارة ثانية إذا كان وراء بحث الدولة عن القوة تكمن فكرة تخوفها على مصالحها القومية التي تدفعها إلى تقوية ترسانتها المسكرية، فمعنى ذلك ستكون القوة هي بحد ذاتها ، بالنسبة للبولة ، هدف ووسيلة في نفس الوقت.

Viotti Paul R. Kauppi Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond; 3 edition. Prentice Hall .1998. P. 55-56

فقي رأى الداعين إلى هذه النظرية أن المالم يعيش حالة الفوضي السياسية يسبب غياب (السلطة المنفذة والضامنة لامتثال سلوك - الدوار- للقواعد المنظمة) (أ). بعيارة ثانية أن غياب الحاكمية الدولية التي تملك بيدها بنفس الوقت القوة العسكرية والسياسية الكفيلة بتنظيم المالم وفرض قوانينها يقود بالحول إلى البحث عن كل الامكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها الضارية عسكريا واقتصاديا كهدف وكوسيلة للدفاع عن نفسها . ولهذا السبب يقيم جون هال John A Hall هذه النظرية بأنها (أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب) (2) في عالم يتميز ببيئة فوضوية . في الواقع تكمن جنور هذا الرأى في فلسفة كل من ميكافيل و هويز في فكرة الدفاع عن النفس في ظل سيطرة قانون الغاب ،حيث بمكن اعتبارهم من بين الداعين إلى هذه النظرية . فبالنسبة لـالأول<sup>(3)</sup> أن ظروف تكوين الدولة القومية التي عاصرت الأزمة الأخلاقية التي عاني منها النظام السياسي الأوربي عند انهيار النظام الإقطاعي الكنسي وبزوغ عصر النهضة ، فأن رفض هذا التكوين الجديد - الدولة القومية - لأي سلطة أعلى من سلطتها ، كان من نتائجه انتشار العداء مِين النُّول بسبب التنافس على الحصول على القوة والسلطان وغياب النظام فانوني لتنظيم العلاقات فيما بينهاء الأمر الذي قاد إلى تركيبز الدولة على حقها الطبيعي في تنمية قوتها في مواجهة التهديد الكامن من وجود عدة دول تنافسها في نفس الأهداف.

Goldstein Joshua S .International Relations .3ed.Harlow Longman .New York . 1999 .P.76

<sup>(2)</sup> Hall John A. International Orders. Polity press Cambridge. 1996.P. 9

<sup>(3)</sup> Machiavel Nicolas. Le Prince, trad. par V. Périès, Mille et une muits. Paris, 2003.

فالنسبة لميكافيل يجب على الدولة - المعتلة بالنسبة له بالأمير - أن لا ترتبط مع أي دولة أخرى بعلاقة صداقة وإنما يجب عليها البحث بشكل مستمر على الإمكانيات في تحقيق المصلحة الحيوية التي هي معيار الرابطة بين الدول بمعنى آخر ليس للدولة من صديق وإنما لمنها مصالح وأن رغبة التملك شيئا طبيعي فعلى كل دولة القيام بعمل للوصول إلى تحقيق هذا التملك.

أما بالنسبة ليوبز وفي كتابه النتان Leviathan ومنطلقا من فكرته - التي ذكرت سابقا - بأن المجتمعات الإنسانية في حالتها الطبيعية تعيش حالة الفوضي حيث يسيطر فيها قانون الغاب وان غاية كل فرد من أفراد هذه المجتمعات هي الدفاع عن نفسه باللجوء إلى القوة، فالطريق الوحيد للتخلص من هذه الوضعية هو في اتفاق الجميم على عقد عهد بينهم بتنازلون فيه إلى الأمير عن حقوقهم بمقابل ضمان أمنهم ، هذه القاعدة لا يمكن أن تخلق لها نفس الآثار في مجتمع الدولي لأن حرص كل دولة على سيادتها بدفعها للجوء إلى البحث عن القوة لضمان أمنها . فبالنسبة له أن المجتمع الدولي مجير على اللجوء إلى القوة مادامت حالة الفوضي قائمة وعدم الثقة منتشر بين الجميع والنتيجة فأن الحرب بين البيول تعتبير حالبة طبيعينة . وحسب رأيبه (أن الملبوك والشخصيات الماسك بالسلطة وبسبب استقلالياتهم فإنهم في حالمة مستمرة من الشكوك- بالغير- وفي وضعية مقاتلين وأسلحتهم مصوبة باتجاه الأذرين ومدافعهم متواجدة على حدود بلدانهم وجواسيسهم يتجسسون عند جيرانهم وكل هذه الأوضاع تشكل جزء من الاستعدادات الحربية ) (1). لقد أثرت هذه الأفكار ويشكل كبير

<sup>(1)</sup> Hobbes Thomas Léviathan . Gallimard . Chapitre XIII .2000

على مفكرين ومنظرين في القرن العشرين مثل هانس مورحينثو Hans J Morgenthau الذي أكد على أن الواقعية تعتقد (بان العالم لا يتصف بالكمال ... بسبب القوى المكونة للطبيعة الإنسانية وبهدف أن بكون المالم متسم بهذه الصفة لابد العمل مع هذه القوى وليس ضدها. أن المسالح المتعارضة والصراعات فيما بينها هي صفة مرتبطة بهذا العالم . وعليه فلا بمكن للمبادئ الأخلاقية أن تحقق كل – ما تصبو البه - ومن المستحسن العمل على التوصل إلى نوع من التوازن الوقتي بين هذه المسالح والوصول إلى التسوية غير الستقر للمسراعات) (أ. ومن بين منظري هذا الاتجاء أيضا هناك هيدلي بول Hedley Bull<sup>2</sup> الذي أكد من جانبه على الطبيعة الفوضوية للملاقات الدولية منطلقا من فكرة سيادة النولة التي تتحرك بحرية على ضوء مصالحها الخاصة ويشكل أناني ولا تخضع إلى أي سلطة أعلى منها ، وإذا كان هناك نظام ينظم هذه العلاقات، فإن ذلك من خلق الدول أنفسها ولا يعود إلى عامل أخر . فالدولة برضاها تختار الانضمام تحت راية تتظيم ممين تساهم هي فيه وضع قواعده . وعليه فأن ما يمكن استنتاجه من هذا التأكيد هو أن صراع المّوي هو وراء تنظيم العلاقات الدولية ، وإن كان هناك لجوء إلى بعض المبادئ الأخلاقية فوراء ذلك تكمن القواعب المرفية التي تُتمسك بها قيادات السلطات السياسية ، حالة التحالف دولة مع دولة أخرى جمعنى أخر ليس هناك في الواقع مبادئ عليا تحدد من سلوكية الدول وتدفعها بالتمسك بهذه القواعد ، بل أن ضرورة ضمان

Morgenthau Hans J. Thompson Kenneth. Clinton David. Politics among nations. McGraw-Hill Humanities/Social Sciences.Languages. 7 edition, 2005.

<sup>(2)</sup> Bull Hedley .The Anarchical Society .A Study of order in World Politics .Columbia University Press .1977

الوجود هي وراء تحالفها بهدف زيادة قوتها. وكما يقول كولين دووك Colin Dueeck ( كون النظام الدولي نظام فوضوي حيث احتمال انفجار الصراعات العنيفة شيء محتمل حدوثه بشكل دائم ، فإن الدولة من اجل المحافظة على بقاءها فإنها مجيرة على الاعتماد على قوتها المادية بشكل منفرد أو مع التحالف مع الآخرين ) (أ). أن الشيء الملاحظ في تحليلات هيدلي بول والذي يختلف عن غيره من المدافعين عن الاتجاهات النظرية للمدرسة الواقعية، هو أخذه ينظر الاعتبار الحانب الأخلاقي رغم كونه ارجع ذلك إلى العرف ، هذا التأكيد هو في الحقيقة نتيجة لتلك التاليفة التي جمع فيها هذا المفكر بين الأفكار الكلاسيكية لـدى كل مـن ماكيفيـل وهـوبس وبـــن أراء هوكــو كروسيوس Hugo Grotius) الماصر ليوس والتعلقة بأسس القانون الدولي والتي دعا فيها إلى عقد الماهدات الدولية القائمة على أسس الشانون الطبيعي لضمان حرية الملاحة والتبادل التجاري . ففي كتابه قانون الصرب والسلام يدعم هوكو إلى فكرة أن الصرب لا بمكن اغتيارها الشكل الوحيد لتنمية قوة العول، وذلك من خلال محاولاتها الحصول علني أقباليم دول ثانية، فحرية التجارة وتتمية الاقتصاد تتميان هذه أيضا علاقات القوة بين النول بعبارة ثانية أن الملاقات السياسية ليا انقدرة على تنمية قوة النول من خلال علاقاتهاً التجارية . ويبدو أن فكرة كارل فون كلوسفتيز Carl Clausewitz <sup>3</sup>› Von؛ الفائلة بيان الدرب منا هي إلا ومبيلة ثانية للسياسة ولكن

Dueck Colin .Reluctant Crusaders .Princeton University press .2006. P16

<sup>(2)</sup> Grotius Hugo. Le droit de la guerre et de la paix .PUF.2005

<sup>(3)</sup> Clausewitz Carl Von . De la Guerre . éd. Librairie Académique Perrin. 1999. P. 46

بأسلوب ثاني تجد جنورها لدى هوكو كروسيوس ،حيث تعني هذه الفكرة بان ما يراد تحقيقه عن طريق القوة بسبب كونه غير مضمون لان عدم اليقين بسبب صعوبة تقدير ما هو غير منظور وردود فعله هي اكبر من عقلانية أي قرار عسكري، لذلك فان استغلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحدد القدرات العسكرية لبلد ما ،فالمحافظة عليها – أي على العوامل الاقتصادية والاجتماعية - هو البدف الأساسي للسياسة، بمعنى اللجوء إلى الدبلوماسية لتحقيق ما لم تستطع الحرب تحقيقة.

أن ما يمكن للمرء استخلاصه مما ذكر أعلاه أن المالم يعيش فوضى سياسية بسبب غياب حكومة عالمية تنظم العلاقات بين الدول، والتي هي بحد ذاتها تعود لوجود الاختلافات بين الدول كنتيجة للتافس فيما بينهم بسبب غيرة كل دولة على سيادتها والتخوف من فقدان استقلاليتها، حيث يدفعها هذا التخوف إلى تقوية قواها العسكرية والسيامية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التمكن من استغلال القدرات الاقتصادية، التي تدفع فكرة التحكم بها إلى التفكير بغزو دول أخرى تحت غطاء ضمان الأمن القومي للدولة ضد مخاطر التهديد الموجهة إليها من قبل دول ثانية ، لكونها تهدد مصالحها الحيوية والنتيجة النهائية لوضعية أزمة الأمن هذه فأن تقوية كل دولة لأسس قواها العسكرية والاقتصادية تهدف للوصول إلى حالة التوازن المدن لعرض منع التهديد بالغزو ،هذا من جانب، ومن جانب آخر بين القوى لغرض منع التهديد بالغزو ،هذا من جانب، ومن جانب آخر دخول بعض الدول بشكل طوعي في الاتفاقيات والماهدات يهدف لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مصالح ، في تبني هذه الدول استراتيجية الانضمام إلى حظيرة الدول القوية لدعم توازن القوى استراتيجية الانضمام إلى حظيرة الدول القوية لدعم توازن القوى

وكوسيلة ، ليس فقط لضمان أمنها القومي، بل والأكثر من ذلك للمحافظة على وجود البولة، لما ليذا التحالف من عوائد ابحابية على استمرار وجود الدولة فهدف وجود التحالف هو لفرض منع قيام أي دولة بتهديد السلام من أجل الحصول على منافع خاصة بها ، وهذه هي فكرة كينيث والتز Kenneth Waltz الذي بلور معطيات فكرته من خلال الصراع الإيديولوجي بين الشرق والفرب أثناء الحرب الباردة حيث يعتبر إستراتيجية توازن القوى كبديل لفياب الحكومة العالية . . غير أنه أضاف بعض التعديلات على فكرته بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث عرفت نظريته اليوم باسم النظرية الواقعية الجديدة أو ما يسمى بالنظرية الريكلية ، والـذي يؤكب فيها على انـه يجب النظر إلى العلاقات التفاعلية بين الدول على أساس أنها تشكل نظام ثابت وملزم، وتؤثر هذه الصفات على البول ، بمعنى أن البول تصبح تابعة لبذا النظام وليس المكس. أما بخصوص سياسة توازن القوى فقي منظوره أن استقرارية السلام لا تتم إلا من خلال مجموعة صفيرة من القوى المالكة للقوة أن التغيير في مفهوم الصراع الدولي بهد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة العولمة ، لم يؤثر على مركزية الدولة . فيسبب إمكانيات التي تتمتع بها الدولة والتي لا يمكن منافستها من قبل أي قوة ثانية ، هان التعددية القطبية التي حلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تفلح إلى تحقيق السلام وقيام التنظيم الدولي القادر على فرض إرادته وذلك بسبب أن ( التنافس بن تعدية القطبية هي اعقد من الثنائية القطبية وذلك

Waltz Kenneth. Realism and International Politics. Routledge. 2008

لصعوبة المقارنية بعن إمكانيات الدول وتقدير تماسك التحالف) (1). وعليه فمع تواجد التعددية القطبية فانه لا يمكن الكلام، حسب رأى كينيث والتز عن العلاقات الدولية بل من الأفضل تسميتها (بسياسات القوى أو عولمة السياسات والمتى تقمترح أن تبدل الأهداف المتعلقمة بالمسالح الخاصة للدول فيما يخص أمنها بنوع أخر من السياسات أو حتى في غياب) <sup>(2)</sup> هذه السياسات. في الحقيقة هناك نتيجتين بمكن استخلاصهما من خلال أفكار كينيث والنز : الأولى وتتعلق بمصداقية أفكاره حول السلام بين الأمم . فيفضل إستراتيجية الردع الذرية التي عاشها العالم خيلال الحيرب الساردة بين المستكر الاشتراكي والمسكر الفربي ، تمكن العالم أن يعيش ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الساعة حالة السلام البولي بين الأمم رغم الصراعات الحانبية بين دول مرتبطة باحدى القوتين غير أن عدم تجاوز الخطوط الحمراء مكن للقوتين العباليتين ضمان هذا المسلام. وثانيا تثبت مجريات الأزمة المالية التي يعيشها المالم ومنذ نهاية 2008 على أن العولمة والتي تعنى تنازل الدول عن بعض من امتيازاتها السيادية لصالح التباذل التجاري العالى ومؤسساته عبر القومية وكبداية لنهاية مركزية الدولة في النظام الدولي وأولوية أمنها ، فشلت في معالجة هذه الأزمة. ، وإن دور الدولة مازال محافظًا على مركزيته في معالجات القضايا الدولية وخاصة منها المالية.

Waltz Kenneth. Structural realism after the cold war .IN .International security .Vol.25. N1.2000.P. 6

<sup>(2)</sup> نفس المصدر أعلاه . ص6

## ثانيا: النظرية المثالية أو الليبرالية

على عكس النظربة الواقعية ، تركز منطلقات هذه النظرية على مفهوم الحربة التي تحد حنورها في طبيعة الانسان المسالمة التي ترفض العنف وتتحو نحو التعاون وتقاسم المصالح. بمعنى أخر، اعتبار الحربة كقاعدة تستند عليها هذه النظرية ليس في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات فقط ، بل وأيضا بين الدول ، انطلاقا من فكرة أن الحالة الطبيعية للمجتمع تتصف بكونها حالة وئام بعن أفراد المجتمع معطيات وجدت أرضيتها في أفكار أرسطو التي تفترض بأن الإنسان كما هو حيوان اجتماعي فهو أيضا حيوان سياسي . في الواقع أن القول بأن الفرد الحرهو ذلك الفرد الذي يتمتع باستقلالية وعقلانية ويتقاسم مع الآخرين معطيات القانون الطبيعي الذي يشكل أعلى قانون في المجتمع، يمني أن الفرد في بحثه عن إشباع حاجياته يقوم ويصورة غير شمورية إشباع حاجيات الآخرين في نفس الوقت ، لأن المنافسة فيما بين الأفراد تعنى تبادل المصالح وليس صراع المسالح، بسبب طبيعة الإنسان الميالة نحو التماون، فتقود هذه الوضعية إلى التوازن والتقدم داخل المجتمع وبهدف الوصول إلى نتائج ايجابية لهذا التعامل وضمان استمراره ضد احتمالات سيطرة الأنانية التي تقود إلى الفوضي، فالدولة المنظمة للقواعد القانونية تعتبر ليس فقط شيء أساسي، بل أيضا ضروري لخدمة المصلحة المامة الجميع، وليس هناك دولة قادرة على تحقيق هذا البدف إلا الدولة الديمقراطية ذات الأساس الرأسمالي وكذلك الحال مع الدول التي تدفع حاجة البحث عن مصالحهم إلى البحث عن السلام وهذا لا يتحقق إلا عن طريق خلق التعاون المتبادل بين الجميع .(فقيام النظام الدولي على قواعد النيمقراطية من سيطرة القانون واحترام

الحريات الإنسانية والمساواة بين المواطنين أمام القانون ،سيكون هذا النظام أكثر سلمية لأنه يمكس إرادة الجميع ) <sup>(1)</sup> .

في الواقع تحد كل هذه الأفكار جنورها لدى كل من جون لوك John Locke وإدم معميث Adam Smith وجيرمي بينشام Jeremy Bentham هانتشار هذا النوع من الدول في نظر منظري هذه النظرية هم الشبكل الوحيد القيادر على ضيمان الحريبة والاستقرار السياسي من جهة ومن جهة أخرى ضمان الأمن والسلام الدائم في المالم. وعلى المكس من الرأى القائل باستحالة تسازل الدولة عن سيادتها، بالنسبة لمعطيات النظرية الليبرالية فإن احتمالات هذا التنازل ممكنة أذا كانت كل الدول تنصف بكونها سياسيا ، دول ذات أنظمة ديمقراطية واقتصاديا دول رأسمالية . بمعنى أخر لكونها ديمقراطية ورأسمالية فان تداخل الملاقات الدولية هي نتيجة للتبادل الاقتصادي والتجاري الحر الذي يساهم في خلق المساواة في الحقوق بين الدول ويعرفل من قيام النزاعات الدولية التي تقود إلى الحروب، ولكن ومن أجل أن تخلق هذه الظروف فلابد من حماية الأمن الإنساني - حماية حقوق الإنسان -والمحافظة عليها ليس كجزء من الأمن الحكومي وإنما ، كجزء من الأمن المالي الذي يعتبر وجوده عامل مهم في زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتحاري بين اليول. فكلما كانت محالات الأمن اليولي مضمونة كلما زادت درجات التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول.

<sup>(1)</sup> Roussel Stéphane .O'Meara Dan .Le Libéralisme classique .Une constellation de théories. IN .Sous la direction de Macleod Alex . O'Meara Dan . Théories des relations internationales .CEPS .2007 .P .93

وهذا هو رأي مائيكل رينير Michael Renner. ومن هنا تأتي أهمية وجود التتظيمات الدولية ، لدى النظرية الليبرالية ، في لمب دورها في تخفيف حدة الصراعات والنزغات الدولية بتقوية قواعد التماون الدولي بين أطراف النظام الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية ، شائية كانت أو متعددة الأطراف، شكلية الصيغة أو غير شكلية. كيف يتم ذلك ؟

أن التداخل التضاعلي الرأسمالي بين الدول وانتشار النظام السيمة راملي، إن ساهما في خلق أجواء التعاون ويإضعاف محددات السيادة والحدود بين الدول، فإنها تصاهم في نظر منظري هذه النظرية في التخفيف من النسابق على النسلح ونزعه . فبفضل التدخل الاقتصادي والتأكيد على مبادئ الفلسفة الليبرالية الداعية إلى السلم والخير المام والتأكيد على مبادئ الفلسفة الليبرالية الداعية إلى السلم والخير المام والسمادة ، هان وجود التهديد كامر واقع يزول من الساحة الدولية ، لان تقاسم المسالح القائمة على الموازنة بين التكفة بالعمل بتحقيق المسالح بشكل انفرادي وبين مرتودية نقس اللمل بالعمل بشكل جماعي، تجعل الجماعي هي اكبر من العمل الفردي وهذه الوضعية تسهل إجراءات الجماعي هي الحكر من العمل الفردي وهذه الوضعية تسهل إجراءات قيام الحكومة العائمية أو على الأقعل إيجاد النظام الدولي المندمج . في العلاقات الدولية حكومية وغير وهية العلاقات الدولية حكومية وغير حكومية وغير حكومية وغير العمل ما الشعراء المعامي وتثبيت دعائم السلام فعندما تشعر كل الأطراف

Renner Michael. Trensforming Security .IN Edited by Starke Linda The State of the World 1997. New York . 1997

التفاعلة بان علاقاتهم المتداخلة هي لصالح الجميع فمن مصلحة الجميع العمل جميعا ضد احتمال خطورة تهديد الأمن من إحدى الأطراف وعليه وعلى عكس اعتقاد أصحاب النظرية الواقعية في دور الدولة في الحفاظ على الأمن ، في رأى أنصار النظرية الليبرالية ، سيقع على كاهل التنظيمات الدولية ومؤسساتها القيام بهذه الوظيفة: فبسبب كون المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من العلاقات الرابطة بين الأفراد والأفكار والتنظيمات والتي تتجاوز بحدودها حدود الدول والتي تكمن وراءها تعبدية المسالح وتتوعها لدى كل واحدة منهاء للذلك لم يمد (المجتمع الدولي دوليا وإنما عبر دولي ) (1) تتقاطع به العلاقات بين الأمم. بعيارة ثانيق إنه أصبح مجتمع عبر الأمم . وهذا ما يمكن استخلاصه من رای کل من جوزیف نی Joseph Nye وروبرت کیوهان Joseph Nye <sup>(2)</sup> Keohane على أن ضعف القوة العسكرية كأداة سياسية وتنامى التبعية المتبادلة بمن المول تحت شكل مركب للتبعية المتبادلة complex interdependence بقود إلى التماون المشترك فيما بينها والى خلق المؤسسات الدولية التي سنتجاوز مجالات تأثيرها تلك التي كانت مخصصة تقليديا ومصنفة ضمن صلاحية الدولة ، ويمكن اخذ منظمة الاتحاد الأوربي كمثال على هذا التطور.

في الواقع أن تبلور هذه الأفكار قاد بمؤيدي النظرية الليبرالية إلى القول بأن المالم الذي نظمته معاهدة ويستفاليا لم يعد قادرا على تتظيم حياة المجتمع الدولي مع دخول المنظمات الدولية الحكومية وغير

Huntzinger J Introduction aux relations internationales. Paris Seuil .1987.p91

<sup>(2)</sup> Keohane Robert O. Nye Joseph S . Power and Interdependence Longman; 3 edition .2000

الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والتبعية المتداخلة والمتبادلة بين النول على الساحة النولية كأشخاص في القانون النولي وان منطق النظرية الواقعية لم يعد قادرا على تقسير الحياة البولية بشكل منفرد وبالخصوص مع انتهاء الحرب الباردة والتي تتركز كما ذكر سابقا على القوة العسكرية — القوة الصلبة — وعليه فلابير من صبغة أخرى لا تتافس القوة الصلية وإنما لجعل هذه القوة أكثر تقيلا، ومن هنا ولدت فكرة القوة الناعمة كما طرحها جوزيف ني Joseph Nye والتي حاول رويرت كيوهان Robert Keohane ، أن يعطيها اسم الليبرالية الجديدة (أ) التي تجمع بين منطلقات الواقعية بخصوص الدولة وقوتها ومركب التبعية المتبادلة complex interdependece ، كتاليفه تتركز على إمكانية اتخاذ العالم شكل جديد يجمع بين استقرارية التعاون الدولى مع أخذ بنظر الاعتبار أهمية مفهوم القوة والمسالح الذائية لكل بلد . بمعنى أخر الاستمرار في دعم نشاطات النظمات الدولية والتماون فيما بين الدول مع المحافظة على قوة وهيمنة دول ممينة. وقد أثارت هذه المُكرة ردود فعل كل من مويدي النظريتين الواقعية واللبيرالية منها. فبالنسبة للواقعين (أن هذه النظرية لم تقدم البراهين ويشكل نهائي على قدرة المنظمات الدولية في منع اندلاع الصرب بين الدول ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، يرى الليبراليين فيها تراجعا وليس كفكرة تقدمية لأنها تقوم على فكرة المساومة مع مالكي القوة والسلطان) (<sup>2)</sup> كما يقول بذلك جيرار دوسوى Gérard Dussouy.

Keohane Robert O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton Classic Editions, 2005

<sup>(2)</sup> Dussouy Gérard . Traité, de relations internationales . Les théories de l'interétatique. Tome 2. L'Harmattan . 2007.P.105

في الحقيقة أن هناك نوع من الصحة في هذه الانتقادات المقدمة، فلكون أن النظام الدولي الحالي يفتقد إلى القوة الحقيقية لمنع أندلاع الحرب لأن استخدام القوة بيقي على المستوى الدولي بيد الدول ` الكيرى المالكة لحق قرار النقض في مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك ارتباط الدول أخرى باتفاقيات دفاعية وإستراتيجية مع بعض من هذه الدول، فانه من المستحيل وفي هذه الحالة القول، أن المنظمة الدولية قادرة على منع دولة ما من إعلان الحرب على دولة أخرى، إذا رأت أن مصالحها مهددة لأنها تستند على دعم الدولة الضامنة لوجودها لقرارها هذا . وكمثال على ذلك حالة إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة وعدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة ولجلس الأمن. هذا من جهة ومن جهة أخرى ، أن تمتم دولة كبيرة بقدرات إستراتيجية عظيمة كالولايات المتحدة ومحاولتها عدم الوقوع مرة ثانية في وضعية كالتي \_ عاش العالم خلال الحرب الباردة لما عرف بثنائية القطبية، يدفعها إلى اتخاذ استراتيجيات تهدف إلى منع كل محاولة جديدة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه تحت ظروف الحرب الباردة ، بمعنى القبول بقوة جديدة تقاسمها اليمنة ، الأمر الذي قاد بها إلى التشبث بسياساتها أو حتى اللجوء إلى السياسات الاحترازية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية أو الردع الوقائي . أن هذه الوضعية ، أن منحت هذه الدول - وذلك حسب منظورها - نوع من الشرعية، فإنها إنما تعبر عن عدم ثقتها بدور المنظمات الدولية وقدرتها على منع مثل هذه الاحتمالية - منع ظهور صراع القوى المهيمنة - أو في قدرتها على تحقيق السلام ، بدون أن تكون هي صاحبة القرار في ذلك. فالقبول بهذه الوضعية لا يعني فقط اعتراف صريح بفوضوية النظام الدولي ، التي ترفض النظرية الليبرالية حقيقة وجوده، بل إنها تساهم في إعادة خلقه ليس في اعترافها بأهمية

هيمنية قبوة معينية بال بقبولها بأخبذ الالتبزام بقواعب التنظيم الدولي كوسيلة لتحقيق المسالح الحيوية وتثبيت مجالات التأثير والمحافظة على القوة وعلى حساب التنظيم نفسه . ان موقف كهذا لا يسرع إلى سمعة اللولة، وخاصة في أوقات الأزمات فحسب ، بل يضعف أيضا مقولات النظرية الليبرالية نفسها ألداعية إلى الالتزام بقواعد التنظيم الدولي. أن نتائج التناقض في المواقف بين دعم عمل النظام الدولي ويبن المحافظة على قيادة هذا النظام قاد بجوزيف ني إلى طرح فكرة القوة الناعمة <sup>(1)</sup> Soft power كاستراتيجية لضمان المسالح الحيوية الأمريكية بمب غيزو الولايات المتدرة للميراق بالاعتماد على قبيرة ثقافية البلب والأهداف السامية لسياستها البتي تتادي بها في إغراء دول الأخرى للانحياز إلى جانبها وذلك بهدف تحقيق المسالح الحيوية للطرفين من دون اللجوء إلى القوة العسكرية والمالية كوسيلة لإعادة ثقة العالم بها غالقوة الناعمة تمنى بالنسبة له القدرة على الحصول ما تريده دولة ما من خلال الإغراء بدلا من الإكراه ويمكن تنمية ذلك من خلال الملاقات مع الحليف والساعدات الاقتصادية والتبادل الثقلية والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الأسلوب في التعامل الدولي هو زيادة علاقات الثقة بين النول.

أن مساهمة الدول في التنظيم الدولي ساعد الكثير منها على نشر قيم إيد يولوجينها ومن بينها فكرة الديمقراطية والرضاء الاقتصادي ويعود نجاح هذا الانتشار إلى وجود الصراع بين القطبين أشاء فترة الحرب الباردة والعمليات الاغرائية الإيديولوجية التي واكبت هذا الصراع ولكن ومنذ أن تفكك احد الأقطاب وانتهى تأثيره العياسي

Nye Jr., Joseph S. Soft Power: The Means To Success In World Politics. Public Affairs, 2004

والاقتصادي ، أبرز الطرف الثاني في موقع المبيطر . لقد أفرزت هذه السيطرة نتائج خطيرة ارتبط وجودها بصفة هيمنة هذا القطب الوحيد وتمثلت بأن فكرة ديمقرطة المالم تمر ليس عبر قنوات التعاون والتحالف والأغراء، بل عن طريق هدم كل ما كان قائم ومعروف بالقوة وإعادة رسم خريطة المالم على الشكل التي يتوافق مع المسالح الحيوية لهذا القوة المهمنة وتثبيت الأحادية Unilateralism في صيغتها العسكرية والاقتصادية . وقد كانت النظرية الواقعية وراء تلك الأفكار وما طرحية وقتها عن ما يسمى بمشروع الأوسط الكبير. أن فشل هذه النظرية في خلق هذا العالم الديمقراطي يعود سببه إلى افتقاد الأفكار النظرية الواقعية للمعرفة في مجال معطيات الواقع السياسي والثقافة لبذا المالم ومن نتائج ذلك، فشل الفزو الأمريكي للمراق في تجسيد قيم الثقافة الأمريكية الديمقراطية، لـربط مفهـوم الحريـة بالتعذيب ، الذي اثر على السمعة الدولية للولايات المتحدة ،من جهة ومن جهة ثانية ، تهديم معنى الدولة كما تفهمها هذه النظرية كقاعدة رثيسية ليس فقط في العلاقات الدولية وإنما على المستوى الداخلي في إقامة بناء دولة القانون التي لابد منها لتشييد صرح الديمقراطية . وكرد فعل على ذلك برزت إلى الوجود فكرة كيفية استخدام القوة الذكية كإستراتيجية للتمامل الدولي في عالم القرن الواحد والعشرين، تبنتها النظرية الليبرالية الجديدة ،وذلك منذ عام 2004. فقى مقالة لها بمنوان القوة الذكية Smart power في مجلة الشؤون الخارجية affairs طرحت سوزان نوسيل Suzanne Nossel طرحت سوزان نوسيل أحادية الممل في عالم تتقاطع فيه العلاقات المتنوعة بين الدول، بسبب تصور الدولة أن قوتها تضاهي كل القوى العالمية ، بقود إلى عزل الدولة

<sup>(1)</sup>Nossel Suzanne .Smart Power . Foreign affairs. March/April 2004.Vol 83, Number 2

عن العالم المحيط بها وزيادة درجات عدم الثقة بموافقها. وان المحافظة والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة لا يتم إلا عبر قبولها مشاركة القوى الدولية الأخرى معها يضاف إلى ذلك الاستفادة من عمل المنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف وان على الليبرالية الجديدة الاستفادة من فرصة الأزمات الدولية الحالية في إعادة بناء دولة القانون والتطور الاقتصادي المنروريين لإقامة المجتمع الديمقراطي . وعلى حد تمبير وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هيلاري كلينتون التي طرحت فكرتها ومنظورها للملاقات الدولية ، هان هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال (اللجوء إلى القوة الذكية وستكون الدبلوماسية طليعة السياسة الخارجية وهذه القوة الذكية وستكون الدبلوماسية طليعة السياسة الخارجية وهذه القوة ستراعي مواقف أصدقاءنا وأعداؤنا بنفس الوقت لغرض تقوية تحالفاتنا السابقة والجديدة منها) (أ).

وكما يبدو أن القوة الذكية ستكون المقيدة الجديدة لتفسير الملاقات الدولية ، ولكنه وان أريد لهذه المقيدة أن تشكل قطيمة مع معطيات أحادية الطرف التي سيطرت مع بداية القرن الحالي، لكونها تشكل منعمف في الملاقات الدولية من زاوية تركيزها على فكرة التماون الدولي وإعادة إحياء فكرة أهمية تعددية الأطراف في هذا المجال، هأن دور الدبلوماسية لا يشكل شيئا جديدا في الملاقات الدولية ، فلقد كانت هذه الوسيلة إحدى دعائم البمل السياسي بين الدول منذ القدم، ولكن الشيء الجديد وراء التأكيد على هذه الصيفتين في المعل السياسي الدولي، هو التخوف من ظهور قوى إقليمية صاعدة في عالم الجنوب تخلق علاقات جديدة للصراعات كنتيجة للمنافسة الدولية حول مصادر الطاقة والبيئة والمياه يفترض على العالم الغربي

<sup>(1)</sup>رلجع تصريحات هيلاري كلينتون أمام الكونغرس

التصدي لها ، أما عن طريق تحييدها من خلال المعاهدات والاتفاقيات أو عن طريق إحياء التحالفات الغربية لمواجهة خطر فقدان العالم الغربي لمبادرات القوة. بعبارة ثانية ستخلق طبيعة المولة علاقات دولية ذات طبيعة جديدة ، لكون أن العوامل المؤلاة في خلقها ليست تلك التي تعارف عليها العالم لحد هذه الساعة ، وكنتيجة وكما يقول فرنسوا هيزيورك François Heisbourg (أن عالمنا هذا سوف لا يكون اقل فسوة من سابقه ولكن قسوته ستكون غير واضحة المعالم ، لذلك فان معرفة سمك هذا العالم وقيادته ستكون من بين التحديات التي ستواجه مجتمعاتنا وتقرض على قياداتها التعامل معها .) (أ) ومن اجل ذلك يجب على الولايات المتحدة — كرائدة وكقوة عالمية — أن تتبنى سياسة تقوم على الولايات المتحدة — كرائدة وكقوة عالمية مع اللجوء إلى الحديث على الاستمرار ( باستخدام العصا الطويلة مع اللجوء إلى الحديث الناعم) (2) كاسلوب في التعامل السياسي الدولي وهذا ما ينصح جالأخذ به فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama

## العملة وأهدافها

تمرف العولة بكونها تلك الإجراءات الهادفة إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي والتي تترجم إلى الواقع بذلك الانفصال العميق بين المكان والزمان. بمعنى أخر أن الواقع الجغرائي للفرد في مجتمع ما لم يعد مؤطرا بإطار حدوده الجغرافية ، وإنما أصبح عرضة للتغير، بسبب تأثير الزمن وتغيراته ، الذي يفجر من الداخل كل خصوصية لهذا الواقع ، فالفرد لم يعد يعيش زمنه

<sup>(1)</sup> Heisbourg François .L'épaisseur du Monde .Stock .2007. P.17

<sup>(2)</sup> Fukuyama Francis, Soft Talk Big Stick. IN Leffler Melvyn P. Legro Jeffrey W. Editd. To Lead The World. Oxford University press. 2008. P. 204

المرتبط بواقعه الجفرائي بل انه أصبح يميش الزمن المالي الذي يخرق الحدود بتقليصه الفواصل الجغرافية والثقافية . فيفضل التكنولوجية الإعلامية وتأثيراتها في خلق الحدث ويئه على المستوى المالي تجبر هذه التكنولوجية على استسلام الفرد لتقبل الحدث سلبيا كان أو ايجابيا ويشكل يسرق معه خصوصيته ،أي هويته التي لمب العامل الجفرافي والثقافي في تكوينها ، وكما تقول جزيل جيم كلاك الجفرافي (ان المولة لم توثر فقط على الأسواق الكبيرة بين الدول سبل إنها توثر أيضا على طريقة حياتنا بتغير ويعمق عمل المجتمع). (1)

ية الواقع أذا كان المجتمع البشري قد عاش مثل هذا التداخل طوال وجوده والذي يفسر بقاءه كمجتمع متميز بصيرورة البقاء التي تفرض عليه التداخل مع الآخرين والتماون معهم، إلا أن بقاء المجتمعات نظل محندا بحدودها والتي هي وراء خصوصية كل جزء منه. أن دخول المالم اليوم في هذه المرحلة الجديدة لم يكن كمسدفة أوجبتها ظروف التطور، بل يكمن وراء هذه الظاهرة، إذا اعتبرنا العولة كظاهرة، ليس فقط التقدم التكنولوجي، بل والأكثر من ذلك، تلك ألإرادة لقوى تمكنت من تملك القوة المادية بكل أنواعها ومنحتها تلك النظرة بأنها تملك رسالة تاريخية توهلها لقيادة المالم إلى المستقبل الذي يضمن لها الاستمرار بالموقع القيادي هذا . وهنا لابد الوقوف قليلا لمرفة تطور تلك المتوى والهدف من وراء التعلق بالمولة وما تحتويه من أفكار ومفاهيم.

Szezyglak Gisèle Nomadisme mondialisation et universalité. Le dédale de l'identité contemporaine. Document de travail de la CHAIRE MCD.N.2003-01 Université du Québec à Montréal

كما هو معروف أن العولمة لم تظهر إلى الوحود إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا يمني هذا أنه لم تكن هناك قبل هذه الفترة مؤشيرات تبنهب إلى دعيم الاتجاء نحبو تفجير الحبود الجفرافية للمجتمعات الإنسانية بتجاوز سيادة الدول فتطور الشركات المتعددة الحنسيات في هذه المرحلة نجح في إرساء قواعد بناء هذه العولمة ، عندما تمكنت هذه الشركات من السيطرة على أهم المراكز الاقتصادية في المالم وضمان توجيهها من بعد . ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة ، بل كان له علاقة مع التطور السياسي للقوى المالكة لهذه الشركات، التي طورت مفاهيمها السياسية انطلاقا من تجربتها السياسية والدوافع المحركة لسلوكيتها السياسية، والتي وضعتها ضمن إستراتيجيه تباطأت في تطبيقها نتيجة، وجود سياسات مخالفة لها وظروف واقع دولي عرقل تسريع تنفيذ أهدافها غير أن اختلاف الأوضاع الدولية بفياب نظام القطبية عجل في التسريع من انتشار العولمة والأسئلة التي تطرح هي أولا كيف استطاعت هذه القوى وبالخصوص الولايات المتحدة التمكن من السيطرة على العالم ، ليس فقط بعولتها للعالم ، بل بربطها هذه العولة بمفهوم الديمقراطية؟ وثانيا ما المقصود من وراء ذلك ؟ وثالثا كيف يمكن للقيادات السياسية للدول التعامل مع مفاهيمها ؟

في الواقع وبدون الخوض في تاريخ الولايات الأمريكية ، فأن الأدبيات السياسية الأمريكية ، تؤكد على أنه منذ أن تشكلت الولايات المتحدة وهي في محاولات للبحث عن وضعية تستطيع من خلالها ضمان وجودها الحيوي، وبالخصوص نمطها الخاص في الحياة الذي يدعو إلى حرية الفرد واستقلاليته كجزء من استقلاليتها السياسية ، وبعدم الوقوع تحت تأثيراً في قوة تجبرها على أن تغير من أسلوبها في

الحياة . بعبارة أخرى أن جل عملها السياسي من خلال الاستراتيجيات التي تضعها هو البحث عن، طريق ترفض به كل فكرة تدعو إلى توازن القوى ، لان هذه الأخيرة تمني بالنسبة لها تقليل من تحديد مجال تحركها السياسي الذي يقرض عليها ، إذا ما قبلت بذلك، أما إلى النتازل عن أهداف وضعتها لنفسها وتحلم في تحقيقها ، أو أنها تمني بالنسبة لها اتخاذ إجراءات لا ترغب اتخاذها لتعارضها مع مبادئ الإيولوجيتها ، إجراءات تأخذ لها إشكال قرارات سياسية تذهب إلى، وحسب تحليلات مايكل ليند Michael Lind للتحدي التحديات إلى تحولها من الخارجية ، الأمر الذي سيدفعها لتعليق الحريات المدنية ، أو دولة خاضعة دولة الحريات إلى ميدفعها لتعليق الحريات المدنية ، أو دولة خاضعة بالحريات الداخلية ، ولحكن على حساب سيادة البلد، بالتضحية بهذه بالأخيرة ، أو شكل مجتمع الحصن Castle society ، الذي يقبل المواطنين على التضحية بحرياتهم الشخصية والسيادة الوطنية ، لحساب المؤاطنية ، لحساب المنامان الشخصي والأمن .

أن هذا التخوف من الوصول إلى مثل هذه الاحتمالات ، دفع بمالكي القرار السياسي ومنذ وجود الولايات المتحدة ، باللجوء إلى الأخذ بسياسة التوسع الجغرافي كوسيلة تضمن لهم المحافظة على الوجود. ويفضل هذه السياسة أصبحت قوة إقليمية بعدما سيطرت على كل المجال الحيوي المحيط من حولها ، في بداية الأمر ومع تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، أخذت شكلها الحالي كقوة عير إقليمية

Lind Michael. The American way of strategy .Oxford university press.2006

ومهيمنة. وفي الواقع لا يكمن وراء هذا الهدف ، طموحها بان تكون قوة عبر إقليمية فقط ، وإنما هدفها ،وكما بذهب إليه روبرت جيلبين Robert Gilpin ، في (خلق نظام دولي ثابت يحفظ الأمن والمسالح الافتصادية والأيديولوجية ) (1) للولايات المتحدة أن إقامة هذا النظام سوف يفتح الأبواب أمام التدخل الأمريكي داخل أسواق الدول التي تتقاسم معها نفس القيم ،أو أنها تقبل بالقيم الأيديولوجية الأمريكية وحسب رأى تونى سميث Tony Smith فان سياسة الأبواب المفتوحة Open Door أو النظام الدولي ترتكز على قاعدتين وهي :( باب الاقتصاد المفتوح - دعم النظام الاقتصادي الدولي - وباب السياسة المفتوحة - نشر الديمقراطية والليبرائية خارج الحدود - ) (2). ومن خلال هذه الاستراتيجية حاولت وتحاول الولايات المتحدة جمل نفسها كقوة استقرار دولية حفرافية سياسية، منطلقة من مبدأ أن الانفتاح الاقتصادي للبول على نفسها يمنع قيام الحروب، وأن تقاسم الجميع للمبادئ الديمقراطية يسهل في عملية تقهم البعض للأخر. للذلك شان دعمها للنظام الدولي الاقتصادي و للديمقراطية الليبرالية ، يسهم في تثبيت هذا الاستقرار والمسلام العسالي وحمسب قسول كريمستوفر لايسن Christopher Layne، فمن اجل أن (.. تصبح أمريكا قوة مهيمنة فلابد أن تكون الأبواب المفتوحة الاقتصادية والسياسية الأمريكية، أهدافها الأبدولوجية المرغوب تحقيقها) (3).

Gilpin Robert, War and change in world politics. Cambridge university press, 1981, p.29-30

<sup>(2)</sup> Smith Tony. America's Mission. The United States and the Worldwide struggle for democracy in the twentieth century. Princeton university press. 1994. P327

<sup>(3)</sup> Layne Christopher The Peace of Illusions Cornell university press ,2006 P.35

في الواقع أن فكرة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم قيم الديمقراطية في منع اندلاع الحروب تستند على ثلاثة قواعد فهناك:

أولا : المشاركة السياسية للمواطنين ومقارناتهم للنتائج المسابية والايجابية للتكلف المادية والبشرية لاتدلاع الحروب وانمكاسات تاثيراتها على الخير العام للمواطنين ،حيث تمنع المقارنة بين الاختيارات الحلول المنيفة كوسيلة من اجل حل المشاكل الدولية وبين الحلول السلمية وتكلفة كل واحدة منها ، تمنع هذه المقارنة اصحاب القرار السياسي اللجوء إلى الخيارات المنيفة وتجبرهم على الالتزام بإرادة المواطنين .

ثانيا: تلمب التعقيدات المرتبطة باتخاذ القرار السياسي ، بسبب المسلحيات المنوحة للسلطات السياسية في الأنظمة الديمقراطية القائمة على فكرة الفصل بين السلطات وأثرها على القضايا الحيوية ، دورا في الأخذ بالقرارات المسعبة كإعلان الحرب: أن اختلاف الصلاحيات المخولة للمسلطات لها دور في تحديد مجال حرية تحرك من بيده حق إصدار القرار باتخاذه قرار كقرار الإعلان الحرب بدون موافقة الرأي المام والرجوع إليه لتوضيح أهداف قراره.

ثالثا: أهمية الثقافة السياسية المدمقراطية التي تذهب إلى العنف الجداد الحلول السلمية عن طريق المفاوضات بدلا من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل الدولية. وكما يعتقد السيعش<sup>(1)</sup> بان الديمقراطيات لا تهاجم بعضها البعض، وإنها تقدم أفضل الشركاء في مجالي التجارة والدبلوماسية. وإن هناك الكثير من السياسيين والباحثين

Reiter Dan and Stam Allan C Democracies at War Princeton University Press 2002

في مجال السياسة يضعون ثقتهم في ذلك الاعتقاد بأن الديمقراطية الليبرالية تحمل معها على الأقل ثلاث مزايا: الحرية والازدهار والسلام.

أن هذه القواعد الثلاث التي تستند عليها سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم القيم الديمقراطية لتبريسر شرعية لأهداف المطروحة ، تؤكد على نقطة مهمة وهي، إن الفشل في الوصول إلى الحلول السلمية في العلاقات الدولية والتي تنعكس أثارها على عملية التوسيع الاقتصادي وعلى نشير القيم الديمقراطية ، تعني فشل الدبلوماسية الدولية، خصوصا وإن الاتجاه العام في الأنظمة الديمقراطية يـذهب إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة، لكون أن التغير السريع والمفاجئ له تأثير على العملية الاقتصادية وعلى النظام الدولي الاقتصادي . ولكن واقعية هذه المبادئ تبقى مرتبطة بقوة الدول ذات السيطرة ويظروف الوضع البولي ويكيفية قراءة صاحب القرار للواقع السياسي الدولي و تأثير هذا الأخير على الصالح الحيوية لبلاده ، قراءة تتناغم بشكل رئيسي مع أرضيته النفسية وتكوينها . إن شواهد الواقع السياسي الدولي تبرهن على أن قضية الالتزام بالقواعد الثلاثة المذكورة أعلاه تبقى قضية نسبية ولا يمنع وجودها صاحب القرار من التلاعب بها بإصدار قبرار ما ، إذا ما توافقت ظروف التغيير السياسي الدولي ومصالحه السياسية لتحقيق أهداف معينة. وانطلاقا من هذه الملاحظة فان تغير الأوضاع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتقرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة على المسرح السياسي ، دفع بها إلى التصور بأنها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي ونشر القيم الديمقراطية وخاصة بعد التطور الكبيرية مجال تكنولوجية الإعلام . تصور بني على فكرة الاعتقاد بأنها تملك رسالة خاصة في هذا المالم أو انه قدر مكتوب لها بأن يكون لها دور في الشؤون العالمية، وما على الآخرين إلا الانصبياع لها، حيث تتمثل رسالتها

هذه ، بفكرة نشر السلام والبيمقراطية بالاستناد على النظام الاقتصادي الليبرالي، (أن منطق القوة العالمة للولامات المتحدة المسيطرة تجبر الدول والشعوب على مشاركتها ما تتصوره كحركة عالبة باتحام قيادتها ومبادئها ) (1) ، ويهدف تحقيق هذه الرسالة فهناك مدرستين تتنازعان كيفية انجاز ذلك ، فهناك أولا مدرسة الصليبيين – نسبة للحملات المنايبية - بمعنى القيام بحملة حيث تنهب الى التأكيد على ضرورة نشر البيهقراطية حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة، لأن استخدام هذه الأخيرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفير أنظمتها يذهب إلى (المحافظة على الديمقراطية أو لتتميتها) (2) ، تصور لا يتمارض فقط مع ميدأ البرئيس الأمريكي ويلمين في حق الشعوب يتقرير مصيرها ، لأن استغدام القوة ومهما كانت الأهداف السامية ورامها ، تعنى استعمار وسيطرة ، بل أيضا يتناسبي أولوية التطور الاقتصادي في عملية أقامة النظام الديمقراطي. وكما يقول أندرياس شودلير Andreas Schedler (أن حظوظ قيام الديمقراطية أو تثبيتها يتوقف على ترجمة التطور الاقتصادي إلى واقع فعلى ) <sup>(3)</sup> وليس فقط على استخدام القوة لتثبيتها ` وهناك مدرسة ثانية يطلق عليها اسم ميرسية التماقب تبرعو إلى ضرورة أن تظهر أمريكا نفسها للمالم كنموذج للأفكار الليبرالية يفترض التماثل ممها وتنحى بمنطقها عن

Kolodziej Edward A. America Power and Global Order. IN. Edited. Kolodziej Edward A. Kanet Roger E. From superpower to besieged global power. The University of Georgia press. 2008. P. 5

<sup>(2)</sup> The Pew Global Project Attitudes, Views of changing world. The new research center for the people and the press. June 2003. Washington D.C

<sup>(3)</sup> Schedler Andreas .Comment observé la consolidation démocratique ? In .Revue International de politique compare Vol 8.N2.2001 .P235

المقولات التي تدعي بان سياماتها الدولية تتضمن على رسالة خاصة أو قدر مكتوب في الواقع أن نشر الديمقراطية عن طريق القوة أو عن طريق التماثل تستند فيه كلتا المدرستين على تبريرات أفرزتها عوامل ثلاث مهدت الطريق لطرح أفكارهما وهذه العوامل هي:

أولا: التغيير الدولي المالمي في موازين الموى وترابط ذلك مع توسع أفكار الليبرالية الجديدة.

ثانيا : تمكن المجتمع المدني من تقوية قواعد وجوده مقابل سيطرة الدولة وأجهزتها وتداخل ذلك مع توسع الحركات والمنظمات الفير الحكومية المدافعة عن الحريات العامة.

ثالثا : تعطل وتفسخ أواصر تـرابط الأنظمة الديكتاتورية بقواعـدها الـتي أوجـدتها ، زياثنية كانـت أو حزييـة ، بسـبب الخـرق المستمر لحقوق الإنسان وفساد الأجهزة الحكومية.

في الحقيقة وعلى الرغم من مثالية منطلقات المرستين إلا آن استخدامها في الواقع يستهب إلى تحقيق السدعم للسياسات الداخلية لمسانعي القرار في الولايات المتحدة أكثر من كونه محاولة فعلية لنشرها وان تم نشرها فهي تخرج من كونها مثالية سياسية لتصبح أداة ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق مصالحها الاقتصادية. وهذا ما دفع بكولين ديوك Colin Dueeck إلى وصف السياسة الأمريكية في هذا الخصوص بقوله ( انه مما لاشك فيه أن بحث الولايات المتحدة الأمريكية - في مجال الأهداف الليبرائية العالمية - يمكن وصفه بالمنافق وشكلي ويخدم منفعتها الخاصة، وأن الأهداف المثالية في السياسة الأمريكية ليس لها أهمية.... أن صانعي السياسة يستخدمون رموز الثقافة بهدف الحصول على شرعية وجودهم... وأن الإشارة إلى رموز الثقافة بهدف الحصول على شرعية وجودهم... وأن الإشارة إلى

السياسة والشعب ) (1) لا غير. في الواقع وعلى رغم من هذا الانتقاد الموجه للسلوك السياسي لمناتمي القرار إلا أن استمرار التأكيد على سمو مثالية الأهداف الليبرالية الأمريكية التي أخنت لها شكل عقيدة، قاد بها في عالم متغير، من زاوية الثقافية والاحتماعية والاقتصادية، إلى خلق نوع من النرجسية في مقابل الآخرين ورفض لوجود الأخر إن لم يكن الأخر جزء منها وفي خدمتها ، أن تحليل سلوكية الأخر ورد همله ضد هذه النرجسية، تظهر أن في رفضه لعملية تأمليره بإطار قيم عقيدة هذه الترجسية تكمن تلك المشاعر الرافضة للوجود الأمريكي وأسلوبها في عولمة السالم حسب منظورها ، حيث ترى المجموعات الرافضة أن المحاولات الأمريكية في عولة العالم تهدف إلى إعادة ترسيم المالم بين مركز يملك المعرفة ومحيط لخخمة هذا المركز وهذا ما يمكن استنتاجه من قول زبينيو بريززينسكي Zbigniew Brezezinski حينما يتكلم عن الدور القيادي الأمريكي في قوله بأن على (أمريكا تحديد أهداف المجتمع الدولي) والتي على ضومها يجب أن يسير المالم . و حسب رأى فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama هان ذلك يعود إلى سببين : عملي وأخلاقي. فالأول يتعلق بكونها هي ( التي لعبت دور في خلق النظام الدولي العولمي وهي الستفيدة بالدرجة الأولى منه..... والثاني لكونها - تملك القدرة على حماية الدول الضميفة - لأنها دولة مهيمنة — فأن عليها المسؤولية بالالتزام بذلك وليس لكون الأمم المتحدة تطالب بذلك ). وعليه وكما يبدو واضحا أن مستقبل العولة يبقى متوقفا على قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الدفاع عن النظام الاقتصادي الدولي بدعمها للمؤسسات الدولية وطرحها جانبا تلك الاستراتيجية القائمة فقط على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

Dueck Colin .Reluctant Crusaders. Princeton University press . 2006 .P .24



## يمكن رصد عدة مناهج أساسيت:

- منهج التاريخ الدبلوماسي: يركز على الإحداث السياسية وليس التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويركز على رصد وليس تفسير السياسة الدولية، يصرض سلسلة متصلة من الحلقات والإحداث ولكنها منعزلة عن إطارها الأوسع، أمثلة كتاب فيشر: تاريخ أورودا في المصر الحديث.
- 2. المنهج الأيديولوجي: بفسر السياسة الدولية من منظور آيديولوجي، مثل الأيديولوجي: فالركسية اللينينية التي ترى أن تطور التاريخ هو عملية جدلية ناشئة عن الصراع الطبقي وعملية مرتبطة باسلوب الإنتاج، فهو يعرض الأحداث التاريخية من خلال الانتقال من مرحلة الشيوعية البدائية إلى مرحلة الإقطاعية هالرأسمالية، هأن لينين في مؤلفه الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ركز على تطور الصراع الطبقي الدولي حول الموارد وعلى التطور التاريخي للرأسمالية. وهناك كتاب لمجموعة من المنظرين السوفيات بعنوان أسمى الاشتراكية العلمية 1969 يؤكدون مرور الرأسمالية بثلاثة أزمات منها في النصف الثاني من القرن العشرين التي تشهد أشول الرأسمالية. وهناك كتاب محمد الشناوي بعنوان الدولة الإسلامية دولة إسلامية مفتري عليها، حيث يعرض تطور السياسة الدولية من منظور المؤامرة الدولية على الدولية المداية وعلى الإسلام.
- 3. منهج القوى الكبرى: كل حقبة تسيطر فيها قوة كبرى أو ائتلاف من مجموعة من القوى الكبرى، فهو تطور السياسة الدولية من خلال تعاقب صعود وسقوط القوى الكبرى لفهم أسباب ومحددات هذا الصعود والسقوط، فالثورة الصناعية أدت إلى صعود بريطانيا

- في القرن 19، ومع نهاية القرن 19 تراجعت أوروبا بسبب الحريير العالميتين الأولى والثانية وأدى ذلك إلى صعود الولايات المتحدة، ثم جاء كتاب بول كندي: صعود وسقوط القوى الكبرى عام 1987 خير تعبير عن هذا المنهج لفهم تطور السياسة الدولية.
- 4. منهج الدورات التاريخية الكبرى: هذا المنهج هو استطراد لمنهج القوى الكبرى مع إضافة جوهرية أساسها هو النظر إلى العملية التاريخية باعتبارها عملية كبرى تتم عبر دورات كبرى، تتميز كل منها بهيمنة قوة كبرى ووجود متحدى رئيس لهذه القوة. هذه المدورات هي: المدورة البرتغالية (1494 1560) اسبانيا هي المتحدى الرئيسي. المدورة البولندية (1580 1660) فرنسا هي المتحدى، المدورة البريطانية الأولى (1688 1763) وتحدثها فرنسا، المدورة البريطانية الثانية (1792 11873) وتحدثها ألمانيا، ثم المدورة البريطانية الثانية (1792 11873) وتحدثها السوفيتي هو المدورة المريكية منذ سنة 1914، وكان الاتحاد السوفيتي هو المدولة المتحدية.
- 5. منهج التاريخ العالمي للأنساق الدولية: يفترض هذا المنهج أن النسق الدولي هو الظاهرة المحورية في السياسة الدولية، ويهدف لبلورة نظرية شاملة للعلاقات الدولية تستند إلى رصد وفهم الأنساق الدولية التي نشأت وتطورت خلال 5 الآلف سنة. وقد طرح بيوزان وليتل في كتابهما الأنساق الدولية في التاريخ العالمي، رؤية للنسق الدولي باعتباره متضمنا عدة عناصر هي الوحدات، والقدرة التفاعلية، والعمليات البنية.
- منهج الواقعية السياسية: فالسياسة الدولية صراع بين القوى
   الكيرى للحصول على مصادر القوة، فالنظام الدولي نظام فوضوى

يفتقر إلى نقطة توازن لعدم وجود سلطة عليا تنظم حركته. الدولة هي القوى الوحيدة التي تمتلك مصادر القوة، موضوعاتها: الحروب والأحلاف الدولية. أمثله على المنهج كتاب لبيير رونوهان، تاريخ الملاقات السياسية الدولية، وكتاب سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية، وكتاب سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن المشرين.

7. منهج التحليل الحكمي للسياسة الدولية: الباحث بيداً بهذا المنهج بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، تحويل الوقائع إلى أرقام إحصائية تجمعيه، إجراء الاختبارات الحكمية على تلك الأرقام. وفي بمض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النائج من تلك البيانات مثال اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية، ونشوب الحروب، بمعنى هل يؤثر عبد الأحلاف الدولية في النسق الدولي على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة في الأحلاف الدولية المتبر سينجر وسمول الفترة 1815 - 1945 في القرن 19 ، ووجد الباخثان أن زيادة عبد الأحلاف الدولية في القرن 19 كان مرتبط بتناقص عبد الحروب الدولية، بينما أدت زيادة تلك الحلاف في بين المشرين إلى زيادة عبد الحروب. كذلك درس ولاس العلاقة بين سباق التسلح واحتمال نشوب الحروب من 1820 - 1964 انتهى سباق التسلح بحروب. هذا المنهج جسر الفجوة بين التاريخ السياسي والعلاقات الدولية.

# منهج النسق الدولي لدراسة السياسة الدولية:

هذا المناهج السابقة تتشاوت في اقترابها لدراسة ظاهرة السياسة الدولية ، لكن منهج النسق الدولي الذي ينطوي على أربعة عناصر رئيسية يكمن في رصد وتبويب وفهم واقع السياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره، وهذه العناصر هي:

- 1. الوحدات: فاعلين يقوموا بادوار معينة داخل نسق كلى أو فرعى.
- البنيان: يتضمن توزيع المقدرات ومبدأ الترتيب في النسق، فالبنيان يجمل من النسق وحدة مترابطة ويحدد العلاقات التفاعلية بين وحدات النسق.
- المؤسسات: التنظيمات الدولية والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.
- أنشطة سياسية تتم في النسق الدولي في أطار الهيكل والمؤسسات مثل عمليات الحرب الباردة والانفراج الدولي وتوازن القوى (حلف إيران تركيا البرازيل).

#### يتأثر التفامل ب

- 1- التطور التكنولوجي كصعود بريطانيا بسبب الثورة الصناعية.
- العلاقات الحضارية الثقافية (العداء بين روسيا والدولة العثمانية)
   (العداء العثماني الفارسي سني/ شيعي)

وسنتعرف على العنامس الرثيمسية للنعسق وعلاقتها المبياسة الدولية

أولاً: الوحدات الدولية: لكل مرحلة هناك قوى فاعلة، وقوى جديدة وقوى تختفي وظهور أنماط جديدة، ففي القرن 19 يتميز في كون الدولة هي الفاعل الوحيد في النسق الدولي.

سيطرة عدد محدد من الدول على النمىق الدولي (بريطانيا فرنسا وروسيا وآلمانيا النمسا) مما أعطى السياسة الدولية طابعا أوروبيا. ومنذ نهاية الحرب المائية الأولى بدأت تظهر المنظمات الدولية وحركات التحرر والشركات الدولية، وظهور دول جديدة مثل اليابان والولايات المتحدة والدول الأفريقية والأسبوية.

هناك علاقة بين عدد الفاطين في النسق الدولي على درجة استقرار النسق واحتمالات الحرب.

والتز (علاقة طردية) كلما قل عند الفاعلين يقل عند احتمال الحرب ويزداد الاستقرار، فكلما قل عند الوحدات يسهل تحديد نقاط الخلاف والاتفاق. \*\*

الخلاف والاتفاق. \*\*

دويتش وسينجر زيادة عند الفاعلين يزيد من استقرار النسق، وزيادة عند الفاعلين يزيد من حجم التفاعل، ويشتت الانتباء الذي يوجهه كل هاعل للأفراد، فإذا تشتت الانتباء قلت المساسية، كلما زاد عند الفاعلين كلما قلت نسبة الانتباء الموجهة إلى فاعل دولي واحد. إذا ازداد عند الفاعلين الدوليين وتعند الكتل الدولية، فإن اجتمالات الصراعات الدولية المحدودة تزداد، لكن احتمالا الحروب الشاملة تعمل إلى حد كبير، ما لم يمتلك الفاعلين أسلحة نووية.

ثانيا: البنيان الدولي. ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض، ويتحدد البنيان على كيفية توزيع المقدرات (نمط توزيع الموارد الاقتصادية، نمط توزيع الاتجاهات).



# أولا \_ العلاقات الدولية ودراساتها

الدراسة المقلانية للملاقات الدولية تظهر الإشكالية المنهجية العامة التي يمرفها "علم السياسة" في كليته أو في مجمله. حيث طرائقه أو مناهجه هي انتقائية اختيارية، تعددية و فيها غموض و إبهام.

- انتقائية اختيارية : لأنها تستعير من مختلف
- العلوم ، التاريخ ، القانون ، الجفرافية ، وحتى العلوم التجريبية
- تعددية : لأنها متنوعة و على علاقة أو صلة بموضوع الدراسة و
   كانها مراجع لها ، لا بل ترتبط بالوسط الثقلية التي تنشأ عنه أو
   تولد فيه ؛ ولها تحليلات متعددة مع نتائج متعددة ، لها شمولية عالمية
   تختط مع الإقليمي والمحلي.
- غامضة و مبهمة : لأن هذه التحليلات هي دائما خاضعة لمراجعة و الضهانات معينة، لا نستطيع دائما تقديمها، وقواعدها ليست دائما عقلانية كاملة؛ فهني تندمج أو تمنزج بشكل افتراضني، القيم، المراجع الإيديولوجية؛ وهني تابعة دائما للموضوعية التي يحملها الملاحظ أو المراقب هذه الموضوعية هي بدورها خاضعة للمعرفة التي نمتلكها.

فما تستطيع البحث عنه ليس، لا التوقع، ولا بعض الدوافع القطعية الواضعة أو المخفية المختبثة. إنه فقط معقولية أو وضوح الملاقات الدولية بالنسبة لقارية معينة و معرفة.

# [ النظرات الأولى للعلاقات الدولية.

النظرات الأولى هي بشكل كبير متعارضة. إذا هذه العلاقات تظهر وكانها تتغلغل أكثر فأكثر في الحياة اليومية للأفراد و الجماعات، كما تشهد بذلك مصطلحات مثل العولة، أو العالمية، فإن التعارض بين المجتمع الدولي و المجتمع الداخلي الذي نعيش فيه ليس بأقل حساسية من ذلك.

### أ. العفور المباشر للمجتمع المولع.

نلاحظ هذا الحضور على مستوى الفرد والجماعية كما تأثيره في عملية نمو مستمر.

هفي الجانب الفردي والجانب الجماعي: التبادلات الدولية تدمج الأضراد و العلاقات الخاصة تصبح مكثفة، مثل السياحة، المجرة، الانتقال والمرور، للأفكار والبضائع و الأشخاص، الصور، التكنولوجيا، كل هذا أصبح جزءا من حياتنا اليومية. وعلى صعيد الجماعة، تأثيرهذا المجتمع و العلاقات التي تجسده واضح جدا. حيث هناك قرارات كبرى للتوجهات الاقتصادية أو السياسية تخذ ضمن نطاق عالمي، الكوارث و الصراعات الخارجية أصبحت تعرف من قبل الجميع، كل هذا يسجل ضمن الوعي الجماعي، ثم يحدث نقاشات و ردات فعل داخلية. باختصار، في الأفضل وفي الأسوأ، التعبير الشهير ردات فعل داخلية. باختصار، في الأفضل وفي الأسوأ، التعبير الشهير الذي وضعه (ماك لوهان) هو موجود، على الأقل في عقولنا.

في جانب النمو المستمر: هذا الحضور المباشر هوفي الواقع المرة لتطور بعيد عن الوصول إلى نهايته، وهو مختلف وفق القارات كما

هو وفق داخل البلدان، ويعود أيضا لأسباب ثقافية و مستوى في الحياة و المهشة. وتريد القول هنا أن الملاقات بين الدول لا تستطيع اختصار الملاقات الدولية.

### ب. التعارض بين المجتمع الدولي و المجتمع العاخلي.

هناك في الواقع خلاف في طبيعة كلا المجتمعين، المجتمع الداخلي بشكل عام هو متجانس، خاضع لقانون واحد، متماسك من خلال الانتماء المشترك، وهو في مكان يستطيع الإجابة على حاجات أعضائه. المجتمع الدولي هو أساس متفاير متباين، ومشكل من كيانات مستقلة أو من أعضاء هذه الكيانات. التفاير هنا له جذوره المختلفة و المتراكمة، جغرافية، تتاريخية، تقافية، سياسية، اقتصادية.

يمكن أن نرى بشكل واضح عملية "المجانسة" المتنامية لهذا المجتمع، بالارتباط مع تكثيف التبادل وتقوق نماذج معينة ثقافية أو سياسية. هذه الحركة من التقارب، والتي تقود إلى التماون، تشكل وسطا أكثر تضامنية وقوة حيث في داخله الاتصال بين الأفراد، الشعوب واللول هو فوري وسريع.

## ج .المولة كمم وشتركبين المجتمعين.

في قلب هذه الاختلافات لا بد من إيجاد جسم سياسي والذي هو في نفس الوقت نطاق للتنظيم القانوني. ضمن هذا المنى هو ينتمي للمجتمع الدولي بنفس الدرجة التي ينتمي بها إلى المجتمع الداخلي، إنه المفتاح و المنصر الأساسي المنظم. هو مكون من صفات متناقضة ووفق الزاوية التي نراه منها.

على الصعيد الداخلي: الدولة هي التعبير عن الجماعة التي تقوم هذه الدولة بتأطيرها. فهي الترجمة لمبدأ الهوية، ولكن أيضا أداة , للهيمنة و لتحقيق السلام في نفس الوقت احتكار العنف القانوني التي تمتلكه، وهو عند البعض تعريف لها، يسمح لها و يفرض عليها تأمين وضمان السلام الأهلي في القضاء الجغرافي التي تسبطر عليه الدولة. الدولة هي المنتج بمبدأ الشرعية، مهما كان المحتوى، والمسدر لنظام قانوني يسمح لها بإقامة قوانينها الخاصة. و هذا ما نسميه السيادة الداخلية للدولة، قدرتها على الإدارة و الحكم الداتي، احتكار الوضعية التي تمتلكها تجاه شعبها و إقليمها. وفي هذا المفنى أيضا، الدولة هي محيط لمارسة الحرية. إنها تبقى المحيط الأساسي والجوهري لتظيم الحريات العامة، الفردية أو الجماعية.

الفاعل الفوري و المباشر: الدولة هي في علاقة مع دول أخرى، ضمن نطاق محدد من العلاقات. إذا هنا الدولة في هواجهة دول أخرى لها سيادتها. والمسيادة الدولية في الواقع لمديها صفات آخرى غير السيادة الداخلية. هنا المجتمع العائد لعدة دول هو مجتمع لوجود مشترك بين الدول صاحبة السيادة، وتطور المنظمات الدولية، التقنيات الموسساتية للتعاون بين الدول، لا تغير هذه المعطيات الأساسية. العلاقات التي يتم وضعها أو ربطها ضمن نطاق "ما بين الدول" هي قائمة على قواعد القانون الدولي العام الذي يمتد أيضا لتنظيم التمايش المشترك بين الدول، وليس لتجاوز هذه القواعد، وإنها العلاقات بين الأشخاص القانونيين، تلك التي تربك بشكل مجسد وفعلي بين الأجهزة السياسية القانونيين، تلك التي تربك بشمكل مجسد وفعلي بين الأجهزة السياسية والإدارية التي تتحدث أو تتصرف باسم دولها ذات السيادة.

### ثانيا ـ النظرية والعلاقات الدولية

اعتبار الملاقات الدولية بأنها علم اجتماعي ليمن اختراعا أو إنتاجا من غير برهان ليس فقط لأن الملاقات الدولية ، على صورة علم السياسة ، علم الاجتماع ، العلوم الاقتصادية ، تنتمي من جانب إلى ممارسات خطابات وأحاديث العلماء ، و من جانب آخر ، تنتمي إلى ممارسات وتطبيقات سياسية ، والتي بشكل دائم تأتي في نفس الوقت لإغناء وإعاقة التحليل العلمي ، كما الواقع الحالي و الماصر ، من سقوط جدار برلين إلى 11 سبتمبر 2001 ، هذا الواقع الذي يقود بدوره للاستفهام عن جميع النظريات الموجودة . وهنا يكون السؤال: إذا كل علم اجتماعي له موضوع للدراسة محدد و خطوة علمية ممروفة ، إلا أن العلاقات الدولية حتى الآن لم تستطع الحصول بالإجماع على هاتين الخطوتين ؟

فبالنسبة لتحديد موضوع الدراسة في الملاقسات الدولية، فمصطلح "الدولية" international يطرح على هذه الملاقبات وحده فقط مشاكل كبيرة وقاسية. " فالدولية أو الدولي" هنا، هي صفة مشتقة من صفة "national": فكيف لا يتم إسقاط أو استنتاج ما يربط من علاقات بين الأمم، والدول، على الملاقات القائمة " في داخل" أمة أو دولة معينة ؟

" Yale ferguson " من الموقف و السوال يتبناه كلا من "Richard Mansbach و " Richard Mansbach من جامعة "ثاوث كارولينا" ، اللذان لا يتربدان وبعد مماينة لطبيعة الاشتقاق "الدولية" international للاستتتاج بعدم أو حقال للعلاقات الدولية معسقل أو كامال الاستقلالية. ففي كتابهما ( The Elusive Quest. Theory and

relations relations البحث "التحقيق" المحير، و نظرية المعلاقات الدولية يقول كلاهما: " المفهوم نفسه international العلاقات الدولية يقول كلاهما: " المفهوم نفسه international و international أو national أو مصطلح inter state أو بالفرنسية المصطلح inter state ، ولا ننسى مصطلح آخر هو المياسة "الخارجية" إذا هذا حقل أو مجال ، والذي مفاهيمه لا يمكن أن تعرف بشكل دقيق، لا يمكن الارعاء بأنه علم خاص و مستقل".

طيما هذا الموقف منهما يستحق المناقشة و المراجعة. فإذا أقمنا علاقة بين المرادشات أو المفردات أي بين الفعالية النظرية و المفهوم، بمعنى الخطوة النظرية تصبح كالعلوم الطبيعية، هإن "Yale و" ferguson و "Richard Mansbach" ينسيان أنه يوجد على الأقل مفهومين هما نظرية في العلوم الاجتماعية و بالتالي في الملاقات الدولية. وعملية إيضاح لمفهوم النظرية يفرض إذا، ويلحق بتجرية لتحديد إيجابي لحقى أو مجال تغطيه العلاقات الدولية، هذه التوضيح المفهومي موجودة، بل لها قوة في هذا الوجود.

ي فرنسا مثلا، صفة international دخلت في عام 1801، ولحكن تم التطرق لها من خلال الفيلسوف النفعي البريطاني "جيرمي بونتام" (من " المدرسة النفعية" (utilitarisme)، وذلك في مولفه " Introduction to the principles of Morals and مدخل إلى مبادئ الأخلاق و التشريع - و المنشور في عام 1789. بونتام "كتب أنه ووفق النوعية السياسية التي يحملها الأشخاص

حيث القانون هو من يضبط عملية قيادتهم، لا بد من التميير بين القانون الوطني و القانون الدولي. لقد كان أول من اعترف بهذا التمييز.

### ثالثا النظام السياسي الدولي.

ملاحظة : ( فيما يتعلق بتعريف هذا النظام و إطاره النظام يمكن العودة إلى الكتاب الذي بحوزتكم و الذي يحمل عنوان " النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص الماصر"، للدكتور عبد القادر محمد فهني).

بما أن النظام السياسي الدولي هو إنتاج لدخول العديد من المسات في علاقات متشابكة و علاقات من المسات في علاقات مقابدة علينا وقبل معرفة طبيعة هذا المنتج، علينا العودة إلى الآلات و اليد العاملة التي تصنعه، فإذا عرفنا ماهيتها و استطعنا تحليلها، فسيهل علينا تحليل هذا المنتج ومعرفته بتفاصيله ودقائقه.

أولى هذه الآلات المنتجة تسلمة نسمهها النظام الدولي هي "الدولة"، فالبولة هي أساس كل العمليات التي تجري على الساحة العالمية، هذه العمليات التي تنهي لتشكيل النظام الدولي بسلبياته وإنجابياته.

### 1. اللها في الدولة كيؤسسة مولية ؟ .

عندما نفكر بالدولة كمؤسسة دولية، هذا يعني أنها تشكل نظرة أخرى غير التي نعرفها عنها أي أنها تقوم بدور على الصعيد الداخلي. ولكن في الحالتين تربط الدولة أو تجمع بين صفات فانونية و أخرى ذات جوهر مادي.

من الزاوية الداخلية: الدولة تعرف بشكل أساسي بالنسبة لوضعها نفسه، أي كسلطة مطلقة ضمن نطاق من التنظيم العام لمجتمع معين متمركز فوق إقليم محدد. هنا بالمنى القانوني أو "الصفات القانونية" هي بناء إرادي أو مصطنع، يرتكز على مفهوم السيادة. إنها تضم بنية عضوية، ارتباط مع إقليم و ناس خاضعين الكل هذا يعرف ويوحد من خلال نظام قانوني خاص بهذه الكل. و بالمنى المادي، هي جسم سياسي مجمع تحت سلطة مشتركة ضمن نطاق إقليمي محدد ومع سكان محددين. هوية هذا الجسم السياسي تعرف من خلال نفسه ومن أجله نفسه، وذلك حول مبدأ من الشرعية و الذي يقود المحتوى و المنكال ونماذج معارسة السيادة. فالدولة هي المؤسسة السياسية الوحيدة أشكال ونماذج معارسة السيادة. فالدولة هي المؤسسة السياسية الوحيدة أخطه انطلاقا من هذا المبدأ من الشرعية، وهذا ما يمنحها طابعا وحيدا متفردا. فهي الوحيدة التي تستطيع الحصول على أفراد يموتون من أجلها و باسمها، من أجل الدفاع عن وجودها و مصالحها. إنها تمتلك حقا يُخالوت والحياة بالنسبة الواطنيها. إنها في نفس الوقت من غير مناهس ولا يساويها أحد ضمن من نعميه داثرة سيادتها.

من الزاوية الدولية : الدولة لديها المنافس ولديها ما يعادلها أو يساويها. فعليها الوجود المشترك مع دول أخرى والتي بدورها تمثل نفس الصفات كما هي تماماً. المجتمع الدولي ينتج بشكل جليّ من هذه التعدية. دولة ومجتمع دولي هما كائنان متعايشان متشاركان، بحيث أن الدولة هي القاعدة في التمييز بين الداخلي و الدولي. فالمجتمع و العلاقات الدولية لا بمكنهما الوجود ولا يمكن التفكير بهما من غير الدولة. هذه العلاقات تخضع لمبدأ هانوني من المساواة بين الدول، وهذا

ما يعطي السيادة معنى آخر أو بعدا آخرا : فالسيادة هنا ليست سلطة مطلقة، كما هو حال الدولة من الزاوية الداخلية.

إنها أولى المؤسسات الدولية عبالمنى التاريخي والمنسى التراتبي. فهي إنها أولى المؤسسات الدولية عبالمنى التاريخي والمنسى التراتبي. فهي الأكثر تفتى و الأكثر تفييدا. لا بوجد مؤسسة أخرى تمثلك كما البولة نفس الكمالية في الجدارة والأهلية ، ولا يوجد مثل الدولة من يشكل نطاقا عاما لتنظيم الحياة الاجتماعية و للقيام بالوظائف التي نتحمل الدولة مسؤوليتها. هذه الوظائف تتعلق باستقرار الدولة الخاص، هذا الاستقرار بدوره يشترط وجود المجتمع الدولي أو النظام الدولي بكليته، و من الاستقرار أيضا يأتي تنظيم وضبط الاتصالات والتبادلات

إن نموذج الدولة حقق نتائج و نجاحات تاريخية كبيرة وهي لا 
نتوقف حتى اليوم. الدولة استطاعت التمايش وتبني مختلف الحالات 
الداخلية والدولية الأكثر تغيرا و اختلاها لقد استطاعت و عرفت خلال 
قرون طويلة تطوير نفسها و إضافة أبعاد أحرى لها مثل الأبعاد 
الثقافية، السياسية و الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وفي نفس الوقت 
حافظت على صفاتها الأصلية بالمقابل، يمكننا أن نلاحظ أيضا 
استمرارية الدور العالمي للدولة، و الذي يتطابق مع صفات و وظائف 
مشتركة. فصفة الاستمرارية و الديمومة هي تعريفات ممكنة 
للموسسة، أو ريما التعريف الأفضل من بين جميع التعريفات، لأن 
المؤسسة هي خلق إنساني وجد من أجل أن يستمر. ولكن أيضا من جهة 
آخرى، وجود الدول يمكن أن يكون متحركا. فالتقلبات التاريخية 
التي يمر بها المجتمع الدولي تحدث تشكيل أو تكوين دول أخرى، أو

التحول إلى دول أخرى، وأحيانا اختفاء دول بكاملها. إن استمرارية الدور المالى للدولة يسير بشكل متناظر مع حياة أو موت الدول.

# 2. استورارية المور العالوي أو المولي للمولة.

من خلال وجودها نفسه، الدولة تقوم بالعديد من الوظائف، في المادة هي موجهة لاستقرار المجتمع الدولي. هذه الوظائف مرتبطة بمكونات الدولة الإقليمية، الإنسانية والسياسية. مع ذلك دور الدولة يبقى فيه الكثير من النموض. ضعفها الداخلي، وعدم الاستقرار الذي يمكن أن تحدثه، أو عدم قرتها على القيام بمسوولياتها، كل هذا يشكل فقا موضوعيا للنظام الدولي. ( الصومال، لبنان، يوغسلافيا).

إذا الدولة فقط من خلال وجودها يمكن أن تقوم في المجتمع الدولي بدورين، إما تساعد على الاستقرار عندما تسير بشكل عادي، أو على الاضطراب عندما تتمرض لصعوبات لا تستطيع التخلص منها بوسائلها الخاصة. هذا الدور المزدوج بوجد و يتفكك وفق مختلف المناصر التي تشكله وتركبه ووفق حالته بناء على حالة عناصره. هذه المركبات الداخلية هي إلى درجة كبيرة لها وظائف دولية. همع عنصر الإقليم، الدولة هي موزع أو مقسم لقضاء معين، ومع السكان هي التمبير عن مجموع، ومن خلال سلطتها السياسية، تنظم عمل الجماعة أو الممل الجماعي.

# أولاً. الدولة كمقسم لفضاء أو مكان.

الفضاءات تأخذ دورها و معناها وفقا للدول. فالدول هي التي تمرّف وضعها وطريقة استعمالها. ولكن التحليل أو التمييز الأساسي بعارض الأماكن الخاضمة لسيادة الدولة أو ما نسميه الفضاء الدولاتي" مع الأماكن "الفير دولاتية".

## 1 ما هي الأماكن "الدولاتية" ؟

تتركب من مجموعة عناصر وفق وظيفتها. فالإقليم البري أو " الأراضي البرية" انطلاقا منها يمكن تنظيم الأقاليم أو الأماكن الأخرى و التي هي البحري والجوى التابمان للنولة.

بالنسبة للأرض البرية: الدولة هي الطريقة الأكيدة في شغل المكان بشكل دائم، ثابت ومحدد وهذا يختلف مع المجتمعات البدوية مثلا. فالأرض البرية هي بامتياز تشكل سيادة الدولة. قوة هذا العنصر المادية متغيرة جدا وفق الحالات التي القائمة أو المجسدة ، و تشكل عنصرا هاما للاختلاف بين الدول أيضا هذه القوة كانت موضوعا لتغيرات تاريخية أدت إما لفقدان أرض أو الحصول على أخرى.

قوة الفضاء البري على الصعيد القانوني: الإقليم البري للدولة خاضع للمبيادة الكاملة لها حيث تمارس عليه موقعها كدولة. وعلى الصبيد المادي : قوة هذا الإقليم البري تضم الأنهار ، البحيرات و الأرض الخ.

أما بالنسبة للحدود البرية : فهي تفصل بين سيادتين من الأرض أو البر، لهما حدود و إقليم محدد. إنها قصل، ولكن إنها توحد أيضا: الحدود دائما شكلت هذه الصفة المزدوجة، أي أن تكون نقطة نهائية أو نقطة للعبور. و المفهوم الماصر للحدود، هي خط متصل، محدد بالشانون وهو من الناحية المادية موجود على الأرض وفق تأشيرات أو علامات واضحة.

الفضاء الجوي: مشكلة الوضع الجوي لم تطرح بشكل واقعي مجسد إلا بعد التطور للطيران في القرن العشرين. في نهاية الحرب, العالمية الأولى التي كانت فيها بدايات الطيران العسكري، تم الاعتراف بشكل عام بأن الفضاء الجوي الذي يقع فوق إقليم الدولة هو جزء من سيادتها. إذا مسألة الحدود العمودية ليست إلا منتجا للحدود البرية أو البحرية المنفعة من الفضاء الجوي ترتكز على طريقة استعمالاته. فمعظم الحدود الجوية لها علاقة بالأرض، بمعنى آخر الاستخدام العسكري، التجاري أو غيره.

### الأماكن البحرية :

يوجد إقليم بحري خاضع لسيادة الدولة، أو المياه الداخلية و المياه الإقليمية.

المياه الداخلية : تتبع بشكل ثام وترتبط بقوة بالإقليم البري، حكما هو حال الحدود الجوية.

المياه الإقليمية: تتبع أيضا لإقليم الدولة مع الاحتفاظ بحق المرور السلمي للسفن الخارجية، ومنها السفن الحربية. المقصود بدلك، قانون للمبور أو النقل و ليس قانون للوقوف. هذه الحالة تترجم تسوية بين متطلبات الأمن للدولة التي لها شواطئ و حرية استخدام الإقليم البحري. في الواقع، المسالة الأمنية كانت السبب الأول وراء وجود الحدود البحرية، الهدف هو حماية الدولة من أي هجوم من البحر. طبعا اتساع الحدود البحرية مبدئيا تم تثبيته على 3 آلاف ميل بحري.

ملاحظة : ( بالنسبة الفضاءات غير "الدولاتية" سنتجاوزها بسبب الوقت المخصص للمحاضرة).

### 3. الجوانب القانونية /السياسية في موشوع الجنسية.

- يعود للدولة وحدها تحديد ويشكل سيادي ظروف الحصول على جنسيتها ، هذه الجنسية التي هي علاقة من الخضوع. حيث بهذا الصدد يمكن للدولة أن تحتار السياسة التي ترغب بها ، أكثر أو أقل انفتاحا ، ويتم هذا من خلال تشريعاتها الداخلية. ويعود لها أيضا شروط استقبال و إقاصة من لا يحملون جنسيتها ، وذلك باسم السيادة التي تمارسها على أراضيها . ولكن أهليتها السيادية يمكن أن تحد منها بعض القوانين أو التشريعات الدولية.

### 4 . السياسة الخارجية للعولة و سياقما أو سيرور تما.

### نميز هنا السياق الداخلي عن السياق الدولي.

على الصعيد الداخلي: الدولة تمثلك حرية تصرف كبيرة في العمل فيما يتعلق بسياساتها العامة، مع الأخذ بمين الاعتبار الرأي العام لشعبها وهذا في الدول الديمقراطية. السياسة الخارجية ليست بشكل كبير موضوع للتقاش العام وليس دائما موضوع للمبة الانتخابية. ولكن عندما تكون مصالح الدولة في خطر، تلجأ الكثير من المجموعات الداخلية للتدخل وتفرض ثقلا معينا يؤثر على القرارات المتعلقة بالدولة.

على الصعيد النولي: المعطى المهم هو الشكل الذي فيه سياسة ما يتم فهمها أو إدراكها من قبل أولتُك الذي ينظرون فيها أو يمارسونها.

### 5. الوضع القانوني المولي للمولة.

الدولة ككيان فانوني دولي، يتم التعامل معها كمستقلة عن أي تمزقات أو انقسامات، حيث تجسد قالبا واحدا. بالإضافة للشخصية القانونية للدولة، هناك الصيادة و المساواة حيث يلعبان بالنسبة للدول الأخرى أو يضمنان الحماية الاستقلاليتها ومشاركتها الفعالة في المجتمع الدولي.

أولا. الشخصية: يقصد بها الشخصية المعنية للقانون الدولي و الدني يجب آلا تختلط مع الشخصية الداخلية للدولة. ومفهوم هذه الشخصية يوضح من خلال تحليل ثلاث مصطلحات قانونية و التي تعرفها.

- الشخصية تمني أن الدولة هي كيان قانوني قبل لمارسة الحقوق والواجبات.
- 2 الطابع المعنوي للشخصية يشير إلى أن الدولة بناء شانوني مجرد، وهي مفهوم أيضا.
- 3. يقصد بالدولة كشخصية، أي أنها شخصية ضمن القانون الدولي،
   والتي تلد مع الدولة نفسها وتحتفظ بها طيلة وجودها.

أما وحدة الشخصية الدولية يتعارض في الواقع مع وضعها الداخلي. فعلى الصعيد الداخلي، وإلى جانب الشخصية الخاصة للدولة كمؤسسة مركزية، يوجد المديد من الشخصيات العامة، المؤسسات العامة، مجموعات لا مركزية، أو كيانات فيدرالية بمكن تركها تمارس حاجاتها. بالمقابل، على الصعيد الدولي، لا يظهر إلا الدولة حيث الشخصية تبدو وكأنها تلف أو تغطي وتحتوي كل الشخصيات العامة الداخلية.

آمـا تحييـد الشخصـية الدوليـة للدولـة يمــمح للعديـد مـن الشخصيات العامة في المشاركة من خلالها في الحياة الدولية ، ثم قيادة الصالاتهم الخاصة والوصول للعديد من الاتفاقيات.

ثانيا السيادة: هنذا المفهوم هنو من أكثر الفاهيم المتنازع والمجادل فيها في القانون الدولي. كما مفهوم الدولة نفسه، وفي الواقع، وعلى الصعيد الدولي، هذه المنازعات هي في جزء منها تعود بفقه القانون الدولي: فطيف نصالح سيادة الدولة مع واجباتها الدولية؟ ألا يوجد هنا تناقض حيث لا نستطيع الخروج من هذه المشكلة من غير التضحية بالسيادة أو بالقانون الدولي؟ أما الجزء الشائي من المنازعات فيمود لأسباب سياسية: تعبد مصادر السيادة في الدول يقود إلى الفوضى و إلى المنف، ويصبح من المستعيل الوصول إلى علاج لمسالة مصالح الدولة (الحالة المرافية الكردية الآن).

#### ما هي السيادة الدولية و السيادة الداخلية ؟

السيادة الداخلية: تعود أساسا إلى النظرية السياسية كما أنها تعود أيضا للقانون المستوري الحديث، فقي المادة الثالثة مثلا من الدستور الفرنسي لعام 1958: السيادة الوطنية تعود للشعب الذي يعارسها من خلال ممثلية أو عن طريق الاستفتاء". فالسيادة هنا يمكن النظر إليها من خبلال جوانب متعددة. إنها بداية المنصر المكون للجماعة و الذي يحقق وحدتها ، أيضا هي مبدأ شرعية السلطة وهي هنا مطلقة ، ثم يجدة توصف من خلال النماذج المتعددة للممارسة السياسية.

#### السيادة الدولية:

ليست مطالقة وإنما نسبية، حيث عليها أن تتركب مع سيادة أو سيادات أخرى معادلة لها فالسيادة هنا ترتكز على التعدية، المساواة و الاستقلالية.

#### ما هم محتمى السبيادة المولية ؟

يمكن أن نجمع الأجزاء التي تتركب منها حول مفهومي: . الاستقلالية، و تمامية أو كمالية أهليتها أو جدارتها النولية.

الاستقلالية، تتطابق مع الجانب الحمائي للسيادة. أي حماية السيادة. وهذه هي المقارية الدولية للسيادة الداخلية. على هذا الصعيد ، الدولة تمتلك " الجدارة أو الأهلية" وهي حق مطلق لها. القانون الدولي يضم قواعد عامة تجبر على احترام هذه الاستقلالية.

الكمالية في الأهلية الدولية، وتضم عدة جوانب، إنها تعني بداية أن الدولية تجد مقام أهليتها أو جدارتها الدولية التي تمارس في سيادتها، وهي ليس بحاجة لقدرات أو جدارة خاصة كي تمتلك هذه السيادة. أيضا ، في ممارستها الواقعية هي تتجزأ إلى عناصر مختلفة يمرّقها التحليل القانوني.

### ثالثك المساواة

يطبق هذا الفهوم على الدولة، باعتبارها كيانات قانونية مستقلة. حيث تمتلك الدولة نفس القدرة في الحقوق والواجبات ضمن القانون الدولي.

### أبحاد التعاون الدولي

#### أولا . الملاقات بين الدول.

التعاون يفترض فعلا مشتركا، وشراكة منتظمة بين شركاء مستقلين، كل منهم يتفاعل أو يتصرف من آجل مصالحة ولكن ضمن عمليات محدودة. التعاون يختلف عن الاندماج الذي يسمى لتوحيد الشركاء من خلال خضوعهم لغايات مشتركة. في التعاون، نحن نتعاون

من خلال أن كل جانب يحتفظ بأهدافه و مصالحه الشخصية، ولكن التعاون مع أطراف أخرى يزدي إلى تناغم للمصالح مع الآخرين. في الواقع هذا هو الشكل العادي للعلاقات الدولية، هذه العلاقات التي تتأطر وتخضع لشكل من العلاقات بين الدول.

الاندماج يفترض عكس ذلك، مم الوقت يصبح هناك تقارب يغير في الشراكة و الشركاء أنفسهم، و الذي يأملون قيام شكل جديد للتجمع أو الوصل إلى شكل واحد مندمج، من المكن أن يتم التخلي في الشكل الجديد عن سيادة الدولة. آما في التعاون فهناك ارتباط عام للدول بسيادتها.

إن التماون هو الحد الأدنى للملاقات بين الدول. ولكن هذا الحد الأدنى يؤكد أيضا دور القوة، قوة الدولة. فهل هي متماسكة فيما يتعلق بوحدتها الداخلية أم لا. لأنه ضمن هذا المعنى للتماسك تظهر حدود الدولة على الصعيد الداخلي للدولة نفسها، القوة يجب إن توجد بشكل كاف حتى تسيطر الدولة على نفسها، فالمديد من المضاهيم مثل : سيادة الدولة، مبدأ الشرعية، تتظيم واستقلال السلطات، دولة القانون هي تظهر بشكل مختلف من دولة إلى أخرى ولكنها لا بد أن تكون موجودة بشكل متناظر في الدول التي تريد تحقيق التعاون فيما بينها.

### التعاون بين المول؟

إنه يشكل الرحم الذي يخرج منه كل نماذج التماون الدولي وأشكاله، مضمونه و أشكاله تعتمد تطور العلاقات الدولية نفسها. ولكن هذا التطور ليس مرتبطا دائما باعتبارات عقلانية أو موضوعية. بمعنى آخر، لا يكفي أن تكون مشكله كبيرة أو هامة حتى تستدعي حلولا دولية. على المكس من ذلك، مشكلة ما لا توجد على الصعيد الدولي إلا ضمن مقاييس محددة حيث بنية التماون بين الدول في المجتمع والدولي تسمح بطرحها. هذا الأخذ بالحسبان المشكلة ما على صعيد دولي يؤدي على أن القضايا الكبرى ذات الأهمية تصبح قضايا إجراثية، إذا هنا كيف سيتم التماون من أجلها ؟

الإجراءات ليس حيادية. فاختيارها يمكس إمكانية التصرف وفق إطار ومعطيات معينة. وهذا يتبع أيضا مستوى وطبيعة علاقات القوة القائمة. وحتى نلخص هذا التحولات المتعاقبة في قضية ما، نستطيع القول أن القضايا الكبيرة تصبح قضايا إجرائية، والقضايا الإجرائية تصبح قضايا تتعلق بالقوة. عمليا، أية مشكلة ستأخذ بعين الاعتبار دوليا يجب أن تكون محط اهتمام من قبل الدول أو تمس مصالحها وأهدافها، وبالطبع علاقات القوة القائمة بين هذه الدول. علاقات القوة هذه بين الدول التي تحدد أولا التراتبية بين الدول التي بدورها تشكل الإطار العام للتعاون بين الدول، نموذج وطريقة توسيعه.

# هما هي إذا هذه التراتبية بين الدول ؟

مبدئيا بمكن القول أن لكل دول الحق في أن تصبح قوية وذات قدرات كبيرة. هذه هو المنطق الليبرالي هذا المنطق عملها ليس متناقضا في داخله إذا اشترط التساوي في المسيادة ووضع بحماية القانون إنه يسمح بترتيب الدول على قاعدة من المايير التي تحدد قدرتها، وفي نفس الوقت أشكال قوتها التي تظهر فيها والتي تدير أو تحكم علاقاتها.

غ عملية الترتيب للمول، نميز أو نفرق بين القوى التالية:
 القوى العالمية، القوى الكبرى، القوى الاقليمية والقوى الصغيرة.

#### 1. معايير التصيف

علينا القول هنا أن آي تصنيف هو مصطنع قابل التغيير كما أنه نسبي. فالترتيب أو التصنيف يقودنا لوضع وفي فئة واحدة مجموعة من الكيانات أو الأوضاع والتي في كل واحدة منها متضردة (السعودية وفتزويلا). إن قيمة تصنيف معين لا يمكن أن تكون أعلى من المايير نفسها التي تحددها والتي من خلالها تأخذ معناها. للوهلة الأولى، المايير الديناميكية هي الأكثر جذبا لأنها نتطابق مع الميار التي عليها شرحه وتبيينه. ضمن هذا المعيار "الديناميكي"، هناك نموذجان التصنيف: الأول، القوى الصاعدة في مواجهة القوة المتحدرة أو في حالة انحطاط. الأول، القوى المساحدة في مواجهة القوة المتحدرة أو في المتحركة أو غي الساكنة.

لل التموذج الأول، ( قوى صاعدة وأخرى هابطة)، ديناميكية القوة هي التي تدفعنا هنا للتصنيف والترتيب، وهذا عمليا، عنصر متماسك في تصنيف الدول. ضمن ديناميكية القوة هذه نتحدث عن دول كبيرة وأخرى صغيرة، و القوة على النمو والتطور، ثم النمو السريع على كافة الأصعدة. إن هذا المهار هو من أهم المايير التي تحدد الوضع المستقبلي للدولة.

له النموذج الثاني ( قوى ساكنة وآخرى متحركة)، فإنه يرتكز على توجه أو توجيه القوة. ثم يرتبط بمواقف النول من النظام القائم. وبينما الأولى ( الساكنة) في حالة رضا، فإن الثانية (المتحركة) تأمل في تغيير نفسها و ظروفها التي تعتبرها أنها لا تلبي مصالحها وأهدافها التي ترغب في تحقيقها.

#### 2 القوى العالمية :

وهي معروفة في وسائل الإعلام تحت اسم "القوى العظمى" يقصد بها الدول التي لها قدرة كبيرة ومصائح شاملة في شتى أنحاء المالم، لا يمكن حل أية قضية دولية من غير الرجوع أو من غير موافقتها بالنسبة لميار القدرة : عليها أن تكنون في وضع يسمح لها بغرض ثقلها في جميع الظروف والحالات الدولية "الاقتصادية، العبلوماسية، الثقافية و الإيديولوجية، مدعومة بعساحتها الكبيرة وعدد سكانها الضخم، ثم استقرار وضعها الاجتماعي و السياسي. لا تتحمل معبولية وضعها الداخلي فقط ويكل أبعاده بل لديها القدرة على المساعدة في دول أخرى. وبالنسبة للمعيار السياسي: يجب أن تكون لديها نظرة منتظمة للنظام الدولي، ثم سلوكها و يصرفانها يجب أن تتجاوز المسالح الشخصية.

### 3- القوي الكبري:

ها التعليد فالتحبير والحقيقة التي يعطيها أصبح في غاية التعقيد فالهجمة الجديدة للقوى العالمية يجعل من أهمية القوى الكبرى أهمية نسبية من غير أن يجعلها تختفي. بالنسبة لتركيبها: يجب التوقف فليلا حول المصطلح. فنحن نتحدث دائما عن "القوى المتوسطة" حتى ندرك اختلافها وتأخرها عن القوى العالمية. القوى الكبرى هي أقل قوة وقدرة من القوى العالمية. فتأثيرها ليس على مستوى القارات، وهي لا تستطيع أن تكون حاضرة في حل جميع القضايا الدولية العالقة. (فرنسا نموذجا).

#### 4. القوى الإقليمية:

المصطلح يشير إلى مناخ من التأثير على فضاء محدد ومعين، ومؤسس على منطق من التجاور و القرب الجغرافي (الصين والهند، باكستان، إسرائيل، مصر، الأرجنتين). وعمليا القوى الإقليمية تختلف في قوتها وموقعها الإقليمي وفق أشياء متعددة منها : الجغرافية، التاريخ، الثقافة والسياسة. هذه القوة الإقليمية تطمح لتصبح قوى كبرى، الثقافة والسياسة هذه القوة الإقليمية تطمح لتصبح قوى كبرى، والتصنيع، وأحيانا القدر على امتلاك قوى عسكرية بمكن استخدامها خارج الحدود، أو دولة مستقرة وقوية بشكل كاف، هذه القوى الإقليمية تمارس تأثيرا مسبقا على قضايا إقليمية لا يمكن حلها إلا بمشاركتها، مصر و إسرائيل، الهند وباكستان، الأرجنتين والبرازيل، وهسي بهذه الحالسة يكون أمامها مجموعة مسن الخيارات:

. دور إيجابي يساهم في الاستقرار. ينسجم مع مصالحها لأنها لاتستطيع النمو و التطور إلا من خلال محيط مسالم ومستقر.

\_ يمكن أن تحاول الظهور والتفاير بسبب طموحها بممارسة هيمنة لا تقتسمها مع الآخرين، وهذه المحاولات في العادة ينتج عنها عدم الاستقرار الإقليمي والتزعات المتعددة.

ـ نرى في المديد من الأحيان وضمن نفس الإقليم قوى متنافسة بل متصارعة. تدخل القوى الكبرى فيما بينها يمكن أن يؤدي لإضماف بمض الأطراف لحساب أطراف أخرى، أو تدخل يضعف جميع الأطراف.

#### 5. القوي الصغيرة:

هذه الفئة تضم العديد من الدول. لديها مشاكل مشتركة ; يمكن حلها بطرق مختلفة. ولكن لها مكانة خاصة ويمكن أن نسمي هذه الدول في بمض الحالات " الميكرو دول" (وهي كيانات مستقلة تمتلك شكل ووضع الدولة مع جغرافية ضيقة جدا ، وعدد سكان محدود ووسائل للوجود قليلة الاستقلالية). هذه الدول لها هواجس تتعلق بالأمن، وضعها الإقليمي، الجغرافي والسكاني، ثم ضعفها العسكرية، وهي في الغالب دول تبايع لدول أخرى في معظم شؤونها. ( سويسسرا ، فنلندا).

هذا بالنسبة ليئتها أو ترتيبها. أما بالنسبة ليئتها أو الشكل الذي تظهر فيه يمكننا أيضا تقسيمها إلى أشكال أخرى. هذه الأشكال يمكنُ أن نضمها تحت عنوان عريض نسميه "بملاقات القوة"."

# ألقوة المهمنة.

إن نماذج الهمنة بمكن أن تكون معتلفة جدا هالقوة المهمنة تمتلك قدرات للتحرك و التصرف في مجال واسع جدا هو أكبر من المجتمع الدولي نفسه. عليها الحفاظ على السلام أو التدخل بشكل قاطع في الصراعات. القوة المهمنة هي قوة ليس لها شركاء تتمامل ممهم على قدم المساواة بل إما أعداء أو زيائن هيمنتها يجب أن يكون معترف بها أو مقبول، أو على الأقل يأخذ الآخرون لها عدة حسابات.

ولكن هذه المعورليات الكبيرة تدين هذه القوة الهيمنة. فالتمرد هو عبء أكثر منه امتياز وهذه المهمات تقود لزيادة الثقل على هذه الدولة وتنقص الكثير من وسائلها. ولكن بالمقابل عليها التوسع والتمدد من أجل الحفاظ على هيمنتها. بمعنى آخر اليمنة و السيطرة هنا لا تمني الوحدة ولكن التبدلات والتقلبات في المالم الخارجي تمتمن وتنهك طموحاتها وتضمف من قدراتها. ناخذ هنا مثالين حتى تتوضح الصورة بشكل أفضل:

بريطانيا ثم الولايات المتحدة هما مثالان متمارضان لهذا الظهور للقوة المهيمنة، وحتى لو الولايات المتحدة أخذت بالتوسع على حساب الإرث التاريخي لبريطانيا، مجسدة استمرار وديمومة الهيمنة الأنكلو . سكسونية، إلا أنها أي الولايات المتحدة أسست سيطرتها على قواعد مختلفة وبطرق أخرى.

بريطانيا وصلت إلى قوى عظمى وقوت إقليمية مهيمتة بأعلى تعبير يمكن أن نستخدمه بهذا الصدد، سيطرت على البحار وعلى كل المنافذ التجارية العالمية. لقد فرضت نفسها (كقوة إمبريالية عالمية و قوة قارية) في أوريا. الثانية سمحت بالأولى، وذلك من خلال تحييد أو إضماف المنافسين الذين يمكن لهم منافستها ولاسيما فرنسا. صدرت سكانها إلى الأقاليم البعيدة التي تسيطر عليها. لم تدخل في الصراعات إلا بحدر كيبر، وكان لها إدارة فعالة للاقتصاد خارج أرضها.

الولايات المتحدة، فرضت نفسها بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. هيمنتها نصفها "بالهمنة العظمى" وفي أعلى مراحلها. أنها ترتكر على وحدة أو تجانس غير إقليمي، على ألسيطرة السياسية، العسكرية و دور الدولار الكبير، القدرة على التجدد التكنولوجي، ولكن أيضا قوة الثقافة وديناميكية المجتمع المدني. على الصعيد العالمي تبحث الولايات المتحدة لإحداث توازن بين مختلف الشركاء، مطبقة طرق مختلفة عن بريطانيا العظمة سابقا ، عبر

(البيمنة القارية والتوازن المالمي). في نفس الوقت هي تتدخل بشكل مباشر ، ومن خلال شبكة من التحالفات، و قدرة في إقامتها و إدارتها ، ثم قدرة على التدخل المسكري، وإرادة سحق الخصم باستخدام وسائل مختلفة.

المجتمع المدني الأمريكي يشارك أيضا في هذه الهمنة. من خلال ممارسة للحرية ، الازدهار والحدالة. بلد جديد لا يصدر سكانه بل يستورد المدكان من مختلف جهات المالم.

## 2 نموذج القوتان المهيمنتان.

ية السابق عاش المائم طويلا مع هذا التموذج أيام ( الاتحاد السوفييتي/الولايات المتحدة) وقد تخلل هذا التموذج الكثير من النزعات والتسويات المؤامرات الخ.

# 3. نموذج القوى الثلاثة.

في الواقع هذا النموذج عرفه المائم في السنوات ما قبل الحرب المائية الثانية. وقد تكون من الديمقراطيات في أوريا الغربية ( فرنسا ويريطانيا وآتباعها) و ديكانوريات أوريا الوسطى ( إيطالها الفاشية وألمانيا النازية وأتباعها). هذه الأطراف كانت في حالة عداء.

# 4 " البونتارشي". أو التحالف الخماسي.

هذا التعبير هو من أصل يوناني، يشير إلى ممارسة السيطرة من قبل خمسة قوى. من بين الأمثلة على هذا النموذج ناخذ:

أولا - المحيط الأوربي في القرن التاسع عشر. النمسا ثم النمسا . هنغاريا، فرنسا، بروسيا ثم ألمانيا، بريطانيا وروسيا. كانت هذه القوى تسيطر على أوريا وتوافقها كان ضروريا من أجل تنظيم الحياة في هذه القارة، ولكن هذا لا يعني غياب الصراع والتنافس فيما بينها. الثاني ـ يخ عالمنا اليوم هناك " بونتارشي" قانونية نتواجد في قلب الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن الدولي المكون من خمسة أعضاء دائمين. وهي تشبه المثال السابق من حيث انتظام العالم وهقا للتناغم هيما بينها، رغم أن الكثير من المسراع يتخلل هذا النتاغم. يمكننا أيضا تخيل "بونتارشي" آخر من الممكن حصوله وهو (أمريكا الشمالية، أوريا الفربية، روسيا، الهابان والصين).

# 5 نموذج التعددية القطبية.

علينا في البادية التمييز بين معناها القانوني و معناها السياسي. فانونيا : التعددية القطبية هي حالة القانون المشترك، والذي يتطابق أو يتوافق مع المساواة في السيادة بين الدول ومع قدرتها القانونية، مشاركتها في المنظمات الدولية وفي الفاوضات التي تجري هنا وهناك في المالم. سياسيا عسبب التعدد الكبير والاختلاف بين الدول، وجود الأقطاب المتعددة والمستقلة يقود إلى عدم الانتظام، وعلى عدم إمكانية تعريف ووضع قواعد مشتركة وإدارتها للعلاقات الدولية.

بالمقابل يمكننا تخيل النموذج الإيجابي للتمدية القطبية إنها تفترض مجموعة من أشكال النتظيم، والتي يمكنها الانتشار وفق مخطط إقليمي. (أوريا مثلا). إن عقلنة التمدية القطبية تتطلب تمييزا بين مخطط إقليمي و آخر عالمي والعديد من تنظيم الأمور بينهما. ثم يمكن قيامها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية والتي يمكن أن تمطيه نطاق أو معيطا مستقرا.



أسمس السياسة الشرعية العامة هي: تلك القواعد الأساسية التي تبني عليها دولة الإسلام ويؤخذ منها النهج السياسي للحكم ، وهي في الجاز:

- 1- سيادة الشريعة في كل شئون الحياة وإلي آخر الزمان ، كها جاء الأمر بذلك في كثير من الآيات والأحاديث ، ولا يمني ذلك حرمان الإمام من اتخاذ قرارات لم يرد النص بها ، ولا تتمارض مع النصوص الشرعية ، كانظمة المرور ، والصحة والتعليم ، وغير ذلك
- 2- الشورى حتى لا يستبد الإمام برآي قد يكون خطأ أو ضار بمصالح الأمة ، فعلي الإمام أن يستشير العلماء العاملين الناصحين للدولة والأمة ، وان يعتمد عليهم في الوصول إلي الحكم المحيح.
- 5- المدل بين الناس لأنه أساس البقاء أو الصلاح ، ولا عذر في تركه أبدا قال عمر ( لا رخصة هيه في قريب ولا بعيد ولا في شدة ولا رخاء ) ههو واجب علي كل أحد وفي كل شي والإمام أوفي الناس بذلك.

### أنواعها : تتنوع السياسة الشرعية أنوعا عدة منها :

- (1) السياسة الشرعية في الحكم.
  - (ب) السياسة الشرعية في المال.
- (ج) السياسة الشرعية في الولايات.
  - (د) السياسة الشرعية في العقوية.

## وهذا بيان موجز لكل نوع :

# رأ) السياسة الشرعية في الحكم:

- 1- تنصيب الإمام هو واجب شرعي ، ويتم ذلك بالبيعة له من أهل الحل والعقد ، وهو مكلف كسائر أفراد الأمة ويزيد عليهم المسئولية عن تطبيق أحكام الشريعة ، والعمل علي سيادتها في جميع شئون الحياة .
- 2- قيام الدولة وهي الجهاز المعاون للإمام في تنفيذ الأحكام ومتابعتها، وللإمام أن يختار هذا الجهاز بنفسه أو بمشورة أهل الحل والمقد، قال القرطبي في تفسير قوله تمالي: ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة .. ﴾ ( هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع ، لتجتمع به الكامات وتنفذ به أحكام الخليفة )

وقال الشوكاني: إذا شرع الأمير لثلاثة في فلاة أو سفر كما حاء في السنة ، فشرعيته لمدد أكثر يسكنون القري والأمصار يحتاجون لدفع النظلم وفصل التخاصم أولي وأحرى ، وفي ذلك دليل 'لقول من قال: ( إنه يجب علي المسلمين نصب الأثمة والولاة والحكام)

ولما كان صلاح البلاد ، وأمن العباد ، وقطع مواد الفساد ، وإنصاف المظلومين من الظالمين ، لا يتم إلا بسلطان قاهر قادر لذلك وجب نصب إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور الأمة ، وهو فرض بالإجماع كما قال العلماء .

### 3- صفات الإمام وشروطه:

اشترط الفقهاء للإمام شروطاً منها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، لإمام المتفق عليه فهو :

- 1- الإسلام فلا تصع إمامة الكافر.
- 2- التكليف ، ويشمل البلوغ والعقل.
- 3- الذكورة ، فلا تصح إمامة المرأة.
- 4- الكفاية ، والمقصود بها صفات الرجولة من القيادة والشجاعة
   والنجدة والذكاء حتى يستطيع إقامة الحدود والجهاد والتدبير.
  - 5- الحرية.
  - 6- سلامة الحواس للنهوض بمهام الإمامة .

### وأما المختلف عليه من شروط الإمامة فهو:

- 1- العدالة والاجتهاد ، والمقصود التزام الفرائض واجتماب المحرمات والعلم الشرعي .
- 2- السمع والبصر وسلامة اليدين والرجاين بصفة خاصة من باقي الحواس الأهمية ذلك في مهام الإمامة أكثر من الشم والذوق واللمس.
- 3- النسب أي أن يحكون من قريش عند جمهور العلماء ولا يشترط أن يكسون هاشميا أو علويا ، لأن الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول لم يحكونوا هاشميين ولا علويين وأجمع الصحابة علي خلافتهم.
- 4- ويشترط لنوام الإمامة دوام شروطها ، وتزول بزوالها ، إلا المدالة فقد اختلف الفقهاء في زوال الإمامة بزوالها وتتعقد الإمامة بإحدى طرق ثلاث : البيعة الاستخلاف الاستيارء بالقوة .

## 4- حقوق الإمام:

ذهب الماوردي وأبو يعلي إلى أن للإمام حقين هما: الطاعة، والنصرة، وقال أبن جماعة إنها عشرة: الطاعة والنصيحة والتنظيم، والاحترام، والإيقاظ عند الفقلة والإرشاد عند الخطأ والتحذير من كل عدو وإعلامه بسيرة عمائه وإعانته وجمع القلوب علي محبته والنصرة.

وهي تفاصيل لما أجمله الماوردي وأبو يعلي حيث لا تخرج عن الطاعة والنصرة وهذه الحقوق لا تكون للإمام إلا إذا أطاع الله سبحانه ولزم فرائضه وحدوده وأدى للأمة حقوقها الواجبة عليه.

- 5- واجبات الإمام : عشرة هي :-
- 1- حفظ الدين والعمل علي تطبيقه .
  - 2- حراسة البالاد والدفاع عنها .
- 3- النظر في الخصومات وتنفيذ الأحكام.
  - 4- إقامة المدل في جميع شئون الدولة .
    - 5- تطبيق الحدود الشرعية .
      - 6- إقامة فرض الجهاد.
    - عمارة البلاد وحفظ الأمن فيها.
- 8- جباية الأموال علي ما أوجبه الشرع وإنفاقها في الوجوه المشروعة.
  - 9- أن يولى أعمال الدولة للأمناء من أهل الخبرة والنصيحة
- 10 أن يهتم بنفسه بسياسة الأمة ومصالحها وأن يراقب بنفسه أمور
   الدولة .

### 6- تعيين العمال:

لأن الإمام لا يستطيع وحده القيام بكل شئون الأمة والدولة ولا بإتقائها فيحتاج إلي مساعدين أمناء يعينهم ويشرف عليهم كما فعل الثبي الله وكما جاء في التاريخ أنه يجب علي الإمام أن يختارهم من أهل الديانة والعقل والعلم والخبرة والأخلاق الفاضلة ، وينبغي أن يتم ذلك بامتحان وتجرية .

وعلي الإمام أن يعدل بين عماله ويكافئ الجادين منهم ويرقي المجتهدين ويحاسب المسيئين ويعزل المخلين لذا كان بحاجة إلي من يعينه علي متابعتهم وكتابة أخبارهم وأحوالهم ، كما يجب أن يكون في الدولة ديوان عام لمتابعة وحضف جميع أعمال هولاء العمال ( ديوان المؤظفين ).

# رب السياسة الشرعية في المال:

والمقصود بها : الأموال المامة الخاصة ببيت المال ، وموارد الدولة العامة التي ترد إلي خزينتها ، مثل : أموال الزكاة ، والخراج والمشور والضرائب والفئ وخمص الفنيمة .

والواجب أن يتبع الإمام في تحصيل هذه الأموال وحفظها وإنفاقها البيان الشرعي وأن يمين لذلك من يكون خبيرا به ويتابعه في ذلك وهو ما يعرف الآن بميزانية الدولة إيرادات ومصروفات.

# رجي السياسة الشرعية في الولايات:

والمقصود بها : القيادات العامة في شئون الدولة ، وأهما : - ولاية الجيش ( القيادة العامة للقوات المسلحة ) .

- 2- ولاية القضاء على كل المستويات الابتدائية ، والاستثناف ، والنقض والمحكمة الإدارية والنستورية ومجلس الدولة والنيابة العامة.
  - 3- ولاية الصدقات جمعا وإنفاقا.

( د ) السياسة الشرعية في شأن العقوبة :

وهي أنواع ، منها :

منا هنو محدد مقدر شنرعا فعلي الإمنام إقامته إذا استويظ شروطه .

ومنها: ما هو مفوض ومتروك إلى تقديره ، ويسمى السياسة أو التعزيز ويكون ذلك مع الذين ارتكبوا جرائم فيها شبهات تدرأ الحد ولكن لا تتجرد من عقوبة يراها الإمام أو القاضي وقد يصل التعزيز أو السياسة إلى درجة الحد ، وقد يكون حبسا أو غرامة مالية ، أو عزلا من العمل أو نحو ذلك ويدخل في ذلك التقريب والإبعاد عن البلد وقد يصل التعزير أو السياسة إلى حد القتل حسب ما يراه الإمام أو ناثبة من القضاء محققاً للمصلحة والردع .

#### آثارها :

إن السياسة الشرعية وتحقيقها آثار كبري في الأمة فيه كما رأينا تنشر الأمن والأمان في ربوع البلاد وتحمي حدودها من الأعداء وتنشر العدل بين الناس وترفع الظلم عن المظلومين وتقضي علي الخصومات والمنازعات ، وتعمل علي تعمير البلاد ، حيث ينطلق الناس في ظلها إلى مصالحهم وأموائهم مطمئتين ، فتمو الثروات ، ويعم الرخاء ويقوي أمر اللين ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان للإمام سياسة

حازمة تهتم بكل أمور الامة صغيرها وكبيرها ، وترغب الناس في فعل الخيرات ، وتثيب علي الفعل الجميل ، وتحذر من الشر والفعاد ، الخيرات ، وتثيب علي الفعل الجميل ، وتحذر من الشر والفعادة المناقب عليه وتقطع دابر دعاته ومقترفيه والسياسة الحازمة المنشودة ليست الظالمة المتعسفة الديكتاتورية ، وإنما هي الحازمة في الحق والعدل وتطبيق ذلك علي الجميع بلا واسحلة ولا هوادة ، كما أنها السياسة التي تجمع بين اللين والشدة ، والعفو والعقوية ، وكلما اهتم الإمام ومعاونوه بإصلاح الدين وتطبيقه صلح كل شئ .

# وأعظم عون علي تحقيق ذلك ثلاثة أمور:

- الإخلاص لله تمالي والتوكل عليه ، مع الأخذ بالأسباب الشرعية والعلمية .
- 2- الإحسان إلى الخلق بحسن الخُلق والساعدات المالية وتوفير المرافق.
  - 3- الصير على الأذى وسعة الصدر للنقد والحساب.

#### ويعد

فتلك معلومات مجملة في موضوع السياسة الشرعية حاولتا التركيز فيها علي الأساسيات وتركنا التفاصيل والجزئيات لمن يريد التوسم فيهافي المراجم الاتية:

- 1- الأحكام السلطانية للماوردي.
- 2- الأحكام السلطانية لأبي يعلي .
  - 3- تبصره الحكام لابن فرحون.
  - 4- السياسة الشرعية لابن تيمية.
  - 5- الطرق الحكمية لابن القيم.

- 6- أعلام الموقعين لابن القيم.
- 7- الموسعة الفقهية الكويتية ج 25.
- 8- كتب الفقه ، مثل : حاشية ابن عايدين .
- 9- كتب الفرق كالفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم.
- -10 كتب المصطلحات كالكليات الأبي البقاء وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي والتعريفات للجرحاني ، وطلبة الطلبة للنسفى .
  - 11- كتب التفسير كالطبري والقرطبي.
  - 12- كتب التاريخ كالطبري وابن خلدون .



# أولا: أحزاب ما قبل ثورة 25 يناير

ترجع جنور نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى المقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، فقي هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب بمعنى تنظيم سياسي، وذلك إلى جانب استعمالها التقليدي بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط، وهو المعنى الذي يبرزفي الاستخدام القرآني للكلمة، كما وردت في سورة الأحزاب، وتعود بداية التقليمات السياسية في مصر إلى الجمعيات السرية التي يرجع تاريخ وجودها إلى نهاية الستينيات في القرن التاسع عشر، فتشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات المسونية وجود بعض الجمعيات المسونية التي لمبت دوراً مهماً، وبالذات أشاء وجود الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي استغلها كاداة للممل السياسي، وفي هذا الشأن يعكن تصنيف الأحزاب السياسية التي نشأت منذ ذلك الوقت وحتى الآن إلى عدة مراحل، كما يلي: (1)

1- مرحلة ما قبل ثورة عام 1919؛ دخلت مصر مرحلة جديدة بتأسيس مجلس شورى التواب عام 1866، وبالرغم من أن هذا الحكيان كان كياناً استشارياً، فقد لمب دوراً في تطور الحياة السياسية، وتوفير أجواء للتقكير في العمل الحزبي، ويعتبر المورخون الحزب الوطني الذي نشأ على يد المرابيين عام 1879، أول الأحزاب السياسية في تاريخ مصر، في حين يعتبر البعض الآخر أن هذا التنظيم لم يكن سوى تكتل جبهوي، نتيجة

 <sup>(1)</sup> د. يونان لبيب رزق، الخفور التاريخية التجرية الحزيبة، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، الأحزاب المصرية 1922 - 1952) القاهرة : مركز الدراسات المياسية والإسترائيجية بالأهرام، 1995)، من 11.

افتقاده لصفة التنظيم، ولوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير. وكان هدف هذا الحزب هو مقاومة التفوذ الأجنبي، وإنقاذ مصر من الإفسلاس والدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم. وترعم الجناح العسكري للحزب أحمد عرابي، في حين ترأسه سياسياً محمد حليم باشا. وقد وقع على برنامج الحزب شيخ الإسلام ويطريرك الأقباط وحاخام اليهود. وقد انتهى الوجود العملي لهذا الحزب بنفي المرابيين، وخيانة بعض أعضائه من خلال تحالفهم مع الخديوي توفيق، ثم جاء الاحتلال ليطوي تماماً صفحة هذا الحزب من خريطة الحياة السياسية المصرية. (1)

وخلال هذه المرحلة من تاريخ مصر نشأ الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في عام 1907. ويطلق معظم المؤرخين على هذا العام عام الأحزاب، حيث أعلن عن تأسيس 5 أحزاب هي: الحزب الوطني الحر، والذي سمي فيما بعد بحزب الأحرار، وهو حزب موالي لسلطة الاحتلال، والحزب الجمهوري المصري، وحزب الأمة بزعامة أحمد لطفي السيد، وحزب الإصلاح على المبادئ اللمتورية، الذي تزعمه الشيخ على يوسف. أمنا الحزب الخامس فكان الحزب الوطني بزعامة مصطفى عامل. (2

مزحلة ما بعد ثورة 1919 حتى ثورة 1952 : وعلى الرغم من
 التباين الحبير بين الأحزاب السياسية عن بعضها البعض، إلا أن

 <sup>(1)</sup> لمزيد من التفاصيل حول نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في النظام السياسي المصري، أنظر:

http://forum.palmoon.net/topic-2015-124.html (2) جريدة الشروق 30 مارس 2011.

السمة العامة لها هي وجود حزب شعبي قوى هو حزب الوقد، لم يكن يحترم الأقلية البرلمانية، وأحزاب أقلية كان معظمها ينتهك الدستور ويزيف الانتخابات بالاعتماد على القصير. وعلى هذا الأساس، أخفق النظام الحزبي في وظيفتي التعبير عن المسالح وتجميع المصالح. وإذا أضيف إلى كل ذلك، هيمنة الحكومة على البراسان، وكونها هي المصند الفعلي لشكله وطبيعته وليس المكس، والصراعات الحزبية التي كانت تتم- على عكس المفترض خارج البرلمان لتبين كيف تجمد النظام الحزبي المصري ومعه نظام الحكم برمته. وفي هذا الشأن، يشير البعض إلى وجود نمط عام للأزمة في هذا النظام طيلة تلك الحقبة يتمثل في وصول الوفد إلى السلطة عقب انتخابات حرة، تم دخول الوفد في صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، هيقيل الملك الوزارة ويكلف أحزاب الأقلية بتشكيلها، فتؤجل تلك الأخيرة انعقاد البرالان ذي الأغلبية الوفدية، فيحل الملك البرلان وتجرى انتخابات جديدة تزيف لصالح الأقلية، فيقوم الوفد بسلسلة من الإضرابات الجماهيرية، مما يدفع الملك إلى إجراء انتخابات حرة يمود بعدها الوقد إلى الحكم. وقد أدت كافة هذه الأمور إلى عدم الاستقرار الحزيس والوزاري والبرلماني، فخلال تلك الفترة، تشكلت 38 وزارة بمتوسط عمر 9 أشهر للوزارة الواحدة، كما لم يكمل أي برلمان معته المستورية باستثناء برالمان عام 1945. وبذلك تكون التجربة النيابية قد أخفقت، وكان هذا الإخفاق يرجع إلى ثلاثة أبعاد متناسقة، مؤسسى، وثقلية، واجتماعى- اقتصادى وعلى أبة حال، فإنه ضمن هذه البيئة، تكونت العديد من الأحزاب السياسية، ويمكن

- تقسيم الأحزاب التي تألفت في تلك الفترة وحتى عام 1952 إلى أربعة مجموعات من الأحزاب:
- أ الأحزاب الليبرائية، وهي حزب الوفد والأحزاب المنشقة عليه، وهي
   الأحرار الدستوريين والحزب السعدى وحزب الحكتلة الوفدية.
- ب- الأحزاب والجماعات الدينية، وهي الإخوان المسلمين، وحزب الله،
   وحزب الآخاء، وحزب الإصلاح الإسلامي.
- الأحزاب الاشتراكية، ومنها حزب مصر الفتاة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بالحزب الاشتراكي، وعدد من التنظيمات اليسارية مثل حزب الممال الاشتراكي الشيوعي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الفلاح المسرى، والحركة الديمقراطية.
- د أحزاب السراي، وهي الأحزاب الموالية للملك، وهي حزب الشمب
   وحزب الاتحاد الأول والثاني. الأحزاب النسائية، هي حزب بنت النيل
   السياسي، والحزب النسائي الوطني، والحزب النسائي السياسي.

# وقد اتسمت هذه المرحلة بيعض الملامح الخاصة بها في الخيرة الحزبية، وهي ما يلي: <sup>(1)</sup>

أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلان والكتل البرلمانية،
 وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي، وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، ولذلك اتسمت الأشكال الأولى لهذه النظيمات بالطابع السرى وباللجوء إلى أساليب الكفاح السرى.

 <sup>(1)</sup> د. على الدين ملال، النظام السياسي المصدري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981 - 2010 ( القاهرة: الدار المصدرية للبنائية، 2011)، ص 290.

- أن أغلب الأحراب السياسية الأولى افتصدت التنظيم وكانست في جوهرها أحراب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص، لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة واندثرت بعد فترة محدودة من وجودها.
- أن القضية المحورية في برامج الأحزاب والتي ميزت بينها في المواقف
  والممارسات كانت قضية الاحتلال، وكيفية تحقيق الاستقلال،
  فقد كانت هذه القضية هي الشغل الشاغل للرأي المام المسري
  والنخبة السياسية والثقافية لمسر.
- أن نشأة الأحزاب ارتبطت بدور الصحف، فالحزب الوطني أنشأه مباحب المؤيد، وحزب الأمة مبسس اللواء، وحزب الإصلاح أنشأه صاحب المؤيد، وحزب الأمة سبقه صدور الجريدة، وهكذا فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده. وأدى ذلك أحيانا إلى بروز صراع بين الصحيفة والحزب، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيما للصحيفة، ويسجل المؤرخون عددا من الأمثلة توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة لله، وكيف أن الصحيفة اتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لأراء الحزب الذي يفترض أنها تتحدث باسمه. (1)
- من التعدية إلى التنظيم الواحد (1953 1974): بعد قيام ثورة يوليو تحولت جميع الأحزاب إلى تنظيم واحد حيث صدر قرار حل الأحزاب في 1956. وقد جاء هذا القرار بعد اقتناع

<sup>(1)</sup> حافظ محمود، أسرار الماضي من 1907 – 1952 في السياسة الوطنية، (القاهرة: دن، 1973)، ص 20.

قادة الثورة بأن الأحزاب هي سبب مباشر في بقاء الاحتلال وأن أغلبها كان يوصف بالعميل للاحتلال أو بالمولاة للقصر. وفي مجال تقييم خبرة التنظيم السياسي الواحد في مصر خلال هذه الفترة يمكن الإشارة إلي عدد من المشكلات منها: اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية، بما تضمنه ذلك من شللية ومن ولاء للأشخاص، وانكماش الضمانات الديمقراطية، والتغير الستمر في القيادات والكوادر، وتحول التنظيم في نظر المواطنين إلى أداة للحكومة بيرر مواقفها أكثر من دفاعه عن مصالحها. (1)

4- من التنظيم الواحد إلى التعدية المقيدة (أغسطس 1974 حتى يناير 2011): توصف هذه المرحلة من تاريخ الحركة الحزيية في مصر بمرحلة المودة إلى التعدية حيث حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحول من سياسة الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي. ففي أغسطس عام 1974 أصدر الرئيس السادات تنظيمه وهدفه وفي يوليو عقد المؤتمر القومي المام الثالث للاتحاد تنظيمه وهدفه وفي يوليو عقد المؤتمر القومي المام الثالث للاتحاد الاشتراكي وخلص إلى رفض التعدد الحزبي ووافق على تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد فيما أطلق عليه بعد ذلك اسم المنابر" والتي وصل عددها إلى 40 منبرا .(2)

<sup>(1)</sup> د. على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 293.

في مارس عام 1976 تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين "الأحرار الاشتراكيين" واليسار "التجمع الوطني الوحدوي" والوسط "تنظيم مصر العربي الاشتراكي" ثم صدر قرار في نوفمبر 1976 بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. مية يونيو 1977 صدر قانون تنظيم الأحزاب والذي يقضى بالتحول إلى النظام التمددي مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أعطيت له الكثير من الصلاحيات ومنها حق الموافقة على تأسيس الآحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب فيما قبل تعديل 1981. ثم اتبع الرئيس السادات هذه الخطوات يتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي ودعا من خلاله أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى الانضمام إليه وتولى رياسته. كما أجرى الرئيس الراحل أنور السادات في عام 1981 وقبل وفاته باحراء تمييل في قانون الأحزاب يسمح للجنة شئون الأحزاب - والتي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 ويتولى رئاستها رئيس مجلس الشوري ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشؤون مجلسي الشعب والشوري وثلاثة من القضاة السابقين- بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها ، ويشترط لتكوين أي حزب جديد توفر شرط التميز الذي يعنى ضرورة أن يتضمن برنامج الحزب المتقدم ما يختلف عما تتضمه برامج الأحزاب الموجودة، وتلتزم في مبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي يوليو 52 ومايو 1971 ، ومقتضيات الحفاظ على النظام الاشتراكي والسيمقراطي والمكاسب الاشتراكية، ويحظر إقامة أحزاب على أسس طبقية أو دينية أو على إعادة الحياة للأحزاب السياسية

التي تعرضت للحل عام 1952. <sup>(1)</sup> (وللتعرف على الخريطة الحزبية قبل الثورة انظر الجدول رقم 1)

والخلاصة، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة، التعديبة المقيدة، عمرها 36 عاما إلا أن عدد الأحزاب السياسية فيها وصل إلى 24 حزباً فقط، وأكثر من نصفها استمد شرعيته من القضاء، ولم يملك أغليها أى فعاليات حزبية سواء بالتمثيل المؤثر في البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة في الشارع المصرى. واتسمت الأحزاب فيها أولا بضعف مؤكد لمفهوم تداول السلطة على مستوى كل حزب وعلى مستوى نظام الحكم أيضا. ثانيا أعطيت لجنة شئون الأحزاب سلطة واسعة في الموافقة على قبام الأحزاب ووقف نشاطها أو صحيفتها والاعتراض على قراراته في إطار مقتضيات المسلحة العامة للبولة. وبذلك فلقد تحولت معظم الأحزاب الجماهيرية إلى مؤسسات تصدر صحفاً فقطه ثالثا أن الكثير من هذه الأحزاب لم يكن لها قاعدة حماهبرية تذكر ، وتحولت الأحزاب إلى أحزاب صحف ومقارا وليست أحزابا جماهيريةً. ( 2 رابعا كثرة الانشقاقات والصراعات الداخلية مما كان يدل على غياب آليات سليمة لاحتواء الخلافات والصراعات وعدم قبول الاختلاف والنتوع داخل كل حزب، ومن ثم كان التناقض الذي وقعت فيه جميع الأحزاب المعارضة حيث كانت تطالب بتدعيم عملية التحول الديمقراطي

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية قبل ثورة 25 يداير، النظر:

http://www.egypty.com/egyptana/state/Introduction.asp
(2) ولهد رياض، الأحزاف السياسية المصرية التناقض - المعوقسات - الإنجاهسات، جريدة المغد. أمز بد من القاصدل انظر:

http://www.elghad.com/Read.asp?News\_Id=2010100011669

والإصلاح السياسي وهى بعيدة عن تطبيق هذه الآليات في إدارة شئونها الداخلية وأصبحت مقتصرة على بعض من هم ذوى ثقة.

# ثانيا. أحزاب ما بعد ثورة 25 يناير

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي لم يحدث مثل هذا الحراك الحزب الذي تشهده ممسر الآن بعد ثورة 25 يناير اللجيدة. يتجلى هنذا الحراك في إقبال مدهش على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية ، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزيس في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصا في الطبقة الوسطي ولنزلك ببيرو مشرا للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدي انصبار دور الأحزاب السياسية إلى إقبال واسع على تأسيس أحزاب جديدة. غير أن هذه ظاهرة متكررة في البلاد التي شهدت تحولات يبهقراطية في ربع القرن الأخير نتيجة ثورات أو انتفاضات أو ضغوط شميبة أسقطت نظما مستبدة في شرق ووسط أوروبا وفي أمريكا اللاتينية. ففي غير قأيل من هذه البلاد حدث انتماش شديد في العمل الحزبى خصوصا أن شعوبها ظلت محرومة من الحرية والتعددية السياسية لعقود عدة، وكانت هذه هي حال المصريين أيضا بالرغم من وجود عدد يعتبر كبيرا من الأحزاب، ولكنها أحزاب معزولة عن المحتمع والنياس فعندما يسقط نظام صادر حقوق النياس وحريباتهم، بتحرك كثير منهم في اتحاهات شتى، ويقبلون على العمل الحزبي بفض النظير عين قيدرتهم عليه وفاعلية الأحيزاب التي يؤسسونها أو حتي جديتها. (1)

<sup>(1)</sup> د. وحيد عبد المجيد، أحزاب الثورة.. والخريطة السياسية الجديدة، الأهـرام 18 أبريل 2011.

وعلى الرغم من بعض العوائق التي تواجه نشأة الأحزاب من قانون الأحزاب السياسية الذي صدر مؤخراً، إلا أنه جاء ملبيًا لتطلعات الشعب في مستقبل سياسي أفضل، وبمثابة إعادة الحياة السياسية والحزيبة إلى العمل، ونقلها من حالة الموات والتجميد التي كانت تعانى منها لعقود سابقة إلى العمل مرة آخرى. وبعد صدور القانون شهد الساحة السياسية ما يسمى بالانفصار الحزبي لأعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة، إلا أنه يمرور الوقت سوف تتبلور تلك الأحزاب الجديدة لتصبح أكثر قيرة على تشكيل قاعدة عريضة، وقادرة على التواصل مع المجتمع. كما أن الأحزاب الجديدة هي نواة لنظام ديمقراطي قائم على حربة تشكيل الأحزاب وتكوينها. <sup>(1)</sup> ومن أهم الاشتراطات التي تضمنها القانون الذي صدر في 28- 3- 2011 (12) عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامحه أو سياساته أو أساليبه في مهارسة نشاطه مع المادئ الأساسية للسنور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المسري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي. 2- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختیار قیاداته وأعضائه علی أساس دینی أو طبقی أو طائفی أو فئوی أو جفراغ أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة. 3- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية. 4- علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله. 5- يقدم الإخطار بتأسيس الحزب كتابة

 <sup>(1)</sup> رضوى سلاوي، قانون الأحزاب الجديد.. الثورة تصنع التحدية السياسية، إخوان أون لابن، 29 مارس 2011.

<sup>(2)</sup> الجمعية المصرية النهوض بالمشاركة المجتمعية، 29 مارس 2011.

مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين من عشر معافظات على الأقل إلى لجنة الأحزاب السياسية التي سيرأسها رئيس محكمة النقض وعضوية نائبين لـرئيس محكمة النقض وطيسين بمحاكم الاستثناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لـرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص. (في السابق كان رئيس مجلس الشورى وهو شخصية بارزة في الحرب الحاكم يتولى رئاسة لجنة الأحزاب). ويتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوما على إخطار لجنة شؤن الأحزاب دون اعتراضها. 6- لا يجوز للعزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من آجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتباري ولو كان متمتما بالجنسية المصرية. 7- يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاء من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين

ويهذه الشروط السابقة، أصبح الباب مفتوحا أمام تأسيس الأحزاب بالإخطار وفقا لمدة شروط بسيطة لا تحمل الكثير من التعقيدات. وما علي المؤسسين إلا إخطار لجنة شئون الأحزاب، وهي لجنة قضائية تقوم بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب طبقا لأحكام القانون. ويري البعض أن القانون الجديد قدم تسهيلات غير مسبوقة لكن التخوف من تبسيط هذه التسهيلات ستزدي إلي ظهور نحو مائة حزب جديد إلي جاني الأحزاب الـ(25) القائمة ومعظمها أحزاب ضميفة ولا تستطيع المنافسة. والتخوف أن نتساقط الأحزاب الجديدة شيحة مشكلات التمويل وعدم وجود الخبرة واللجوء لانشاء أحزاب أسرية وغيرها. وقضية تمويل الأحزاب من الاشتراكات والتبرعات من

مصريين دون خصمها من وعائهم الضريبي سينشا عنها عجز تمويلي خاصة مع إلغاء دعم النولة للأحزاب، وهنا ستضطر الأحزاب لقبول أموال من الخارج من تحت "التربيزة" أو تنهار أو نتصرف تصرفات غير قانونية تعرض الحياة السياسية والاجتماعية للخطر. (1)

وعامة ، بمكن القول آنه بمد ثورة 25 يناير بدأت الخريطة الحزيية في مصر تتغير وظهر المديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى للتواجد في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور قوى وآحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي لمدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها ومنها. 2 وقد وصل عدد الأحزاب الجديدة الملن عن تأسيسها حتى الأن حوالي أكثر من 90 حزب سياسي تسمى إلى التسجيل الرسمي وممارسة النشاط السياسي. (3)

ويمكننا تمنيف الأحزاب التي تم الإعلان عنها حتى كتابة هذه السطور إلى عدة مجموعات أساسية حسب التوجه الأساس لها، أولا: أحزاب ذات مرجعيات دينية، ثانيا: أحزاب ليبرالية، ثالثا: أحزاب يسارية. رابعا: أحزاب مختلطة التوجه. خامسا: أحزاب عمالية، فضلا عن المتدادات جديدة لأحزاب قديمة. ومن الأهمية القول لم تبرى جميع

 <sup>(1)</sup> تحقيق: محمود القنواتي، طوفــــان الأحــــزاب بعد خروج التحديلات المقترحة،
 الأهر ام 22 مارس 2011.

 <sup>&</sup>quot;كسوناسي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent\_id=23

<sup>(3)</sup> لمزيد من التفاصيل حول خريطة الأحزاب الجديدة أنظر:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folderspages/new-egypt/egypt-after-the-january- 25/129874-2011-03-30-11-38-30.html

الأحزاب النور حتى الآن ومازال عند كبير منها في طور إعداد البرامج وتجميع التوكيلات (5000 توكيل) واللوائح الخاصة بها.

## أولا: الأهزاب ذات ورجعية دينية

وهى تنقسم بدورها إلى أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وأخرى ذات مرجعية مسيحية.

1- الأحزاب ذات الرجعية الإسلامية، بعد نجاح ثورة 25 يناير تمسر المشهد السياسي عند كسر من الحركات والحماعات الاسلامية - وكأن المارد خرج من القمم- التي قامت بالإعلان عن نيتها أنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبى والسياسي وفق رؤية ومرجعية إسلامية. فعلى سبيل الثال، قامت جماعة الاخوان السلمين بتأسيس حزب "الحرية والعدالة"، هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية وأكبرها على الاطلاق ولم بتوقف الأمر عند هذا الحد فثمة محاولات أخرى حاربة لتأسيس أجزاب جدية منبثقة عنها. بمعنى أكثر تحديداً سارع بعض القيادات المنشقة على جماعة الإخوان بتأسيس أريعة أحزاب هي: (النهضة، الريادة، الإصلاح والتنمية، التيار المصرى). أما الطرق الصوفية، فقد أعلن 18 شيخًا من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد عبلاء الدين ماضي أبو المزائم، شيخ الطريقة المزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي، شيخ الطريقة الشجراوية ، عين تأسيس حيرب سياسي لأول مبرة تحبت اسم "التسامح الاجتماعي". (1)

العربية.نث، 17-2-2011 .

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب والتي وصلت حتى الآن إلى 10 أحزاب، هي (النهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحربة، البناء والتنمية، مصر الحرة، الإصلاح والتهضة، الأصالة). كما بوجد حزب "ضمير الأمة" ذو مرجعية إسلامية، وجميع أعضاءه ينتمون إلى التبار الوسطى لأهل السنة والجماعة، وأغلبيتهم مقيدون بنقابة الحامين ويمارسون المهنة ، ويرنامجه يعتمد على الشريعة الإسلامية وتتقيبة القانون الجنائي من جميع المواد المخالفة للشريعة. ويمكن القول أن السلفيون ظاهرة موجودة منذ زمن طويل، قبل ثورة 23 يوليـو عرفـوا باسـم جماعـة أنصـار السنة، وكانـت لـم دائمـا علاقـة بالسلفيين السعوديين. لم تكن هناك مشكلة حتى بدأ جهاز أمن الدولة يستخدمهم لتخويف الناس، فأعطاهم مساجد وتركهم يطلقون محطات تلفزيونية. وركز تيار الشباب السلفي الجديد على محارية التصوف والأضرجة، مع بقاء مبدأ وجوب طاعة الحاكم إلا إذا كفر، وكانوا ضد دخول البرلمان يعتبرونه خطأ أو خرابا لأن التشريع فيه يقوم على غير إرادة الله. وهناك تحول مفاجئ حدا في الحركة السلفية. هل هو بسبب تَحْفَيفَ الضغط عليهم، أو أنه استخدام أمنى لهم مرة أخرى لتخويف الناس. الظاهرة السلفية نمت بطريقة عجيبة، وانضمت إليها شرائح غنية ومتعلمة من المجتمع مع تمويل كبير. ولهم كتب تقول إن الديمقراطية كفر، وليس فقط حرام، وهم بحاجة إلى مراجعة هذه الكتب وتقديري أنهم سيفعلون ذلك إذا أرادوا ممارسة السياسية. وفي جميع الأحوال فهم قادمون حند على الساحة السياسية ويحتاحون إلى تنبريب وتأهيل وهذا لن بكون سهلا.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> جهاد الخازن، عيون و آذان، جريدة الحياة، 7-7-2011.

ومن جانبها فامت الجماعة الاسلامية بتأسيس حيزب "الإسلامي للإصلاح والتغيير"، وهو حزب بهثل شياب الحماعة الاسلامية البالغ عددهم 700 عضو وقد أعلنوا عن الحزب بقيادة زعيمهم أحمد صبحى أحد القيادات الجماعة الإسلامية. ( أ) وهو الصرب الذي ينوي ناجح إبراهيم تأسيسه، مؤكنين أنهم سيجتمعون للانشقاق عن ناجح إبراهيم بعدما اتهموه بأنه كان عميلاً للنظام السابق ولوزارة الداخلية طيلة العشر سنوات الماضية. (2) كما قام المحامي ممدوح إسماعيل محامى الجماعات الإسلامية بتأسيس حزب "النهضة الإسلامي" والذي وصلت عضويته حتى الآن حسب ممدوح إسماعيل وكيل مؤسسي الحزب إلى 5 آلاف عضو، معظمهم من التيار السلفي العلمي التقليدي الذين يتبنون أفكار الدكتور ياسرين هامى ومحمد إسماعيل المقدم والشيخ أحمد النقيب بالإسكندرية وتتحصر معظم أهداف حزب النهضة الإسلامي في تكوين مجتمع ديمقراطي والحفاظ على القيم الأخلاقية. أيضا هناك هو حزب "الاتحاد من أجل الحربة" الذي أعلن عنه منتصر الزيات المحامي الإسلامي منذ عامين ويجمع في عضويته أكثر من 900 عضو حتى الآن. ويضاف إلى ثلة الأحزاب ذات المرجعية الدينية حزب الوسط الـذي حصـل علـي حكـم قضـائي أحقيته في تأسيس الحزب، الذي يرأسه المهندس أبو العلا ماضي القيادي الإخواني المنشق مع معظم فيادات الحزب الذي تتخطى عضويته حتى الآن حسب فيادات الحزب 20 ألف عضه.

<sup>(1)</sup> بوابة الوفد الاليكترونية، 6أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدنية "مصر الجديدة".

<sup>(2) &</sup>quot;تسونلمي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر: http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent\_id=23

ومن الأهمية الإشارة إلى الإشكائية التي ظهرت عقب إعلان جميع التيارات الإسلامية الموجودة علي الساحة من إخوان وجماعة إسلامية وسلفية عن تأسيس آحزاب، إلا وهي تخوف البعض من سيطرة المحركات الإسلامية علي الساحة السياسية بعد الموافقة علي تأسيس هذه الأحزاب. كما تخوف البعض من أن ينقسم المجتمع إلى آحزاب دينية إسلامية وأحزاب دينية مسيحية تطالب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أو أن يكون ولاء الأحزاب الدينية إلى دول أجنبية باسم الدين مثل أحزاب تتبع حزب التعرير أو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو أحزاب تتبع حزب التحرير أو التنظيم الدولي للإخوان أسماء علمانية حتى تخفي أيديولوجيتها الكونية التي تتخطي الحدود أسماء علمانية حتى تخفي أيديولوجيتها الكونية التي تتخطي الحدود الوطنية لمصر.

2- آحزاب لهما مرجعية مسيحية، وصل عندها إلى 5 آحزاب، وهم: الأمة المسرية، وأبناء مصر، الاتحاد المسري، شباب الثورة، النهر الجديد الذي يعد أول حزب يضرح من صميد مصر. ويقول مؤسسو حزب أبناء مصر إنه حزب قبطي ذو مرجعية مدنية. أما حزب شباب الثورة، فقد أعلنه مايكل منير، رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة بالتعاون مع المقكر الاقتصادي الدكتور طارق حجي عن نيتهم إنشاء الحزب، ومن المقرر أن يعلن عنه خلال الأيام القادمة.

### ثانيا: الأمزاب الليبرالية

وهى الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجمية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق، مثل أحزاب: "الإسلاح و التنمية - مصربنا"، و"مصر و"ثوار التحرير"، "المستقبل الميمقراطي" و"الأحرار المصربين"، و"مصر

الحريسة"، و"المستقبل الجديس"، و"المسري الليبرالسي"، و"التحسالف الليبرالي"، " الحرية والتمية"، " الإرادة المسرية" النخ.

## دَالدًا: الأمزاب اليسارية:

مشل حمزب "النصالف الشعبي"، والحرزب "الفعوعي"، والاستراكي المصري". واللافت أن المعيفة التجميعية لقوى اليسار ما زالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح، خاصة وأن أحزاباً يسارية أخرى، ما زالت في طور التأسيس، اختلفت بين يسار إصلاحي بالكامل وآخر ثورى بالكامل.

# رابعا: أحزاب مغتلطة تجمع بين الليبرالية واليسارية:

مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يضم تتويعات من اليسار الإصلاحي والليبراليين المنادين باقتصاد السوق، خاصة وإن نسبة الققر في مصر تصل إلى 40% من عدد السكان، وطبيعته في ذلك تشبه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، ما يجعله نموذجاً تحتاجه مصر في الفترة القادمة، إذ لا يمكن أن يقوم الاقتصاد وتبدأ التتمية بدون عدالة إنسانية. كما يعتبر كل من حزب "السلام الاجتماعي، بالمحري، الحق المصري" من الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية والتعرير المصري، أوار التحرير، فيعد هو الآخر حزب مختلط الهوية، فهو ليبرائي فيما يخص الشأن السياسي والاقتصادي، واشتراكي فيما يخص بناء التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة المقتر وتقليل الفجوات الطبقية بين أبناء الوطن جميما وأهمية دور الدولة، وهو حزب محافظ فيما يخص القضايا الاجتماعية ووضع الدين الدولة، ومناقلق من دعم التدين الحميد ليبقى انعكاسا إيجابيا على

الأخلاق في إطار مدني وليبرائي لا يحارب الدين ولا يضرط في منحه حضورا رسميا يجعل الدولة ظل الله في الأرض، بما يحد من طبائع المنافسة الديمقراطية ويعطي البعض فرصة احتكار الحديث باسم الدين. (1)

# هٔ احزاب عمالیة <sup>(ه)</sup>

مثل حزب العمال الديمقراطي، والذي يؤكد أنه من بين أهم النقاط التي أسهمت في تأسيم الحزب هي إغفال العديد من القوى للطابع الاجتماعي والاقتصادي للثورة، ويطالب الحزب جموع العمال بإعادة الشركات التي جرت خصخصتها بفساد أو بدور أكبر للدولة في المجال الصحي والاجتماعي، أو تطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور، المجال الصحي والاجتماعي، أو تطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور، فهو "الحزب لا يعتبر نفسه حزباً فثوياً. (2) أما ثاني الأحزاب العمالية فهو "الحزب القومي المصري" وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية ويترأسه الخبير الاستراتيجي والمساعد الأسبق لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اللواء محمد علي بلال، الذي أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية. (3) كما أعلنت مجموعة من القيادات العمالية، وفي مقدمتهم القيادي العمالي البارز "عبد الرحمن خير"، عن عزمهم تأسيس

<sup>(1)</sup> العربية شب، 17-2-2011

 <sup>(\*)</sup> كان يمكن تصنيفها ضمن الأحزاب اليسارية أو المختلطة ولكن فضمال الباحث
 وضعها في تصنيف منفصل لأن عددها وصل إلى أربعة أحزاب.

 <sup>(2)</sup> هاني درويش، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فياـــه، 31 مارس 2011. أمزيد من القاصيل لنظر الرابط:

http://www.alesbuyia.com/inp/view.asp?ID=25574

حزب تحت اسم (العمال المصري) يضم في عضويته جميع أبناء الطبقة العمامة المصرية. (1) وأخيرا، تم الإعلان حزب يحمل عنوان "الريث المصري"، دعت إليه مجموعة من شباب قرية العمار الكبرى بمحافظة القليوبية. ويرتكز الحزب على فكرة اندماج كل القرى المصرية في كيان واحد يدافع عن نفسه ويتحدث باسمه داخل البرلمان، ويهدف الحزب إلى وصول الدعم للقرى والريف المصري وتحمين أوضاع أسر الريف ونشر الوعي بينهم ومحارية الأمية المنتشرة بين جيل كبير بينهم، فضلا عن تثقيف الفلاح للنهوض بالثروة الزراعية. (التعرف على مزيد من الأحزاب الجديدة انظر المرفق رقم 2)

# ثالثا: مستقبل الأحزاب الجديدة

لم تكن هناك تمددية حزبية حقيقية في ظل النظام البائد حيث كان هناك حزب مهيمن يحتكر السلطة بصفة دائمة وإلي جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا يسمح لها بالنمو إلى الدرجة التي تنافسه علي الحكم، والسؤال هنا. ما هو مستقبل الحياة الحزبية في مرحلة التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن أن تشهد مصر تطويرا حقيقيا في التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب الجدية بالتنافس الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة؟ نتاول في هذا الجزية من الدراسة تقطتين هاما أولا، ما هي الموامل الأساسية التي سوف تؤثر على مستقبل الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة خاصة وعلى الحياة الحزبية الجديدة عامة. ثانيا ملاحظات عامة على الأحزاب الجديدة.

العربية عن، 17-2-2011 .

### أ- العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة:

هناك عوامل أساسية توثر في التعددية الحزبية في أي مجتمع وهي التي تحدد مدي إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه، ويمعنى مغاير يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في مصر على مجموعة من الأطر والعوامل منها ما يلى:

- 1- الإطار الدستوري والقانوني الذي تتشط الأحزاب السياسية في إطاره، الدستوري والقانوني الذي تتشط الأحزاب السياسية في إطاره، حيث يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية وحق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون أي قيود أو شرط، كما يعترف بحق المواطنين في اعتباق الرأي والدعوة له وحقهم في التنظيم والتظاهر ودعوة الأخرين إلي الانضمام لأحزابهم، كما يوفر الشروط المجتمعية لمارسة عمل سياسي جماهيري متحرر من القيود، ويشترط الا تصادر القوانين هذه الحقوق وأن تنظم فقط حق ممارستها وخاصة قوانين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات.
- 2- طبيعة السلطة القائمة، من العوامل المؤثرة أيضا في الحياة الحزبية طبيعة السلطة القائمة وهل هي سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية كما كانت الحال في مصر قبل 2011.
- 3- طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة، فإذا كانت هذه العلاقة تعاونية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزيية الجديدة، والمحكس صحيح إذا حدث تتاحر وتنافس بين الأحزاب الجديدة فسوف تتال الصراعات بينها على الكثير من وقتها التي من المفترض توجيه إلى الجماهير. وقد ظهرت بواد هذه الاتهامات

المتبادلة بين حزبي الحرية والعدالة وبين المصريين الأحرار حيث شن الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة هجوما عنيفنا على المصريين الأحرار بقيادة نجيب ساويرس الذي رئيس حزب المصريين الأحرار. (1) ومن جانبها شنت قيادات حزب المصريين الأحرار (1) ومن جانبها شنت قيادات حزب المصريين الأحرار هجوما عنيفا على حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، واتهمته - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته بمناسبة موافقة لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب بالتدليس وممارسة المسخرة السياسية ، داعية جميع القوى الثورية إلى استامل الإخوان وذلك بعد أن وصف الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة للمطالبين بالنصتور أولا وتأجيل الانتخابات، بانهم عملاء للصهاينة والأمريكان. (2)

4- مدى توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة، ويدخل أيضا في 
داثرة العوامل المؤثرة في التعدية الحزيية سلبا وإيجابا مدي توافر 
المقومات الأساسية لأي حزب والتي لا يمكن بدونها اعتباره حزبا 
حقيقيا مثل البرنامج السياسي والكادر السياسي وشبكة 
الملاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنه يعبر بالفعل 
عن قوي اجتماعية محددة في المجتمع، أيضا تعتبر القدرات المالية 
والمقرات الحزيية من المقومات الأساسية المطلوبة لأي حزب. فهناك 
العديد من الأحزاب لن تستطع أن ترى النور بسبب قلة الموارد المالية 
المطلوبة لعمل التوكيلات أو توفير المقرات الحزيية، ويضاف إلى ما 
سبق البنية المتطهمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا بمتلك بنية 
سبق البنية المتطهمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا بمتلك بنية

المصرى اليوم 6 يوليو 2011.

<sup>(2)</sup> المصرى اليوم 7-7- 2011.

تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات أو مقار بها، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر

5- التماسك والالتزام الحزبي، وهي من أهم العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الحديدة. فالانشقاقات والانقسامات أحد السمات الحزبية المصرية، فأحد الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس ليا خريطة مستقرة، وإنها على البوام تحد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب حديدة تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية. وتقريباً ، عرفت أغلب الأحزاب المسرية ظاهرة الانشقاق، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبيا كأحزاب الوفد والناصري، والأحزاب الصغيرة كحيزب مصر الفتياة، وحيزب المدالة الاجتماعية، وحزب الخضر، وحزب مصر.. الخ، وأيضا الأحزاب الجديدة كحزب الفد وحزب الجبهة الديمقراطية. ومن الأحيزات المديدة ، شهر حيزت الوسيط حركة واسبعة مين الاستقالات فعلى مسبيل المثال تقدم 15 عضوا يصرب الوسط باستقالة جماعية، من أمانات الفيوم والدقهلية ودمياط، إلى رئيس الحزب من بينهم أعضاء وحملة دعم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح المحتمل للرئاسة، اعتراضا على ما سموه ممارسات تفتقر إلى أدنى قواعد العمل الحزبي المؤسسي، تتعمم بالفردية وتغليب الهوى والمصلحة الشخصية على الالتزام بمبادئ الحزب، متهمين فيادات الوسط بالدفع بأبنائهم وأقاريهم ومقريين منهم إلى صدارة الشهد داخل الحزب من أماثنات علينا أو لجائبه. واتهموا قيادات الحزب بالظهور الإعلامي المتكرر والحديث بآراء شخصية ونسبها إلى الحزب، وأنهم يعملون بمبدأ السمع والطاعة - أي ما

يشبه جماعة الإخوان — ويخالفون فصل "الدعوى" عن "السياسة"، وإن فيادات الوسط دفعت بمرشح لرثاسة الجمهورية، هو بالأساس رجل دعوة، وتاريخه السياسي صفحة بيضاء، والأكثر من ذلك أنه استهل حملته الدعائية بوصف خصومه السياسيين بأنهم "شياطين الإنس. (1) كما شهد حزب الحرية والمدالة استقالة بمض فياداته في محافظات مختلفة للإبقاء على مكانتهم في القيادية الإدارية بالجماعة (2) مما يدلل على أن الأفضائية للجماعة وليس الحزب. كما تم فصل 5 من القيادات الشبابية، بعد إعلانهم عن تأسيس حزب التيار المصري بالمخالفة لقرار الجماعة عدم الانضمام لأي حزب بخلاف حزب الحرية والعدالة. (3)

6- الديمقراطية الداخلية (الية إدارة الصراع الداخلي في الحرب): تتسم أغلب الأحزاب الجديدة بنياب أو تراجع المارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، ومن ثم تعاني من ضعف المصدافية في أبرز المطالبات السياسية الديمقراطية. ولا شك في أن الأحراب كمؤسسات النتشئة السياسية وإعداد الكوادر و حكومات ظل لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطية داخل الأحزاب بعدد

المصري اليوم 7-7- 2011.

<sup>(2)</sup> اليوم السابع 6 يوليو 2011.

<sup>(3)</sup> جريدة الشروق كيوليو 2011.

من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وإدارة الصراع داخلها.

7 - مدى قدرة الأحزاب الجديدة والقديمة على التواصل مع الجماهير والتمايز في البرامج، فأحزاب المعارضة الرئيسية مثل الوفد والتجمع والناصري والفد والجبهة البيمقراطية والتي كانت محاصرة في ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال ومسائل الإعلام ويتم التضييق عليها في العمل السياسس الجماهيري فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسي ضعيفا. وهذه الأحزاب تواجه الآن تحديا كبيرا يتمثل في مدى قدرتها على كسب عضوية جديدة وخاصة من الشياب الذين جذبتهم الثورة إلى ساحة العمل السياسي ويتجاوز عندهم عشرين مليون مواطن، بمكن خلال كسبهم لعضوية هذه الأحزاب وزيادة نفوذها في المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء مصبرء ويتطلب مواحهة هذا التحدي أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسي ليطرح حلولا حقيقية لمشاكل المجتمع المصرى. أما الأحزاب القديمة البامشية والتي لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبر عن قوى اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافي من الكوادر السياسية ولا تزيد على كونها تعبيرا عن شلة أو عائلة فإنه لا مستقبل لها خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومي لها مما يجعلها غير قادرة على مواصلة النشاط بامكاناتها الذاتية.

وعموما، يمكننا القول إن المرحلة الانتقالية في مصر ستشهد تطورا إيجابيا لتوافر الموامل المشجعة على نضج التعددية الحزبية وزيادة عدد الأحزاب القادرة علي المنافسة علي تداول السلطة ، وإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما نرجوه من تطور ديمقراطي. (1) ب) ملاحظات عامة على تشكيل الأحزاب الوليد :

هناك المديد من الملاحظات على تشكيل الأحزاب الوليد من بينها ما يلي:

- 1- نخبوية التأسيس، مازالت الأحراب الجديدة نخبوية في عملها وإدارتها ولم تستطيع الوصول إلى رجل الشارع المادي، على رغم من جمع بعضها 5000 توقيع المطلوبين للعصول على الترخيص. لذا نستطيع أن نطلق عليها لفظ "آحزاب الميدان" مؤسسوها إما من ثوار التحرير، أو من الذين عزضوا عن المشاركة السياسية طيلة السنوات الماضية، وإلي جانب هؤلاء وهؤلاء آخرون شجعتهم الثورة على خوض التجرية الحزبية والممل السياسي. ( 2
- 2- أحزاب شمارات، فمن الملاحظ أن جميع الأحزاب جعلت من أريع أو خمسة مصطلحات سياسية مسميات لها مثل: "الديمقراطية والمدل والحرية والنتمية". مما يدل على أن الأحزاب جعلت من شعارات ثورة 25 يناير مسميات لها دون الاهتمام بالمضمون أو البرامج.
- 5- التشابه الكبيرية البرامج والأسماء، جاءت معظم الأحراب الجديدة متشابهة في مفردات أسمائها ( الشباب، الثورة، الحرية، العدالة، التحرير، الحديثة، النهضة. الخ). كما أن هذا التشابه انصرف أيضا إلى البرامج الخاصة بها، وباستشاء حالات الاختلاف

<sup>(1)</sup> عبد النفار شكر، مستقبل الحياة الحزبية في مصر، الأهرام 10 يونيو 2011.

<sup>(2)</sup> إبراهيم سنجلب، لحزلب الميدان.. والقوي القديمة، الأهرام 4 مايو 2011.

الأبديولوجي الواضحة في قليل من الأحزاب، فإن أغلبها تتند، برامج متشابهة في خطوطها العامة. ويتحليل برامج وأهداف وشمارات الأحزاب الجديدة يصعب التمييز بينهاء فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم الشتركة، والاختلاف بكون في تقاصيل جزئية أو سياسات فرعية، فقيما عدا بعض الأحزاب مثل: (الحريبة والعدائبة، العدل، المصريين الأحرار، السيمقراطي الاجتماعي) التي تملك برامج واضعة ، فإن باقي الأحزاب لا يوجد لديها الوضوح في معنى البرنامج، ولا تميز بين البرنامج والشعار أو السياسات التقصيلية لها أو التي سوف تتبناها في المستقبل. ونجد أن الأحزاب اليسارية القربية من الفكر الماركسي مثل حزب التحالف الشعبى تلتقي مع الأحزاب الليبرالية مثل المدل والمصريين الأحرار، وكنك مع أحزاب الوسط والحرية والعدالة والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية ، في أسس واحد أهمها: احترام الدين الإنسلامي كمصدر للقبيم والأحكام، والبدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والتعددية والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الانسان.

4- النسرع في اغتيام مكاسب الشورة، تحاول جميع الأحزاب - الجديدة والقديمة على حد سواء - اغتيام الفرصة لركوب الشورة التي شارك فيها جميع أطياف المسريين، وهذا مبرر ومفهوم بالنسبة للأحزاب الجديدة أما الأحزاب القديمة التي رفضت منذ البداية المشاركة في تظاهرات 25 يناير فهذا غير مبرر وليس من حقها. ففي الوقت الذي لا تزال ملامح أحزاب الميدان تتشكل فيه، تقف على الجانب الآخر أحزاب قديمة وجماعات عنيفة تسعى

لاقتناص نتائج الثورة مستغلة في ذلك إمكاناتها المادية والتنظيمية. وإذا كان القضاء المصرى العادل قد أنهى حياة الحزب الوطني بالحل، وقضى على مستقبل زعماته بالسجن، فإن بقية الأحزاب والجماعات القديمة - معارضة ومحظورة وموالاة - مازالت على قيب الحياة، برغم بورها المفزى في إعطاء الشرعية لنظام الحكم السابق. وهي أيضا ستظل، بإمكاناتها المادية وقدراتها التنظيمية، شوكة في حلق التطور السياسي المصرى، ما لم تشهد ثورات داخلية تقضى على الوجوه القديمة، وتدفع بشبابها إلى الصفوف الأماميـة. والصورة، كما يبدو من تقاصيلها، تؤكد على أن الأحزاب الجديدة تحتاج إلى ائتلافات فيما بينها، فتقل أعدادها وتزيد قوتهاء أما أحزاب الوفد والتجمع وجماعة الإخوان والتي بيدو أنها لم تستوعب الدرس الثوري فتحتاج إلى فيادات ثائرة من بين صغوفها، لتؤكد وجودها في المرحلة الجديدة. أما أحزاب الديكور القنيمة والصغيرة، فأزمتها مستمرة قبل وبعد الثورة، خاصة بعد إلغاء الدعم الحكومي للأحزاب في القانون الجديد، ولنذا فقد يكون مناسبا أن تفكك قواعدها ، إن كانت لها قواعد، قبل أن تتحلل بفعل مواقفها المهينة خلال سنوات ما قبل الثورة. ويمعنني أكثير تحديث أن ستقومه الصرب التوملني متنوف بسنتيمه حتميا سيقوط الأحيزاب الأخبري الموصوفة بالورقيبة أو الكرتونية، أو تلك التي كانت تعيش على معونة المائة ألف حنيه المولة من خزينة الحكومة، إذ لم تعبد لها مقومات الوجود والحياة، بمعنى أن أصبح موتها حتما مقضيا. (1)

<sup>(1)</sup> إدراهيم نافع، حقائق، 19 أبريل 2011.

5- التكاليف المالية والدعم المطلوب من الدولة، مازالت التكاليف المالية المطلوبة للاعلان عن الأحزاب أو اللازمة لعمل التوكيلات تمثل شوكة في حلقوم الأحزاب الجديدة وريما ستكون العائق الوحيد أمام ظهور بعضها إلى النور؛ ومن جانبها طالب ائتلاف شباب الثورة المجلس الأعلى للقوات السلحة في تخفيض أسعار الإعلانات الحزبية بالصحف، وتخفيض تكاليف التوكيلات في الشهر العقاري والتي تراوحت بين خمسة عشر جنيها وأريعين جنيها للفرد مما يزيد من الأعباء المالية لتأسيس الأحزاب وإنني أتساءل: ما هو الهدف من إضاعة الوقت دون الإلحاح على مطالبهم قبل فتح الباب لتلقى طلبات التأسيس وكيف بمكن حل هذه المشكلة بعد أن أصبحت من القواعد والمواد التي تضمنها قانون الأحراب الجديد، ولماذا لم تستعد الأحزاب الجديدة لهذا اليوم المهم، ولماذا تتقاعس لجنة شئون الأحزاب عن إيداء المرونة والتيسير للمتقدمين باوراقهم وإزاء هذا الموقف الذي لا أجد وصفا له سوى الفوضي غير الخلاقة: ( 1) واعتقد أن الدعم المالي المطلوب للأحزاب يتوقف عند تسهيل إحراءات الحصول على الرخصة القانونية، والاكتفاء ينشر أسماء الأعضاء المؤسسين في الصحيفة الرسمية الذي سيتكلف 5 آلاف جنيه مقابل ربع مليون جنيه تكاليف النشرية أي صحيفة يومية، أما المعونات الحكومية التي كانت من أجل شراء ولاء بمض الأحزاب، فهذا أمريجب أن ينتهى وصفحة لابد أن تطوي. وهناك تسهيلات كثيرة بمكن أن تعطيها الدولة (بعد أن تنفصل عن الحكومة) للأحزاب الحقيقية، ولنقل تلك التي ستحصل على 2٪ من أصوات الناخبين، سواء في الضرائب المفروضة على المقار أو

<sup>(1)</sup> نهال شكري، فوضى غير خلاقة، الأهرام 24 أبريل 2011

إعطاء مقر رئيسي لكل حزب لليه تمثيل في البران وغيرها من الأشياء التى لا تدخل في إطار الدعم المالي. ( أ)

6- غياب خيار التحالف والاندماج بين الأحزاب، فعلى الرغم من أن الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة هي الأكثر عبدا حتى الآن، ولكن الأرجح أن القليل منها هو الذي سيكتمل تأسيسه ويري النور. فمؤسسو الكثير من هذه الأحزاب لا يفرقون ببن الحزب السياسي والحركة الاحتماعية والنبر الثقيلي كميا أن تقيارب أسماء كثير منها يجعل التمييز بينها صعباء ويضفى على خارطتها طايعنا عشوائياء ومن هندة الأسماء مثلا شياب التحريير وثوار التحرير' وشياب52 بناير وشياب الثورة وشياب الأمة الثوري وشياب ممير ، وجبهة حماة الثورة واتحاد شباب الثورة، وثورة تحرير ممس وجبهة التحرير والتنمية و 11 فبراير والاتحاد المسرى الحر وغيرها. ولذلك ريما يكون أكثرها اقترابا من مفهوم الحزب السياسي وأوفرها قدرة على أن تحجز لها مكانا على الخريطة الحزبية الجديدة أحزابا لم تسع إلى استثمار كلمات ملهمة كالثورة والتحرين ومنها مثلا حزب المبال الذي تؤسسه مجموعة كبيرة من شباب الشورة. والجدير بالقول أن فرصة التحالف كبيرة جدا للتصالف بين الأحزاب المتشنابه دينيا فمن المكن الاندماج بين الأحيزاب السلفية حيث اجتمعت عبدة قبوي سياسية إسلامية لتشكيل جبهة موحدة تحت عنوان "معا ضد الفوضي" و "ضد المخططات الأمريكية" والخاصة بإعادة ضخ العماء في عروق مشروع الشرق الأوسط الكبير عبردعم محاولات لخلق اصطرابات أمنية وبلبلة في مصر تمهيدا لتعميم التجربة على بلدان المنطقة ( 2)،

<sup>(1)</sup> د. عمرو الشويكي، دعم الأحزاب، المصري اليوم، 6 يوليو 2011.

<sup>21)</sup> المستور - 7-7-2011.

وكانت هذه القوى التي تضم حزب البناء والتنمية التابعة للجماعة الإسلامية وحزب السلامة والتنمية الجهادي، وأحزاب مصر البناء والفضيلة، والتوحيد المربي للسلفيين والاتحاد المالي لجبهة علماء الأزهر. وقد دعا عمر عزام وكيل مؤسسي حزب التوحيد المربي السلفي إلى ضرورة التسيق خاصة في الانتخابات التقابية بهدف أسلمة المواقع. (1) ويمعنى آخر، فإن ما يجمع هذه الأحزاب أكثر مما يفرقها حتى لو اختلافنا معها في القضايا التي تتبنها.

7- كثرة الأحزاب ذات المرجمية الدينية، الإسلامية والمسيحية، قد يكون عائقا لاقامة حياة حزبية حقيقية وسليمة أو سوف تسبب انقسام طائفي بين الأطياف المختلفة في المجتمع. فمن الطبيعي بعد ثورة 25 يناير أن تكون حركة تأسيس الأحزاب في ظل معطيات الواقع الحالي، وأنه يتمين الحرص على ألا يكون هناك حجر على فئة من فئات المجتمع أو إقصائها عن معترك الحياة السياسية في ظل مسمى الجميع لخوض التجرية بعد النهضة التي ولدت من رحم الثورة، والتي جعلت من الحرية والديمقراطية أول أهدافها، هذا بالرغم من المضاوف التي يثيرها البعض في الداخل والخارج من خروج أكثر من حزب من عباءة تتظيم الإخوان السلمين أو حملات التخويف التي شنها الإخوان والجماعات السلفية خلال الاستفتاء على التعديلات النستورية وتهديدهم بأن رفض التعديلات من شأنه أن يقضى على حكم الشريعة الإسلامية في البلاد. إن المحك الفعلى الأول هو أن تبلغ حركة الدعوة إلى تكوين الأحزاب أوج فورانها ويبدأ تفعيل البرامج النظرية لكل حزب في صورة سلوكيات مرئية على أرض الواقع، وعندها فقط يمكن الحكم على مصداقية

<sup>(2)</sup> الأهرام 7-7- 2011.

- هذه البرامج ومدي انسجامها مع حركة المجتمع وأهدافه وليس إثارة الكثير من اللفط والجدل المقيم بين أطياف المجتمع.
- 8- دور المال السياسي أو رجال الأعمال في نشأة الأحزاب الجديدة، فالبلد الذي اشتدت عليه قسوة العلاقة الآثمة ببن المال والسلطة، ودفع ثمنا باهظا لمدم التمييز بسن دور رجل الأعمال في مدان الاقتصاد وعيالم البييزنس والشيركات، ودور رجيل الأعميال في البرلمان أو في الحزب أو في الحكومة، هو نفس البلد الذي يتبارز فيه اليوم عدد كبير من رجال الأعمال على تأسيس الأحزاب السياسية في السر أوفي العلن، وهو نفس البلد الذي تتحلق فيه الأحزاب اليوم حول أشخاص مرموقين في عالم المال، لديهم القدرات المالية للإعمالان عين أحيزاتهم في الصبحف، أو عقيد المؤتمرات السياسية باهظة التكاليف، والخوف هنا أن يكون للمال الحور الأكبرية مسيرة تشكيل الأحزاب الجديدة، وأن تكون أحزاب الأفكار والتيارات السياسية الحقيقية هي الأكثر فقراء والأقل تاثيراء قيمود أشرض نفسه إلى جسد السياسة في . مصر من جديد، فيصبح من يملك يحكم، ومن يستمليع شراء الأصوات هو الأكثر تأثيرا، وتبور الأجراب الجبيدة في دوائر المال بلا ضوابط قانونية حقيقية لحدود استخدام المال في السياسة، وبلا ضمانات فاعلة لمدم تأثير هذا المال على صناعة القرار السياسي لاحقائج البرنان أو في الحكومة. (1)

<sup>(1)</sup> خالد صلاح، ضوابط تمويل الأحزاب الجديدة .. يجب ألا نسمح للشروات بأن تكون صلحة اليد الطياحتى لا تتكرر كارثة زواج المال والسلطة، اليوم للسابع، 4 مايو 2011.



اقتصاد السوق: يسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي ، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية ، ويخضع لتفاعل المرض والطلب داخل السوق.

إن المؤسسات الثلاثة الرئيسية اللازمة لـ البنية التحقية الخفيفة في اقتصاد السوق هي النظام القانوني، ونظام المحاسبة، والمواقف الثقافية عده المؤسسات ، إذا ما اجتمعت سوية، فهي أشبه بكرسي بثلاثة أرجل، حيث أن أي ضعف أو قصر في

إحداها سيقلل من استقرار الكرسي إلى حد كبير،

 اقتصاد السوق الاجتماعي كمفهوم: أحسن المصطلحات والشعارات لاتمنى شيئًا، إذا لم تؤكد الممارسة مصداقيتها.

واليوم في إطار الصراع الجاري مع قوى السوق الكبرى التي تريد سوق فوضى تسميها» بالحرة»، يأتي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليفتح إمكانية، مجرد إمكانية، القوى المناهضة لأخطار السوق الحرة، كي تمنع حدوث كارثة إذا أحسنت تنظيم قواها وعبأت قوى المجتمع معرفياً وسياسياً في الاتجاء الصحيح.

وبعبارة أدق، إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تمويذة قادرة بلمسة ساحر على إيشاف قوى السوق الكبرى المتفاتة والمتوحشة والمرتبطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهاشي والملموس له ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤفتاً للقوى النظيفة في جهاز النولة والمجتمع.

لذلك فإن وضوح صياغة المفاهيم، وإيجاد أشكائها التطبيقية على الأرض سيرتدي أهمية كبيرة بالنسبة لمآل الصراع الجاري في البلاد حول آفاق التطور اللاحق .

من هنا تأتى أهمية الإجابة الدقيقة والواضحة عن الأسئلة التالية:

 1- ماهي علاقة اقتصاد السوق، حتى لو كان اجتماعياً، بأشكال الملكية المختلفة (خاص، دولة، عام، الخ)؟

يحاول البعض أن يتنصل من هذا الموضوع، كي يبقى الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق معوماً ؟ والمقصود بالاجتماعي هو: مصالح أية هئة اجتماعية يجب أن يخدم في ظل وجود مصالح متناقضة في المجتمع مستحيلة التوافق فيما بينها ؟ أي بكلام آخر كيف يجري توزيع الدخل الوطني في المجتمع وفي نهاية المطلف ماهي الملاقة بين الأجور والأسعار ؟

لذلك يبقى الكلام عن اقتصاد السوق الاجتماعي بلا معنى، إذا لم يلامس أشكال الملكية التي تؤثر على طريقة توزيع الدخل، من هنا يصبح واضحاً أن أي تراجع لنور الدولة وأشكال ملكيتها هو خطوة إلى الوراء موضوعها فيما يخص المدالة الاجتماعية، حتى لو كان هذا النور من خلال ما ينتجه من قيمة مضافة يجري حتى الآن ليس لمسالح الجماهير الشعبية، فهذا النور هو شرط ضروري للمدالة الاجتماعية ولكنه غير كاف إذا لم يرافقه ضرب لمواقع الفساد يسمح بإعدادة توزيع عادلة، وغني عن البيان أن التراجع عن هذا الشرط الضروري يطيل المسافة نحو المدالة الاجتماعية.

ماهي علاقة اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجة التحكم أو العفوية
 على الاقتصاد؟

من المعروف أن الاقتصاد الآن هو في أحسن الأحوال اقتصاد سوق مشوه، وهذا يعني أن درجة التحكم فيه منخفضة بغض النظر عن الإعلانات المختلفة حول دور الدولة المركزي سابقاً، وهذا يعني أن درجة عفوية فعل قوانين السوق عالية، والسير إلى الأمام يتطلب تخفيض التشوه وصولاً إلى إزالته لا زيادته، مما يتطلب زيادة درجة التحكم الواعي الذي يتطلب دوراً جديداً للدولة، كما "يتطلب تخفيض مساحة عفوية فعل يتطلب دوراً جديداً للدولة، كما "يتطلب تخفيض مساحة عفوية فعل سينعكس إيجابياً على وتاثر النمو التي تتطلب موارد يجب توجيهها نحوه بشكل واع، كما يتطلب تغيير معادلة الأجور والأرباح بشكل واع وعقائي العدالة الاجتماعية مع كل ما يتطلبه ذلك من تحكم بالأسمار والضرائب والاستثمار وإزالة الفساد.

3- ما محتوى اقتصاد المسوق الاجتماعي بعلاقة الاقتصادي والاجتماعي؟

حتى الآن يحمّل البعض انخشاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لأعباثها الاجتماعية، والواقع أن المبه الاجتماعي هو دور وواجب للدولة، لاميرر لوجودها دونه في العالم الماصر، ولكن السؤال: كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوي النشأة عبر القضاء على النهب والفساد والهدر، سيؤمن تلك الفوائض الضرورية المارسة الدولة لدورها الاجتماعي في التعليم والصحة والثقافة ..إلخ. التي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى وليست استهلاكاً لاتقوى الدولة عليه .وخلاصة القول إن قوى السوق الحكبرى تريد تخفيض دور الدولة الاقتصادي،

وبالتالي الاجتماعي، لتصبح لا دولة، كي تبني دولتها الحامية لانفلات قوى النهب والفساد، ولكن هذه المرة بشكل مقونن ومشروع حقوقياً.

## 4- وأخيراً: ما وضع قوة العمل في السوق الاجتماعي؟

من المعروف أن مكونات السوق هي البضائع والرساميل وقوة العمل، وأنصار السوق الحرة يريدون تحرير سوق البضائع والرساميل، وإبقاء سوق قوة العمل مقيدة، بالمعنى الاقتصادي: حيث تثبيت الأجور، وبالمعنى السياسي: حيث منع أية مطالبة بالحقوق بأي شكل كان. إن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحرر البضائع والرساميل من كل قيد ويبقي قوة العمل مقيدة هو اقتصاد سوق أكثر تشوها من الذي عرفناه، وهو ينقلنا عملياً إلى دكتاتورية الرساميل، لذلك يصبح تحرير قوة العمل أجراً وحقوقاً هو الشرط الضروري لاقتصاد سوق اجتماعي متوازن.

\*-السياسة الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي: إن درجة عمق الدور الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي سيحدده عوامل موضوعية لها علاقة بدرجة استعداد المجتمع من جهة للدفاع عن حقوقه، ومن جهة أخرى قدرة جهاز الدولة على استيماب ضرورات الجانب الاجتماعي من التطور وايجاد الآليات والموارد المختلفة الضرورية له.

وعن مشكلة الموارد تحديداً لتأمين الدور الاجتماعي للدولة، وإمكانية تأمينه ومصادر هذه الموارد سيتحدد مصير العملية الاجتماعية كلها.

إذ أن حجم الموارد الضرورية، هي قضية مرتبطة بنهاية المطاف بطريقة تأمينها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح. وهذه القضية الايمكن أن تخرج خارج إطار الصراع الاجتماعي بين الأجور والأرياح، إذن فتناسب القوى الاجتماعية والبرامج الملموسة التي تمبر عنها هي التي ستحدد مآل هذه المملية في نتائجها .

وقح دال تم تحقيق الجانب الاجتماعي وتلبية حاجاته، فستفتح الآفاق للعملية الاقتصادية نفسها كي ترتقي إلى مستوى أعلى نوعياً مما كانت عليه، وقد حال لم يتحقق ذلك، مستدور العملية الاقتصادية في حلقة مفرغة باتجاه التباطل التدريجي وانخفاض نسب النمو وتحولها إلى نسب سلبية مع ازدياد تدهور كل المؤشرات التي لها علاقة بالوضع الماشي والاجتماعي .

لذلك لابد من دراسة بعض جوانب هذه العملية واحتمالاتها المختلفة في ظل الخيارات والأراء سنتناول في البحث المواضيع التالية :

- 1- مستوى الميشة .
  - 2- البطالة.
- 3- الذعم الحكومي.
- 1- مشكلة مستوى الميشة وطرق حلها: حسب دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2004 مناك 3.5 مليون شخص أو ≈ 30% من السكان تحت خط الفقر، وكثفت علاقة الفقر بروابط التعليم والنوع الاجتماعي والتوزع الجغراث ولكنها لم تستطع أن تكتشف الرابط المركزي للفقر.

إن الشمبوية بمينها هي التي تطلق شمارات براقة بحجة محاربة الفقر وغيره ولكن تخفي في طياتها حين البحث والتمحيص ديماغوجية اقتصادية تستخدم لفة شمبوية للتطمين .

إن قضية مستوى المبشة حين المالجة يجب أن تأخذ بمين الاعتبار النقاط التالية:

- 1- خط الفقر المقترح دولياً شيء، والحد الأدنى لستوى الميشة الضروري الذي يضمن الحد الأدنى للكرامة الإنسانية شيء آخر.
- 2- إن قضية انخفاض مستوى الميشة تخلق توتراً اجتماعياً غير مسموح باستمراره في جو المخاطر الإقليمية والتي يفرضها تغير الوضع الدولي في المقد الأخير، إذا كنا نريد الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى إرادة المواجهة.
- 5- المشكلة الأساسية تكمن في استحالة حل قضية مستوى الميشة ضمن آجال منطقية تقرضها حساسية الوضع السياسي الحالي، دون إعادة النظر في الملاقة جنرياً بين الأجور والأرياح، وهي قضية خرجت بالتالي من دائرة مفهوم المدالة الاجتماعية البحتة إلى دائرة الأمن الوملني.
- 4- من كثرة استخدام مصطلح الحد الأدنى لمستوى الميشة، تراءى للبعض أن الوصول إليه هو هدف بحد ذاته، بينما المقصود أن يتحول هذا الحد الأدنى إلى مقياس لدراسة مستويات المعيشة الأخرى وخاصة الحد المتوسط للمعيشة الذي يجب أن تذهب الجهود باتجاه.
- 5- يجب أن تبعث جدياً قضية الآجال الضرورية لحل مشكلة مستوى المعيشة ليس من زاوية المدكن ضمن الإحداثيات الاقتصبادية الاجتماعية المشوهة الحالية، وإنما انطلاقاً من الضرورات المياسية. الاجتماعية التي تفرضها حدة المعركة التي تدور جول

البلاد وفيها ، وأعتقد أن حل هذه المواضيع يجب أن يتم حتى ضمن آجال متوسطة فقط لا غير من 5 إلى 10 سنوات كحد أقصى، فالشعوب تستحق أن تتمتع بشروات وخيرات بلدانها وأن لا تؤجل القضية إلى الأحفاد دون ضمانات حقيقية .

آن انخفاض مستوى الميشة يخلق سلسلة من المشاكل المشتقة منه وأولها الفساد والانحرافات الاجتماعية واستنزاف قوى العمل وانخفاض الإنتاجية، وابتعاد الرساميل عن الاستثمار الحقيقي المنتج نتيجة انخفاض القوة الشرائية في المجتمع ٧ . والسوال هل دينا حلول آخرى حقيقية وقابلة للتطبيق؟

### نعم لدينا :

- 1- لا يوجد هناك حل إلا حل قضية الحد الأدنى للأجور ورفعهما
   يتماشى واقتصاد السوق ؟
- 2- البطالة: يجب تحديد مشروع لتخفيض معدل البطالة إلى أقصى حد ممكن لتخفيض حدة التوتر الاجتماعي الذي تسببه ظاهرة خطيرة كالبطالة .

نمتقد أن هذا الموضوع يتدرج أيضاً ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يتطلب حله الالتزام بآجال متوسطة المدى . هالبطالة إلى جانب كونها قوى وثروة مهدورة فهي تخلق بؤر توتر اجتماعي يسبب توسع دائرة المهمشين .

فهل هناك حلول عملية واقعية للموضوع في الطرف الحالي؟. إن البحث العلمي الجاد يؤكد أنه يمكن إيجاد حلول حقيقة .

إن حل مشكلة البطالة يتطلب التوسع في الاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية .

ليس هذالك دولة في العالم لا تقدم الدعم لجهات اعتبارية أو فردية، ويخدم الدعم في النهاية أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية .

فالبقرة في أوروبا تحظى بدعم يومي قدره 2.5 دولار أما في اليابان فوضعها أحسن إذ تحظى بـ 7.5 دولار يومياً، (المفارقة مع حد الفقر الأدنى)

أما الولايات المتحدة ذات الاقتصاد الحرفتدعم مزارعيها، وأوروبا يشكل مجموع الدعم الزراعي 30٪ من قيمة الإنتاج النهائي.

إن معزوفة أن يذهب الدعم إلى مستحقيه ولإعادة النظر تحمل في طياتها خطر أن يتبخر الدعم عن مستحقيه وغير مستحقيه دعم السكر والخبز، والزيت، والحليب، و . ...

## 4- دعم البنزين والمازوت

إن سياسة الدعم يجب أن تمتمد على فكرة أن الدولة لا يجب أن تقوم بدور الصامن للأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي .

إن السياسة الاجتماعية الصحيحة هي التي توجه السياسات الاقتصادية ضمن منظور أولويات وأهداف محددة على أساس آجال زمنية مدروسة تفرضها ضرورات الواقع الإقليمي والمحلي.



# أولا: نشأة البنوك المركزية راحة تاريخية

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشبيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن المبابع عشر. فقي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبيل الودائم وتقييم القيروض. وفي ضبوء بسياطة وتواضع النشياط الإقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك. ولكن إشراط بمض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مائية انمكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعم، وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المبريخ وتنظيم عملية إصدار النشود للتحكم بعرض النقد. وقد أوكلت هذه الهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة. ومع تزايد النشاط الإقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت الماملات المصرفية أكثر تعقيداً ، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل الصرية، بالإضافة إلى تنظيم عملينة إصدار النشد، فكانت نشأة البنوك المركزية. ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الإقتصادات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا، في عملية إصدار التقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تتموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك

والصندوق الدوليين، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في التشاط الإقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الإقتصادي لتحقيق التنمية. وقد فرض هذا الواقع، وخصوصاً في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الإستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الإقتصادي. ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجوزات الوازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الإثتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الإنتقائية لتوجيه الإنتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السيرية هذا الإتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج، حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع

معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الإقتصادي. ومن ناحية ثانية، أدت الإجراءات الإنتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو الإقتصادي. وخلاصة القول، أن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الإقتصادي. بينما ساهم في زيادة معدلات التضغم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وخاصة دول أميركا اللاتينية. ولا يخفى على حضراتكم، أن دولنا العربية لم تكن أميركا عن مثل هذه النتائج السلبية.

وقد أملى ذلك تغيراً ملحوظاً في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي قصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتمتبر مسؤولة عن توفير البيئة المسرفية المناسبة وعن ضمان سلامة فتمتبر مسؤولة عن توفير البيئة المسرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

ويالنتيجة ، فقد أصبحت السياسة النقدية ، ورغم مرورها بالمديد من التحولات، تركّز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى المام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف) ، دنا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

# ثانيا: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هذا الهدف، أي الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية متملق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك. كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشيوط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل

هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

واسمحوا لي هنا، وللأهمية، أن أتوقف قليلاً عند هذه المفردات: الاستقلالية، والشفافية، والمساهية، والمساءلة وهي مفردات أصبحت تتكرر كثيراً تحت عنوان الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية.

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في أطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء ممدلات التضغم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل. وتمني الإستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للإعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الإستقلالية بأي حال من الأحوال، الإنفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة. وعلى ذلك، فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناضبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنسجام والتناغم بين السياسة النقية و السياسة المالية.

أما الصداقية، فإنها تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ونعني بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون، ولا تثبت المصداقية إلا عبر الزمن حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقق الهدف. ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي

للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثاً) تسير بالاتجاء المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يمزّز من مصدافيته.

أما شفاهية السياسة النقدية، فتمني اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على الملوسات المللوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة هماليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

وفي الوقت الذي اتسمت فيه دائرة الإهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مساءلة" البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مساءلة" البنك المركزي بنفس الإهتمام أيضاً، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها. وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه. أما الجهات التي يكون فيها البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلان، بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.

# ثالثا: تجربت البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية

كما هو الحال لدى البنوك المركزية في المائم، فقد أصبح تحقيق الإستقرار النقدي يعتلى سلم أولويات السياسة التقدية للبنك

المركزي الأردني في المرطة الحالية. ونقصد بالاستقرار التقدي هذا ، استقرار المستوى العام للأسعار ، واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسمار فائدة ملائم فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً كانت محلية أم أجنبية ، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. ويهذا يكون الدور الذي يلمبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر.

وإذا كان تحقيق الاستقرار النقدي يمثل المرتكز الرئيس السياسة النقدية في الوقت الراهن، فإن البنك المركزي لم يغفل الجانب المتعملي للأنشطة الاقتصادية وإنما غير من منهجية التعامل معه. فبدلاً من التركيز على توفير التمويل السلام للاستثمارات بأسعار فائدة تقضيلية، والتي غالباً ما كانت تتم من خلال إجراءات إدارية تحد من كفاءة تخصيص الموارد، أصبح الاهتمام في الوقت الراهن يرتكز على توفير البيئة المصرفية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية.

قالبنك المركزي بومن بأن البيئة المصرفية التي تمكن الموسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية. وعلى عكس ذلك، فقد أثبتت التجرية العملية على مدى عقدين ونيف من الزمن أن الإجراءات الإدارية لم تؤد إلى حفز الاستثمار في المجالات المرغوبة ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي بقدر ما أدت إلى اساءة استخدام الموارد وتكريس بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة. وعليه فان البنك المركزي تخلى نهائياً عن التدخل في إدارة

المحافظ المالية للبنوك وقصر دوره التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي المسات الجهاز المصرية وتعزيز منعتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي. والى جانب ذلك، فأن البنك يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرية من الناحيتين الموسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

وبعد هذه المقدمة الموجزة، سأستمرض بشيء من التقصيل جهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي وعلى وجه التحديد، سيتركز الحديث على المحاور الثلاثة التالية:

- 1- تحقيق الاستقرار النقدي.
- 2- تهيئة البيئة الصرفية الناسبة.
  - 3- تطوير سوق رأس المال.

#### تحقيق الاستقرار النقمي :

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي الأردني تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تتظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وحتى أوائل التسمينات، دأب البنك المركزي على ضبط بمو السيولة في الاقتصاد الوطني من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في مسعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي

الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة. والى جانب ذلك لجأ البنك خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المسرية وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع والزام البنوك بتوجيه جزء من معفظتها المالية نحو استثمارات بعينها. وقد أثبتت التجربة، أن هذه الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها أدت إلى تشوهات سعريه وهيكلية في المقطاع المسرية، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

ومنذ نهاية عام 1993، أخذ البنك المركزي يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية للدول المتقدمة. وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى. وقد لجأ البنك المركزي إلى استعداث أداة شهادات الإيداع في مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف المدوق الثانوي لتلك مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف المدوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية. وفي المقابل، تصاعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع في ضغ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير، وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي

أيضاً أدوات سمر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة التقدية.

ولقد اتخذت السياسة النقدية للبنك المركزي اتجاهات متباينة بين التشدد والتساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية. فقد تميزت فترة التسمينات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم كما حدث في أوائل التسمينات، أو بهدف تمزيز استقرار سمر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسمينات، عندما ارتفع الطلب على المملات الأجنبية بشكل حاد ومقاجئ. وقد ترتب على ذلك في حينه ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة التقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قيامية.

أما بعد ترسخ الاستقرار التقدي، ومنذ أواسط عام 1999 تحديداً، فقد تميزت السياسة التقدية باليسر، وقد أمكن خلال هذه الفترة تخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدنى مستوى لها منذ إتباع الأسلوب الجديد في إدارة السياسة التقدية. غير أن البنك اتجه منذ أواسط عام 2004 لبعض التشدد من خلال رقع أسمار الفائدة، وذلك تجنباً للضغوط التضغمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلى.

ولا بد من التتويه بأن سياسة سعر المعرف الحالية المتعللة في 
ربط الدينار بالدولار الأميركي قد خدمت الاقتصاد الأردني جيداً، 
حيث ساهمت بإحراز معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية وتخفيض 
معدلات التضخم إلى مستوى مماثل لما هو سائد في الدول الصناعية، 
فضلاً عن تعزيز الثقة العامة بالدينار الأردني. وقد ساعد على ذلك ارتقاع

الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى مستوى مريح إذ تبلغ تلك الإحتياطيات حالياً 4.6 مليار دولار أميركي (ما يكفي لتفطية ما يزيد على شانية أشهر من المستوردات). ويتوفر لدى البنك المركزي حالياً فتاعة تامة بأن هذه السياسة لا زالت في صائح الاقتصاد الوطني. وليس أدل على ذلك من تزايد القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، حيث نمت الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

أما على صعيد سياسة أسعار الفائدة، فقد أدخل البنك المركزي إصلاحات متعددة على هذه السياسة بهدف خلق هيكل أسعار فائدة مرن وملائم ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة معلياً و تطورات أسعار الفائدة في الأسواق المائية. فهنذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفية وترك تحديد مستوياتها إلى قوى السوق مستخدماً الأساور غير الباشر لتوجيه تلك الأسعار.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تمديل أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء شهادات الإيداع) ومن خلال عمليات السوق المنوحة المتمثلة في بيع شهادات الإيداع بالدينار.

وبالنظر إلى مدى تجاوب البنوك مع إجراءات البنك المركزي، يلاحظ عندما كان البنك المركزي يسعى لتخفيض أسعار الفائدة، فإن البنوك كانت تخفض أسعار الفائدة على الودائع بسرعة أعلى من تخفيضها لأسعار الفائدة على التسهيلات، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة. ولكن الملاحظة الجديرة بالإهتمام، أن البنوك لم تبادر إلى رفع أسعار الفائدة على التسهيلات عندما بدأ البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته التقدية خلال فترة الإثني عشر شهراً الأخيرة. بل على المكس مالت أسعار الفائدة على التسهيلات نحو الإنخفاض مما أدى إلى تقلص الهامش بين الفائدة الدائنة والمدينة بشكل واضح ليبلغ 4.73 نقطة مثوية. ويمكس هذا الإتجاه ارتفاع مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي الأردني، وخاصة في أعقاب دخول ثلاثة بنوك عربية كبيرة إلى السوق الأردني،

هيكل أسعار الفائدة في السوق المصرفي الأردني (نسب متوية)

4.1					
آیار	2004	2003	1998	1993	
2005					شهدات إيداع
4.05	2.85	2.10	9.45	3.25	3 أشهر
4.50	3.20	2.15	9.55	4.10	6 أشهر
4.50	3.75	2.50	9.00	8.50	سعر إعادة الخصم
					اتفاقيات إعادة شراء
5.50	4.75	3.50	11.50	* 5.50	شهادات الإيداع
3.00	2.250	2.00	8,50	**4.13	ناقبذة الإيداع اليلسة
5.00	21.230	2,00	0.50	4.15	واحدة
3.249	2.805	2.13	5.83	**7.03	الإقراض لليلة واحدة
	2.005	2.13	5.05	*	بين البنوك
ليسان	الودائع لدى اليتوك				
2005					اوردات دی امیوت
0.36	0.36	0.50	1.35	0.88	تحت الطلب
0.75	0.74	0.88	5.13	5.14	توفير
2.69	2.50	2.75	8.33	6.87	الأجل
1					التسهيلات المقدمة من
					الينوك
8.66	8.81	9.43	12.49	11.03	جاري مدين
7.42	7.59	8.92	8.04	10.27	قروض وسلف
8.62	8.96	10.24	13.97	11.11	كمبيالات

- ♦ يمثل صعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء اعتباراً من شهر نيسان 1994.
- بمثل سعر الفائدة على ناهذة الإيداع اعتباراً من آذار 1998.
   بمثل سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك اعتباراً من تشرين ثانى 1996.

### تميئة البيئة الهصرفية الهناسبة:

كما سبق وأشرت، هان البيئة المصرفية السليمة، تعتبر من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي. لذلك فان هدف تحقيق الاستقرار المصرفية وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي. إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفية إحدى القنوات الحيوية التي تلمب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين تلمب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وللدلالة على أهمية هذا القطاع يمكن الإشارة إلى إجمالي حجم موجودات البنوك والتي شكات ما نميته 239٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003. وفي ضوء ذلك أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفية عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته إصلاح القطاع المالي والمصرفية عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته الحور أنشطته. ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال:

## تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرية

إيماناً من البنك المركزي بأن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك المؤسسات على المنافسة المحلية والخارجية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية رفع الحد الأدنى لرأسمالها من 20 مليون دينار إلى 40 مليون دينار على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام 2007. كما رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال إلى 12٪ بالقارنة مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالفة 8٪. وفي إطار تحسين نوعية موجودات البنوك بما ينعكس البحدة الزمنية الجابيا على مسلامة مراكزها المالية، فقد تم تخفيض المدة الزمنية لتمنيف الديون المتعرزة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر. كذلك أصدر البنك المركزي تعليمات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال بنية الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفية الأردني داخل المملكة وخارجها. إضافة إلى ذلك فقد أصدر البنك المركزي إطارا شاملاً للإجراءات التمسعيعية لتجنب الممارسات والسياسات المسرفية غير المعليمة أو غير الأمنة ومعالجة نقاط الضعف في مراحل مبكرة.

#### 2. تعزيز الرقابة المسرفية الحصيفة

ارتفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الأردني على المصارف إلى مستوى جيد ويما ينسجم مع المايير الدولية بهذا الخصوص، وضمن هذا الإطار فقد فرض البنك المركزي حدوداً قصوى للتركزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (6٪). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى. كما تم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

### 3. الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية

ي إطار تطوير الضدمات المصرفية ، أفسح البنك المركزي المجال أمام ترخيص المزيد من المؤسسات المصرفية الخارجية خاصة ذات الخبرة الميزة منها كبنك الحكويت الوطني الذي باشر أعمائه قبل بضعة أشهر و "بنك لبنان والمهجر" وينك عودة والمتوقع مباشرتهما العمل قريباً. ويأتي ذلك انسجاماً مع تحرير قطاع الخدمات المصرفية في إطار انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية. ومماً لا شك فيه أن دخول مثل هذه المؤسسات سيمزّز الخبرات المصرفية في الأردن.

#### 4. تعزيز النافسة في القطاع المسرفية

اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بهذا الشأن ومنها، إزالة المزايا التقضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك في مجال التسليف، وتوحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي على كافة أنواع الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية ولدى كافة البنوك، وتشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمائية كبيرة تمكنها من المنافسة بشكل ملائم في الداخل والخارج، هذا بالإضافة إلى الطلب من البنوك الإعلان عن سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء بمختلف الوسائل الإعلامية.

### 5. تطوير أنشطة البنوك

قام البنك المركزي بتشجيع البنوك على إدارة المحافظ الاستثمارية بالدينار وبالعملات الأجنبية من خلال إعفاء هذه المحافظ من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. كما عمل على تطوير نظام الاستعلام المتعلق بالأخطار المصرفية من خلال الربط الشبكي الآلي، وإنشاء وحدة للشيكات المرتجعة في البنك المركزي بغرض الحد من

هذه الظاهرة. هذا ، بالإضافة إلى قيامه بتطوير نظام الدقوعات الوطني على أحدث الأسس بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والتسوية وليجاد آلية متطورة لمقاصة وتسوية الأوراق المالية مما يسهل عمليات التحويل فيما بين البنوك وتمكينها من تقديم خدمة سريمة ومأمونة للمواطنين.

#### 6. تحديث التشريعات المصرفية والمالية

حرص البنك المركزي على تحديث التشريعات الناظمة للعمل المصريخ في الأردن بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة. فقد صدر قانون البنوك في شهر آب من عام 2000 والذي يشكل نقلة نوعية لتطوير العمل الممريخ بما يتماشي مع الستجدات في الصناعة المصرفية العالمية. وقد فتحهذا القانون الباب أمام البنوك لتقديم حزمة شاملة من الخدمات المالية في إطار ما يمرف بمفهوم البنك الشامل. فلم يعد دور البنك يقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية، بل توسع ليشمل خدمات الوكالة، والاستشارات المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وإدارة الأموال واستثمارها للغير، وكذلك إدارة إصدارات الأوراق المالية والتعهد بتغطيتها وتوزيعها ، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحفظ الأمين للأوراق المالية. وأتاح القانون أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار (Leasing) والدفع والتحصيل والتعامل ببأدوات السبوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأحنب في أسواق النقد الآنية والأجلة والمشتقات (Derivatives). كما سمح القانون للبنوك امتلاك أو تأسيس شركات تابعة مالية غير مصرفية كشركات التأمين وغيرها.

كما صدر قانون مؤسسة ضمان الودائع في أيلول من عام 2000 والذي مهد الطريق الإنشاء مؤسسة ضمان الودائع. وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية أموال المودعين ورفع درجة الأمان والثقة بالجهاز المصرفي، وقد أناط القانون عمليات تصفية البنوك المتعثرة بالمؤسسة. وصدر في كانون أول 2001 قانون المعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية والمالية.

وساهم البنك المركزي أيضاً بإصدار قانون إدارة الدين العام والذي صدر في شهر تموز 2001، وبموجب هذا القانون تم تنظيم الملاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية، هذا فضلاً عن قصر تمويل عجوزات الموازنة العامة من خلال إصدار أدوات الدين العام مما يساهم في تعميق السوق المالي ويحد من أي آثار سلبية لتمويل هذه المجوزات.

# 7. استحداث المؤسسات المالية المكملة

إيماناً من البنك المركزي بالدور الذي تلمبه الموسسات المائية المساندة للعمل المصرية جنباً إلى جنب مع البنوك المرخصة، فقد ساهم البنك المركزي مساهمة فاعلة في خلق مثل هذه الموسسات لتساهم بصورة مباشرة في النهوض بالاقتصاد الوطني. فمنذ الستينات، لعب البنك المركزي دوراً ملموسساً في استحداث مؤسسات الإقسراض المتحصمة لتقوم بدور محكم لدور البنوك التجارية في تمويل القطاعات المتموية. ومن أبرز هذه المؤسسات: بنك الإنماء الصناعي وبنك تتمية المدن والقرى ومؤسسة الإقراض الزراعي. وفي أواخر السبمينات ساهم البنك المركزي في إنشاء سوق عمّان المالي. أمّا أحدث الأمثلة على هذه

المُؤسسات فتتمثل في شركة ضمان القروض وشركة إعادة تمويل الرهن العقاري وأخيراً مؤسسة ضمان الودائم التي أشرت إليها هيما سيق.

#### 8. تطوير سوق رأس ألمال

يلعب سوق رأس المال دوراً اساسياً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي باعتباره وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هذا المنطلق كان للبنك المركزي دوراً مباشراً في إنشاء سوق عمان المالي في أواخر السبعينات، والذي تمت إعادة هيكاته فيما بعد ليتكون من : هيئة الأوراق المالية ، وبورصة عمان، ومركز الإبداع.

ولتعميق سوق رأس المال وتطوير أدواته، فقد قام البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية لإصدار أذونات وسندات غزينة بشكل دوري ومنتظم منذ نهاية عام 1998. كما ساهم البنك المركزي بشكل دوري ومنتظم منذ نهاية عام 1998. كما ساهم البنك المركزي بشكل فمال في إنشاء الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري والشركة الأردنية لضمان القروض واثتمان الصادرات. وشجع البنوك على إصدار إسناد القرض بدلاً من الاقتصار على الإقراض المبشر لممائذ الشركات الكبرى على الحصول على التمويل عن طريق السندات وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الاقتراض المصرية المباشر. كما تم إعفاء السندات ذات الأجال الطويلة الدني تصدرها الشركات وتكتب بها البنوك من الوعاء الخاضع للاحتياطي التقدي الإلزامي. هذا بالإضافة إلى تشجيع البنوك والشركات على استحداث الأدوات الرأسمائية كشهادات الإيداع وإسناد القرض والسندات.

#### إنجازات السياسة النقدية

.9

إن المنتبع الأداء السياسة النقدية خلال السنوات القليلة الماضية، يلحظ بوضوح أن هذه السياسة حققت إنجازات ملموسة. فقد تم المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، مما عزز الاستقرار والثقة بمناخ الاستثمار في الأردن وعاد بالنتائج الإيجابية على أداء الاقتصاد الأردني وذلك حسيما تشير إليه التقارير الحديثة للمؤسسات الدولية. ويقيت معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة لم تتجاوز 2٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتم توفير السيولة الملائمة النشاط الاقتصادي ويمعدلات بلغت 9.2٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة وإضافة إلى ذلك، تم بلورة هيكل أسمار فائدة ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية المحلية ويتماشى مع التطورات الاقتصادية المعلية ويتماشى مع التطورات الاقتصادية الماسيوي والمستوى والمنتوى والمستوى الني وصلت إليه، إذ تبلغ هذه الاحتياطيات حالياً حوالي 4.7 مليار دولار وهو مستوى يصفي لتغطية مستوردات الملحكة من السلع والخدمات لفترة تزيد عن سنة أشهر.

وفيما يتعلق بداء القطاع المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد نما إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 5.8٪ في المتوسط، ونما إجمالي الودائع بنسبة 9.0٪ في المتوسط، ونما إجمالي الودائع بنسبة 8.2٪ في المتوسط، وارتفع رأس المال التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.2٪ في المتوسط، وارتفع رأس المال والإحتياطيات من 935 مليون دينار في نهاية عام 930 المي دينار في نهاية عام 2004 وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2004 نحو 8.7٪ مقارنة مع النسبة المقررة بموجب اتقافية بازل والبالغة 8٪، وحصلت بعض مؤسسات الجهاز المصريف على تصنيف الدولية.



# التقليد الديمقراطي واللييرالي

1- برادیفمات متعددة للنظام الاجتماعی:

# أولا: مفهوم البرادييم، Paradigme .

ماذا يقصد بالبراديغم أو " النموذج " في الفكر السياسي و الاجتماعي ؟

بشكل عام ، البراديفم : هو نموذج يشكل البناء " التحتي " لفكر ما ، والذي يحدد بنيته ، والذي يطرح أسئلة محددة ، والذي ينظم " المعليات " ، أو " المعلى " وفق بنى أو " محيطات " متعددة .

"البراديفم" في الفكر السياسي والاجتماعي ، هو نطاق أو محيط في داخله نفكر بالشاكل المتملقة بالمجتمع والدولة . وكل "براديغم" يرتكز على استيفاء أو الحصول على شكل ما للتنظيم أو الفوضى الاجتماعية ، وهذا يمني ، ما يحدد بدقة " واحترام" الازدهار ، السيادة للمجتمع ، أو بالمكس ، الذي يحدث اضطرابات وبليلة وعدم استقرار وسقوط وانهيار هذا المفهوم" للتنظيم " سيحدد كل شيء على سلم أو مقياس للقيم بما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع ، ومن خلالة نجد معيار أو معاييرما نفضل ، والأعمال التي سنقوم بها ، والبرامج التي ستجدها.

# ثانيا : • البراديغمات • الثلاث للفكر السياسي والاجتماعي الحديث :

في الفكر السياسي الغربي الحديث نميز ثلاث عائلات من النظريات: اليمين، اليسار، والديمقراطية الليبرالية، ونستطيع الاعتبار أن كل واحدة من بينها " تقاد " بشكل عميق من خلال " براديغم"

أساسي ، أو رؤية للنظام الاجتماعي . ويشكل عام أكثر تبسيطا ، الفكر اليميني يظهر كأنه يقاد من خلال النظام الفطري أو الطبيعي ، أم اليسار من خلال نظام مصطنع ، والتقليد الديمقراطي والليبرالي من خلال نظام عفوي ، تعددي ، ثقلةٍ ، متداخل ومتعدد التنظيم .

### ثالثا : النظام المقدس

في المجتمعات البدائية بوجد نظام مقدس وهدو الدي أقيم بواسطة الآلهة . هذا النظام المقدس كان في الكثير من الأحيان متمدر مست ، حيث أعطته الآلهة و أعطت المجتمع بنى متمددة وفرضت عليه القيام بأشياء عدة . بالنتيجة ، إنسان المجتمعات الابتدائية سيكون خطرا على النظام الاجتماعي القائم ، أما الإنسان الحديث فقد طمح وعمل على التصرر من القوانين الطبيعية والميتافيزيقية . النظام المقدس يستبعد عملية التغيير الاجتماعي ومن ثم يعطل التقدم . فالمجتمع المتحقوقي هو مجتمع " بلا تاريخ " ، والتقدم العلمي والتقني لم يحدث غلا عندما فام المجتمع بتحطيم كل قيود الشمائر والطقوس والأساطير.

# رابعا : الأنظمة - الوسطى - ما يين الطبيعي والصطنع :

القارئ لتطور الفكر السياسي يتوسل على معرفة وجود نوع من " الأنظمة " التي تشكل حقائق داخل المجتمع والتي لا تنتمي لا النظام الطبيعي ولا ألنظام المصطنع . و إذا قمنا باختبار وتحليل " الأخلاق " أو " القانون / الحق " وهي من " الأنظمة " الجوهرية للفكر السياسي / اجتماعي ، فإننا سنعرف تماما ماذا نعني بالأنظمة الوسطى . فهي " الأخلاق والقانون " ليست من الأنظمة الطبيعية حيث أنها تتغير وفق الزمان والمكان . وهي ليست اصطناعية ، حيث لا يستطيع اي كان أن اليصمم أو يخلق " أخلاقا " أو نظاما قانونيا على طريقة مهندس يصمم آلة

أو أي شيء آخر مصطنع. ولكن فقط. في المصر الحديث والماصر حتى تيقن المفكرون بكثير من الوعي والتيقظ ، على آهمية ونوعية هذه الأنظمة المذكورة و أنها كوّنت بشكل واضح وعلمي مفاهيمها الخاصة بها .

الاقتصاديون " التوماسيون " thomistes ، في القرن السادس عشر سيقولون أن الأسمار أقيمت وكونت بواسطة " الله " ، وهذا ما يشير إلى مسؤول آخر في العملية الاقتصادية خارج عن طبيعة الإنسان

"هيوم" hume ، سوف يشرح بوضوح فيما بعد كيف أن "
التماقدات أو الاتفاقات "التي تعرف العدالة هي من أعمال البشر من غير
أن تكون من صياغة "العقل الإنساني ". " آدم فيرغوسون " ، سيتحدث
عن "انظمة " ناتجة عن أفعال الإنسان ولكن من غير قصدهم أو نيتهم ،
" آدم سميث " ، يضع " اليد الخفية " الشهيرة للسوق ، وهي ليست يد الله
ولا يد الإنسان ، ولكن هو المجتمع الذي ينظم من خلال ذاته وهنا "
سميث " لا يحدد " المفردة " الدالة على هذا التنظيم والتي بمكن أن
تكون auto-organise.

المشكلة السياسية أيضا وضعت تحت نوع آخر من الأضواء . فهدف موسسات الله له والنظام القانوني لم تكن نهائيا التقرب من النظام الطبيعي ، المصدر الوحيد لكل شيء "عادل" ، "قابل للحياة "، "خصب" . كما لم تكن الأهداف هبي إقامة نظام اجتماعي مثالي أو طوباوي ، بلكان الهدف هو تصور أو إدراك المؤسسات الأكثر مقبولية " من أجل انبثاق نظام اجتماعي " عفوي " ينتج عن أفعال إنسانية تعددية تهدف للتوافق أو التلاؤم بين البشر ، ثم إنتاج حقائق اجتماعية واقمية ومامية : قوانين مجردة عن أي شيء غير الإنسان تسمح بالمسوق

أي التنافس الاقتصادي الدني لم يسبق حصوله ، مؤسسات برلمانية وديمقراطية والتي تقلل بشكل كبير خطورة بقناء مجموعة من المتسلطين في أماكنهم بشكل دائم ، وحرية صحافة تسمح بظهور حقائق اجتماعية وسياسية أكثر موضوعية ، الحرية الأكاديمية والتي تسمح بالانبشاق السريع للعلوم . هذه التغيرات الجوهرية و الأساسية للمجتمع الفريي جملت بالإمكان لتاريخ فكري أن يمتد هذه القرون ، وأن يتكون نظريات حديثة للدولة الديمقراطية والليبرالية .

إن تاريخ الفكر السياسي الحديث والمعاصر هو تمازج مع هذه التكوينات السابقة للمجتمع ، ولكن وجد من يقاوم هذا الفكر الحديث ويمارضه وخاصة من خلال المفكرين التابعين لتماذج فكرية رجعية . من هنا يمكن تصنيف دراسة تطور الفكر الليبرالي والديمقراطي ونمييز ثلاثة معاور أساسية هيها :

- اتجاه من الفكر يصنف ب" التقليد الديمقراطي والليبرائي" ،
   والذي ينطلق من نموذج غير طبيعي أو مصطنع في النظام الاجتماعي.
- عائلة من التفكير" اليميني" المعتمدة في أساسها على النظام" الطبيعي".
  - عائلة من التفكير "اليساري" القائمة على نموذج "منظم".
- 2- السؤالان الأساسيان للنظرية السياسية وفق " لورد أكتون "
   (1834 1802)

تختص النظريات السياسية وفق " ثورد أكتون " في الرد على سؤالبن كبيرين :

أ - من يجب أن يأخذ السلطة السامية ؟

ب- ما هي الحدود التي يجب أن تكون للسلطة السياسية ، مع وجود
 أي كان فيها ؟

من الواضح هذا أن النظرية السياسية تبحث على حل: إما لمسألة السلطة داخل الدولة ، أو المسألة سلطة الدولة . من المهم والجوهري الفهم أن هذين السؤالين الكبيرين يمودان إلى إشكالية مهمة في تاريخ البشر وهي " إشكالية الخضوع والتبعية " . يمكن اعتبار الإجابات على ألسؤال الأول تتسرح منا بين القط بين المتضادين أو التعين تعلن تعكم تنا المنافقة أللكية ، أو الديكتاتورية ، أو أرستقراطية والدي تأخذ وحدها القرارات وتحتفظ لوحدها بالسلطة ، ويوجد ديهقراطية حيث الحاكمين يكونون في السلطة وفق إجراءات قانونية سلمية ، مع تعدية للمرشحين يكونون في السلطة وفق إجراءات قانونية سلمية ، مع تعدية للمرشحين وحرية التعبير ، والنقاشات العائية ، انتخابات . من جهة أخرى يمكن تغيير الحاكمين بشكل سلمى على السلطة .

أما الإجابة على السؤال الثاني تترتب حول قطبين متناقضين آخرين : التوتاليتارية / الليبرالية .

يوجد "توتاليتارية "عندما الدولة تدير أو تقود "كل شيء " في المجتمع ، لديها سلطات غير محددة ، تسيطر على الفكر والتعبير، الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، لا تعترف بحقوق الأفراد ، أو الجماعات الخاصة ، ولا بحقوق الأقليات ، كما لا تعترف ولا تقوم بأي شيء يؤدي ثقيام المجتمع المدنى .

ويوجد "ليبرائية" حيث سيادة الدولة تكون محدودة ، وتكون مضطرة للإعتراف بالثانون أو ما يتقرع عنه من تشريمات دولية 1 مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أو الأحكام النستورية الأساسية ] . والدولة تحترم هنا بشكل عملي المبدأ الذي وفقه سلطتها التنفيذية والتشريمية لا تعيق أي حق من الحقوق أو الحريات " الدينية ، التفكير ، الممل ، العماف ... "

#### ولكن هل من تداخل بين هذه الأنظمة ؟

- يمكن أن يكون لدينا " انتقال " ديمقراطي للسلطة السياسية داخل
   الدولة ، والتي لديها نفوذ أو سلطان محدود على المجتمع ، من
   خلال الحقوق الأساسية للأفراد . وبالتالي يكون لدينا ديمقراطية
   ليبرالية ..
- يمكن آن يكون لدينا سلطة سياسية " تسلطية " ودولة " شمولية " وهذا ما نلحظه داخل ما ندعوه الأنظمة التوتاليتارية [ الفاشية ، الشيوعية ] ، حيث الدولة تقمل كل شيء مع الفرد دون حدود ، وبالإضافة لذلك ، الحكام يحتكرون السلطة ويبعدون المارضة من خلال البوليس السياسي ، وهؤلاء في هذه الدولة لا يعترفون نهائنا دالانتخادات الحرة .
- ولكن بالإمكان وجود حكومة تسلطية في دولة ليبرالية : حصل
   هذا في الماضي ، في الإمبراطوريتين الفرنسيتين ، وحصل في تشيلي
   وكوريا الجنوبية وسنجابور ، وفي حكومة الشاه الأخيرة في إيران.
- إذن الإمكانية النظرية موجودة، وهناك آمثلة تاريخية لدول وأنظمة
   مهيمنة وشمولية، ولكنها في الأساس منتخبة ديمقراطيا. الأنظمة

الثورية في أسابيعها الأولى تقمل نقس الشيء، عندما يأخذون التقدوية في المسلطة ولا يحترمون التقدوية من الشعب عدوهم. هذا الأشخاص والملكيات، ومن ثم يعتبرون الشعب عدوهم. هذا الشكل من الأنظمة غير مستقر، ويقود في النهاية على استبعاد الأخرين، ويتحول من ثوري إلى تسلطى شمولى.

3- الديمقراطية والليبرالية تفترض "برادينم" النظام" العفوي "
 Spontané

Spontanéisme : نظرية قائمة على العقوية المبدعة في القرد.

عموية Spontanisme : نظرية تمتمد على التوالد الذاتي " عموية التولد ".

عندما يتلازم وجود الديمقراطية والليبرالية عبر تاريخهما معا، فهذا لم يـأت محض صدفة ، بل لأنهما يملكان نقاطا مشتركة في تأسيسهما للأنظمة التعددية "العفوية" أو الأنظمة "النظمة " ذاتيا من نفسها .

الأنظمة المؤسساتية المديمقراطية تستند على النقاش أو الجدال المتداقض والمتعارض ، وحرية الترشيح والتصويت ، وفي الغالب تعتمد على حكومات تأخذ بالإدارة الجماعية Direction collégiaux 1 إذا هي تتطلب الفصل " séparation " ، وبالتالي التوزيع أو التقسيم " répartition " بين آيد متعددة للسلطة أو السلطات . أنصار المديمقراطية يعتبرون هذا كله لبلوغ فعل سياسي متلاحم وقوي ، ولتعريف وتنفيذ لسياسية تتم متابعتها ، وتكوين تشريع مستمر.

والليبرالية أيضا ، ليس فقط هي حرية السوق والبادرات الفردية ، إنها تعددية الصحافة والعلوم ، تفتح الحقيقة ونموها ، فالتعددية تولد شكلا ساميا للنظام . لهذا السبب في العصر الحديث والماصر مذاهب الديمقراطية والليبرالية تطورت إلى هذا الحد . وتاريخ الفكر السياسي في هذه الفترة يستطيع أن يكون متصفا أو مطبوعا كتاريخ يرتقي أو يدور في داخل " براديغم " التعددية ، وفي داخل كل سؤال من الأسئلة الأساسية للسياسة والتي وردت سابقا . ومن جهة أخرى يدور بنفس التناسق في صراع ضد نموذج من التفكيريقام بواسطة مفكري " اليمين " المرتبطين في " براديغم " النظام الطبيعي ، ومفكري " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " Constructiviste " اليسار " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " ومفكري " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " المرتبطين في " براديغم" الفقل البنائي " ومفكري " الميان في " الموال البنائي " الموال البنائي " المرتبطين في " براديغم " الفقل البنائي " المدن الموال البنائي " ومفكري " الموال البنائي " الموال البنائي " الموال البنائي " الموال البنائي " ومفكري " الموال البنائي " ومفكري " الموال البنائي " ومؤلم الموال البنائي " الموال البنائي " ومؤلم الموال البنائي " ومؤلم الموال البنائي " ومؤلم الموال البنائي " ومؤلم الموال الموا

ما 1920 ما 1920 مطرية تعنى بالجمال ظهرت عام 1920 ، جاءت في مكان النحت التقليدي ، وتوسس نحتا مفرغا متعدد التشابكات والخطوط والسطوح ، وهي تعد كل موضوع للفكر مبنيا "ويهذا تكون الليبرالية قد حاربي على جبهتين : ضد هذه الأنواع من الفكر ، وفي سبيل صياغة نظرية للتعدية.

 4- القرن السادس عشر: المدرسة الفلسفية الثانية"، "الملكية" و الدستورية الكالفينية calviniste.

في معارضة لصعود الحكم المطلق الاستبدادي، وضمن سياق من الحرب الدينية الدموية، عرف القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر تشكل مذاهب "ديمقراطية" (مذاهب لتقاسم السلطة داخل الدولة ضد الملك و المجالس الحاكمة)، وأخرى ليبرالية (مذاهب تدعو لوضع حدود لسلطة الدولة). حاولت هذه المذاهب البناء على مادة فكرة قديمة: القانون الروماني، القانون الكنسي، المدارس الفلسفية،

التصالحية، الجمهورية républicanisme الإيطالية، التقاليد البلدية من العصر الوسيط، الإنسانية humanisme.

نشيرهنا في البداية إلى ملاحظة هامة. في المادة نقبول أن الأفكار الديمقراطية و الليبرالية هي "حديثة". بالتأكيد، لديها تمبيراتها المذهبية doctrinal الكاملة في المصر الحديث والماصر. مع ذلك، إنها لم تظهر هكذا بضرية واحدة أو بشكل مضاجئ بعد "ظلام" العصور الوسطى. فهنذ العصور القديمة وحتى العصور الديمقراطية الليبرالية الحديثة مرورا بالعصور الوسطى، هناك الكثير من هذه الأفكار. "الثورة البابوية" في القرن الحادي عشر و الثالث عشر وجدت المديد من الأفكار القادمة من العصور القديمة وفكرت بها ضمن المنيد من التشيرية messianisme المديمة والتي دعت إلى التقدم الاجتماعي والفكري. مع الإشارة هنا إلى القطيمة التي حصلت مع هذه الأفكار على مع نظريات ميكهافلي و هويز. سنزى مباشرة عملية الانتقال من "التصالحية" الموسطية إلى الدستورية الحديثة، بمعنى آخر الانتقال من "التصالحية" المروسطية إلى الدستورية الحديثة، بمعنى آخر Constance" أو Constance " أو Constance" أو "

<sup>(1)</sup> هذا التعبير " من Gerson إلى Gerson "، يظهر في الواقع ضمن عنوان لكتاب Studies of Political Thought from Gerson to John V. Figgis من المحتاب المنافق المناف

<sup>(2) &</sup>quot;Constance": هــو مجلــس استشــاري (1414 ـــ 1418)، ثبــت الألكـــار التصالحية. و عام "1688": هو تاريخ الثورة الإنكليزية الثالبة التي أدت لإيجاد أو تأسيس نظام مستوري.

## أولا مثابرة التقاليد القروسطيت.

رأينا في السابق ومند تجديد دراسة القانون الروماني في القرنين الحادي عشر و الثالث عشر، وخاصة بعد انفصال الدول الأوربية عن الإقطاعية لتصبح أكثر قوة ومركزية، العديد من القانونيين في حاولوا تبرير هذا التطور إلى الحكم المطلق، ولكن بعض القانونيين في المقابل عرضوا هذا الصعود للاستبداد مبينين الجوانب الديمقراطية و الجمهورية في نفس القانون الروماني، أي على العكم من مبري الاستبداد. حصل في هذه الفترة نوع من المناظرة بين "اللاموتيين" الاستبداد، والأخرون يشيرون على التقاليد "الديمقراطية للكنيسة حتى تشكيل ما يمكن اعتباره التقاليد "الديمقراطي الأول أو "التصالحية"، وكما فعانا في الإشارة على الأفكار العريضة والكبرى لمذهب الحكم المطلق الاستبدادي، سوف نشير هنا إلى أهم أفكار المشرعين والمدرسيين الكنسيين القروسطيين النستوريين السنين دعوا للتعدية وظهروا فيما بعد في نسوب الدستوريين المستوريين والمدرس عشر.

# 1- التفسيرات القروسماية غير الاستبدادية للقوانين الرووانية والكنسية.

العديد من المشرعين والكنسيين عارضوا مفهوم "السلطة المطلقة" من خلال ما وجدوء في القانون المدني، ثم قالوا جملتهم الشهيرة " ما يتعلق بالجميع يجب أن الجميع موافق عليه".

### أ . " بارتول" Bartole و الحكم أو السيادة الشعبية.

له القرن الرابع عشر، قدم بارتول (1313 ـ1347) تفسيره لل القديم الذي تم الذي تم الذي المانون القديم الذي تم التصويت عليه من قبل "الجمعيات المشيخية الناخية" وكانت موجودة في التصويت عليه من قبل "الجمعيات المشيخية الناخية" وكانت موجودة في التصويت عليه من قبل "الجمعيات المشيخية الناخية" وكانت موجودة في التصويت عليه من قبل "الجمعيات المشيخية الناخية" وكانت موجودة في التحديد الت

المصر الروماني، و ينص على منح الهنّات القضائية الجمهورية دورا كبيرا في اختيار الإمبراطور.

يؤكد بارتول أن الإمبراطور الأول كان دائما يقول أنه حصل على سلطته من هذا القانون. والقانون يعني أيضا أن الشعب لا يقوم سوى بتوكيل ممارسة الحكم أو السيادة لشخص أو جسم منتخب، وأن السيادة نفسه بقيت داخل الشعب بارتول وفي سياق البحث عن استقلال بعض المدن الإيطالية الشمائية عن الإمبراطورية ،ساند التفسير الذي يقول بأن هذه المدن حصلت على استقلالها عن الإمبراطورية وفق القانون المسمى lex regia الذي ينص على أن السيادة الأصلية تعود للشعب، sibi princeps

# ب. " غيرسون" Gerson والتصالحية.

بعد ذلك وجد وضمن سياق الانقصال الكبير عن الكنيسة الرومانية Grand Schisme ، بروز الأفكار الرومانية Pierre ، بلامسيين الكنسيين، الكنسيين، التصالحية، حيث اللاموبيين و المدرسيين الكنسيين، الكنسيين، Ailly, Francisco Zabarella, Jean Gerson , Nicolas de Cuse ، Nicolas de Cuse ، الأطروحة التصالحية الأساسية كانت ترى أن "المجمع الديني" محمد أعلى من البابا نفسه. إذا هي أطروحة "ديمقراطية". "غيرسون" أسس لهذا الموقف ، الاسيما، على الاعتبار التالي: في الكنيسة كما في الدولة، السلطة العليا تعود للمجلس التمثيلي لكل الأعضاء. حيث لا يستطيع أي زعيم حتى ولو كان في تعريفه بأنه أكبر من الجماعة".

### 2 إعادة التأكيم على الأفكار التعالمية.

قي بداية القرن السادس عشر، هذه الأفكار حول مصدر السلطة عادت بقوة وتم الإصرار عليها من قبل عالمين من جامعة السوريون يجاريس، الاسكتلندي المرار عليها من قبل عالمين من جامعة السوريون يجاريس، الاسكتلندي المراسي Jacques أكد كلاهما أن السلطة السياسة وجدت من خلال الشعب وتبقى للشعب. اللاهوتي الاسكتلندي يقبل بأطروحة "غيرسون" القائلة بان سلطة آدم هي سلطة أبوي وليست سياسية. ثم أسس لفكرة لم ثاقي من قبله ووفقها أن السلطة السياسية تشكلت من خلال البشر النين هم قدموا الزعماء، مستخدمين المقل الذي أعطاهم إياه الله. هذه الفكرة سيتم تطويرها فيما بعد من قبل المدارس الفلسفية لتصبح القاعدة الأساسية للأفكار السياسية لكل الفكر السياسي الحديث، أفكار "حالة الطبيعة" و " العقد الاجتماعي". أيضا مع الاسكتلندي وتلميذم الفرنسي جاء القول بشكل أكثر راديكالية من "غيرسون"، ففي نظرهما ويما أن السيادة للشعب، فإن أية حكومة لا تحكم بشكل صحيح بجب إسقاطها.

# ثانيا ـ في أصل المذاهب الليبرالين:

المدرسة الفلسفية الثانية، و مدرسة "سلمونك" Salamanque

<sup>(1)</sup> ولد في عام 1468 وتوفي في عام 1550. حصل على دبلوم في عام اللاهوت من جامعة السوريون في عام 1506. عام فيها حتى عام 1518،حيث عاد إلى اسكتلندا المتعليم في غلاسكو.

<sup>(2) (1840–1515).</sup> دكتور في علم اللاهوت. رد على العديد من الأطروحات الذي كانت ضد التصالحية.

في القرن السادس عشر، نرى تفتح بذور المذاهب الديمقراطية والليبرالية في البلدان الأوربية الأخرى. نبيداً بدراسة تكون المذاهب "الليبرالية". فالمنصر الفكري الأساسي فيها هو ولادة "التومائية" Thomisme نسبة إلى توما الأكويني ، بداية في باريس ومن ثم في إسبانيا. في باريس، وفي بداية القبن السادس عشر، واحد من تلاميذ John Mair وهو John Mair (1514\_1450) Pierre Crockaert) سينفصل عنه وعن الحياة الحديثة من اجل الدخول إلى مدرسة Saint-Jacques مع بداية عام 1509، سيختار ككتاب أساسي لتعلمه اللاهوت كتاب مع بداية عام 1509، من الكتاب المادين "بدلا من الكتاب التقليدي" بدلا من الكتاب التقليدي "الحكمة أو الحكم" لمؤلفه "توما الأكويني" بدلا من التحتاب سيكون ولادة جديدة وكبيرة "التومائية" في القرن السادس عشر.

خلال أربع فقرات متالية سنقدم الكتّاب الأساسيين لهذا التيار، ثم نتحدث عن النقاط الشتركة في منهجهم، ويمد ذلك أطروحاتهم المياسية، وأخيرا أطروحاتهم الاقتصادية.

## 1. الكتاب

مع قدوم التيار "الإنساني"، المدارس الفاسفية، أو الفكر التقليدي للجامعات في العصر الوسيط، أصبح مهملا. في البلدان المعادية للإصلاح وبشكل خاص في إسبانيا، عرفت هذه الأخيرة في القرن السادس عشر آخر تجديد بمكن أن نقول عنه مهما. وهذا في الواقع ما ندعوه "المدارس الفلسفية الثانية". وما سنتحدث عنه في هذه الفقرة هو أهم الكتاب التي عرفتهم هذه المدارس، الكثير منهم كان بروفسورا في المكارس السني أنهى فيه دراسته، أي في جامعة "سلامونك"

Salamanque ، الأولى في إسبانيا واهم المراكز الثقافية الأوربية ، لذلك نحن نقول " مدرسة سلامونك".

## . Vitoria "ا. " شيتوريا

من المحتمل أنه ولد في عام 1492 وتدوفي في عام 1546 من المحتمل أنه ولد في عام 1492 وترانسيسكو فيتوريا درس في مدرسة "سان جاك" في باريس عام 1509 أصبح أستاذا في جامعة السوريون عام 1523. بعد ثلاثة سنين سمي أستاذا في جامعة "سلامونك" بفضل ما يمتلكه من مهارات تعليمية، وحيث سيعلم فيها حتى وفاته. في هذه الجامعة ستربى على يديه أفضل التلاميذ ومن بينهم Domingo de Soto اتخذ من كتب "سان توماس الأكويني" قاعد لتعليم اللاهوت. ساند "فيتوريا" فكرة السلطة غير المباشرة للبابوية على السلطة الزمنية للملوك مع الحق في تصحيح أخطاء الملوك إذا هددوا بشكل كبير الغايات الروحية (وفي الحقيقة هذه أطروحة لتوماس الأكويني). اهتم أيضا بالفكر الاقتصادي ويشضايا تتعلق بالعملة أو النقد.

# ب. " دو سوتو" De Soto ( 1449. 1560).

تلميان عند "فيتوريا" في جامعة المسوريون ومن ثم جامعة "سلامونك". أيضا قام بالتدريس في الجامعة الإسبانية حتى وفاته باستثناء بعض السنوات التي قضاها كعالم للاهوت في "مجلس الثلاثين" حيث كان له تأثير كبير. ألف عشر كتب حول العدالة والقانون، ولعب دورا أساسيا في تكوين مذهب "حالة الطبيعة" و "العقد الاجتماعي". في أواسط هذه القرن، السادس عشر، تم تأسيس "اليسوعيين" (سموا أنفسهم جماعة المسيح، تأسمت الجماعة في عام 1540 من قبل "سان إيناك لويال")، أصبحت منافسة بشكل قوي لمدرسة باريس و إسبانيا

"سلامونك" وفي إيطاليا أيضا. استطاعت أيضا الدخول بقوة على الجامعات الإسبانية ليكون لها فيها العديد من اللاهوتيين والمفكرين Antonio السياسيين. أما أكبر "اليسوعيين" الإيطاليين فهم Robert Bellarmin (1611-1534) Possevino Luis de Molina و أكبر اليسوعيين الأسبان هم 1624-1535)، و أكبر اليسوعيين الأسبان هم 1624-1535)، و 1617-1548). Suarez

#### ت. " بيلارمان Bellarmin.

درّس في Louvain عام 1570، ثم في المدرسة الرومانية، و الجامعة اليسوعية منذ عام 1576. ثم قضى حياته كلها في الدعاية لسلطة رجالة الكنيسة. عاد على اطروحة "فيتوريا" حول السلطة الفير مباشرة للباباوات. اعتبر "بيلارمين" كما كان يعتبر في السابق سان توماس" أن أصل السلطة يعود إلى الله، ولكن من خلال وسيط هو المجالس الشعبية mediante consensu hominum. إذا لا يوجد أي "حق سماوي" بالمعنى الذي كان سائدا عن منظري الحكم المطلق في فرنسا وإنكلترا، و الذي يضع الملك فوق كل تقييم إنساني.

### ث. أماريانا" Mariana

درس اللاهوت والفاسفة الإنسانية في جامعة "Alcala". عمل مع "اليسوعيين" منذ عام 1554، ثم أستاذا في Collège Romain عام 1561، أن الحكثير من الحكتب و أهمها (Isidore de Séville)، (تماريخ إسبانيا، مجموعة من 25 كتابنا نشرت بين عامي 1592 و 1592)، أيضنا عمل على القضايا الاقتصادية و النقد، ثم مسائل التعليم. لديه فكر سياسي غني جدا. يعتبر من الورثة الكبار

لمدرسة الأكويني" لكنه أيضا في نفس الوقت ينتمي إلى تقاليد "المدرسة الإنسانية الإراسمية" Erasme، المدرسة التي ظهرت في روتردام على يد الهولندي Erasme ( 1536\_1469) والتي حاولت تعريف "الإنسانية المسيحية بناءا على نقد العهد الجديد"، ولكن مع تدنوق لفكسر شيشرون". كان مهتما كثيرا بالأفكار الليبرالية.

## ج. "مولينا" Molina.

كان تلميذا في جامعة "سلامونك" ثم في " Alcalá." أصبح أستاذا في علم اللاهوت بجامعة Evora البرتغالية عام 1571. ألف عشر كتب حول العدالة والقانون .

### ح. " سواريز" Suarez.

يعتبر من أهم المفكرين في القرن السادس عشر. ولد في غرناطة ، درس القانون الكنسي في جامعة "سلامونك" ثم علم اللاهوت عند "اليسوعيين". قام بالتدريس في العديد من الجامعات و أهمها "سلامونك" الإسبانية ، "المدرسة الرومانية" ، وفي جامعة "Alcala"، وأخيرا في جامعة "COIMbre وأخيرا في جامعة عين فيها كأستاذ لعلم وأخيرا في جامعة عصره، ومع زميله اللاهوت. يعتبر من أهم منظري الأفكار السياسية في عصره، ومع زميله "سواريز" بتجديد أطروحة "الأكويني" حول السيادة الشميية ، لكنه لم يطور نتائجها الديهقراطية.

### 2. مراجع المدرسة : "التومائية" Thomisme المُجمَّدة.

أسس الكتاب النين تحدثنا عنهم في الأعلى ما يمكن أن يوصف "بالمدرسة" والإجابة على خصومهم فقد استخدموا وتبنوا نفس الأفكار الفلسفية واللاهوتية الأساسية التي استخدمها هؤلاء، إنها أفكار توماس الأكويني لكن بصيفة أخرى جديدة.

#### أ. الخصوم المستهدفون.

سيهاجم كتّاب هذه المدرسة ما كان يسمى "باللوثريين" lutheriens و أنصار ميكيافلي machiavéliens فيما يتعلق بدور المدولة فيما يتعلق "باللوثرين": عاد هؤلاء الكتّاب إلى جذور علم اللاهوت "اللوثري" بهمنى آخر، أي الفكرة القائلة بأن الطبيعية الإنسانية تم تدميرها كليا بعد "سقوط" الإنسان من السماء. رفض هؤلاء في مجلسهم، "مجلس الثلاثون"، هذا الخطأ وعملوا على دحضه. واعتبروا أن في الطبيعة الإنسانية عدالة ضغمة يمكن للبشر أن يتعرفوا عليها. أي أن "أصل السلطة السياسية هوفي الطبيعية و ليس في الرعاية الإيابة". هاجم كتّاب المدرسة النظرية اللوثرية في ثلاثة نقاطة أساسية :

- رفضوا الفكرة اللوثرية القائمة على رفض التقليد الكنسي.
- حاريوا الفكرة اللوارية و التي وفقها الكنيسة ليس لها وجود سياسي خاص. "فالمرسة" ترى في الكنيسة أنها جسم تشريعي مستقل ينتج قانونه الكنسي الخاص بالموازاة مع القانون المدني ولا يخضع له، لأن هما القانون هو ضروري حتى تستطيع الكنيسة قيادة البشر إلى غايتهم الماورائية.
- رفضوا النظريات الثورية اللوثرية التي تؤكد أن السلطة لحاكم ما ليس فيها أي إجبار في المعتقد. حيث ترى "المدرسة" أنه إذا الحاكم يحكم بالتطابق مع القانون الطبيعي فإنه يجب أن يخضع له، وإذا لم يتقيد بهذا القانون تجب محاربته.

Possevin, وفيما يتعلق بالكيافيليين ": انبرى كل من يكل بالكيافيليين النبرى كل من Ribadeneyra, Suarez لهاجمة أتباع أو أنصار مذهب ميكيافلي. فالدولة عند ميكيافلي ليس من شأتها أن تسير وفق العدالة. وهذا يعني أن هناك إنكار بان روح الحكام مضاءة بنور سماوي وطبيعي ياتي من الله، وأن ميكيافلي لا يرى بان القوانين يجب أن تخضع للعدالة بل للوحدة السياسية.

ب. القواعد الفلسفية و اللاهوتية لإجابات "المدرسة".

رض هـ ولاء الكتّاب ما يمكن تسميته "بالاسمية" nominalisme (منهب فلسفي لا يقر بوجود الكليات أو المقاهيم المجردة بل هي أسماء فقط) و "الشكوكية" scepticisme (التي تشك يق معظم المفاهيم الدينية وخاصة ما يتعلق بالآخرة وروح الإنسان) عند "أوكهام"، رفضوا هذه الفلسفات وقالوا عنها بأنها ليست إلا مصدرا من مصادر الهرطقة والبدع اللوثرية. يعتقد كتّاب "المدرسة" أن الإنسان يمكن أن يبني نظاما سياسيا على العقل، لأنهم، ويعودون هنا من الحياة الحديثة إلى القديمة، يجدون فكرة توماس الأكويني، والتي وفقها المالم هو موضوعيا يسير وفق تراتية من القوانين، يمكن إتباعها بواسطة العقل، والهدف من القوانين الإنسانية هو يبساطة إعطاء قوة داخل العالم الخارجي in foro externo لعرف من خلال ضميره الأخلاقي في السان يعرف من خلال ضميره الأخلاقي في العالم الدارجي in foro interno الداخل معموره الأخلاقي في العالم الدارجة و المهالم الدارخة و المهالم الدارجة و و المهالم الدارجة و المهالم المهالم

بالتأكيد هناك مشكلة نوعية إذا كان الهدف فيام فاسفة مسيحية لقالت الطبيعي، ومعارضو الإصلاح من "المدرسة" لا يستطيعون، في مواجهة الإيمان البروتستانتي، تجاهل هذه المشكلة والقائل أن

الطبيعة هي المبدأ الأول في الكون، وحول القانونيين الإغريق و الرومان. في هذه الحالة، عالم القدماء هو خالد، والمالم المسيعي هو مخلوق. القانون الطبيعي في التنبجة ليس جوهرا في ذاته أو من خلال ذاته، ولكنه ينتج كما هو ظاهر عن إرادة الخالق الذي هو الله.

في هذه الحالة كان لا بد من "طريق وسط"، بين الواقعيين réalistes و الاسميين réalistes، المفكرون مثل Grégoire و الاسميين réalistes، المفكرون مثل réalistes التمسل اعتقدوا أن القانون الطبيعي كان موضوعيا ويمكن اتبعه Ockham و Ockham و المتقدوا أنه ليس إلا إرادة الله. وفي الواقع القانون هو كليهما، إنه في النفس الوقت "دليل"، وإيضا "إجباري" نابع من إرادة الله. الفلسفة المنيسية البروتستانتية فضلت الجانب الثاني. أما عند "اللوثرية" المادلة التي أتى بها الإنجيل هي تجديد مطلق مقارنة بالقانون الطبيعي. نمتطيع الآن الدخول في أطروحات المدرسة" الخاصة وللكتّاب الذين عرفناه قبل النظريات المستورية الحديثة، وعلى الصعيد المسامي أدت لظهور منهب "المقد الاجتماعي"، أما على الصعيد المسامدي فقدت أسست لظهور وتقوق الحرية على قسرية أو إجبار الدولة.

### 3. الأطروعات السياسية.

#### أ . قانون الهنود.

الفزو الإسباني للقارة الأمريكية "المالم الجديد" على أعمال رهيبة واغتصاب لحقوق السكان الأصليين وكثيرا ما أدى هذا الفزو لارتكاب مجازر مرعبة المشرون الأسبان انتقلوا هذه الأعمال بشدة وكان على رأس المنقلودين Montesino de Montesino

Bartolomé de Las Casas ولكن العديد من الكتاب الأسبان ساندوا الفكرة القائلة بأن الهنود هم من العبيد ويجب تحويلهم على الإنجيلية. برروا ذلك بالقول لو أن الهنود من المسيحيين ويريد الله حمايتهم لما وضعهم في هذه الأرض البعيدة. بمعنى آخر نحن لن نكون أرحم من الله نفسه مع هؤلاء الهنود.

"فيتوريا" اهترض أن الهنود هم على الأقل بشر ولهم حقوق طبيعية يملكها كل إنسان، وكونهم شعبا فيحق لهم كل ما يحق للشعوب الأخرى. وأكد أنهم جزء لا يتجزأ من العالم (مسن كتاب، فيتوريا، "دروس حول الهنود وحول قانون الحرب"). فالنسبة له الهنود لديهم حقوق شخصية، ولكن جماعية أيضا. هذا التفكير والمنطق قاده لرفض الأطروحة القائلة بالسلطة الزمنية المباشرة للهاباوات والمنطق الشاملة و الكلية للإمبراطور. هنا يستند "فيتوريا" على سان توماس. حيث لا يمكننا تبرير الفزو بحجة نشر تماليم الإنجيل، وورد هذا المنطق في كتاب سان توماس "تحليل الإيمان"، :"إنه من العبث إجبار شخص على الاعتقاد، كما أننا لا يمكننا تعميد أو تنصير أطفال اليهود أو غير المؤمنين من غير موافقة أهلهم". وهذه الآراء سعى "فيتوريا" لتطبيقها على الهنود.

### ب. حالة الطبيعة، و تأسيس المجتمعات السياسية "بالتوافق".

خارج الحالة الخاصة للهنود ، فإن "المدرسة" تعتقد أن الشعوب يجب أن تحمى بحكومات. هذه الحكومات تقوم بالتوافق بين الشعوب ووفق شروط محددة. من هنا تحدث كتاب "المدرسة" عن الانتقال الكبير من أجل المستقبل من "الحالة الطبيعية" إلى "الحالة المدنية" بواسطة "عقد اجتماعي" كما أشرنا سابقا ، هؤلاء رفضوا المقولة اللوثرية

بأن الدولة هي عمل مباشر للعناية الإلهية. ولتكن يمكنا الرفض أيضا إذا بينا أن الناس يستطيعون بناء الدولة بأنفسهم كما ترى "المدرسة". حالة الطبيعة بالنسبة لهم هي حالة من الحرية والمساواة وهي حالة اجتماعية منذ البداية. علما أنه في هذه "الحالة" لا يوجد قوانين إيجابية، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد قانون لكل شيء. في هذا الوقت يطرح سؤالان أساسيان من قبلهم: لماذا البشر يريدون الخروج من حالة من الحرية وفيها جميعه قادرين على الميش؟ وهل الحالة الجديدة التي ستشاً ، ستكون شرعية؟

#### ت. أسباب الخروج من حالة الطبيعة.

السبب الرئيسي الذي يدعونا للخروج من حالة الطبيعة هو أن هذه الحالة غير دائمة ومؤكدة كما أنها مهندة بخطر الظلم إذا قرار البشر ترك حريتهم الطبيعية هو ثمرة لحسابات من أجل مصالحهم. إذا سيكون من مصلحتنا القبول بتشكيل مجتمع سياسي من أجل "إنشاء بعض السلطات العامة والتي دورها سيكون الحفاظ على الضير المشترك".

# ث . شرعية الحالة الجديدة، "العقد الاجتماعي".

هذه الحالة سي شرعية لأن البشر يعترفون أنها عقلانيا هي مفضلة؛ إنه يشعرون بأن البقاء في الحالة القديمة سيكون مستحيلا أو فيها خسارة لهم. إذا هم يقبلون بأن تكون حريتهم محددة في حالة أن الجميع يقبل بذلك، في هذه الحالة لا أحد سيكون له امتيازات أو أنه سيضحي بأشياء كان يعتلكها في حالة الحرية الطبيعية. إذا هو التوافق بين الجميع الذي سيخلق الدولة. ريما يكون هولاء ساندوا الملكيات التي كانت في جنوب القارة الأوربية ولم يكن لهم مواقف ديمقراطية،

ولكن بالقابل وضعوا بشكل واضح الحقوق الطبيعية للإنسان التي تخلق معه وليس من حق أية سلطة دنيوية أن تجعلهم يتخلون عنها، وأنه لا بد من وجود آليات دستورية يمكنها معاقبة سلطات الدولة في حالة فيام باغتمساب الحقوق الطبيعية للبشر، آليات يمكن دعمها "بسلطات روحية" مستقلة عن الدولة. في كل الأحوال هؤلاء الكتاب ومدرستهم لمبوا دورا كبيرا في نشر وتكون الليبرالية.

#### 4. الأطروحات الاقتصادية.

كتاب مدرسة "سلامونك" كان لديهم أيضا مساهمات هامة على الصعيد الاقتصادي كانت مهمة جدا في إنشاء المذاهب الليبرائية المستقبلية. دعوا إلى حماية الملكية الخاصة، وعلى هذه القاعدة رأوا أن السوق الحرة هي شرعية. الكتّاب ذهبوا بعيدا في موضوع الحرية الاقتصادية حتى أنهم تجاوزا سان توماس تحدث كتّاب مدرسة "سلامونك" عن الآليات الطبيعية والعفوية للعوق وهذا ما سمح لهم بوضع نظريات اقتصادية متقدمة. بداية مع "النظرية الكمية للعملة" والتي وضعها Azpilcueta ثم وضع المدرسيون الأسبان نظرية عن "معدلات التبدل" ووققها القيمة المتعلقة بالعملة هي محددة من خلال تصاوي القوى الشرائية"، أيضا نظرية حول القرض مع الفائدة ( أ) مي يمكننا القول إذا الشرائية"، أيضا نظرية عمل بدأ منذ الأطروحات الليبرائية هي "حديثة" ولكن هي ناتج عمل بدأ منذ السيما مع مدرسة سان توماس الذي دمج مع علم القرون الوسطى، لاسيما مع مدرسة سان توماس الذي دمج مع علم

Marjorie Grice – HUTCHINSON, «The School of Salamanca: Reading in Spanich Monetary Theory 1544-1605, (1950); early Economic Thought in Spain: 1177-1740, (1978); Economic Thought in Spain, selected essays edited with an introduction by Laurence S. Moss and Christopher K. Ryan, Edward Elgar, Aldershot, Vermont, 1993.

اللاهوت عند "شيشرون" ومع القانون الروماني والفاسفة اليونانية في الطبيعة ، معان للحرية و الملكية . التوماسيون استحقوا إعادة تشكيل هذه القضايا في مواجهة التعصب الكامن في "الأوغستانتية الجديدة" البروتستانتية وضد أتباع الحكم المطلق الاستبدادي المدعين "بالإرادة الخالصة" الإنسانية التي تتجاوز العقل وقوانين الطبيعة.

## ثالثا \_ في أصول الذاهب الديمقراطين.

إن الأفكار السياسية الأولى عند "لوثر" و"كالفن" ذهبت في اتجاه مساندة الحكم المطلق مع ذلك، ويسبب الصراعات مع القوى الكاثوليكية، هذه الأفكار تحولت باتجاه "حق القاومة" وفي النهاية أصبحت نظرية حقيقية "الثورة" ، نظرية تطورت في إنكلترا مع علم اللاهوت "الميثاقي أو التعاهدي" ولتلاقي نجاحها الأول في اسكتندا. فيما بعد، هذه "الثورية" الراديكالية سوف تصبح أكثر هدوءا وتعقلا وأقل "تعصبا" لتعطي مكانا لظهور النظريات الدستورية والتي ثم وضعها ضمن سياق "الحروب الدينية" التي استمرت من 1562 إلى 1598.

# أ . راميكاليـــة "اللوثريـــة" و "الكالفينيـــة"، فــــي إنكلتـــرا واسكتلىما.

مند عام 1529، اللوثريون كان عليهم وضع أطروحاتهم الاستبدادية في المساعلة وإيجاد حجج لصالح مقاومة المسلطات القائمة. في هذه الفترة أصبحت الأفكار الثورية عند البروتستانت أكثر راديكالية. ويعيدا عن تفاصيل الحياة السياسية التي كانت قائمة، نستطيع إيجاز الأطروحات الأساسية الأربعة التي وضعها البروتستانت.

### 1 الدلائل التي استندت على القانون الخاص.

برر المديد من اللوثريين المقاومة المسلحة بالاستناد على القانون الخاص والذي تم تفسيره من قبل القانونيين الكنسيين: يمكننا المقاومة باستخدام القوة ضد قاض حكم وفق إجراءات غير قانونية أو ظالمة، لأنه لم يعد قاضيا بل أصبح شخصا عاديا أو خاصا.

## 2 نظرية "اليثاث القضائية السيا".

لوثريون آخرون غير راضين عن الاستناد على القانون الروماني - الكنسسي، بحثوا عن حجج في الأناجيل. فقد رأوا من خلال بحثهم أن "سان بول" أمر بإطاعة "الهنئات القضائية" من غير تحديد إن كان المتصود بذلك هيئات قضائية "عليا" أو أخرى "دنيا". ضمن هذه الحالة فإن هؤلاء و الآخرين "هم مأمورون" من الله" والذي أعطاهم سلطاتهم لهدف محدد "الميش والحكم وفق إرادة الله في كل شيء". بعد ذلك، إذا سلطة عليا ما سخرت من واجبها، فإن الهنئات القضائية الدنيا تستطيع عليا ما شخوت من واجبها، فإن الهنئات القضائية الدنيا تستطيع تغييرها، وفي حالات أخرى يمكنها استخدام القوة المسلحة.

# 3. نظرية الحاكم الإسبرطي.

"كالفن" Calvin، وقي الطبعة اللاتينية لكتابه "تأسيس الدين المسيحي" الصادر في عام 1559، تحدث عن "البيئات القضائية الشعبية" وليست الدنيا والتي يتم تأسيسها لكسر إرادة اللوك، وقد أخذ بشكل واضح عن حكام إسترطة اليونان. يريد "كالفن" الحديث عن القضاة المنتخبين، وفي هذه الحالة يصبح الشعب لديه أو يقوم بدور ما.

#### 4 نظرية المتعاهد".

في الجزء الثاني من كتاب "تأميس الدين المسيحي"، وضّح المواحة وجود دائم "لعاهدة" أو "تحالف" وقد ترجمه الإنكليز بعفردة " covenant" بين الله والإنسان. حيث كل مواطن هو شخصيا مسؤول عن احترام القوانين الإلهة في المجتمع الذي يعيش فيه. هذه الفتكرة يمكنا مقارنتها بشكل واضح مع الفكرة الإنجيلية "الكلاسيكية القائلة بتفوق وسمو السلطة الروحية على السلطة الزمنية، لكن هذه السلطة الزمنية تقنيها وتجددها، لأنه من الآن هصاعدا، أصل "الروح" التي تحكم على الحالة أو الوضع وتتصرف في هذا العالم ليس نهائيا محصورا في نبي أو رجل دين، ولكن الضمير الفنمير والمواطن العادي أيضا.

#### ب. "الموغونية" الفرنسية.

الأفكار البروتستانتية ما قبل ديمقراطية سوف تتأكد فيما بعد مع ما يسمى huguenots français أي "البروتستانتي الفرنسي"، والهيغونية Huguenotisme مي التمسك بالبروتستانتية الفرنسية هذه البروتستانتية لحقت بها تحولات كبيرة كما سنرى فالسياق الإيديولوجي والسياسي الفرنسي يشتكل تحليلا نوعيا أو خصوصيا لهذه البروتستانتية.

#### 1 ـ خصوصية السياق الفرنسي.

ـ وجد في فرنسا ، لاسيما من خلال تيار "الإنسانية القانونية" ومدرسة "Bourges"، كل المواد الفكرية الضرورية لبناء قانون دستورى "علماني" يذهب في اتجاه ملكية تشاركية.

- "الهوغونية" الفرنسية لم تستطع الحصول على تصلب الإنكليز و
  الاسكتلنديين بسبب الحالة الحرجة التي كانت تمر بها، خاصة
  انها كانت اقلية بالنسبة لمدد السكان الكلي. مما دهمها بالمطالبة
  فقط بحق الوجود، بالتوازي مع وجود الكاثوليكية.
- منذ سنوات سابقة على هذه الأحداث: "الإنسانيون" كانوا قد أكد
   وحود الحقوق و عدم القدر على اغتصاب العقائد.

ضمن هذا السياق الخاص جدا، البروتستانتيون الفرنسيون كان عليهم تشكيل نظرية سياسية تكون من طبيعة إرادتهم، ليست فقط مساندة إخوانهم في الدين أو العقيدة، ولكن، إذا أمكن، مساندة الكاثوليكية الفاضبة من الحكم المطلق القائم وخاصة من قبل كبار النبلاء (1).

# 2 مؤلفات البروتستانتية "البوغونية" الفرنسية.

صدرت مجموعة من الكتب الفنية جدا عن البروتستانية الفرنسية يمكن أن نذكر أهمها:

Le Réveille -- Matin des Français et de leurs voisins, (1573-1574).

- " منبه الفرنسيين و جيرانهم"، تاليف، Eusèbe Philadelphe

<sup>(1)</sup> انظر، فرنسوا هوتمان، " للتخيط الفرنسي"، صلار بالفرنسلية، مجموعة من الأعمال الفرنسية، مجموعة من الأعمال الفرنسية تمت مراجعتها من قبل Ghristiane Frémont ، وصدر عن دار تشر Fayard ، باريس 1991. انظر أيضا، تيدودور بيدز،" قانون القضاة" بالفرنسية، نشر وتعقيب Robert M. Kingdon ، أيضا في نفس المكتاب انظر بحث كلاسيكيات الفكر السياسي"، صادر بالفرنسية، جليف، مكتبة Droz.

- Vindiciae contra Tyrannos.

" القسوة الشسرعية للأمسير علسى شسعبه، وللشسعب علسى الأمسير،
 تاليف، Etienne Junius.

في كل هذه الكتب، كان الهدف هو تأسيس "قانون إلهي المتمرد" ضد ملك فرنسا. البروتستانتيون عادوا إلى إعطاء نظريات القرون الوسطى حول سمو المجتمع والقانون قوة جديدة، ثم عودة الحديث عن الواجبات المتبادلة بين الشعب والملك، وعن شرعية المقاومة ضد الطفيان.

من أجل اختتام هذه الفقرة نعود إلى الأطروحات الأربعة التي 
قدمتها البروتستانئية ضد الحكم المطلق الاستبدادي، لتقول أنه من بين 
هذه الأطروحات فقط علم لاهوت "المناهد" التقول المستمارت بشكل 
خصوصية أو مرجعية إنجيلية. أما الثلاث الباقية فهي استمارت بشكل 
مباشر أو غير مباشر، من القانون المعني أو الكنسي الذي كان في 
القرون الوسطى. وكأن البروتستانت انتهوا بالالتفاف على أو الاتجاه إلى 
الفرون الوسطى. وكأن البروتستانت انتهوا بالالتفاف على أو الاتجاه إلى 
الفرون الوسطى. وكأن البروتستانت في عادلة بسبب خطاياه ، ثم عاد البروتستانت الله 
لاكتشاف أهمية الأطروحات الكلاسيكية حول "المواطنية" (Civisme 
المحتشاف أهمية الأطروحات الكلاسيكية حول "المواطنية" (Civisme 
الاكتشاف البروتستانتي الفرنسي لها. وهذا يوكد ما ذكر سابقا بأن 
الاكتشاف البروتستانتي الفرنسي لها. وهذا يوكد ما ذكر سابقا بأن 
الموستانتيين وجدوا أفكار مشابهة على قواعد تشبه القواعد 
الملمونك"، وقد ترافق ظهور وتطور الأفكار البروتستانتية الفرنسية مع 
الملامونك"، وقد ترافق ظهور وتطور الأفكار البروتستانتية الفرنسية مع 
انفس الفترة التي وجدت فيها هذه المدارس على إيطاليا وأسبانيا نذكر هنا 
المسترية التي وجدت فيها هذه المدارس على إيطاليا وأسبانيا نذكر هنا 
المنسرة التي وجدت فيها هذه المدارس على إيطاليا وأسبانيا نذكر هنا 
المسترية التي وجدت فيها هذه المدارس على إيطاليا وأسبانيا نذكر هنا 
المسترية التي وجدت فيها هذه المدارس علية المراسية المناسية ا

أن الحروب الدينية قسمت أوريا إلى نصفين، ولكن هذه الحروب ستودى بدورها إلى ولادة النظريات السياسية الحديثة.

# رابعا ـ الفكر السياسي للثورة الإنكليزيم الأولي.

في إنكاترا القرن السابع عشر، والتي ورثت من جميع تأسيس المناهب الفكرية السياسية التي درست سابقا، تم إغناء التقاليد الديمقراطية والليبرائية بشكل كبير. كل هذه الأفكار تم وجودها ضمن سياق دار بين ثوريتين إنكليزيتين، فمن الضروري هنا تقديم الرح التي كانت سائدة في تلك اللحظات.

# أ. النطاق التاريخي للثورة الإنكليزيـة الأولـى وإعـامة بنـاء البروتستانتية.

نعود هنا إلى فترة حكم "إليزابيث الأولى"، حيث في هذا العصر تم تشكل القوى السياسية والتي ستتواجه خلال قرن الثورات الإنكليزية (1). إليزابيث جارت على المرش في عام 1558 بعد الكاثوليكية "ماري تيودور" والتي اضطهدت البروتمتانت لفترة طويلة. إليزابيث هي ابنة "آن بولين"، ولن تصبح ملكة قبل القطيمة التي أنجزها "هنري الثامن" مع روما؛ إذا يمكننا فهم أن هذه الملكة رغبت بالعودة إلى البروتستانتية. ولكن كان لديها مشاعر دينية معتدلة وقابل تحديات مع المتطرفين ومن بينهم "جون كنوكس". من هنا ستقوم سياسة دقيقة

<sup>(1)</sup> يمكن العودة هنا ومن أجل قراءة تاريخ بريطانيا بشكل أوسع إلى: رولان 1980 ، Armand Colin ، فاركس المرابع بريطانيا العظمى عباريس دار نشر 1971. انظر أيضا، Barry النفس الكاتب " إلكاترا الثورات"، نفس دار النشر، 1971. انظر أيضا، «The English revolution», «Coward , and Chris Durston London, 1997.

بقيادة فيام كنيسة انكليكانية anglicane فوية. لكن العديد من البرونستانت الإنكليز لن يقبلوا بالصيغة التي تقدمت بها اليزابيث ومستشاروها.

#### 1. المتزمتون الصارمون Puritains.

رفض هؤلاء الكنيسة الأنكليكانية، إما لأنهم وجدوا فيها القرب من الكاثوليكية من ناحية المظهر (الألسة على سبيل المثال)، أو لأسباب تنعلق بالعقيدة، لم يكونسوا منظمين في البداية، لكنهم سيصبحون كذلك خاصة أنهم كانوا لاجئين في سويسرا والمانيا، حيث نصبحت مداهبهم من خلال احتكاكها بالحركات البروتستانتية الراديكالية. مع بداية عام 1572، السلطة الملكية أصبحت أكثر تمت تتحت الرقابة، الطبقة الكهنوتية تمت تتحت الرقابة، الطبقة الكهنوتية تمت تتقيتها من خلال تأسيس محكمة خاصة، اللجنة العليا أصبحت مؤسسة من المني عشر كاهنا. وفي نهاية حكم الملكة كانت الجماعات المتزمتة قد أصبحت ضعيفة.

### 2. البرلان.

مند قدوم عائلة Tudors في عام 1485، صدث تطور في الملكية الإنكليزية بتجاه الحكم المطلق الاستبدادي. حيث وضع الملك البيده جميع المسلطات التنفيذية ، التشريعية والقضائية. مع ذلك، وعلى العكس مما كان يجري في فرنسا في نفس الوقت، النظام الإنكليزي ابقى البرلمان. هذا البرلمان كان يجتمع يشكل مستمر منذ عام 1529. وأثناء حكم البزابيث، عشر برلمانات اجتمعت في 13 جلسة وكان الملوك يسيطرون بالكامل على مجلس اللوردات، وكان لديهم القدرة ايضا على معارضة جميع فرارات المجالس.

3. تصاعد الصراع بين الملك، البرلمان والمتزمتين مع حكم "جاك الأول"
 و"شارل الأول".

وصل "حاك الأول" على المرش في عام 1603 ليوسس بمي عائلة Tudors ، العائلة المائكة "ستبوارت" Stuarts. خلفه ولده شمارا، الأول" في عام 1625 وباعتبار الاثنين عمدا لتعزيز الحكم المطلق للملوك فقد اصطدما مع البرلمان من جهة ، ومن جهة أخرى وباعتبارهما زعيمين للكنيسة الأنكليكانية فقد اصطهما مع المتزمتين Puritains. لم يتردد الملكان في استخدام جميع الوسائل القمعية ضد معارضيهما امتد الصيراع من "جاك الأول" على خلفه " شارل الأول" حيث رفض الملك "عريضة الحقوق" في عام 1628 ويضغط من Edward Cock. وقد كانت هذه العريضة أول نص دستورى يهدف لضمان الحريات الفردية ضد التعسف، منذ عام 1215. ضمت العريضة خمسة الفاءات: إنهاء التوقيف التعسفي، كل المتقلين لهم ضمانات قانونية، أي معتقل بطريقة غير قانونية يجب أن يحرر فورا ، التاج أو الملك عليه أن يرفض كل ضربية تقرض على النياس ولم يقرها البرابان والشعب ليس مسؤولا عن إيواء مشردي الحرب (11. في عام 1629 أمر "شارل الأول" بإلقاء القبض على السؤولين الأساسيين عن "العريضة أو البيان". ثم حكم خلال أحد عشر عاما ولم يدعو البرلان للانعقاد ولا مرة واحدة، وهذا ما يسميه الانكليز "دكتاتورية السنوات الإحدى عشرة"، أي الحكم المطلق الاستبدادي على الطريقة الفرنسية. لكن الانكليز سيقاومون هذه النظام بشحاعة ونجاح أكبر من جيرانهم الفرنسيين.

<sup>(1)</sup> من نسص كثبــه David Wootton تحــت عنــوان " Divine Right and المناه المناه

هذه المعارضة السياسية تغذت عمليا من المعارضة الدينية. اللوك في إنكلترا هم زعماء الكنيسة الأنكليكانية، والتي تحتفظ بقدرة دعمها الخارجي للكاثوليكية. أكثر من ذلك،مع الملك "شارل الأول"، هذه الكنيسة أصبحت "أرمنيوسية" نسبة إلى المقيدة اللاهوتية التي أسسها Arminius. هذه المقيدة لها مواقف دوغمائية متصلبة حول قدر الإنسان، وأيضا دعت للاعتراف من جديد بشرعية دور رجال الدين وبالعديد من الطقوس الكاثوليكية، وهذا التطور أخاف الإنكليز إلى تحول بلادهم من جديد إلى "الأنكلو ـ كاثوليكية"، مما قاد في النهاية على مب الزيت على النار فكانت ثورة عام 1638.

# ب الثورة.

قي هذا التاريخ عرفت اسكتلندا انتفاضة ضد الأنكليكانية وقام بها "الكالفينيون" Presbytériens ، وهم كما نعرف ضد سلطة برجال الدين أو الأسافقة هذه المرة اضطر الملك على دعوة البرلمان للانعقاد وذلك من أجل فرض الضرائب بطريقة تجهض الانتفاضة. اجتمع البرلمان بتاريخ 13 نيسان 1640، لكن الأحداث جرت بطريقة تراجيدية نذكر هذا أهم السيناريوهات التي تجلت عنها:

- البرامان بشطب أدوات الاستبدادية والحكم المطلق (اللجنة "السستورية" العلياء المداكم الاستثنائية ، والحاكم الاستثنائية الكنسية). ثم أوقف وزراء "شارل الأول" ، الذي لم يستطع أن يفعل شيئاً.

. في كانون الثاني 1641، البرانان يصوت على بيان و على أنذار كبير". حيث قام بتجريد اللك من مستشاريه وفرض عليه مستشارين ووزراء جدد. لكن الملك رفض وجرب توفيف الأشخاص الذين اقترحوا نص البيان على البرلان بالطبع علاقات القوة ليست من

صالحه في هذه اللحظة، والنتيجة أن هيمن على لندن الميلشيات التي تسكن المدن، فما كان على الملك سوى الهروب.

بدا سبع سنوات من الحرب الأهلية. البرلمانيون في البداية لم يفكروا نهائيا في القضاء على الملكية، بل محاولة إعادة توازنها. أما الحرب فكانت بين الجيش الملكي وجيش البرلمان المنظم على الطريقة السويدية، فمن المروف أن الجيش السويدي ثم تنظيمه بالكامل على يد الملك "غوستاف الثاني أدولف" بين عامي (1632-1632)، وهذا الجيش كان الطريق الذي سلكه البروتستانت أثناء الحرب الأهلية التي استمرت ثلاثين عاما وكان للجيش السويدي سمعة كبيرة فيها. جيش البرلمان قاده الجنرال Fairfax و Cromwell و الاسكتانديين، ليوضع في النهاية إلى الجنرال Cromwell من قبل الاسكتانديين، ليوضع في السجن عامين منتالين جرب خلالهما التقاوض من غير نتيجة. في النهاية تم إعدامه من قبل "مجلس ضباط الجيش" في 30 كانون الثاني من عام 1649:

ـ الملكية ومعها غرفة اللوردات في البرلمان تم الفاؤهما، ثم انشئ "الكومنولث" أو ما يمكن أن نسميه بشكل قريب "بالجمهورية"، وأنشئ أيضا ما سمي وقتها Free State في 1694.

.. خَـلال أربع سنوات 1694ـ1653 ، وجدت حكومة مدنية حكمت البلاد لكنها كانت خاضعة لضباط الجيش.

\_ في النهاية وفي نيسان من عام 1653، جيش Barebone's أخذ السلطة وأبعد نواب البرلمان، ثم شكّل برلمان "دمية" Parliament. ووضع دستورا مكتوبا كاداة لحكم البلاد. أما السلطة فأصب بحث مركب قسس ليسورد يحكم الكومنواست

(إنكاترا ، اسكتاندا ، ايرلندا) ، ومن مجلس مؤلف من 26 عضوا ، ثم برلمان من 460 نائبا منتخبا باقتراع "داهمي الضرائب" censitaire ، ولكت حتى يستطيع أي شخص أن يقترع عليه أن يملك عقارا أو ملكا ممينا قيمته على الأقل 2000 جنيها بريطانيا.

# ت - القانون غير الكتوب Common law و "المستور القانون القديم".

التاريخ الإنكليزي يشكل خصوصية معينة، والتي تبين أن مشكلة الحريات المياسية و القانون المدني تطرح في هذا البلد بشكل مختف عما هو الحال في القارة الأوربية.

#### 1. النورمانديون و الساكسون.

إنكلترا وقع بين أيدي "غيوم الفاتح أو الفازي" كما كان يلقب، في عام 1066 ثم حكمت بعد ذلك من قبل ورثته من نفس الماثلة ومن طبقة مصددة من البارونات النورمانديين، هـولاء اعتبروا مـن الفرياء، خاصة أنهم حافظوا على الحديث بلفتهم الفرنسية ولمدة قرنين من الزمن كل ذلك أدى إلى نتيجتين هما:

اللوك النورمانديون كانوا مجبرين على تفير "هانون العادات" المسكسبوني و المحاكم الذي تدير هذه القوانين، ولن يستطيعوا أبدا هرض القانون الروماني أو كل ما يتعلق بالمفاهيم الاستبدادية. لم يتدخل التاج أو المرش في وضع القانون إلا بشكل غير مباشر ومن خلال هيئات قضائية تابعة لمحاكمه والتي سميت المحاكم التي تأخذ بالعادات أو القوانين غير المكتوبة Common law ...

 <sup>(1)</sup> انظر: رينيه دافيد، "le droit anglais"، بالفرنسية، مجموعة من الكتاب، دار نشر POPT، الطبعة التاسعة، 2001.

. بينما عرفت فرنسا عبر زمن طويل مجموعة من الملوك و الذين استطاعوا ، خاصة من القرن الثالث عشر ، فرض سلطة قوية ومركزية ، إلا أن إنكلترا أو الملوك الإنكليز دائما اعتمدوا على مجالس تابمة للخاضمين لحكم الملوك، أي أنها ليست مركزية.

وعندما بدأ الصراع بين الملك والبرلمان في بداية القرن السابع عشر، هذه الخصوصية الإنكليزية ترجمت بوجود معسكرين متواجهين ومتعارضين. من الجانب الملحي، نرى أن الملوك الإنكليز يمسكون بسلطتهم من خلال قانون سموه "قانون الفتح أو السيطرة"، وهذا يعني أنه من العبث الطلب إلى الملوك بتنفيذ "عقد" بين الملك و رعيته هذا المقد الذي لم يوجد أصلا. أما من جانب البرلمانيين، فقد دعوا بشكل دائم وذكروا، كما فمل " إدوارد كوك"، بأن إنكلترا عرفت ما يسمى الحريات القديمة الأنكلو. سكسونية" ومنذ زمن طويل.

## 2- Edward Coke.(1634.1552)

درس القانون في كامبردج. عمل معاميا ثم أصبحا رئيسا "لفرفة محاكم قوانين العادات"، وبعد ذلك محاميا للدولة في عهد الملكة إليزابيث والملك "جاك الأول". أصبح نائبا عام 1620 في الوقت الذي صعدت فيه البروتستانتية 1621 و نشرت "عريضة" الحقوق 1628. له العديد من المؤلفات أهمها: 1628 ( 11 جزءا، نشر بين عامي 1628. ( 1615)، Institutes of the Laws of England ( 1615) والذي هدف إلى ربط "قوانين العادات" مع "الدستور القديم". 1644) والنسبة له يضم شكلين: statutes أي قوانين تقرض من قبل السلطة، و common law أي المسلطة، و شاكلين Common law أو الشهم

بالنسبة له حيث ضم القانون المدني والقانون النستوري ،أي العلاقة بين السلطة الملكية والبريان.

يرى "إدوارد كوك" أنه إذا "قانون المادات" أو غير المكتوب ومعه القانون الدستوري هما متعارضان مع الإرادة السياسية القائمة، فإن هذا الأنهما يحتويان على "حكمة متقوقة وسامية"، إنهما تجسيد للمقل نفسه (1) طبعا نفهم هنا من "إدوارد كوك" أنه ينتمي إلى برادينم "النظام الطبيعي العضوي" والدي سنتحدث عنه عندما نصل إلى المفكرين الليبراليين. أما بالنسبة "للقانون غير المكتوب" والقانون الدستوري فلا يمكن أيضا تغييرهما أو تحريفهما وفق إرادة الملك، "كوك" لم يتحدث عن هفط في أطروحاته عن موضوع القانون الخاص، بل أيضا تحدث عن القانون المماكة الإنكليزية، توزيع الساطات ضمن الملكة الإنكليزية، توزيع الساطات بين الملك والدورات والمحاكم، بهذا يكون قد وضع جميع الملطات بين الملك والدورات والمحاكم، بهذا يكون قد وضع جميع الملطة الإستبدادية لمائلة Stuarts وبشكل عميق، قيد المساطة.

# 3 النتائج السياسية لمنهب "النستور القديم".

في جميع الأحبوال، حتى يتم قبول الجوانب الفلسفية و التاريخية لأطروحة النستور القديم"، هناك نتائج أساسية تلحق بهذا القبول.

# . " العقد الأصلي".

يتحدث هنا عن واجبات الملك: الملك يحمي الأرض و الحريات، يحقق المدالة هو ومستشاريه. الناس في القرن السابع عشر فسروا هذا

**ا**− انظر :

George H. sabine and Thomas L. Thorson, «A history of Political Theory », Winston, 1973, p.418.

النص كشهادة نمينة جدا على واجبات الملكة في السلطة وسموه العقد الأصلى".

## - امتيازات البرلان.

على قاعدة نصوص "المستور القديم"، البرالنيون في عام 1628 استطاعوا معارضة ممارسات العائلات الملكية التي وضعت منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر من قبل عائلتي Tudors وStuarts مثل الضرائب التي تفرض بالقوة، السجن التعسفي للمعرضين والإيواء الإجباري لضحايا الحرب. أيضا وضعوا قانونين هامين: قانون التمثيل البرلماني لمقاطعات إنكاتوا، قانون "غرفة المحاكم" وممارستها للسلطة التشريعية خارج إرادة الملك و اللوردات وتوازيهما في القوة.

#### ث. المستقلون و دعاة المساواة السياسية Levellers

خلال سنوات 1640، ظهرت أهكار جديدة مدعومة من قبل مجموعات مستقلة وخاصة من قبل جماعة المؤيدين للحقوق السياسية "هذه الأفكار أكدت فكرة التسامح والتي تحضر لقصل بين الكنيسة والدولة، وبأكثر بعد وعمق، مبدأ حرية التفكير "المؤيدون" اقترحوا أفكارا دستورية جديدة أكثر تقدما من المبادئ التي كانت سائدة في دول آخرى آنذاك.

#### 1. أصول النقاشات حول التسامح.

فكرة التسامح تعود إلى المصور القديمة ثم التأكيد عليها في المصور الوسطى من قبل العديد من المفكرين المرولين ". مع العهد البروتستانتي الإصلاحي، ظهر موضوع التسامح كاولوية حيث بدأ الحديث في أقربا عن التعدية الدينية. في القريب الضامس عشر

والسادس عشر، "المنهب الإنساني" شكل قاعدة فكرية التسامح مع المدم منظريه: Nicolas de Cuse, Marsile Ficin, Pic de la المم منظريه: Mirandole, Brasme, Thomas More, Guillaume Postel, Mirandole, Brasme, Thomas More, Guillaume Postel, القكرة الأساسية التي طرحها هؤلاء كانت أن الإنسان يمتلك معرفة ضعيفة، هذه المرفة تمنمنا من التمزق حول قضايا وأشياء غير مؤكدة. (بالتأكيد هناك مدارس ومذاهب كثيرة حول هذا الموضوع لكن اكتمينا هنا بعرض أهم الأفكار الأولى

# 2 الشاركة الإنكليزية.

استقبلت إنكلترا هذه الأفكار التي كانت تدور في أوريا وقدمت لها الكثير من الفنى الفكري. دافع الكاثوليك الإنكليز عن فكرة التسامع ومنهم William Allen, Robert Person وقد قتلا كلاهما من قبل البروتستانت. يمكننا تمييز عدة مراحل في الحالة الإنكليزية. مع "الكالفينيين" presbytériens كان هناك نقد لمذهب "érastianisme" بمعنى نقد للمذهب القائل بأن الأمير يمثلك جدارة أو وضعا خاصا فيما يتعلق بالبوليس الميني الذي وضع أشاء حكم " هنري الثامن، إدوارد السادس، إليزابيث الأولى". الكنيسة إذا يجب أن تكون كليا مستقلة عن الأمير، من هنا جاءت الدعوة لانتضاب ديمقراطي في الكنيسة ابتداءا من القواعد وحتى قمة الهرم بالنسبة "للكالفينيين" هذه الفكرة كانت أشبه بجريمة دينية كبيرة.

إن موقف "المستقلون" كان أكثر تقدما. حيث هذه المرة الفكرة الدينية نفسها التي تقف وراء العقوبات؛ أصبحت مكانا للتقب ضائمية "للمستقلون"؛ الدولة والكنيسة يجب أن يكونان مجتمعات منفصلة كليا عن بعضها ، الدولة لا تستخدم سلطاتها الإلزامية الإجبارية إلا في ميادين خاصة بالحكومة النغيوية "الملمانية".

مع دعاة "المساؤاة في الحقوق السياسية" Levellers، كانت ألمساؤاة في الحقوق السياسية " William Walwyn أيضا هناك مشاركة كبيرة خاصة مع مؤلفات The comassionate Samartane والتي جاءت تحت العنوان التالي: Liberty of conscience asserted and the separatist : منام فيها أربع دلائل أو مبررات جوهرية

ــ لا أحد يستطيع أن يسيطر على أفكاره، فالإنسان يعتقد بشكل حقيقي ما يراه كما هو، بالثالي لا نستطيع معاقبة أحدهم لرؤيته لأشياء خارجة عن إرادته.

ــ يوجد شك قـوي فخ هـناه الحياة ، فالمضطهدين يمكـن أن يصبحوا مضطهدين فح لحظة معينة من غير أن يدروا.

- كل ما لا يأتي من الإيمان هو خطيئة ، إذا المضطهد (بكسر الهاء) يجير على ارتكاب الخطيئة ، وهو بهذه الحالة يرتكب بدوره الخطيئة.

إن التماثل لحد الوحدة، وليس التعددية، هو في حد ذاته مبب في القوضي.

فكرة التسامح انتشرت في هولندا وفي إنكلترافي القسرن السابع عشر، ولكنها لم تكن مقبولة من الجميع ونشير هنا إلى أن ممارسة هذه الفكرة بشكل عملي أدت إلى تراكمات لها شيئا فشيئا لاسيما في هولندا وإنكلترا، وفيما تبقى من أوربا كانت الحالة متأخرة جدا مقارنة مع التطور الأنكلو. هولندى في هذا المجال.

## ج. الأفكار المستورية عنم Levellers

الفكر السياسي عند "دعاة المساواة في الحقوق السياسية" تجاوز بكثير الحديث فقط عن مفهوم التسامح. هذه المجموعة لم تلعب دورا كبيرا في "الثورة" لأنها لم تحاول تنظيم نفسها داخل الجيش في فترة ما بين (1646-1649). مع ذلك، مشاركتها القكرية والإيديولوجية كانت أساسية بل يصفها البعض بالنبوية" prophétique. إنهم كما يشير اسمهم، يطالبون بالمساواة السياسية ولكن ضمن مفهوم المساواة في الحقوق، وهي ليست مساواة ظرفية.

# 1 سلطة الدولة تقوم بالتوافق أو التماقد.

بقول أحد منظريهم وهو Liburne ، كل سلطة مدنية تمارس "فقيط من خلال المؤسسة ، أو الوثيقة ، بمعنى من خلال اتضاق وقبول متبادل وتضمن أمن هؤلاء والآخرين". (1) ويقول أيضا أحد أعضاء هذه الجماعة وهو Thomas Rainborough!" حقيقة أعتقد أن الإنسان الأكثر فقي إنكلترا لديه رأي في الحياة ، تماما كما الإنسان الأكثر غنى ومركزا".

# 2 الاقتراع الوطني :

ينتج من هبذا المبدأ، أن جميع المواطنين يجب أن يستطيعوا ويشكل متساو المشاركة في الحياة السياسية من خلال الاقتراع الوطني الشامل، وأن البرلمان يجب أن يكون مجلسا تمثيليا للمواطنين الأفراد ويكل طبقاتهم. هذا المفهوم الثوري بكل معنى الكلمة في ذلك الوقت،

<sup>(1)</sup> انظر Divine Right and Democracy "، Wootton" ، مرجع سابق، الصفحة 283\_283.

اصطدم مع الفاهيم القديمة القروسطية. فمن المعروف تقليدا في إنكلترا أن المملكة هي تنظيم المصالح الجماعية المستمرة وللطبقات التي تمثلك أحكاما خاصة بها ، وفي الواقع هذه البنية المضوية انعكست على البناء السياسي و المؤسسات السياسية القائمة. لكن مع "دعاة المساواة في الحقوق" الأصر مختلف تماما ، فلا أحد يخضع لقانون تم وضعه من غير مشاركته شخصيا أو مشاركة ممثلين له، ويكون هذا من خلال الاقتراع.

#### 3 فكر الدستور المكتوب.

انشغل دعاة الحقوق "بتوسيع سلطات البرلمان في إنكلترا، أيضا في نفس الوقت وضعوا فكرة حديثة حول "المستور المكتوب"، هدفها وضع حدود لسلطات الدولة، ثم أو مغطط واضح "لإعلان حقوق الإنسان"، Agreement of the people. هذا الإعلان حدد النقاط التالية: سلطة مغتلف مؤسسات الدولة التي هي في حالة إنشاء كما جاء في الإعلان، الحقوق الأساسية التي يعلن المواطنون الاحتفاظ بها لأنفسهم ولا توكل لمشيهم في البرلمان لا يمكنه وضع المديد من أشكال القوانين غير موجودة في نص. لا يمكنه أيضا تشريع القوانين فيما يتعلق بالدين، لا يمكنه أيضا تشريع القوانين تعرض للخطر المساواة أمام القانون. الدستور المكتوب بالنسبة لهم هو "عقد اجتماعي" حقيقي على الجميع الموافقة عليه من خلال الاقتراع.

# م ـ الجمعوريون.

بالنسبة للنزعة الجمهورية الإنكليزية فإنها إيديولوجيا أنتجت أفكارها في مراحل مختلفة، وكل مرحلة كان لها كتابها الأساسيون: Marchmont Nedham, John Milton, ) 1660.1649

(James Harrington

.(Henry Neville, Algemon Sidney) 1683.1675

Robert Molesworth, Walter ) ـ وما بعد (1690 Moyle, John Trenchard, John Toland, Andrew (Fletcher

ونستطيع أن نذكر أهم المواضيع المشتركة التي عملوا عليها: الأفكار حول النظام المختلط، حكم القانون، الدستور المكتوب، فممل السلطات.

### 1. المواضيم المشتركة.

.. النظام المختلط: إشكائية النظام الملكي أو الجمهوري للحكم ثم تدئن يوما في مقدمة أولويات ثورة البروتستانت الإنكليز، أي حتى عام 1649 أما ضباط "كرومويل" فقد أعدموا الملك "شارل الأول" ليس لأسباب تعلق بالنزعة الجمهورية، وإنما لمرفتهم بمدم إمكانية التوصل إلى اتضاق دائم معمولكن بعد إقصاء الملك كان لابد من المتعكير بشكل سياسي جديد للعكم، من هنا بدأ التقكير بالجمهورية. تم البحث بداية في النماذج التي وجدت آنذاك، في البندقية، سويمرا أو غيرها، ويسبب تعدد الأشكال الجمهورية تم الأخذ بالنظام المعتلط وليس الأخذ بالنهمراطية.

## . حكم القانون rule of law.

وهو موضوع عاد مع الجمهوريين الإنكليز وتحول بواسطتهم إلى مذهب سياسي حقيقي، وسيصل هذا المذهب إلى شكل الأكمل مع "جون لوك" كما سنرى لاحقا، بمعنى "حكم القوانين وليس حكم الرجال" gouvernment of laws, not of men. والفكرة هنا أن الرجال " gouvernment of laws, not of men . والفكرة هنا أن يواجدان بشكل كل منهما يشترط الآخر، حيث لا يوجد حرية من غير وجود القوانين. إن موضوع النظام مهم بالنسبة لهم، ولكته متروك لصالح فيام هذه الحالة الجديدة "حرية تحت القانون". فإذا كانت الجمهورية أفضل نظام هذا يعود لأنها تضمن أفضل قيام ومحافظة على هذا الوضع.

#### ـ النستور المكتوب.

حتى "اليفييه كرومويل" نفسه أراد مثل هذه الفكرة التي جاء بها "دعاة المساواة في الحقوق السياسية"، حيث تمنى وجود نص يشكل القاعدة الثابتة لنظام الحكم ويقول في هذا الصدد: في كل دولة يجب أن يوجد أشياء أساسية، أشياء على شكل عقد اجتماعي تبقى ثابتة لا تتغير".

## 🦠 . فصل السلطات.

في العادة عندما نتحدث عن هذه الفكرة فلابد أن يخطر ببالنا مباشرة الفرنسي "مونتمبيكيو"، ولكن في الحقيقة إنها تعود لجماعة "دعاة الحقوق" Levellers وبالتحديد عند John Liburne عام 1645 ويشكل عام ترجمت هذه الفكرة من خلال المفهوم التالي عند هذه الجماعة: " يمكننا أن نقول أنه ومن خلال قانون الطبيعية، المسلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية بجب أن تكون في مختلفة ولناس متعدين".

## 2. الجمعوريون الإنكليز بعد عام 1660.

عندما افترب حكم الملك شارل الثاني من النهاية، تبين أن وريثه الوحيد هو شقيقه دوق York ، والذي كان كاثوليتكيا. اندلع النزاع من جديد. الملكيون كان لديهم فكرتهم في 1680 : حيث نشروا محاولة مكتوبة كانت قد ظهرت قبل ثلاثين عاما وأشاء الثورة الإنكليزية الأولى. انه كتاب وضعه Sir Robert Filmer يطرح بمنوان Patriarcha or the natural power of kigs يطرح الكتاب موضوعا ضعيفا جدا: الملوك لديهم الحق الطبيعي، لأنهم الوارثون الشرعيون لأول ملك للإنساني وهو آدم، ويتحدث الكتاب أيضا عن حجج أكثر قوة ضد فكرة المقد الاجتماعي، من خلال إجابتين عن حجج أكثر قوة ضد فكرة المقد الاجتماعي، من خلال إجابتين شهيرتين سنتحدث عنها في الفصل اللاحق، بمعنى أنهم قدموا دراسات شهيرتين سنتحدث عنها في الفصل اللاحق، بمعنى أنهم قدموا دراسات "جون لوك" كحجج لهم: Discourses Concerning Gouvernment و 1683\_1680 ونشرت

في الواقع، كتاب Sidney، والذي يدحضه Pilmer صفحة بعد صفحة، يؤكد حق المقاومة ضد شرعية الطفيان و الطفاة. إنه يظهر ارتباطا عميقا بالنماذج الجمهورية القليمة، ويعيد الأفكار الجمهورية التقليدية السابقة التي تقول: "كل الشعوب لديها حق طبيعي أن تحكم نفسها، ولديها الحق في اختيار قادتها الذين يرون أن يخدمون ويحققون مصالحهم". بعد الثورة الإنكليزية الثانية 1688، الجمهوريون يمتمرون في توضيح وشرح آراجهم، وكانوا أيضا في مواجهة مع النظام السياسي

انجديد في إنكلترا وهو النظام الملكي الدستوري رغم تحقيقه جزءا من برنامجهم المطروح.

الجمهوريون حاريوا أيضا مبادئ "الجيوش الدائمة". حيث طرحوا سؤالهم التالي: لماذا إنكاترا تحتفظ بجيشها بعد أن وقعت اتفاق سلام مع فرنسا ؟ الجيوش الدائمة تكلفتها كبيرة وتبرر فرض ضرائب كبيرة على الشعب وهي حجة بيد السلطة الملكية لتحصيل هذه الضرائب عاد الجمهوريون في عام 1700 لنشر أو إعادة نشر سلسلة من المؤلفات التي شكلت القاعدة الإيديولوجية "لحزب الأحرار في بريطانيا" Whig في القرن الثامن عشر، أما اهم هذه الكتب فكان:

- Memoirs d'Edmund Ludlow ، وهو كتاب يتحدث فيه عن الحرب الأهلية.
- Historical and Political Works of Milton.
- Discourses of Sidney.
- Plato redivivus of Neville and Harrington.

خلال تلك الفترة سيظهر أيضا كتاب جدد ضمن نفس المجال لفكري وأهمهم: John Trenchad و Thomas Gordon وخاصة لفكري وأهمهم: John Trenchad و Thomas Gordon وخاصة في عملهما المشترك The Independant Whig "الأحرار المستقلون"، وسيكون لهم وقعا كبيرا في أمريكا. أيضا الاسكتلندي المتاثر بالأفكار "الإنسانية المدنية" في اسكتلندا، سيكون له تأثير المتاثر بالأفكار "الإنسانية المدنية" في اسكتلندا، سيكون له تأثير على كل من David Hume و Adam Smith. الجمهوريون الإنكليز لم يكن لهم تأثيرا سياسية فورية، لأن فكرة الجمهورية نفسها فقد الكثير من التعاطف في إنكليترا بسب دكتاتورية

"كرومويل". مع ذلك، الشكل والمنهج الجمهوري للنظام لم يكن إلا جانبا من الفكر عند الثوريين الإنكليز، و الجانب الآخر كان "الحرية تحت القانون" العالمية تتوافق مع أنظمة أخرى ويشكل خاص الملكية المستورية هذا الجانب الثاني سنتم فيادته حتى تحقيقته على يد كاتب ليس جمهوري، إنه " جون لوك".

# خامسا ـ جون لوك والثورة الإنكليزية الثانية.

# 1. ونهب العربية في ظل القانون، "سيادة القانون".

## المبياق التاريخي.

في عام 1685، أخ الملك "شارل الثاني" دوق York ، خلقه على المرش تحت اسم أو لقب "جاك الثاني". ويما أنه كاثوليكي، فقد اشتبه فيه فورا بنان سيقيم في إنكلترا وفي نفس الوقت المنهب الكاثوليكي ونظام الحكم المطلق الاستبدادي. بدأ الملك الجديد باتخاذ إجراءات تصلطية مستبدة لم يكن الشعب الإنكليزي معتاد عليها منذ فيام الثورة الأولى. الكثير فكرفي ظل هذا المناخ السياسي بتأييد القطيمة مع النظام الوراثي العادي الذي كان قائما. وفي عام 1688، العديد من هؤلاء طلبوا من Marie ابنة "جاك الثاني"، التدخل الإقايم المتحدة" وإلذي تزوج من Marie ابنة "جاك الثاني"، التدخل المحالة القائمة.

Guillaume وصل مع جيشه، أما "جاك الثاني" من غير مواجهة" تخلى عن المرش، أي لم يكن هناك مكان للمنف ولهذا يسمي الإنكليز هذه الفترة " الثورة المجيدة". Guillaume و زوجته أصبحا في الحكم ملك وملكة ومعد تصويت في البرلان بفرفتيه وذلك في 13

شباط من عام 1689 وكانت بداية البرلمان مع نص جديد وأساسي إنه Bill of Rights أو "شرعة أو ميثاق الحقوق انطلاقا من عام 1689 أي قبل الثور الفرنسية بمائة عام. هذه الوثيقة كانت عبارة عن "عقد" بين البرلمان والملك الجديد. الشعب الإنكليزي موجود وممثل في البرلمان ووجوده لا يعود بفضل الملك. والشعب يختار بين العديد من المرشحين قدر الإمكان ، أما الملك فقد احترم هذه الوثيقة لتكون أشبه بدستور جديد في إنكلترا. أما الفلسفة السياسية لهذا الشكل الجديد تم وضعها على يد "جون لوك"، والذي انتشرت أفكاره بسرعة في أوساط "حزب الأحرار يد "جون لوك"، والذي انتشرت أفكاره بسرعة في أوساط "حزب الأحرار البريطاني" Whigs وخاصة مع كتابه المؤلف من جزاين "تحليلات حول التسامح الحكومة المدنية". والنظام الجديد تبنى بالمقابل تشريعا حول التسامح سمي "ميثاق التسامح" والذي يكرس حرية جميع الطوائف البروتستانتية وتم إبعاد جميع الكاثوليك عن الوظائف المامة طبعا مع إبقاء الكنيسة الأنكليكانية.

# جون لوك

حياة و أعمال: ولد في عام 1632 قرب مدينة بريمستول. درس الأدب والطب في جامعة أكسفورد حيث سيعام فيما بعد اللغة اليونانية. عاش فترة طويلة في فرنسا ( 1679.1672)، و كان يتردد بشكل دائم على كلية الطب بجامعة مونبيليه. انتقل إلى هولندا في عام 1683، هناك النقى وفي عام 1689 بالملك الذي أصبح ملكا على إنكلترا في الكلترا ويتي فيها حتى وفاته في عام 1704. أم أهم أعماله هي :

 <sup>&</sup>quot;محاول حول التسامح" 1667

<sup>- &</sup>quot;الدساتير الأساسية في كارولين" ، عمل جماعي، 1669.

- "حول الاختلاف بين السلطة الكنسية و السلطة المدنية" 1674.
  - "رسالة حول التسامع" 1686.
  - "تحليلان حول الحكومة المدنية" 1680.
    - " ربعالة ثانية حول التسامح" 1690.
      - "معدل الفائدة والعملة" 1692.
  - "نصوص حول الاتفاق بين المسيحية والعقل 1695 و 1697.
    - "تاريخ الإبحار" 1704.

# أولا \_ جون لوك و نظرية سيادة القانون.

جون لوك هو النظر الرئيسي لما سمي "بالثورة المجيدة" في النكاترا 1688، هذه الثورة التي شيدت الملكية المستورية و الليبرائية الاقتصادية انتقد جون لوك في الجزء الأول من كتابه "تحليل الحكومة المبنية"، الأطروحات الملكية لماصره "روبيرت فيلمر" التي تقول بأن السلطة السياسية لا يمكن أن تكون إلا ملكية و أن "السلطة الأبوية" للملك أسست في نفس الوقت بالطبيعية و من خلال الثورة. يقول لوك أن هذه النظرية خاطئة ولابد من اكتشاف واحدة أخرى تتملق بالحكم. ومن أجل هذا لابد من العورة للحالة الطبيعية عند الإنسان. فما هي هذه الحالة الطبيعية عند الإنسان. فما هي هذه الحالة الطبيعية ؟

#### . المالة الطبيعية:

هي حالة من الحرية و المساواة، حيث لا يوجد تبعية أو طاعة بين البشر، والذين هم من فضاء واحد ونظام واحد، لقد ولدوا من غير اختلاف ولديهم نفس الموهلات. طبعا هذا الطرح كان قد سبق عصر جون لوك وخاصة في المدارس الفلسفية التي اعتمدت النهج الأرسطي، ثم تم أعادة تشكيله تحت عناوين مختلفة أثناء الثورة الإنكليزية.

الحرية الطبيعية ليست من غير حدود عند لوك. إنها محددة بما سماه "قانون الطبيعة" نفسه، هذا القانون بهتزج مع العقل والذي يعلم جميع الناس أن البشر جميعهم متساوون ومستقلين ، يجب ألا يضر أحد أحدا آخر، لا في حياته ولا صحته ولا حريته. نفس المنطق في الحق الطبيعي يتطلب أن يكون لدي القدر على معاسبة الذي يشكل أذى أي أو يضرني.

هذا الذي يفتصب القانون الطبيعي، والجميع في حالة الطبيعة يمتلكون هذا الحق الذي يتكون من جانبين أساسيين : إعاقة ضرر الآخرين، و الحصول على الحق في محاول وقوع هذا الضرر. هذا الحق في الدهاع عن النفس وفي العقوية هو أيضا له حدود، حيث لا نستطيع أن نفعل ما نريد مع شخص مذنب.

في الواقع من العبث القول أن الإنسان سيطبق القانون في غير مصلحته ، لأن "حب الذات" كما يقوا لوك يجعل من البشر متحيزين لمسالحهم و لمصالح أصدقائهم، بالتأكيد ، ولهذا السبب سنرى أن الإنسان يسمى للخروج من الحالة الطبيعية إلى حالة أخرى نتحدث عنها لاحقاً.

نرى جون لوك أنه مازال يصطف خلف التقاليد القديمة الموروثة من (آرسطو، سان توماس، و غروتيوس)، حيث أن حالة الطبيمة هي منذ البداية حالة اجتماعية، البشر مجبرون للقيان بأشياء تجاه بعضهم البعض، حتى ولو لم توجد حالة مدنية أو حالة سياسية. ـ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية.

ترافق الحالة الطبيعية المديد من الصعوبات. حيث ملكية الفرد أو الإنسان في هذه الحالة معرضة لضعف وهشاشة كبيرة. يقول جون لوك هنا : إذا كان الإنسان حرافي حالة الطبيعة وسيدا مطلقا على شخصيته وأملاكه، إلا أنه ليس الوحيد الذي يعتلك ويعيش نفس الحرية، فالجميع لديهم نفس الميزات والقسم الأكبر منهم لا يحترم المساواة ولا المدالة، وهذا يعرض الملكية للخطر وعدم الثبات. ضمن هذه المشكلة لابد من البحث عن علاج.

ولكن السؤال هنا: هل نترك الحالة الطبيعية للبحث عن حالة أكثر سوءًا منها ؟

حالة الطبيعة حتى ولو كانت عابرة وغير ثابتة إلا أنها عند جون لوك تختلف عن ما جاء به "هويز". هويز يرى أن الحالة الطبيعية هي قاتلة، فمن أجل حماية الحياة نصن جاهزون لكل شيء، وخاصة للتضعية بالحرية. بينما عند لوك لا نصل للحديث عن فقدان الحياة بل عن الازدهار ، لذلك لا بمكننا الانتقال للحالة السياسية إذا كنا سنفقد ميزات الحالة الطبيعية. ولن نفير حالتنا الطبيعية إذا لم نحصل في الحالة الجديدة على ميزات أكثر من الحالة الماضية.

من أجل وضع حد أو نهاية لضعف وهشاشة الحياة في الحالة الطبيعية، لابد من أن نجتمع أو ننتقل إلى الجماعية. حيث يتخذ الإنسان قرارا بالاتصال بالإنسان الآخر، من أجل حماية بالتبادل لحياتهم، لحريتهم ولأملاكهم. وحتى يصيح هذا ممكنا، يجب و يكفي أن كل فرد من بين الجماعة يمتلك و يمارس حقه الطبيعي، وهنا لن يكون لديه القدر على الحصول على حقه أو يثار للضرر الواقع عليه لأنه

أصبح يعيش في جماعة وليس لوحده. إذا الجماعة هنا عليها أن تمتلك القوانين والتي من خلالها تتم المحاسبة ثم تتفيذ الأحكام، في هذه الحالة الحق الطبيعي في العقوبة سيكون مضمونا من قبل الجماعة بدل من أن يقوم كل فرد وينفسه بتحصيل أو تطبيق الأحكام.

نستنتج هنا الصفات الثلاث الجوهرية للاجتماع السياسي. هذا الاجتماع سيكون لديه :

- 1. قوانين، ممروفة وواضحة ومجرية.
- قاض يطبق القوانين بشكل موضوعي، وهذا ممكن لأنه لا يطبق قوانينه الشخصية بل قوانين الجماعة أو المجتمع السياسي.
- 3 سلطة تستطيع تنفيذ الأحكام ، وهذا ممكن أيضا لأن من سيملك السلطة هي قوة مشتريكة مكونة من كل الجسم الاجتماعي.

من يريد مميزات فيام الدولة عليه القبول و احترام هذه القوانين التي تكفل الحرية التي كفلتها القوانين الطبيعية. و بالتالي يتم التخلي عن الحق الطبيعي في العقوبة لصالح السلطة ( إلا في حالات الدفاع عن النفس حيث الضرورة والحالة الطارئة لا تعدم للسلطة بالتدخل القرري).

هنا ننتقل لما نسميه "العقد الاجتماعي" ،هذا العقد الذي لن يجعلنا نخسر أو نفقد حقوقتا في تبادلها مع الآخرين لأن:

- العقد الاجتماعي سيحمي الملكية، أو جوهر الحقوق الطبيعية.
- يتم التخلي عن الحقوق التي ليست من الأولوبات، لأن الدولة سنتوب
   عن الفرد في ممارستها، وسيكون هذا لصالح المجموع.

إذا بمكننا في النهاية أن نختصر نظرية العقد الاجتماعي عن جون لوك بما يلي : حقوق انتقلت إلى النولة حيث كانت في حالة الطبيعة : وفيها (الحق في تقسير القانون الطبيعي ،الحق في الحكم، الحق في العقوبة). وأصبحت في المجتمع السياسي: (سلطة تشريعية، سلطة قضائية، سلطة تنفيذية). أما بالنسبة للحقوق المتعلق بالفرد ، انتقلت من حق الملكية الطبيعي إلى حق الملكية القانوني.

#### . الاجتماع السياسي و حماية الملكية.

الخروج من الحالة الطبيعية ليس لديه معنى إلا إذا أوصلنا لحماية أفضل للملكية التي يملكها الإنسان في الحالة الطبيعية . فالدولة ليس لوجدها سبب إذا لم تكن تستطيع حماية الملكية. وهنأ يقول جون لوك "النهاية الرئيسية و الجوهرية ، لوضع يكون فيه الناس مجتمعين أو خاضعين لجمهوريات أو حكومات، هي حماية و الحفاظ على ممتلكاتهم". وهنا الدولة يجب ألا تستخدم قوة المجتمع ، في الداخل، إلا من أجل ضمان تطبيق القوانين، وفي الخارج، من أجل حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية ، ووضع المجتمع في حماية من الفؤو أو الاجتماع.

## ـ حنود السيادة.

من الوظيفة الأساسية للمجتمع السياسي في حماية "الجال الخاص" سيكون لدينا وظيفة أخرى كبرى: وهي حدود السلطة السياسية. يقول جون لوك في هذا الصدد: "بما أن المواطنين ليس لديهم اهتمام آخر إلا القدرة على الحفاظ على شخصياتهم، دريتهم، ملكياتهم، فإن سلطة المجتمع و السلطة التشريعية المقامة من خلالهم لا تستطيع الافتراض أن من واجبها الامتداد بشكل أوسع و أبعد من حماية

الخير العام. هذه السلطة يجب أن تضم في مأمن وتحافظ على المجالات الخاصة لتكل إنسان.

إذا السلطة التشريعية، إذا كانت عليا (أعلى مصدر تشريعي في الدولة)، فهي ليست مطلقة، إنها محددة كالدولة نفسها، من خلال القوانين الطبيعية. ويقول جون لوك في هذا الشأن: " إنها سلطة ليس لها غاية سوى الحفاظ على الحقوق، فليس من حقها التدخل في تحديد أي موضوع. فأنون الطبيعة يستمر دائما كقاعدة أبدية بالنسبة لكل البشر، عند المشرعين وعند غيرهم، وقوانين المشرع يجب أن تنطبق مع القوانين المشيعية".

جون لوك يشكل هنا في نظريته ما سيصبح قلب أو مركز مذهب حقوق الإنسان، و الذي كل المهمقراطيات الليبرالية الحديثة تمترف به كمؤسس لها، حيث هذه المهمقراطيات جعلت من مبادئ جون لوك مبادئ عليا لها.

# . شروط قيام و تجديد العقد الاجتماعي.

إن المفهوم الذي قدمه جون لوك "للعقد الاجتماعي" ليس مفهوما طوباويا لا يمكن تحقيقه. إنه لا يتغيل أن الناس يجتمعون في يوم جميل و يخلقون الدول بواسطة اقتراع شكلي. إنه يفهم العقد الاجتماعي أن بإمكانه أن يكون بشكل متعاقب منتالي و ضمني. لقد دفع لوك هذه الموضوع و التقكير فيه بشكل كبير نحو الأمام. حتى أكثر مما قدم جان جان روسو في "العقد الاجتماعي". أما الشروط التي تحدث عنها جون لوك فهي:

#### 1 ضرورة الانتساب الطوعى:

الإرادة الطوعية في الانضمام على العقد الاجتماعي، وفي كل الطروف، هي مطلوبة حتى يكون العقد سليما وصالحا. بحيث لا أحد يمكن أن يسحب الحالة الطبيعية ويخضع للسلطة السياسية للآخرين من غير إرادته الخاصة.

## 2 تاريخية "العقد الاجتماعي"، أي حصوله تاريخيا:

فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي الطوعي يعكن أن نقدم اعتراضين على هذا المفهوم: الأول، عدم وجود مثال تاريخي لجتمع سياسي بدأ بعقد اجتماعي. ثانيا، وهذا من جهة أخرى مستعيل، حيث كل إنسان ولد في دولة ومن هنا حريته هي منذ البداية متنازل عنها، فهو ليس حرا برفض العلاقة التي أخذها وريطته مع الآخر في مكان آخر.

فيما يتعلق بغياب الثال التاريخي، جون لوك يعترف بالعقبة. فالانتقال من مرحلة الطبيعة إلى المرحلة الاجتماعية ضاع غياهب الماضي. رغم ذلك، يعتقد لوك أن الحكومات الملكية البدائية أنها كاتت شرة لعقد اجتماعي. باختصار، الدول هي في الحقيقة تشكلت بواسطة عقد اجتماعي طوعي، حتى ولو كان هذا العقد في الغالب ضمنيا و نتيجة لنتابع أو توال في الانضمام الفردي إليه.

# . منهب العربية برعاية القانون أو " دور القانون".

راينا أنه في عملية الارتباط أو التجمع السياسي، القوانين الناتجة عن الطبيعة تتجسد في القوانين المدنية. وعلى هذه القوانين تستند الأحكام والقضاء. "دولة لوك" هي حكومة من القوانين وليس من

البشر، هي حالة من حكم القانون. من هذا المفهوم و الذي كان قد خضع للتداول في إنكلترا قبل جون لوك، يستنتج جون لوك أو يعطي تحليلا خاصا واضحا وعميقا. إنه يبين أن "دور القانون" و الحرية لا يمكن فصلهما وكل منهما يشترط الآخر. هذا المذهب سيشكل جوهر الليرائية الحديثة.

#### أولاً جوهر الحرية.

لا بد في البداية من الإشارة أن الحرية لا تمني القدرة على فعل كل شيء. إنها شيء آخر، إنها عدم الخضوع لسلطة تعسفية للآخر. " الحرية الطبيعية للإنسان هي عدم خضوعه لسلطة تهيمن على إرادته، الحرية ترتكز على أن تكون غير معيقة أو تشكل عنفا ما ضد الآخرين". بمعنى آخر الحرية ليست سلطة بل هي علاقة اجتماعية، وعكس الحرية ليس الضرورة بل التعسف و القهر.

#### ثانيا. جوهر القانون.

يتطرق لوك لهذا الموضوع بمناية ودقة. إنه يبين أن ، إذا الشانون استطاع أن يلب هذا الدور، هذا يعني أن له قيمة معرفية إدراكية: إنه قبل كل شيء معرفة ما يتوجب علينا فعله وما يجب آلا نفعله. إذا إنه يعطينا الوسيلة الفكرية لتجنب كل خلاف معه و يعطي للآخرين نفس الوسيلة بالنسبة لنا.

## ثالثًا. الملاقة بين القانون والحرية.

القانون عندما يدرك ويتم فهمه فإنه يجمل الحرية ممكنة. فحيث لا يوجد فانون لا توجد حرية. في حكم القانون و سلطته، قدرتنا على التصرف محدودة، حيث لا يمكننا ممارضة القانون في التعدي على أملاك الآخرين أو على حريتهم. بالمقابل حريتنا غير معددة، في اشياء أو أسباب جيدة، أي عنسما نتصرف وفق القانون. أما قوة الدولة في "حكومة من القوانين وليس الأشغاص" لا يمكنها التدخل غلا وفق القانون، القاضي لا يستطيع أن يقضي إلا وفق القانون. لذلك التعسف والقهر ضد الفرد لا ينتج من سلطة ناتجة عن إرادة هذا الفرد.

وفي دولة جون لوك، الناتجة عن عقد اجتماعي، التعسف الدولاتي تم تقليمه على أبعد حد، ذاك الحد الذي سيكون ضروريا لحماية الحربة.

#### . مغات القانون.

حتى يستطيع القانون أن يلمب الدور الذي يريده له جون لوك، لابد أن يكون مؤكدا وواضحا في الموضوع الذي يتناوله. لأن أي غموض في القانون سيؤدي للإضعاف من قيمته المرفية. يحدد جزن لوك صفات القانون بما يلى :

. الوضوح: أي الابتعاد عن الفموض في صياعته. ونحن نعرف من أيام الرومان أن كل تِقدم في القانون هدف للبحث عن أدوات معرفية فكرية تسمح بتقليل الفموض في القوانين.

. الممومية: ينتج تعميم القانون من ذلال مفهومه، على القانون ألا يصدر عن شخص أو يستهدف شخصنا ، فالقانون الحني يجب أن يكون عاما كما هي قوانين الطبيعة.

ـ نشر القانون والإعالان عنه: القانون ليس المطلوب فقط معرفته، بل يجب أن ينشر أمام الجميع بمعنى الجميع يعرفون بأن الجميع قد علموا وعرفوا بهذا القانون، و بالتالي هناك وإجبات من قبل الجميع

تجاه هذا القانون. أيضا القانون يشكل وسيطا بين جميع المواطنين يساعدهم على الاتصال فيما بينهم ويشكل تصرفاتهم تجاه قضايا ممينة.

- آلا يكون للقانون مفعول رجعي: هذه صفة ملازمة للصفة الماضية أو ناتجة عنها. إذا كان القانون ذا مفعول رجعي، فهذا يعني أنه وجد زمن خلاله هذا القانون لم يكن منشورا أو معلنا عنه، وخلال هذا الزمن لا يوجد أي مواطن كان يعرف أن هذا القانون ساريا.

ـ الاستقرار: منذ لحظة الإعلان عن القانون، هذا يعني بعدم تطوير التشريع إلا ببطء كبير. فالتشريع الذي يتغير باستمرار لن يكون لديه الوقت لكي يصبح عاما ويعرف الجميع، و بالتالي لن يشكل قاعدة من أجل تعاون المواطنين فيما بينهم، ولا من أجل الحفاظ على حرياتهم في مواجهة السلطة.

المساواة: فكرة المساواة أمام القانون هي فكرة قديمة، لكن نظرية لوك السياسية و حول القانون تضيف الجديد على الفكرة. السبب الذي من أجله يجب أن يكون القانون مساويا للجميع هو سبب إدراكي معرية وليس سببا أخلاقي. إذا من الواجب أن تكون القوانين مساوية للجميع، هذا لأنها الوسيلة الوحيدة حتى يعرف كل واحد بماذا هو مرتبط ومتمسك، ومهما كان الشخص الذي يندمج أو يعيش معه. وإذا الآخر ليس لديه نفس الحقوق التي أملكها، لا استطيع أو لا أعرف كيف سأتفاعل معه، حيث أنني في حالة عدم المساواة، سأجهل الواجبات القانونية التي يخضع إليها الآخر بالنسبة لي، و ما هي واجباتي القانونية تجاهه.

لقد أكد جون لوك في نظريته السياسية على الصفات المتعددة للقانون ، حتى يكون بإمكانه إدانة جميع السياسات التي تستخدم القوانين الطارقة ، التعسفية والقمعية تجاه الإنسان. ثم إدانة القوانين التي تشرعها الأكثرية و لا تأخذ بظروف الأقلية وحاجاتها. إذا حصل هذا من تجاوزات للقوانين وعدم اكتمال صفاتها المذكورة فإنه من الأفضل كما يقول لوك العودة إلى حالة الطبيعة.

إن جون لوك يوسم بنظريته السياسية و القانونية ، نظرية كاملة للثورة في بلاده ، مبررا الثورة التي قامت في عام 1688 أو ثورة " ويغ" Whig ، ولكنه أيضا وضع أسسا للثورات السنتبلية في الولايات المتحدة وفرنسا. لقد تشرد جون لوك في نظريته من خلال طرحه لبدأ المقاومة ضد الأنظمة السياسية الطاغية ، و إدخال هذا الحق في رفض الاضطهاد كميدا من المبادئ المستورية ، هذا المبدأ الذي أصبح عضويا في دستور ولا يمكن فصله عنه .

# 2- تقليد النظام العفوي الطبيعي- في إنكلترا القـرن الشامن عشر.

## .( Mandeville, Hume, Smith, Ferguson, Burke )

يقصد بتقليد "النظام المفوي الطبيعي" أنه تقليد فكري فرض من قبل الديكارتية، وهو يطور الحدس و الأفكار التالية: المقال الإنساني هو بشكل أساسي محدود وعمل المجتمع يستند على الأشياء المملية و الحدسية والتي لا يمكننا أن نفهما بكليتها، ولكن هي أنه ذلك مؤثرة بشكل عميق وخصبة، كما أنها تشرحها حتى ولو لوحدها درجة التطور الاقتصادي و العلمي التي تبلغها المجتمعات الحديثة؛ هذه

الممارسات الأشياء العملية و معها الحدس أخذت شكلها بفضل "عملية متطورة "مبادرات متعددة، محاولات وأخطاء.

أما كتّاب هذا التقليد "المفوي" سيؤسسون الحرية وفق حجج أو قواعد ليست ميتافيزيقية ، بل وضعية ، والتي ستؤدي لقيام ما ندعوم اليوم بالطوم الاجتماعية إنهم يدافعون عن الأطروحة التي تقول بأنه من المستحيل على حكومة مهما كانت أن تدير المجتمع بشكل تعسفي قمعي من غير أن تخلق الفوضى بدلا من أن تخلق النظام والاستقرار ، وأن المؤسسات الديمقراطية و الليبرالية هي الشكل الوحيد "العقلاني" الذي يسكنه إذارة المجتمع.

نقطة الانطاق لتقليد النظام العضوي الطبيعي في العصر الحديث هي ردة الفعل ضد الفكرة القائلة بأن القانون و المؤسسات يمكنها أن تكون المنتج لإرادة شخص واحد من بين الكتّاب الذين اشرنا لهم سابقا وعملوا على هذه الأطروحة نجد Edward Coke و Mattiew Hale فيما العديد من ردات الفعل ضد نظرية "هويز" ستزيد من تطور هذه الأطروحة. أما الحوار الإنكليزي الكبير حول حرية المحافة وحول التسامع، وقد شارك فيه "جون لوك" بقوة، شجع الأخذ بالحسبان والوعي بحدود معرفة "الاجتماعي" Social من قبل العقل الإنساني، و بقيمة المؤسسات المبنية بواسطة التقليد البسيط العفوي. ولكن مرحلة جديدة سيتم الانتقال إليها ضمن هذا الإطار مع Mandeville

#### .(1733.1670) Mandeville . †

ولد في روتردام درس الطب والفلسفة في جامعة Leyde استقر فيما بعد في لندن وظل فيها حتى وفاته في عام 1733. من أهم أعماله: ترجم من الفرنسية إلى الإنكليزية في عام 1703 أعمال "لافونتين" نشر في عام 1704 كتاب Typhon أو "حرب الآلهة والعمائشة ". في عام 1704 نشر The Grumbling Hive, or Knaves Turn'd . في عام 1720 كتاب "افكار حرة حول الدين، الكنيسة، الحكومة و سعادة الأمة". أما كتابه "اسطورة النحل" يمكن تصنيفه ضمن تاريخ الأفكار السياسية و الاجتماعية.

بمكننا هنا عرض أهم الأفكار التي وردت في هذا المؤلف الأخير:

- دور المسالح الشخصية كمحرك حقيقي هو دور منتج أكثر مما هو
   دور مستهلك.
  - المنفعة الشخصية تولد و تنتج منافع جماعية.
- إن صعود وهبوط الاقتصاد، ضعف الإنتاج وقوته، هي عوامل ضرورية لديناميكية الاقتصاد نفسه.

أيضا المجتمع يسير من دون أن يدري أي شخص أو يحكون لديه أية فكرة دقيقة عما يجري في هذا المجتمع، ففي داخله تتفاعل قوى و ينى قولية ،بالرغم من أن معظم الناس لا يفهمون دورهم ولا يفهمون المجتمع؛ بمعنى آخر "هذا المجتمع يسير لوحده". ويسرى Mandeville أن الأخلاق والقانون، عملا جماعيا يتحدد عبر الزمن من قبل أهراد كثر لا أحد منهم بمتلك رؤية كاملة للبنية التي يتم بناهها.

في النتيجة، النفس الإنسانية هي في نفس الوقت مصدودة وقوية: حيث لا يوجد أي ذكاء فردي يمكنه أن يفهم كليا السبب بأن القيم والمؤسسات الاجتماعية التي يوجد هذا الفرد بداخلها؛ لكن التطور المفوي الطبيعي لجماعة إنسانية هو باستطاعته بناء القيم

والموسسات القوية ، المعقدة والثابتة ، متجاوزا بذلك كل ما يمكن أن يبنيه المسمى "المديكارتي" القائل بالبناء المنطقي ـ الاستنتاجي. وهذا عمليا ما يمكننا أن نسميه "بضد المقلانية" antirationalisme في القرن الثامن عشر، حيث هذه المعرفة لشرعية الثقاليد و المعارف السابقة يمكن أن تكون معتبرة ، على المكس مما هو سائد ، كشكل متفوق على المقلانية (1). لقد لعب Mandeville دورا مهما في شرح وتوضيح على العقلانية (1). لقد لعب العقلانية . لقد فتح الطريق لكل من Hume

#### ب. David Hume.

ول. في Edimbourg، ينتمي إلى عائلة من البرجوازية الصنفيرة درس في نفسس مدينته وكان مهتما مند البداية بالعلوم الطبيعية انتقل للدراسة في فرنسا وفيها كتب "تحليل طبيعة الإنسان" عاد إلى انسدن في عام 1742 كتب دراسات سياسية وأخلاقية"، وعمل بعد ذلك كدبلوماسي في المانيا، فيينا و إيطاليا. كتب في عام 1752 خطابات سياسية". بعد ذلك قدم مؤلفا ضعفما حول تاريخ إنكلترا". الأفكار السياسية عند Hume جاءت في خطابات سياسية" و" تاريخ إنكلترا".

# 1-الأخلاق لا تختزل بالعقل.

بالتطابق مع الإبستومولوجيا و البسيكولوجيا التجريبية التي عرضهما Hume في الجزأين الأولين من تحليل طبيعة الإنسان"، إنه

F. A. Hayek, « New Studies in Philosophy, Politics, Economics and the History of Ideas », London and Henley, Routledge & Kegan Paul, 1978, p. 260-261.

يضع بداية مبدأ عاما يلحق من زاوية أخرى باطروحة Mandeville.
"القواعد الأخلاقية ليست نتائج لعقلنا". فالقيم الأخلاقية لديها قوة وهي
تحدد عمليا تصرفاتنا. فالأخلاق عند Hume لها أصول غير المقل
التجريبي، وهنا ينتقد بعض الفلاسفة مثل "سبينوزا".

# 2\_العدالة أصلها الاتفاق

الإنسان عند Hume هو الأكثر ضعفا من بين المخلوقات. في حالة الطبيعة يثق بنفسه من خلال أتحاد توحشي للضعف والحاجة. ولكن من خلال المجتمع فقط يستطيع حل مشاكله الأكثر إلحاحا. في الواقع، المجتمع يسسمح في اتحاد القوى، توزيع المصل والمساعدة المتبادلة. "اتحاد القوى يزيد من قوتنا مختوزيع المام يزيد قدرتنا ، والمساعدة المتبادلة تقلل من الأخطار حولنا". (صفحة 602 من الكتاب).

ولكن الشكاة هي كيف نعرف طريقة الدخول إلى المجتمع. ينها العائلة. لحسن الحظه، الطبيعة أمدت الإنسان بقاعدة أول مجتمع، إنها العائلة. ييقى أن أنانية الإنسان تحول بينه وبين الوحدة التي يجب قيامها في المجتمع. والحل هو في تدخل عنصر ليس طبيعي "اصطناعي" ومنه بستطيع بناء قاعدة حقيقية للحياة الاجتماعية. المقل المجرد لا يستطيع وفق Hume أن يقوم بهذه المهمة. إذا إنها "الاتفاقيات" أي قواعد يتم تشكيلها. "المقد" أو الاتفاق الإنساني هو في نفس الوقت واع و حدسي، يقوم على الوعي والحدس، ومع التدرب النفسي للفرد فإنه بعضي من العلاقات المائلية إلى الملاقات المجتمعية أو "المجتمع"، والقواعد هنا يتم تعزيزها من خلال التجربة. ضمن هذه الحالة يجب احترام وضع الآخر، هذا الاحترام نفسه يقود على إنتاج ميزات تزيد من مشاعر الارتباط

بالقواعد. هنا يقترح Hume عملية تطورية سيستقيد منها فيما بعد العديد من المنظرين لما يسمى "نظام التنظيم الذاتي".

# 3- التعاقد على استقرار الملكية هو مصدر لكل القواعد الأخرى في القانون.

كل شيء يبدأ عند Hume بواسطة التعاقد أو الاتفاق على الكف أو الاتفاق على الكف أو الامتناع عن اليمنة على أملاك الآخرين. وفقط إقامة هذه القاعدة هي التي تعطي معنى لأفكار العدالة والظلم، لأنه في اللحظة التي يضر فيها أحدهم أحدا آخر أو أملاكه، فإن هذا سيوقظ مشاعر من الشك إن موقف Hume يتمارض مع موقف "هويز" ومع "الوضعية القانونية"، ويقترب كثيرا مع الفكر الأرسطوطاليسي المتد إلى مدارس الفلسفة الأوربية ذات البعد الأرسطي، ومع مدرسة "سلامونك" الإسبانية: بمعنى أن مفهوم وجوهر العدالة يسبق الدولة، مفهوم وجوهر القانون يسبق الدولة، مفهوم وجوهر القانون يسبق التولة، مفهوم وجوهر القانون يسبق التولة، مفهوم وجوهر القانون يسبق التولة، مفهوم وجوهر

من بين جميع القواعد التي تتعلق بالعدالة عند Hume ، تعتبر القاعدة التي تتعلق بالسنقرار الملكية هي الأكثر أهمية لديه. فعدما تكون الملكيات واضحة ومستقرة، فإن تعاونا اجتماعيا سلميا يصبح ممكنا أما الأهواء و النزوات يمكن أن تقود المجتمع إلى الانفجار وعلى قواعد استقرار الملكية يضيف Hume قاعديتين أساسيتين: أولا ،نقل الملكية بالتراضي، ثانيا، احترام الوعود.

# 4 المجتمع يمكن أن يتجاوز الدولة، ولو بشكل مؤقت

الدولة لا تظهر ضمن هذا المعنى عند Hume إلا في وقت الحروب، أما الحياة الاجتماعية يمكن أن تجرى من غير الدولة. مع ذلك

إلدولة يمكن أن تحسن من ظروف العدالة، ولكن هي لا تخلقها.( نلاحظ هنا الافتراب من مفاهيم جون لوك).

# 5 القانون قبل التشريع

القانون هـ و قبل التشريع، والدولة، بالرغم أنها بهيدة عن تأسيس القانون كما يعتقد هويز، تستمد شرعيتها من الذين يحترمون قانونا مبتها في الوجود. "قالدولة لا تقيم العدالة، بل تساهم بتطبيق أكثر صرامة لها، وهذا يسمح بحماية الميزات السابقة عليها وافتتاء مكاسب جديدة". (المرجع السابق، صفعة 665) إن الدولة ضرورية من أجل العدالة وخاصة في "المجتمعات المتازعة" (صفحة، 666). هذا يلتقي جوهريا على مذهب لوك في الدولة الليبرالية.

## ك وظيفتا الدولة

Hume بن السياسيين المنافق عن واحد من أوائل المفكرين السياسيين الذي أعطى اللولة دورين شرعين: ألبور الأول هو احترام قوانين المدالة ويخدم في تحكيم وفض النزاعات. الدور الثاني هو تزويد أو تقديم المنافع وخدمة المجتمع. ( المرجع السابق، صفحة 660.659).

#### ت. Ferguson. اسكتاندا (1816.1723)

كتّاب آخرون ساهموا في بناء "تعليد النظام العقوي الطبيعي". من بينهم Thomas Reid (1799\_1712) Josiah Tucker من بينهم Adam Ferguson)، و Adam Ferguson. هذا الأخير هو كاتب شديد التعقيد، يحلل الكثير من المؤاضيع المتوعة ولها علاقة بتاريخ علم الاجتماع، الأنثرويولوجيا ، الأدب، الفلصفة الأخلاقية الفلسفة السياسية بشكل خاص ولكنه ليس ليبراليا له خصوصية في ليبراليته.

درس Ferguson علم اللاهدوت في جامعة إدنبرة شم أصبح أسبح أستاذ في الفلسفة الطبيعية شم في الفلسفة الأخلاقية وفي نفس الجامعة. من أهم مؤلفاته: "دراسة حول تاريخ المجتمع المدني" (1767)، " مبادئ العلوم الأخلاقية والسياسية" (1792).

ما يهمنا في دراسة الفكر السياسي عند Ferguson. في الواقع، منهجه أكثر من أطروحاته في كتابه حول تاريخ المجتمع يحاول رد الاعتبار إلى تاريخ المجتمعات الإنسانية، من المجتمعات "التوحشة" إلى المجتمعات "التجارية" في المملكة المتحدة المعاصرة ضمن سياق هذه الإشكائية، يقاد Ferguson إلى صياغة المديد من المغرضيات الجديدة فيما يتعلق بمنطق تطور المجتمعات الإنسانية. هذا التطور كما يراه، هو بشكل أساسي متقدم ومتراكم، بشكل بطيء وممقد، جين غير أن يستطيع الإنسان الادعاء بأنه يقود هذا التطور للمجتمع.

على الخلاف من "جان جاك روسو" الذي يتغيل أنه كان هناك بالنسبة للإنسان حالة طبيعية وأن كل المخترعات الاجتماعية هي مصطنعة وغربية عن هذه الطبيعة ، Ferguson ينكر أننا نستطيع التعييز عند الإنسان بين ما هو مصطنع وما هو طبيعي حتى عند الإنسان البدائي كان هناك ما هو مصطنع ، بمعنى أنه استخدم عقله ، ارادته وحربته من أجل الاختراع؛ وعند الإنسان المتحضر هناك ما هو طبيعي . يخ الحقيقة وكما يقول Ferguson ، الإنسانية هي مختلط من الطبيعي و المصطنع ، بمعنى آخر يريد أن يسميها " مجتمع مدني" ، ولكن هدنا المصطلح يظهر أنه يتطاو بشكل واضح مع مصطلح للحداثيين يدعونه

"الثقافة". في كل الأحوال، إنه يريد وضع نظام وسطي بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع.

وجد Ferguson في طبيعة هذه الظاهرة من التطور، تعبيرا في غاية الأهمية سيساهم في وضع حد للصعوبة المرفية السي تعبق التمييز بين مفهوم النظام العفوي للمجتمع، و النظامين المصطنع والطبيعي : فالتطور الثقافي يختلق، كما يقول، "أنظمة والتي تعتمد على الفعل البشري أو الإنساني، وليس على نيات البشر". يعطي مثالا عن التطور العفوي "الثقافة" أو "التاريخ"، فهو بالنسبة له عملية لم يتم تخطيطها ولم يقررها أي شخص، فالتطور حصل من خلال تعدد الفعل الإنساني، حيث لكل فعل هدف متفرد يميزه، وأهمال جميع أعضاء المجتمع الإنساني تتعاقب و تتراكم مع الزمن. هذا التراكم يصل إلى قيام مرسسات، قيم، معارف كلها ذات تأثير وقعالية.

# دـــ (1790\_1723) Adam Smith

ليس المقصود هنا أن نتحدث عن الفكر الاقتصادي، ولكن سوف نتحدث عن Adam Smith فيما يتعلق بدوره في وضع مفهومه حول "اليد الخفية". اعتقد Smith بشكل واضح بأن السوق يشبه نظام "التصيير الذاتي". فمبادرات الفاعلين الاقتصاديين كما يبين Smith هي محكومة ليس بالمرقة التي سنيحتاجونها و بالقدرة الفعلية لشركاتهم المباشرين أو البعيدين، ولكن من خلال الإشارات المجردة والنامي والتي عليها تكون الأشياء في حالة عرض وطلب في السوق والناشطون أو الفاعلون الذين يتحركون وفق هذه الإشارات من أجل شراء مناهم الإنتاجية أو الاستهلاكية، أو من أجل بسح

منتجاتهم، بند مجون بواسطة الفعل نفسه ، من غير أن يكونوا واعين لهذا الفعل، داخل الشبكة المعقدة لتقسيم العمل.

فالإنسان، ودائما وفيق Smith ابدا تبرك حيرا في متابعة مصالحه الخاصة ووفق طرقه الخاصة، وإذا على الأقل احترم قواعد المساواة، الحرية والمدالة، فإنه يقاد ليلبي حاجات إنسان لا يعرفه ويعده الحالة هو يشارك في عمل وحركة مجتمع أبعد من أن يدركه بذكائه المحدود Smith لن يستطيع أن يكون ضد الاشتراكية، مذهب سيشكل بعده بعشرات السنوات، ولكنه بيشر بمقدمات هذه الاشتراكية، مع ما يدعوهم "برجال النظام". أما صورة "اليد الخفية" سنقهم من خلال التعارض أو التناقض مع صورة "اليد المرئية"، بمعنى أنها يد سنتم فيادتها بواسطة رأس واضح ومرئي، أي يقصد بواسطة الدولة التي تمتلك إرادة وسلطة التنظيم.

Smith رأى بشكل واضبح التمرض بين نموذجين لتتظيم الاقتصاد، "المخطط" و" السوق"، النظام المخطط والنظام العفوي، ولم ير أنهما مختلفين فقط بالقيم، ولكن أيضا أن المجتمع الحديث لا يمكنه أن ينتظم إلا وفق النموذج الثاني.

من الوقت الذي طلب فيه Smith الممل لهذا النظام الذي يقوم على المبادرة الحرة و التبادل الحر ورأى أنه الطريقة الوحيدة لتنمية "ثروة الأمم"، فإنه بذلك أعطى للمسألة التي جاء بها جان لوك وتركها معلقة، إجابة كان لهل رنينها مع الفلسفة القانونية/السياسية عند جون لوك: "حرية في سيادة القانون" وسوق، هما وجهان لنفس الظاهرة، ظاهرة، النظام العفوى للمجتمع، فالقانون ليس شيئا آخرا سوى قاعدة انتظيم

لعبة التبادل، فالتبادل الاقتصادي السلمي و الفمال ليس ممكنا إلا في وجود القواعد القانونية.

مبع Smith، تقليد "سيادة الشانون" والدي وضعته الشورة الإنكليزية الثانية ثم أضافه عليه جان لوك، وتقليد النظام العفوي، شيئا فشيئا بدأت خطوطهما ترتسم في إنكلترا القرن الثامن عشر. وقواعد المنهب الليبرالي تكون قد تأسست حتى ولو أن Smith نفسه لم قد أتم أو أذجر تركيبه الأخير لهذا المنهب.

# .(1797\_1729) Edmund Burke\_ =

يوضع هذا الاسم بشكل واضع ضمن تقليد النظام المفوي. ايرانسدي وأحد قدادة "حرب الأحرار البريطاني"، دافع عمن الحريات الأمريكية و الحقوق الايراندية وعن الهنود أيضا. هاجم الثورة الفرنسية من خلال كتابه "تأمل حول الثورة الفرنسية" أو (1790)، والذي عرف نجاها كبيرا.

## 1. فكرة التقليم

عارض Burke فكرة "السيادة" أو فكرة المجلس الذي يدعي هذه السيادة. إنه يعتقد أن المؤسسات السياسية تشكل نظاما ضخما معقدا من القوانين والمادات وأن هذه المؤسسات ظهرت بشكل متدرج في ألماضي وهي تأقلمت في الحاضر من غير وجود حل الاستمراريتها؛ وأن تقليد المستور و المجتمع يجب أن يكون مكانا للاحترام بشكل أوضح

<sup>(1)</sup> صدر هذا الكتاب عن دار النشر الغرنسية "هاشيث" في عام 1989.

من الاحترام الواجب للدين، لأنه الخازن لـذكاء جماعي وحضارة حماعية <sup>م 1</sup>.

### 2. نقم فكرة المستور المسانع.

Burke وبما أنه من حزب الأحرار البريطاني، فقد دافع عن حقوق البرلمان في مواجهة الملك، ولكنه أيضا انتقد دور البرلمان نفسه. لا يمتقد Burke أن الرأي العميق للبلاد هو يعادل هؤلاء الدين يقررون بشكل أغلبية من الأفراد ، ولا يعتقد أن برلمانا يمثل المواطنين الأفراد ويبحث للدفاع عن مصالحهم وهو في نفس الوقت يمثل كل البلاد هالبرلمان في رأيه يجب أن يكون مشكلا أيضا من زعماء الأقليات الذين يتبادلون النقد بالتبادل من خلال النقاش والحوار.

أما الثوريون الفرنسيون السنين يمترضون على النصوذج الإنكليزي ويشكل خاص على مذهب حزب الأحرار، فهم فهموا هذا النموذج وذاك المنهب بشكل خاطئ. فشماراتهم السياسية مثل المساواة الطبيعية بين الناس أو قانون الأغلبية هي مجردة ومدمرة عندما تتطلب وفي دارة صفيرة عملية زمنية من خلالها تتشكل التقاليد. الدساتير التي يقوم بها النموذج الإنكليزي أو حزب الأحرار ستكون دائما معلنة كستور حقيقي للشعب والذي تم إيجاده عبر قرون عدة، أو الذي تم تسجيله وخلقه من قبل كل واحد من الفئات الاجتماعية ، وأيضا من خلال عمل وفعل الأكثر ثقافة والأكثر غنى والذين حموا الأكثر ضعفا، وهذا يعني أنه دستور يتضمن العادات، التراتب والتنظيم العضوي، وهذا ما يرفضه الثوريون الفرنسيون، ولكن تلك الأفكار القادمة من

George H. Sabine, «A History of Political Theory», op. cit., p.558.

الثورة الإنكليزية ستجمل من الشعب الفرنسي شخصية سياسية حقيقية" لا تستطيع إرادة الثوريون تدميرها.

# 3: "ألمقد الجرتماعي" الطبيقي هو الذي يضمه مختلف الأربيال في الأحق.

ينتقد Burke تمجيد الثوريين الفرنسيين "العقل". هالمجتمع يرتكر على "أشياء استباقية" أكثر مما يستند على "العقل" الواعي هالأشنياء الاستباقية كما يراها Burke هي المشاعر المتجدرة بشكل عميق في النفوس، هي الحب و الارتباط والتي تولد في العائلة والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان بشكل مباشر، ثم في البلاد كلها. هدنه المشاعر والأحاسيس تشكل السركن أو الأس كلها هدنه المشاعر والأحاسيس تشكل السركن أو الأس والمسالح الشخصية، وإذا قارنا بها وعي العقل والمسالح الشخصية فيإن هدنه الأخيرة تبدو أمامها شيئا للمصلحة الشخصية كما يريد بعض المنظرين الحداثين للعقد الاجتماعي، خاصة إن الحساب الدائم للمصالح يؤدي لبناء جماعات غير المستقرة إذا الدولة المجردة التي يريدها الثوريون الفرنسيون هي فقط لتسيير وتدبير "تجارة البهارات والقهوة" وهي يخاطر بتدمير الدولة بمعناها التبيير والدي والذي هو "المجمد" و "الأمة".



## نشأة الوعى السياسي

تعد نشأة الرعي السياسي عند الإنسان اثناء عملية الإنتاج الاجتماعي ففي عملية الإنتاج الاجتماعي وفي عملية الإنتاج الاجتماعي وفي عملية الإنتاج بالذات ويق عملية إعداد أدؤات الإنتاج وإثناء التفاعل مع الطبيمة يستطيع الإنسان أن يمي وأن يكتشف خصائص الأشياء ويفرق بين ما هو جوهري، وما هو غير جوهري وأن يظهر الترابط الحتمي والسببي بين الظواهر، وأن يميل الملاقة بينه وبين الوسط \* الذي تميش فيه (أ).

ويرتبط نشوء الوعي السياسي بشكل عام عند الإنسان بظهور اللغة. فقد اثر تكون اللغة تأثيراً بالغاً في تكوين الوعي وتطوره، اذ عن طريق اللغة بدأ الحوار بين الإنسان منذ الفترات التاريخية السحيقة.

وكانت للحضارات الإنسانية باختلافها تجليات واضحة على إبراز الوغي السياسي لدى الشعوب.

فالرومان كانت لديهم إسهامات واضحة وجلية على معرفة الفرد بحقوقه السياسية والقانونية، فضلا عن دورهم في تحليل الأحداث السياسية التي مرت بها إمبراط وريتهم، (إلا أن تصور الإمبراطور الروماني بان له مناطانا وحقوقاً غير محدودة) (2.

 <sup>(1)</sup> د. عبد مسلم الماجد - مذاهب ومفاهبم في الفاسفة والاجتماع - المكتبة المحسرية - بيروت ط1 - 1995 من 129 °الوسط: المقصود به البيئة الذي يعشيها الإنسان وتؤثر في توجهاته وألحكره.

<sup>(2)</sup> د. عبد الجيار مصطفى – الفكر السياسي الوسيط والحديث ~ جامعة بقداد – 1982 ط1 ~ ص 41.

قد انعكست على نوع من الوعي السياسي القيادي والمتعلق بدات الإمبراطور، فنظره تحليلية إلى ذلك العصر تكشف انه لم يكن هناك انقتاح سياسي العصر كما نراه في الوقت الراهن بالصورة الواضحة في المجتمعات المعاصرة والمتحضرة.

أما (اليونانيون) فيعود لهم الفضل في نشر الكثير من المفاهيم السياسية التي أصبحت بمثابة قواعد فكرية والتي آصبحت فيما بعد إلى قواعد للانطلاق الديمقراطي خاصة في أوريا. ففي مجال الوعي السياسي نبدأ بالتاريخ الأوربي والظروف التي ساعدت على نمو الوعي لدى الفرد الأوربي عبر الزمن وأولى التجليلات كان بظهور (عصر النهضة الأوربية) - (Renaissance) وقد مشل هذا العصر رد فعل على الاستبداد الكنيسي في تلك الفترة، فالأوربيون شعروا بحقوقهم الضائمة والمحتكرة من قبل سلطة الكنسية وتصرفانها غير الواقعية ويعرف (عصر النهضة) على أنه: - يدل على حركة البعث الجديد أو الأحياء، ومن ثم ههو تشير إلى تلك الروح النقدية التي ظهرت بالنسبة للفلسفة والأدب ولجميع المعارف والفنون الكلاسيكية، ومحاولة البحث والاستقصاء والاعتماد على النفس والامتمام بالأمور الدينية (1).

وكان هدف عصر النهضة هو إحداث التغيير والابتكار وحداث بدايات التغيير في المستثاثياً في بدايات التغيير في أوريا وخاصة في ايطاليا فقد دفعت أوريا استثاثياً في طريق مشروع مثمر محصور في الزمان وذي مردود تاريخي كبير، وشي ذو دلالة أنها كانت ظاهر نهضة تلازمت مع ابرز المشكلات في ذلك العصر وهي مشكلة (الاستبداد).

 <sup>(1)</sup> د. موسى إبراهيم -- معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر -- مؤسسة عز السدين الطباعة والنشر -- بيروت -- ط - 1994 -- ص 13.

فالإحداث التاريخية تشير إلى ان نمو الرعي القومي في ايطاليا وتأسيس الجمهوريات في مدنها ، إذن العامل السياسي ومحاولة القضاء على التوترات التي كانت موجودة بين مدن ايطاليا ساعد على نمو الرعي السياسي لدى الفرد الغربي حيث أشعره بضرورة تحسين الأوضاع القائمة حينذاك فالمسراع الموجودة بين السلطتين الزمنية والدينية ، أي: سلطة الإمبراطور وسلطة البابا ، ويطبيعة الحال أن المسراع كان على تولي المراكز ، فكانت الكنسية محتفظة بالمركز الديني ومارست من خلال النفوذ انواعا من الاستبداد والشهواية في السلطة.

وكان للمفكرين الذين ظهروا في تلك الفترة تأثير ملحوظ في الأفكار السياسية لدى المامة الذين عانوا من النزاع بين السلطة الدينة والمدنية، ومنهم (ميكافيلي) صاحب كتاب الأمير والذي رجع سبب التخلف في إيطاليا وعدم الاستقرارها إلى وجود السلطة الدينية المطلقة.

(كانت ميكافيلي يهاجم الدين المسيحي لان تماليمه لا تلائم مطالب السياسة وأهدافها ، حيث ان الفصائل المسيحية تدعو إلى الذل والبوان (1)

إلا ان هذا الاعتقاد فيه نرع من التصميد والإطلاق في الحكم على الديانة المسيحية، لان الممارسات الخاطشة وغير الواقعية واستقلال الكهنة ورجال الدين للدين لتحقيق مصلحة ذاتية هي التي أدت إلى ردود همل لدى المامة من الناس.

والأمر الهام في أفكار المفكرين وخاصة مفكرين عصر النهضة والأبُوار هو النهوض بالوعي المياسي وزيادة اهتمام الناس بالأمور السياسية

<sup>(1)</sup> المصدر السابق - ض 24.

وخاصة السلطة، وفلسفة الأنوار باعتبارها ظاهرة نقافية أوربية واسعة المدى.

(وقد تشابك عدة عناصر لتحدد حركة الأنوار، لكنها تطورت أساسا بوصفها نقداً للدين والسياسة، والدين أكثر من السياسة، فقد نسفت النظام القديم بكليته وفي جنوره) (1).

وهذه الأفكار الفلسفية ساعدت الشعوب الغربية في التخلص من قيـوه الظـلام والاسـتبداد والسـلطة المطلقة وكل مـا يتعلـق بغلـق الفكـر
والحرية الإنسانية.

إما في الشرق فكان المحكس مما هو الحال عليه في أوريا خاصة في العصور الوسطى، فقد عرف الشرق الاستقرار السياسي وذلك نتيجة لظهور الإسلام وقيام الحضارة الإسلامية، وما جاءت به تلك الحضارة على مبادئ وأفكار على المكس مما كانت موجودة في الجزيرة المربية قبل ظهور الاسلام، ومثلت الحضارة الإسلامية حلقة غنية ربطت بين الحضارات القديمة الشرقية والإغريقية وبين حضارة المصور الحديثة.

فالإسلام دين حقيقي، الهي، أدبي — عبادي، أي ان الإسلام لم ير ذلك القصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي الامر الذي ادى إلى الاهتمام السياسة ضمن الشريعة الإسلامية وفي أول دولة إسلامية رأت النور على الارض. وهنا يقول غولدزيية (ان الإسلام قد جمل الدين دنيوياً لقد أراد ان يين حكماً لهذا العالم بوسائل هذا العالم) (20.

 <sup>(1)</sup> هشام جسيط - أزمة الثقافة الإسلامية - دار الطليعة - بيــروت - ط 1- 2000م
 - ص 135.

 <sup>(2)</sup> هشام جموط - أزمة الثقافة الإسلامية - دار الحقيقة - بيروت - ط 1- 1980 - ص 138.

ويقول (ستول هورخرونج) ضمن هذا المضمار – إن الإسلام قد دخل في العالم كدين سياسي ودلالته العالمية تمود للتحالف بين هذين العاملين المتعارضين من حيث المبدأ.

إذن أن الأمر الضروري فيماا قاله هذان المفكران هو أن الإسلام منذ أن جاء إلى الواقع جاء بمفاهيم مرنة قابلة للاستجام مع الواقع البشري ولم تكن خيالية فقد شكات تلك المفاهيم وعياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفقاً للمنظور الإسلامي ومبادئه وتوجهاته. فقد استطاع الإسلام من معالجة الواقع الاجتماعي في (مكة) التي كان قبلياً إلى حد كبير، حيث المجتمع منقسم إلى طبقتين (الأسياد - المبيد) وهذا التقير على الواقع المكي تمثلت انبثاقاً حضارياً في الشرق، فالمفاهيم والمبادئ والأفكار هي التي تمناعد على نمو الوعي المبياسي فقد احتوى الإسلام على كل ذلك، و الموعي السياسي في الإسلام على كل ذلك، و الموعي السياسية الإسلام على الساطة الموعي السياسية المرسون (قال).

اما ما تميشه المجتمعات في الشرق (العالم الإسلامي) من الجمود والانفلاق الفكري والمعرفي وعدم الموضوعية والعلمية في تفسير الظواهر والأحداث السياسية وعدم الإمكانية من المشاركة السياسية، فكل هذه ما هي الا افرازات حكومات استبدادية عملت على احتكار جميع مجالات الحياة، وهذا ما سنوضحه في باب الموقات.

إن الحركات القومية في خمسينات القرن الماضي من خلال رفع شمارات (التحرر — والوحدة) ساعد على نمو الوعي القومي بقضايا المنطقة، إلا أن الوعي لم يكن وعياً سياسياً موجهاً، أي فاعلاً من قبل الجماهير. وإنما تحت تأثير وتخدير السلطة والاحزاب الحاكمة. (فالأنظمة كانت تفتقر إلى الشرعية الدستورية. وحتى ذلك الوقت لم يتم عملية الانتقال من شرعية القبلية والريفية إلى الشرعية القانونية والدستورية مثلما نرام في الغرب) (1).

واما الفترة التي تلت الخمسينات ظم يحدث فيها تغيرات جنرية في المنطقة وخاصة ان تلك الفترة شهدت صبراعاً عربياً – إسرائيليا وكان الأعلام والدعاية كلها موجهة لتفطية ساحات المعركة ومواقف الزعماء أمثال (جمال عبد الناصر) وغيره، حتى حدوث نكسة (1967) المعروفة. والتي آدت إلى تلاشي آمال الجماهير العربية بالحركات التحررية والتيادات القطرية في تلك الفترة.

ان حالة الوعي السياسي بصورة عامة في منتصف الأربعينات وحتى بداية التسعينات تباثرت إلى حد كبير بالمسألة الدولية والمسراع الدولي والعلاقات بين القطبين العملاقين في العالم، حيث كانت هناك صرعاً ايدولوجيا بين الولايات المتحدة التي مثلت القطب الفريي، والاتحاد السوفيتي (المتابقة التي مثلت القطب الشرقي، فالبيئة الدولية كانت تعكس تجليات على البيئة الداخلية وخاصة الفكرية. وان ظروف الحرب الباردة التي استمرت من (1945 - 1992) شكلت نظاما دوليا مرتبكا إلى حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشرق الاوسط الحجة في الني حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشرق الاوسط الحجة في إلى حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشيرة التولي بحجة الظروف التي تمر بها الدول وتهديد التغيير على الأمن القومي كل ذلك أدى إلى بشاء المجتمعات العربية تحت الاستبداد السياسي ويذلك أصبح الوعي السياسي قاصرا على مفاهيم الثورة ومصطلحات القائد الكاريزما وحتى وقتا

د. محمد حسنين هيكل - خريف الغضب - بيروت - الطبعة الحادي عشر 1985 - محمد حسنين هيكل - خريف الغضب - بيروت - الطبعة الحادي عشر 1985.

الحاضر ما تزال بعض البلدان تعيش حالة الطوارى ولا نبري ما الذي يكمن في سر حالات الطوارى ولا نرى أي مبرر لها سوى استخدامها للحفاظ على كراسى الدكم التي لا تتغير إلا بالجلطة النماغية.

## ماهية الوعى السياسي وأهميته :

#### - الماهية:

الوعي (الراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشراً وهو أساس كل معرفة)( 1) ويعكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام:-

1- الإدراك والمعرفة 2- الوجدان 3- النزوع والإرادة

هنا ووفقاً لفهوم الوعي السياسي بشكل عام يشيرالوعي إلى الموامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها.

وعلماء النفس يعرفون الوعي بأنه (شعور الكائن الحي بنفسه أو ما يحيط به) ( 2.

ومع تقدم العلم اخذ مدلول (الرعي) ينمو نحو العمق والتصرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، فقد كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي، فهناك الوعي الاجتماعي والوعي الطبقى والوعي الطبقى والوعي الطبقى والوعي العياسي. الذي سنقتصر حديثنا علية هذا.

 <sup>(1)</sup> أحمد خورشيد للدورة جي – مفاهيم في القاسفة الاجتماعية – دار الشؤون للثقافية
 - بنداد – ط1 – 1990 ص 2533

<sup>· /</sup> د.عبد الكريم بكار - تجديد الوعي - دار القلم - تعشق - ط1 - 2000 - ص9.

و بخصوص الوعي السياسي فتخلف التعاريف التي عرفت به هذا المفهوم على حسب الاختلاف الايدولوجيا والبيئي للمجتمعات البشرية، حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع.

فمثلاً تركزا الاشتراكية على العامل الاقتصادي ودور الطبقات في الإشارة إلى ماهية الوعي السياسي وتعريفه، فقد عرف (لينين) السياسة بانها (أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد) (1) وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيسي في الفكرة الاشتراكية وهنا يشير (كار ماركس) وفقاً للملاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن (المسلحة). وحمل الاختيار لمسحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعلي الذي يخاص وفقها) (2)

وهنا يتبين بان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي الني تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الإنسانية ، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحللها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجه لإفرادها إلا أن هذه النظرة قد تغيرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الاشتراكية.

ونرى في الاتجاه الرأسمائي على المكس من الاشتراكية الدور الأكبر والأنشط للفرد في حياته وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث

 <sup>(1)</sup> أ. ك اولدوف – ترجمة موشل كولو (الوعي الطبقي) – دار خادون – بيروت ط – سنة 1978 – ص 73.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 74.

ساعدكل من السوق الحر والصحافة الحرة وحرية الرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر على كافة الأصعدة والقضايا التي تحدث في المحيط الغربي التي تمثل راعي الفكرة الرأسمائية ، إلا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمائية قد شكلت مجتمعاً إنسانيا مثالياً. فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الإنسان، من خلال إهمائه عندما يستنفذ طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمائية.

واما الفكرة الإسلامية فقد.أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد ارتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعي) ( 1)، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنوره وذلك لارتباط الجانب الديني والدنيوي ببعض، وبدأ الممل على نشر الدعوة الإسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاءت بها الإسلام.

إلا أن النظرية قد لا تجد التطبيق على أرض الواقع فعلى الرغم من أدعاء بعض الأنظمة السلطوية على أنها تحمل أفكارا ديمة والوعي والحقيقة أنها مجرد افتراءات ولا تدخل ألا ضمن الشمارات البراقة، والوعي السياسي في منطقة الشرق الاوسط غالبا ما تكون موجها من قبل من الأنظمة الحاكمة ولمنالح النخبة الحاكمة.

وهكذا نجد أن للايدولوجيات إثرها في تمريف الوعي السياسي وأن القول بأن دور الايدولوجية قد أنتهى فيه نوع من الغموض والالتباس. حيث مازالت الايدولوجية ترسم الكثير من الأحداث السياسية في الداخل

سورة المعراج – الآية (18).

والخارج، ففي بداية القرن الحالي بدأ نوع جديد من الأثر الايدولوجي في التوعية السياسية ولاسيما بعد إحداث (11) سبتمرفي الولايات المتحدة فبالرغم من المقولة الشهيرة للأمريكي (فرنسيس فوكوياما) التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (National Intrest) والتي احدثت ضجة عالمية بعنوان (هل هي نهاية التاريخ؟) حيث أشار الكاتب فيها إلى ان نهاية الحرب الباردة لا تمثل طياً لصفحة من تاريخ التطور السياسي للمالم فحسب بل هي في تصوره نهاية التاريخ بذاته.

(أي نقطة النهاية لنطور البشرية ايسولوجيا<sup>(٣)</sup>، وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية في العالم كله) (١<sup>١)</sup>.

فهذه الفكرة هي ذاتها أيدولوجيا وهي التي حاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على المالم من خلال هيمنتها المسكرية. وان أحد الأسباب التي تميق الهمنة الأمريكية هو البعد الايدولوجي وأن الاختلاف في ثقافات الشعوب يصمب القضاء عليه. على سبيل المثال اليابان والمين اذ على الرغم من تطورهما المعناعي الا انهما ما زالتا محتفظتين بثقافتهما المحلية على الرغم تاثير الثقافة الفريية فيهم.

هذه الإحداث الفكرية والسياسية على الساحة الدولية والحلية . توثر في مستوى الـوعي السياسي لـدى الأفـراد في الـداخل أي في الثقافة . المحلية وكذلك في الخارج أيضا.

 <sup>(1)</sup> د. علي الدين الهلال -- د. نيفين سعد -- النظم العربية (الضابا الاستمرار والوحدة)
 - مركز دراسات الوحدة العربي 2000 -- ص 150.

 <sup>(\*)</sup> الايدولوجية - مجموعة من الأتكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكريـــاً
 ينضمن تقديراً الماضى الأمة وتحليلاً أو العجها الراهن.

والوعي السياسي معرض للتغيير والتبديل وفقاً للواقع السياسي الديناميكي كونه يجري في حركة دائمة ومستديمة ففي كل فترة زمنية نجد أفكارا ومشاريع تطرح على شعوب العالم وتؤثر في وعيهم السياسي وهذا ما نجده في الفترة الراهنة حيث مفاهيم (الحرية – الحقوق الإنسان – الديمقراطية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط) وكل ذلك عبر مشاريع تطرحها الدول العظمى ومنه المشروع الأمريكي للشرق الاوسط الكبير وتداعياته على المنطقة سلبياً وإيجابياً.

# أهمية الوعي السياسي.

إن أهمية الوعي السياسي في الفترة الراهنة بعد ضرورة إنسانية في ظل واقع صعب ومرير تمر به منطقة الشرق الأوسط حيث التخلف بالأمور السياسية ومفاهيمها وعدم المطالبة بحقوقهم، والبتافات والشمارات التي ترفيها الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة تمد تمبيراً واضحاً للواقع المتخلف الذي تميشه مجتمعات الشرق الأوسط، وتتكمن أهمية هذه الموضوع اي الذي تميشه مجتمعات الشرق الأوسط، وتتكمن أهمية هذه الموضوع اي الإنساني وهمومه ومشاكله، فالوعي المياسي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفا اعتبادية وغير اعتبادية في الداخل فضلا عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلها وما يجري عليها من تغيرات وتاثير تلك التغيرات والتطورات في الواقع المحلي للمجتمع والشعب.

# وابرز النقاط في موضوع أهمية الوعي السياسي تلخصه بالاتي:

1- قضية النهضة الحضارية: من المعروف أن الواقع الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط يتميز بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية، واصطدام ما هو قديم بما هو حديث إلى الاصطدام والتداخل ببن الحديث والتقليد (وهنا يجب الاعتراف بان هناك أزمة

حضارية تجمل هناك تمارضاً بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحداثة الراهنة. وان التمارض يخلق انشقاقاً في الوعي المجتمعي<sup>(1</sup>7.

فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد ببالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات كل هذا يكون بمثابة سبيل الى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وإن النهضة الحضارية والفكرية لايمكن تحقيقها دون الريط بين الوعي التاريخي والوعي بالامور التي يمر بها الاهراد في الفترة الراهنة لان الخلفية الثقافية غالبا ما ترتبط بمعرفة الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا علميا ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي تمكنه من إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن أن يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لابد من توفيرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

إن الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتباثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي تميش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زاويا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وأكاديميا يخدم الدارسان في هذا المجال، فالوعي بالواقع وأكاديميا يخدم الدارسان في هذا المجال، فالوعي بالواقع

د. برهان غلیون - اغتیال العقل - مکتبه مدبولی - ط2 - 1987 - ص 342.

المجتمعي (يقلل من دور الموامل التآمرية) (1) إي، ان ما يحدث في واقعنا منذ عشرات السنين من التخلف والاستقرار السياسي يجمله حجة على الفرب باعتباره إفرازا سلبيا ومن المحاولات التآمرية علينا، فهذه النظرة تؤدي إلى قتل العناصر الرئيسة من المحوولية الجماعية وتطوير خطط التفيير والتنمية الذاتية وتسيطر على روح الإرادة الفردية وتجعل الافراد في زويعة من الملامبالاة والاعتماد على الأخرفي كل شيء حتى في افتصاره وهنا يكمن الخطر وهو عندما يعتمد لإنسان اعتمادا كليا على الآخرين ولايفكر في إسلاح أموره بنفسه.

(تجنب الاعتراف بالمسؤولية الجماعية والسلبية والنواقص المامة للمجتمعات والقطاعات السياسية الختافة في المارسة والتعاطي والأداء السياسي المجرة والتعاطي (2).

فكما هو معروف فإننا نماني من وجود وعي سياسي مزيف وحتى إذا وجد فذلك ألوعي إما مدافع عن ممارسات السلطة بما فيها من احتكار واستبداد نظراً للانتهازية السياسية لدى البعض أو ان لم يكن ناطقاً باسم السلطات الاستبدادية في الشرق الأوسط فهم مدعومون من قبل السلطة بشحكل أو بآخر، نظراً لتخلف المجتمع المدني وموسساتها المتمددة والمختلفة، وأهمية الوعي السياسي هو إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة

 <sup>(1)</sup> مصد جاير الأتصاري - العرب والسياسة أين الخلل - دار السالي - بيــروت --الطنعة الأدلى - 1988 - ص 65.

<sup>(2)</sup> نفن المصدر – من 68.

خلال المقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

3- عن طريق الوعى السياسي يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وإن الوعى السياسي الموجود لحي الأفراد غالباً ما تقيد حركة الدولة ولا تسمح لها بان يعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي. ونرى تلك النماذج بصورة واضحة وجلية في البلدان المتقدمة والبلدان التي يبري (البرأي العنام) فيهنا دوره في صبياغة السياسات والمارسات السياسية. إلا أننا نبري في الواقع الشيرة، أوسطى بأن الدولة هي الكل والجزء في الوقت نفسه وأن الأشراد ينظرون ما تصدره البولية عليهم لتتفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة الحاكمة، والوعى السياسي في هذه الحالة له أهمية بالفة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانفلاق والجمود والسيطرة الشمولية للنولة في حياة المواطنين ألا وان السياسات الحكومية تتأثر برأى الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات فخ البلحان المتقدمة وحبين يشبعر المواطن بحقوقه الطبيعية لايد من العمل من اجل الحصول على تلك الحقوق بصورة الرأى وتفعيل دور الشارع في المطالبة بحقوق العامة.

<sup>(\*)</sup> ان حال الجمود الذي نراه في المنطقة هي نتيجة تحبّة هذه المجتمعات مسن قبل المناطة الحاكمة. بما يخدم أهداف النخبة الحاكمة لذلك يتصف الواقع في هذه المنطقة بالجمود والفكر بالانفلاق.

4- ان الوعي السياسي يساعد في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل واخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في المجالات الأخرى: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. الغ وهبي من الازمات الموجودة في الشرق الأوسط وان أفضل طريقة للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التقكير فهما له، وان الشعوب المتقدمة قد تقيرت وتطورت نتيجة لنمو الوعي السياسي لديهم اذ تحولت الدول الأكثر عداوة في الشرق إلى حلفاء في مسائل الحرية والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بحريات الأفراد والجماعات.

وأهمية الوعي السياسي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط يعد من ضرورات الحياة في هذه المنطقة وذلك لأن تحكوين وعي سياسي شعبي حول الإحداث والقضايا المصيرية الحيوية تساعد على تطوير هذه المجتمعات وتمهل الطريق أمام مؤسسات المجتمع المنني للعمل في داخل تلك المجتمعات. وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة ولا يمكن أن يحدث التغيير على مستوى الوعي عن طريق خطب أو كتابة وإنما لابد من وجود برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق تلك الهدف.

(حيث ان المم ان تفكر في كيفية وصول الأفكار التغيرية إلى هذا المدد الهائل من الناس، وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبتها وتوجيهها، وهذا في الحقيقة لا يمكن ان يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة توجه جوانب الحياة كافة) (1).

<sup>(1)</sup> د. عبد الكريم بكار -تجديد الرعي - دار القلــم - دمشــق - ط1 - 2000م -مار 216.

وفي المجتمع العراقي اليوم يمارس هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت بعد انهيار النظام العبثي وان هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والشعب، وان توصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع المدني والحرية الفكرية والحريات العامة إذا ما تم إيصالها بصورة علمية إلى المواطن عندها يمكن الموطن أيضاً أن يعبر عما يريده على وفق القنوات المتاحة له وان التغيير المجتمعي لايتحقق فقصل بالمؤسسات أو فقة معينة وإنما يتطلب جهودا استثنائية من قبل الجميع وان السلطة السياسية تحمل مسؤولية اكبر بوضع استراتيجيات وخطط هدهة وذلك من خلال نشر مناخي الحرية والتعبير عن الراي وتطوير مناهج الدراسة بشكل ينصجم مع الواقع الحياتي الحديث والمتسارع. ومن المكن أن نستقيد من الوسائل الحديثة في الاستفادة من الوعي السياسي وزيادة دوره في المجتمع ونخلص بذلك من الجمود الذي طائل مدته في الشرق الاوسط وان الأوان قد حان لكي ندرب الفرد الشرقي على المفاهيم الحية التي تودي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورقاهيته على المفاهيم الحية التي تودي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورقاهيته وتشيفيه.

# العوامل المؤثرة في الوعي السياسي وتجلياته المعاصرة طرق اكتساب الوعي السياسي:

إن الدوعي هدو محصل عمليات ذهنية وضعورية معقدة، فالتفكير وحده لا يتضرد بتشكيل الدوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمساعر والإرادة والضمير، وهناك المسادئ والقديم ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتف حياة المرء، وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جداً لاكتساب الوعي السياسي حول كل ما يدور في البيئة

الانسانية من أحداث وظروف سياسية متسارعة وديناميكية من وقت لآخر.

(ان تراكم مادة كبيرة في دراسة الأساطير والرموز والطقوس الدينية هي الأخرى عملت كمكونات لاكتساب نوع ممين من الوعي بالتطورات اللاواعية واتاح مستوى النتائج العملية إمكانية استخدامها في دراسة المجتمعات القديمة وفي دراسة العمليات السياسية في الجوانب المتعلقة بقدسية وغيبية الظواهر الاجتماعية ويتأثير وسائل الأعلام على الوعى السياسي) (1).

وان أهم السبل والوسائل الكفيلة باكتساب وعي سياسي عقلاني بحيث يحون لديها القابلية على تحليل الأحداث تحليلاً موضوعياً وإكاديميا تتمثل في موسعات التنشئة السياسية والطبيعية السوسيولجية للمجتمعات البشرية، ومن اجل التعرف على طرق اكتساب الوعي السياسي نوضح دور نوعين من مؤسسات التشئة السياسية — الأولية منها، والأساسية ونبدأ بالمؤسسات الأولية.

المؤسسات الأولية: ونركز على المؤسسات الأولية التي لها
 النور البارز في التوعية السياسية للإفراد. ونقسمه كالتالي:

#### أ - العائلة:

الماثلة (الأسرة) تعد النواة الأولى في تلقي البيئة المبياسية حيث بيدا الطفل باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقومات الذاتية .

 <sup>(1)</sup> من الانترنیت - www.google.com، لندریة نیفرلا نیاش - میثولوجیا السیاسة - 2005/2/26م.

وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط . د (1).

والتشئة السياسية في مرحلة الأسرة هي في الحقيقة محاولة لإدخال في ذهن الطفل للتعرف على الواقع السياسي بشُكل بدائي ويسيط من خلال التعرف على رموز السلطة ويعض الأمور المتعلقة بالسياسة، من دون أن يكون لذلك الطفل أي تحفظات مما يجده في الواقع من الأمور السياسية والأحداث والظروف.

فقد أكد عالم الاجتماع الفرنسي (دوركايم) على دور الوالدين والأمرة في تتشئة الطفل السياسية، وذلك لان جميع المكونات الثقافية الأولى تكون من الأسرة والوالدين، فالعائلة هي البداية الأسامية والأولى للبنية السياسية للطفل وهذا يتضح في علم النفس السياسي لدى الأطفال وهناك أربعة مراحل ضرورية في حياة الطفل السياسية يشير إليها (دايفيد ايستن) (2).

- 1- مرحلة التسيس (Politisation) :- حينما يشمر الطفل بوجود
   عالم سياسي ومواقع سياسية في محيطه الاجتماعي.
- 2- مرحلة الشخصية -- (Prrsonnalisation):- حيث يدرك الطفل من خلال تعرفه على بعض الوجوه السياسية و التي تكون بمثابة نقاط اتصال مع النظام، ونرى هذه المرحلة بصورة واضحة وجلية في منطقة الشرق الأوسط حيث يولد الطفل وحين ينشأو يدرك يرى

<sup>(1)</sup> د. صلاق الأسود -- علم الاجتماع السياسي -- بنداد -- 14 -- 1990 من 438.
(2) د. لوصان محمد شفيق العاني -- الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي-- مطبعــة
جامعة بغداد 0 1968 -- صر 127.

- الزعيم على السلطة وقد يصل الطفل إلى سن العشرين أوأكثر من عمره وهو مع نفس الزعيم ونفس الأسلوب في تلك السلطة.
- 3- مرحلة تصوير وتكوين قيم محددة (Idealistion): عندها ينظر الطفل للسلطة من خلال بمض وجهات النظر التي كونها عنها كان تكون مقبولة لديه أو يرفضها شعوريا وتملكه بردود فيل معينة مرضية أو غير مرغوبة فيها.

وبعد هذه المراحل أو في المراحل اللاحقة يحقق القرد نوعاً من الاستقلال في آرائه حول الأفكار والمعتقدات الموجودة في محيطه الاجتماعي والسياسي إلا أن المجتمعات النامية غالبا ما تشهد السلطة الأبوية المطلقة وذلك بفرض رب الأسرة نوعا معينا من المعتدات في ذهنية الطفل، أي إن الأب كيف يقكر يجب إن يفكر الولد مثله وهذا الامر يعد أحد الإفرازات السلبية للاستبداد السياسي في المنطقة وهذا ما يحمل الأب متحفظا حول المعتقدات السياسية لإفراد اسرته، ومن خلال تقدمه في الوصول إلى عمر المدرسة وعندها نبدأ المرطة الثانية من التوعية السياسية المطفل.

#### ب-الهمرسة:

تمد المدرسة عاملاً آخر من عوامل التنشئة السياسية التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي ضمن المؤسسة الأولية للتنشئة السياسية، وللمدرسة دور هام في تنشئة السلوك السياسي للفرد بمد (المائلة) حيث تمثل دور المدرسة في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها وأدواتها المعروفة. وقد أكد عالم السياسة الأمريكي (ماريام) على دور المدرسة باعتبار المدرسة النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التمريب المدني، وإن التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التششّة من خلال المدرسة.

(فالمدرسة هي التي تعمق من شعور الأفراد للانتماء إلى المجتمع وتساهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجمله عضواً مشاركاً في المجتمع) ( أ).

وللمناهج الدراسية والكادر العلمي والطلبة أشرهم على اكتساب الوعي السياسي، وإننا نشهد أزمة تخلف المناهج الدراسية فضلا عن تخلف الكادر العلمي تخلفاً فكرياً وثقافياً. ويتطلب لجعل المدرسة منبرا لتعليم الفرد المفاهيم المدنية جهود مشتركة من قبل الكادر العلمي من المدرسين وكذلك السلطة السياسية الذي ترغب في الانتتاح السياسي.

#### جـ- الجامعة:

إن الجامعة هي أهم مؤسسة لإنتاج الكوادر والافكار وتطوريهما وكذلك توليدهما وللجامعة دور حيوي ويارز في حياة المجتمعات البشرية وقد قامت الجامعات بهذا الدور القعال في البلدان المتقدمة من خلال مشاركة الجامعات في صنع القرار السياسي للمجتمع، وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحدكومة من خلال تقييد بعض ممارستها السياسية، وتمارس الجامعة دورها الايجابي إذا ما تم الربط بين المعرفة والإنتاج، أي: ربط الجامعة بهموم

 <sup>(1)</sup> د. أحمد جمال ظاهر -- در اسات الفلسفة السياسية -- دار الكندي -- أردن -- الطبعة الأولى -- 1988 -- ص 412.

ومشاكل المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخططه والبرامج التتموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي وبشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالإحداث والظروف السياسية السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالإحداث والظروف السياسية واقعنا التي يصر بهما المجتمع، وخاصة في العلوم الإنسانية، وهناك أمثلة في واقعنا الشرق أوسطي على دور الجامعة في التوعية السياسية والعمل السياسي، منها على سبيل المثال مضاركة الطلاب جامعة السودان في تغيير الحكومة، هضلا عن مشاركة الطلاب الجامعيين في الثورة الإسلامية في إيران، وإن الجامعة يجب أن لاتفصل عن المجتمع وإنما يجب عليها أن تنسجم مع المجتمع وتتعرف على المشاكل التي تحدث في الواقع وتحاول جاهدة إيجاد الحلول الكفيلة لها وفقا لواقع الناس وهمومهم الحياتية.

هذه بالنسبة للمؤسسات الأولية من حيث دورها في اكتساب الـوعي السياسي، وهناك مؤسسات أخرى أساسية لها الـدور على اكتساب الوعي والتوعية السياسية للإشراد ومنها: (الأحزاب السياسية - جماعات الضغط- وسائل الاعلام).

## الأحزاب السياسية:

لاشك في ان للأحراب السياسية درواً هنام في الاتجاهات السياسية لدى الأفراد، ويطبيعة الحال فان دور الأحزاب مثل المؤسسات الأخرى (كالجماعات الضاغطة وسائل الأعلام.. ) يختلف باختلاف المجتمعات ففي المجتمعات المتعلفة يرتبط حياة الأفراد الحزبية إلى حد الاعتماد الكامل، وهذا ما لا نراه في المجتمعات الأخرى، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نرى الولاء الحزبي مرنا وذلك على وفق

مستوى الوعي االسياسي لدى الفرد الأمريكي (فلا تتعجب إذا ما تحول خلال فترة وجيزة احد الجمهوريين إلى الديمقراطيين أو بالعكس، وذلك التحول لا يؤدي إلى التصفيات الجسدية كما نرى ذلك في المجتمعات المتخلفة) (1).

وغالباً ما تكون الأحزاب السياسية أدوات للتوعية السياسية إلفترات الأولى من التنمية السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة يكون دور الأحزاب ضيئلاً بالنسبة للتوعية السياسية وغائباً صا تكون الاتجاهات التي تفرسها الأحزاب في الدول المتقدمة منسجمة مع القيم التي تفرسها العائلة والمدرسة، إما في البلدان المتخلفة فتسعى الأحزاب إلى غرس فيم غالباً ما تكون مختلفة عن القيم التي تلقاها البالفون في طفولتهم حيث يقتصر التغيير والتطور على الأحزاب فقط في تلك

(فقي النظم المتقدمة حيث تقوم موسسات أخرى بدور التوعية فالحزب يضطلع بمسؤولية عقد الاجتماعات وتنظيم أعياد الاستقلال وأعياد الميلاد وللقادة القوميين) (2).

والأحزاب في منطقة الشرق الأوسط تساهم بدور بارز في صياغة الفاهيم والأحداث السياسية، وذلك لان هذه المجتمعات تعد مجتمعات نخبوية أي ان هناك نخبة حاكمة تقود المجتمع نحو فهم معين وأسلوب معين من السلطة. وتحليل معين للقضايا السياسية التي تحدث في

إيرفان سليمان - مقال بعنوان (الانتخابات الأمريكية - وعقدة العراق) المنشورة في جريدة الأفق العدد (60) - 2004م - www. Kurdiu. org.

 <sup>(2)</sup> د. إسلمة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث - عالم المعرفة مطابع الرسالة - كويت - ص 182 - سلسلة (117).

المحيط المحلي والدولي، لذا يمد هذا الدور للأحزاب دوراً سلبياً إلى درجة ما وذلك لان هذه الحالة تتيح الاستغلال واحتكار الأفكار في المجتمع.

على أية حال ان للأحزاب الدور البارز وفي بعض الأحيان الدور المساعد على اكتساب الوعي السياسي تبعاً لاختلاف الأحزاب واختلاف المجتمعات التي تعمل بها تلك الأحزاب السياسية.

## ب- جماعات الضغط"

والمؤسسة الأخرى التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي تجاه القضايا التي يمر بها المحيط أو البيئة الاجتماعية للإنسان تمثل في جماعات الاضفط ووعي هذه الجماعات حول قضية معينة واتجاه معين غالباً ما تتسجم القضية أو الاتجاه مع مصالح الأفراد الذين يشكلون جماعات االضفط (اللوبي).

وظاهرة جماعات الضغط ظاهره قديمة، غير آنها لم تبرز بشكلها أألميز في الحياة السياسية إلا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها عرف هذا الاصطلاح وشاع في البلدان الأخرى (1).

وجماعات الضغط عبارة عن مجموعة من الأشخاص تريطهم روابط وعلاقات خاصة ذات صفة دائمة ومتواترة بحيث تقرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك الجماعي وطريقة التاثير لجماعات الضغط على اكتساب الوعي السياسي تظهر من خلال الوظيفة التي تقوم بها الجماعات الضاغطة ألا وهي التأثير المباشر والتأثير غير

<sup>(1)</sup> د. صلاق الأسود - مصدر سبق ذكره - ص 276.

المباشر في االحكومات وذلك يؤدي إلى فرض نوع من السلوك والوعي السياسي على االأفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات، والتأثير المباشر لجماعات الضغط تتضمن المواقف التي تتخذها تلك الجماعات إزاء القضايا االسياسية المطروحة على مختلف المستويات وذلك بإرسال وفد إلى الحكومة، وأيضا يجري عمل تلك الجماعات في الخفاء حيث تمول الدملات الانتخابية لصبالح جماعات الضغط، وذلك بدفع تمويل الانتخابات من اجل وصول احد المؤيدين لمصالح جماعات الضغط إلى دفة (كرسي) الحكم.

وبطبيمة الحال يختلف دور وتأثير جماعات الضغط عاب تكوين الوعى السياسي باختلاف المجتمعات البشرية كما هو الحال في الأحزاب السياسية، فمثلاً نرى أن النور الذي تقوم بها جماعات الضغط في البلدان الفربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تكون ادوار مدنية عن طريق فرض بعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية على الحكومات عن طريق الشركات ومؤسسات الأعلام والنقابات، أما في بلدان الشرق الأوسط فلا تزال دور جماعات الضغط غير واضحة وان وجدت تلك الجماعات فأنها غير فعالة وتقليدية فترى ان جماعات الضغط تقتصر على رؤساء العشائر أو ما يسمى بالشيوخ، والحالة العراقية أكبر دليل على ذلك حيث تلى سقوط بفداد والنظام البعثي ظهور دور اكبر لرؤساء العشائر في العملية السياسية في العراق وبدأوا بمارسون الضغط على الحكومة الجنيدة والنظام الجديد، فضلا عن محاولة تلك العشائر إلى الانسجام مع المفاهيم المصرية كالديمقراطية وحقوق الإنسان لغرض الحصول على النفوذ في السلطة السياسية. وإن دور جماعات الضغط من حيث تأثيرها في على الوعى

السياسي يرتبط بالدور الذي تلعبه هذه الجماعات من خلال تأثيرها على العمليات الانتخابية وصنع القرار السياسي في هذه البلدان وتعد الولايات المتحدة النموذج الحي على ذلك وان هذه الجماعات لاتسعى للوصول إلى السلطة وإنما فقط التأثير في شخوص السلطة بما يخدم مصالح تلك الجماعات المرحلية والبعيدة. جس وسائل الأعلام:

ان وسائل الاتصال في عصر الفضائيات وشبكات المعلوماتية قد غزت العالم بيرامجها وعروضها حتى تجول العالم إلى قرية كونية ، بحيث يطلع أهائي الجنوب على أخبار أهائي الشمال بنفس الوقت ويسرعة هائلة فاقت التصورات البشرية في بداية القرن الحالي فتدفق الصور والرموز الثقافية على هذا النحو المجيب اتاح للناس مقارنات تقافية غير مسبوقة ، فقد صارفي المالم كل واحد يستطيع تلمس موقعه موقع بلده بين أمم االأرض، مما أدى بالتالي إلى تداخل ثقافي بين شموب المعمورة ، وهذا ما يساعد على الإطلاع الواسع والسريع على الأحداث السياسية والطروف الدولية وتكون بذلك نوع من الوعي السياسي العالي للإحداث المشرة على الساحة الدولية ، فضلا عن الوعي السياسي لكل شعب من شعوب المتعلقة بالإحداث والأمور الداخلية السياسي حكل شعب من شعوب المتعلقة بالإحداث والأمور الداخلية السياسي لكل شعب من شعوب المتعلقة بالإحداث والأمور الداخلية المتعلقة بسياسات حكوماتهم.

وان وسائل الأعلام باعتبارها طرق لاكتساب الوعي السياسي تختلف باختلاف انواعها ومصدر تلك الوسائل، ففي داخل الأنظمة الشمولية تكونت كل وسائل الأعلام بيد الحزب الحاكم أو السلطة المنفردة بحيث يفرض إرادته على أفكار العامة، على عكس ما نراه في المجتمعات المعقراطية حيث تفرض وسائل الأعلام أراءهاه وإرادتها على الحكومات وسياساتها.

و بشير (تود جنتن - Todd Gitlin- إلى مزايا وسائل الأعلام ومضارها بالنسبة لحركات الاحتجاج الاجتماعية التي تنادي بالتغيير السياسي الجذري (1).

وهكذا فإن التنطية الإعلامية تؤثر في الأفراد ويكون لديهم توجهات وآراء حول مختلف المفاهيم والأحداث السياسية، وما دمنا نميش اليوم عصر المعلوماتية فإن هذا الدور معرض للتطور والتوسع وهكذا بخد في عالم اليوم تعدد وتنوع طرق اكتماب الوعي السياسي واتساع المؤثرات التي تصهم في تنمية الوعي السياسي على المستوى الكوني المالي) والمحلي، أما كيفية تحقق ذلك وإبعاده سلباً وإيجابا فهذا أمر (العالمي) والمحلي. أما كيفية تحقق ذلك وإبعاده سلباً وإيجابا فهذا أمر الشمولية التي تعتقل فيها الكلمة وينعدم فيها الراي وأن الإعلام موجه للرجة توثر في عقول الافراد وتوجههم نحو نوع معين من الأفكار والمعتقدات وذلك من خلالها الحرب النفسية والدعائية الموجة وتستغل وسائل الإعلام المرثية والمسموعه لذلك الفرض لذا فإن أي تظاهرات من قبيل الوعي السياسي يكون مزيفااو موجها.

وان الإعلام في الوقت الراهن بمارس دورا اكبر من حيث تعدد الوسائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة لذا أصبح بإمكان الإفراد الذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحرة من خلال الانترنيت والأقمار الاصطناعية. وهنا لابد من الفرق بين الأثر الذي يجلبه الإعلام العالمي في

دوريس اية جربير – سلطة وسائط الأعلام في السياسة – ترجمة د. اسعد أبو ابده - دار البشير النشر والتوزيم – عمان – ط2 – 200 – من 277...

اكتساب نوع من الوعي السياسي، فالإعلام العالي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تقكير الشعوب نظرا لسرعة التتقل في المعلومات بين الشرق والفرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات النامية والمغلقة وذلك لكون الافراد في هذه المجتمعات تقيم الأحداث السياسية من زواية ردود الأفعال الآنية والمرحلية دون التقكير في العواقب والآثار التي تمررها الطروف السياسية المتوعة لذا نرى بان الطواهر التي تمبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالبا ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسعته الأنظمة الحاكمة في هذه مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسعته الأنظمة الحاكمة في هذه مساهمته في توعية الافراد توعية سياسية يكون مقتصرا على المفاهيم التي تريد السلطة إيصالها إلى الشارع أو بشكل آخر ادلجة ( فرض هكرة معينة على) الشارع وفق مصالح النخبة الحاكمة ولكي يمارس الإعلام المحلي دورة لابد من تقاعله مع هموم المواطن وتعبيره عما يتجة الهدارة أو الراي العام الشعبي.

# معوقات اكتساب الوعي السياسي:

ان الكثير من جانب الموروث الثقافة والسياسي فضلا عن الحالة غير المسحية التي تراها في الفترة الراهنة في مجتمعات الشرق الأوسط قد أسهمت إلى درجة كبيرة على اعاثقة اكتساب الوعي السياسي الموضوعي والعلمي حول الأحداث السياسية التي تحدث في المحيط الداخلي وفي البيئة الدولية فهناك حالة أللاستقرار السياسي والركود الاقتصادي والاستبداد السياسي والتخلف المعرفي والفكري وضعف الإنتاج القومي وانعدام خطط التتمية والتحديث والعيش في مجتمعات مغلقة حتى بات كمعتقلات كبيرة على شعوب النطقة ، وفي

هذا المضمار تحاول أن نشير إلى ضعف أو عدم توفير المؤسسات التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي في الشرق الأوسط، إضافة إلى وجود نوع من المقارنة بين بلدان تلك المتطقة.

فالمؤسسات الأولية - في التوعية والتنشئة السياسية المتطلة في (الأسرة والمدرسة والجامعة) في هذه المنطقة لا تقوم بذلك الدور الذي يساعد على اكتساب الوعي السياسي.

الماثلة: فالماثلة التي تمد النواة الأولى في بناء شخصية الأفراد لكي تتسجم مع الواقع الذي نميشه نرى فيها نوعا من الاستبداد فالأب والأخ الكبيريمارسان السلطة المطلقة على حساب الأفراد الآخرين فالشرق الأوسط يماني من سلطة الأبوية حيث فرص الاوامر والزام تطبيقها في جو لا يتصف بحرية الرأي.

(فالملاقات الديمقراطية، وإذا ما كانت الملاقة الأساسية الأبوية هي الخضوع فانها هنا المساواة في الأسرة، والاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة) (1).

فالنظام الأسري يعاني من (الشخصية الاستبدادية) إلتي توجد بين الأفراد غير الواثقين من انفسهم، والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم فترى ان تحليل الأمور يكون إما بالسلب المطلق، أو بالإيجاب المطلق دون ان يكون هناك حد وسط في تحليل الأوضاع فالطاعة العمياء للسلطة والقيم والتقاليد الموجودة داخل تلك المجتمعات قد انعكست كلهن على مؤسسة الأسرة.

 <sup>(1)</sup> د. هشام شيرابي – النظام الأبوي وإشكالية المجتمع للغربي – مركــز دراســـات الرحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية 1993 – من 50.

أما المدرسة: فهي الأخرى تميش تحت تراكم المجتمعات ومخلفاتها السلبية، فالفرد الذي عاش في جو عائلي استبدادي ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم تؤثر في الأفراد الآخرين، فضلا عن ذلك عدم وجود تخطيط علمي منهجي يحدد أهداف المدارس واستراتيجياتها في المنطقة، والأمزجة السياسية التي تكونت في المدرسة تختلف من شخص إلى آخر، فضلا عن اختلاف تلك الأمزجة أيضاً.

(وقد وضعت (ايزل) وحصر فيه الأمزجة السياسية بين معورين الأول – معور القسوة - اللين، والمحور الثاني هو اليمين – اليسار<sup>(1)</sup>.

 إلا أن هذه المسابير الأربعة قد تختلف حسب الطبقات الاجتماعية والأدوار التي يقوم به الأفراد داخل المجتمع.

والجامعة في الفترة الراهنة هي الأخرى تماني من الانقطاع مع المجتمع ولا يوجد هناك ربط بين المرفة والإنتاج، ولا تساهم الجامعات بنلك الدور في التوعية السياسية بالنسبة للطبقات المامة والتي تشكل الأغلبية في مجتمعات الشرق الأوسيط وألان نسرى أن المجتمع في واد والجامعة في واد آخر، فضلا عن قلة المتطلبات والوسائل العلمية الحديثة بحيث تماعد الجامعات على اكتساب الموقة الجديدة، هاغلب جامعات المنطقة تماني من قلة استخداماتها لمجال الانترنيت، فهي الأخرى بدلاً من أن تكون عامل جدب واستقطاب تحول في أحيان كثيرة إلى عامل إعاقة تحت توجه السلطات الحاكمة وتوجيهها وإشرافها.

أما يخص المؤسسات الأساسية كالأحزاب وجماعات الضفط ووسائل الأعلام من حيث اساهمها في الوعي السياسي فهي تواجم في

 <sup>(1)</sup> صادق الأسود - علم الاجتماع السياسي - مصدر سبق ذكره - ص 305.

منطقة الشرق الأوسط معوقات بحيث تؤدي إلى عدم فعاليتها في توعية المجتمع والمساهمة في رسم ملامحه وتتحول في أحيان غير قليلة ويفعل صراعاتها إلى عائق لاكتساب الوعي.

(فقكرة القبول بوجود الآخر، وهي فكرة غير متجدرة في المارسة السياسية المربية، فقد خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين لنا أن الأحزاب قد ارتبطت في نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار (1).

فضلا عن ارتباط واستمرار الحزب في هذه النطقة بشخص المؤسسة أو ما يمكن تسميته بشخصية الأحزاب العربية.

فالأحزاب هي الأخرى لم تقم بذلك الدور الفاعل في توعية الجماهير توعية سياسية بحيث يكون ذات تأثير على صناع القرار والأوضاع السياسية، وخاصة أحزاب المعارضة التي تقتصر على وظيفة نشر الوعى السياسي بين أفراد الشعب.

وجماعات الضغط - هي الأخرى تتمثل في هنة الجيش أو المشيرة التي تميش واقعاً متخلفاً بذاته ولا يمكن انتظار الدور من تلك الجماعات النفعية والمصلحية في المساعدة على نشر الوعي السياسي، على عكس جماعات الضغط الموجودة في الفرب وتوجه سياسات الحكومات فيها.

أما وسائل الأعالام فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في المجتمعات المتحضرة من حيث الإسهام في اكتساب الوعي السياسي الشعبي ومعرفة الأفراد بمجريات الأمور السياسية بموضوعية

<sup>(1)</sup> د. هشام شرابی - مصدر سبق ذکره - ص 176.

دون التفات إلى مراقبة أو إرضاء الحكام، و الاعلام في الشرق الأوسط معتكر بيد النخبة الحاكمة ويذلك يكون أعلاما موجهاً لا يؤدي الدور الايجابي المرجو منه، وهي الأخرى تميش في أزمة السيطرة السلطوية والترويج للسلطة الحاكمة.

إلا ان هناك معوقات يلاحظها الباحث من خلال دراسة الواقع السياسي الذي يميشه الشرق الأوسط، وتلك المعوقات هي التي تعيق سبل الوصول إلى الوعي السياسي الاكاديمي والعلمي، و يمكن تقسيم ابرز تلك الموقات الى:-

## 1 – المعوق الفكري:

ويرتبط هذا المعوق بانقسام هذه المجتمعات إلى معسكرين فكريين متضادين، حيث ترتبط كل طائفة بالنوع الخاص من التفكير الذي ينسجم مع رأيه وفكرته دون النظر إلى نقاط الالتقاء والتفكير بمشاريع النهضة، فقد كانت هذه المنطقة بمثابة ساحة النزاع بين الأيدكوجيات المختلفة امتداداً من زمن الاستعمار وانتهاءاً بزمن الزعامات والأطراف السياسية التي تلت الاستعمار واحتكرت شرعية الثورة للسيطرة على المجتمعات.

(مدورة الصرزع الحاد بين دعاة الحداثة والتحديث، ودعاة الأصالة والمعردة إلى الجنور، ويكاد النقاش ان تشق المجتمع العربي إلى طريقين لالقاء بينهما، بل ان يشق الوعي العربي أداته على نفسه في صراع ذاتي دائم يعنعه من أية حركة ايجابية ويفلق عليه التغير) (1).

 <sup>(1)</sup> د. بر هان غلیون - اغتیال الحل - بیروت - مکتبــة مــدبولي - ط1 - 1987 -مس 31.

وهنا كان لابد على القوى التي حكمت المنطقة من جمل الممارسة السياسية ممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار التي دخلت الساحة بمد فترة التحرير، وذلك للتعرف على التطبيقات المختلفة لتلك الأفكار وبالشكل الذي يخدم المسلحة المامة، ولكن ذلك لم يحدث وإنما عملت الأطراف التي وصلت إلى دفة الحكم على حماية كراسي الحكم واحتكارها لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون. وكذلك مارست الانفلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد المسلطة الأمر الذي جمل من المجتمع مجتمعا استهلاكياً يقر كل ما تقرره السلطة الحاكمة.

# 2-المعول السياسي (وهم الاستبداد السياسي):

أما النقطة الأخرى من معوقات اكتساب الوعي السياسي، فهو الفهم الخاطئ لمسطلح السياسة وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من ممان ومعارسات. حيث هناك خلل في الفهم والتخوف من السياسة وعدم الاهتمام بها نظراً للواقع السيئ الذي خلقته السلطات السياسية التي حكمت المنطقة بالنار والحديد خلال العقود التي مضت وما تزال الأوضاع تسير على نفس الوتيرة من حيث التخلف بالسياسة والاستبداد السياسي.

(أن الشباب والمراهقين لم يعودوا يهتمون بالسياسة وإنما ينجوم الفناء العالمية ونجوم كرة القدم ولا يعرفون شيئاً تقريباً عن تاريخ بلدهم وموسساته) (1.7.

<sup>(1)</sup> هشام جعيط - أزمة الثقافة الإسلامية - مصدر سبق ذكره ص 40.

فالاهتمام اليوم غير موجه نحو الأمور السياسية والتتموية الفكرية وإنما هي مركزة على الأمور السطحية واليومية دون ان يحون هناك أية مشاريع في سبيل تخلص المجتمع من هذا القوقع وخاصة جيل الشباب باعتبارهم سواعد المجتمع وقوته الفعلية.

### 3- الجموم وعدم التفكير بالتغيير الايجابي :

والنقطة الأخرى البارزة في مسألة الموقات التي تواجه الوعي السياسي هي الاتكالية، وعدم التقكير بالتنيير، وإهمال الموامل الذاتية التي أدت إلى هذا الجمود، ووضع الوم على الأطراف الخارجية والاستعمار على انتاج هذا الواقع المتردي. صحيح أن لهذا الواقع امتداداً لبعض الخطاط والمارسات الشنيعة للاستعمار إلا أن هذا لا يعني الاستعمار أما وعنم التنيير وتطوير الذات.

(ابراز دور العوامل التآمرية الدولية، أو الانحراهات التسلطية للهيئات الحاكمة) (1).

فقد تعودت مجتمعات المنطقة برمتها على الحديث عن العوامل الموضوعية والمتحايد الغربية والشرقية. والادعاء ان كل ما يتمرض له الإنسان الشرق أوسطي هي من افرازات الاستعمار والقوى الخارجية، ونسوا ذاتهم ولم يقوموا بتدريس جميع جوانب حياتهم خاصة المعوقات الذاتية أمام تطور الإنسان وإمام النهوض الموضوعي والأكاديمي.

كل هذه العوامل وغيرها تشكل عوائق دون أكتساب الوعي السياسي الذي يسهم بدوره في عملية البناء والتقدم والتنمية والاستقرار

وأدت هذه الموقات إلى عرقلة التحولات الاجتماعية والسياسية، فضلا عن ثقافة الشكوى التي أصبحت تجتاح المجتمعات النامية فالكل يصف لك المشكلة من كل أبعادها ولكن قلما تجد هئة مهتمة بجل تلك المشاكل أو أسباب التخلف والجمود، وتظهر هذه الحالة نتيجة علم التخصص وادعاء الافراد بالمرفة المطلقة والتدخل في الشؤون التي لا تنخل ضمن اختصاصاتهم، وهنا لابد من المعل على القضاء على البعد التشاؤمي من ثقافتنا فبدلا من انتظار الآخر كي ياتي أيرسم معطيات التشاؤمي من ثقافتنا فبدلا من انتظار الآخر كي ياتي أيرسم معطيات الدات وتعويدهما على المفاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التتمية وتعويدهما على المخاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التتمية البشرية في بعض المجتمعات وهذه العمليات يعد ضرورة ملحة في الوقت

ونجد إن الوعي السياسي الوصفي منتشر بصورة سلبية بين النخبة المثقفة حيث يصغون لك الاحداث والمعطيات السياسية من باب الوصف فقط وهذا لا يمت إلى الوعي التحليلي بأية صلة فالتحليل والموضوعية يغيران من مجرى الامور السلبية وليس الوصف والمشاهدة السطحية.

# المراجسيع

- دوريس اية جربير سلطة وسائط الأعلام في السياسة ترجمة د.
   اسعد أبو ليده دار البشير للنشر والتوزيع عمان ط2 200 ص 277.
  - 2) جريدة الأفق العدد (60) 2004م www. Kurdiu. org.
- 3) إسامة الغزائي حرب، الأحزاب السياسية إلى العالم الثالث عالم
   المرفة مطابع الرسالة :
- 1-Brezezinski Zbigniew. Scowcroft Brent . L'Amérique face au Monde .Entretiens dirigés par David Ignatius. Pearson .2008. P .45
- 2-Fukuyama Francis. Soft Talk Big Stick. IN Leffler Melvyn P. Legro Jeffrey W. Editd. To Lead The World .Oxford University press .2008 P.20
- Denquin Jean-Marie Introduction à la science politique .Hachette .2e édition .2007. P.19
- Goodin Robert E and Klingemann Hans-Dieter. Eds. A New Handbook of political science .Oxford University press.1998.P.
- Lim.Timothy C .Doing comparative politics .Lynne Rienner Publishers .2006 .P.17
- Chagnollaud Dominique .Science Politique .Dalloz.6 éd .2006 .P12

- 10) Gramsci Ecrits politique 1914-1920.Ed .Sociales.1974.Tome 1
- 11) Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Minuit, 1980
- 12) Easton David .Analyse du système politique .Armand Colin.197
- 13) Almond Gabriel & Powell Georges .Comparative politics .Little Brown .2nd ed.1978

#### الفهـــــرس

رقم الصفحت	الموضوع			
3	مقلمة			
7	الفصل الأول : دراسات في علم السياسة			
179	الفصل الثانى : مناهج دراسة السياسة الدولية			
187	الفصل الثالث : النظام السياسي الدولي			
215	القصل الرابع : أسس السياسة الشرعية			
	الفصــل الخــامس: تحــديات التحــول			
225	الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية			
	الفصل السادس: اقتصاد السوق والسياسة			
259	الإجتماعية			
	الفصل السابع : دور البنوك المركزية في إرساء			
269	السياسة النقدية			
	الفصل الثامن : السياسة والتقليد الديمقراطي			
289	واللييرالي			
361	الفصل التاسع : الوعي السياسي			
397	المراجع			
399	المحتويات			

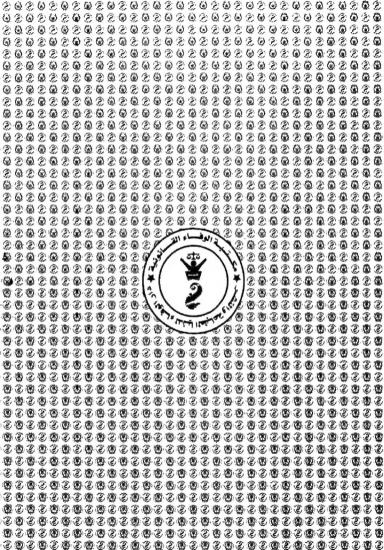


رقم الإيسداع : 2013/14063

الترقيم الدولى : 0-441-479-978

مع تحيات مكتبة الوفاء القانونيـة تليفون: 01003738822 الإسكندرية







Bibliothea Alexandrina



